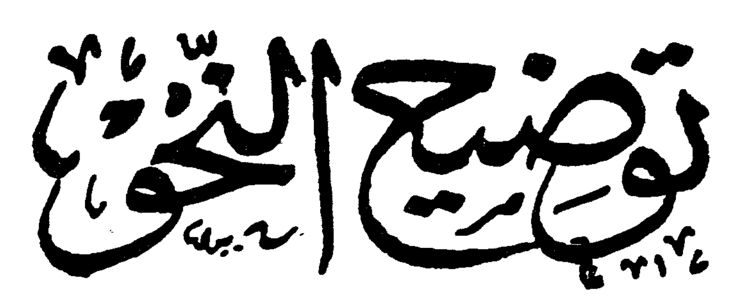


توضيح النحو

شرح ابن عقيل ــ وربطه بالأساليب الحديثة والتطبيق

تأليف

الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجُزءُ الثَّاني

طبعة جديدة منقحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوه إلى يوم الدين .

وبعد ...

فهذا هو الجزء الثانى من كتاب « توضيح النحو » شرح ابن عقيل ، أقدمه بعد أن لمست الصعاب التى يعانيها الطلاب فى علم النحو ، من إجمال يحتاج إلى تفصيل ، وإبهام يفتقر إلى « توضيح » ، وقواعد تتطلب التطبيق والأمثلة ، فحاولت أن أعالج ذلك كله ، وأن أوفر على الطالب جهده ووقته بتذليل الصعاب وتفصيل القواعد ، وتقديم ابن عقيل بأسلوب سهل واضح يستطيع إدراكه ، دون سآمة أو ملل ، ونظرا لما للتطبيق والإعراب من أهمية لدى الطالب ، فقد أتيت بنماذج للإعراب والتطبيق والأسئلة والتمرين حتى يستطيع الطالب أن ينسج على منوالها .

والله أسأل أن ينفع به ، وأن يحفظنا من الزلل ، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير .

دكتور

عبد العزيز محمد فاخر

نواسخ الابتداء

مقدمة : تشمل معنى النواسخ .

تتركب الجملة الإسمية من المبتدأ والخبر ا مثل : الجنديُّ شجاعٌ ، وكل من المبتدأ والخبر مرفوع ، ولكن قد يدخل عليهما ألفاظ معينة تغير إعرابهما وتسمى النواسخ .

وهذه النواسخ بحسب عملها ثلاثة أنواع ، نوع : يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو : كان وأخواتها ، مثل : كان الجنديُّ شجاعًا ، ونوع ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو : « إنّ وأخواتها ، مثل : إن الجنديَّ شجاعٌ ، ونوع ينصب الاثنين معا ، وهو : ظنَّ وأخواتها ، مثل : ظننتُ الجنديَّ شجاعًا .

وإنما سَمِّيت هذه الألفاظ نواسخ ، لأنها تحدث نسخا ، أى : تغييرًا فى المبتدأ والخبر [1] .

وتنقسم النواسخ أيضا بحسب صيغتها إلى قسمين : أفعال ، وحروف ، فالأفعال ، كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها .

والحروف : « ما » وأخواتها ، و « لا » التى لنفى الجنس ، و « إنَّ » وأخواتها .

---

(١) كما تغير النواسخ إعراب المبتدأ والخبر ، تغير أيضا إسمها ، فيسمى المبتدأ اسم كان (أو اسم أن) ويسمى الخبر ، خبر كان (أو خبر إن) كما سيأتى .

وستحدث بالتفصيل عن حكم كل نوع من النواسخ وأحواله . ونبدأ « بكان وأخواتها »[1] .

□ □ □

كان وأخواته

« كان وأخواتها » من الأفعال الناسخة ، لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتحدِث فيهما تغييرا ، كما أنها تسمى أفعالا ناقصة : لأنها لا تكْتفي بمرفوعها في إفادة المعنى : فلا تقول : كان خالدٌ ، أو ليس عمرٌ ، وتسكت ، بَل لابد أن تُكْمِل الجملة بالخبر ، فتقول : كان خالدٌ شجاعا ، وليس عمرو جبانا ، بخلاف الأفعال التامة ، فتكتفى بمرفوعها فى إفادة المعنى الأساسى ، مثل : جاء خالد . وحضر عمرو[2] .

ــ وكلها أفعال باتفاق العلماء ، إلّا « ليس » فقد ذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسيّ ومن معه إلى أنها حرف[3] .

عملها :

وهى تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ، ويسمى أسما لها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرا لها ، وبعضها يعمل هذا العمل بدون شرط ، وبعضها يعمله بشرط .

(١) المراد بأخوات كان : (نظائرها التى تشبهها فى العمل) مثل ، أصبح وأمسى .

(٢) وقيل سميت ناقصة ، لأنها تدل على الزمن فقط دون الحدث ، أما الأفعال التامة فتدل على الحدث والزمان معًا .

(٣) استدل من قال : أنها فعل ، بدخول تاء التأنيث عليها ، وتاء الفاعل فتقول : ليسَتْ ، ولستُ ، واستدل من قال أنها حرف : بأنها تدل على النفى وهو معنى تدل عليه الحروف ، وبأنها جامدة لا تتصرف كالحرف والصحيح الأول .

أقسامها وشروط عمل بعضها :

و « كان » وأخواتها ، ثلاثة عشر فعلا : وتنقسم ثلاثة أقسام : ما يعمل بدون شرط ، وما يعمل بشرط أن يتقدمه نفى أو شبهه ، وما يعمل بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية .

فالقسم الأول : الذى يعمل بدون شرط : ثمانية : كان ــ ظلّ ــ باتَ ــ أضحى ــ أصْبح ــ أمسى ــ صَار ــ ليس . وإليك أمثلتها ، ومعنى كل :

١ ــ كان : وتفيد اتّصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الماضى [1] ، مثل : كان خالدٌ مسافرا .

٢ ــ ظلّ : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها نهارا ، مثل : ظلّ خالدٌ مسافرًا .

٣ ــ بات : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها ليلا ، مثل : بات الضيفُ مستريحًا .

٤ ــ أضحى : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها وقت الضحى ، مثل : أضحى محمدٌ مسافرًا .

٥ ــ أصبح . وتفيد اتصاف اسمها بخبرها فى الصباح ، مثل : أضحى العربُ متحدين .

٦ ــ أمسى : وتفيد اتصاف اسمها بخبرها فى المساء ، مثل : أمسى الجيشُ منتصرا .

٧ ــ صار : وتفيد تحول الاسم وتغييره من صفة إلى أخرى [2] ، مثل :

فقد إفادت اتصاف خالد بالسفر فى الماضى ، ولعلك تعرف : أن الفعل إن كان ماضيا مثل : كانَ أفاد الاتصاف فى الماضى وإن كان مضارعا ، إفاد الاتصاف فى الحال أو الاستقبال ، مثل : يكون الطفل جاريا ، وإن كان (أمرًا) أفاد الاتصاف فى المستقبل مثل : كن جاريا .

(٢) هناك أفعال تأتى بمعنى صار وتعمل عملها ، مثل آض ، رجع ، عاد ــ استحال ــ قعد ــ حار ــ ارتد ــ حول ــ راح ــ غدا .

صار العنبُ نبيذًا ، وصار الدقيقُ خبزًا .

٨ ــ ليس : وتفيد نفي أتصاف اسمها بمعنى خبرها ، في الزمن الحالي ، إذا لم تُقيَّد بزمن ، مثل : ليس المجتهدُ نائما ، فإن قيِّدت بزمن كانت بحسبه ، مثل : ليس زيدٌ مسافرا غدا .

والقسم الثاني : ما يعمل عمله ، بشرط أن يتقدمه : نفي (لفظا أو تقديرا) أو شبه نفي والمراد به النهي أو الدعاء[1] ، وهو أفعال الاستمرار الأربعة : زال[2] ــ بَرِحَ ــ فتيء ــ انفكَّ .

فمثال ما تقدمه نفي لفظا : ما زال المطرُ نازلا ، وما بَرِح العدلُ أساسَ الأمن ، وما فتيء محمدٌ قائما ، وما انفكَّ الحرُّ شديدا .

ومثال ما تقدمه نفي تقديرا ، قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[3] ، والأصل : « لاتفتأ » .

وشرط حذف حرف النفي ، مع هذه الأفعال قياسا : أن يكون بعد القسم

---

(١) وإنما اشترطنا في هذه الأفعال ذلك ، لأن المقصود منها : الإثبات والاستمرار وهذه الأفعال ــ في ذاتها ــ معناها النفي ، فلابد أن يدخل عليها نفي أو شبهه ، لكي تفيد الإثبات ، لأن نفي النفي إثبات وسواء كان النفي بحرف كالأمثلة . أم بفعل ، كليس أو باسم (كغير) .

(٢) ويشترط في (زال) الناقصة ، أن يكون مضارِعها (يزال) والتي لا مصدر لها ، لأن (زال) التي مضارعها (يَزُوْل) ومصدرها (الزوال) ليست من النواسخ وإنما هي فعل تام لازم ، ومعناها : هلك وفني ، مثل : زال سلطان الطغاة ، وقد يكون معناها : انتقل من مكانه مثل ، زال الحجر . وزال التي مضارعها (يزيل) فعل متعد : ومصدرها (الزيل) ومعناها : ميز وليست من النواسخ مثل : زِلْ ضأنك عن معزك : بمعنى : ميِّزْ .

(٣) سورة يوسف : ٥٨ ، والإعراب : تفتأ : مضارع ناقص ، وحرف النفي مقدر قبله ، أي لاتفتأ . واسمه : ضمير مستتر تقديره (أنت) وجملة : تذكر يوسف خبر .

كالآية الكريمة(١) ، وقد شذ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

وأَبرحُ ـــ مَا أَدَمَ اللهُ قَوْمِي ـــ بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا(٢)

الأصل : لا أبرح منتطقًا مجيدًا ، فحذفت « لا » شذوذا و « منتطقًا » أى : صاحب نطاق ، وهو الحزام الذى يُشَدُّ به الوسط ، و« مُجِيدًا » صاحب جواد ، والمعنى : لا أبرح ـــ بحمد الله ـــ ما أدام الله قومى ـــ صاحب نطاق وجواد ، ويعنى : أنه لا يزال مستغنيًا قويًا ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت(٣) .

وشبه النفى : هو النهى أو الدعاء ، فمثال : ما تقدمه النهى ، قولنا : إعمل لدنياك ولا تَفْتَأْ ذاكرًا لآخِرتك ، وقولك : لا تزَلْ قائما ، وقول الشاعر :

صَاحِ شَمِّرْ ولاَ تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فنِسْيانُــهُ ضَلاَلٌ مُبِيـــنُ(٤)

---

(١) كما يشترط أن يكون النافى لفظ (لا) وأن يكون الفعل مضارعا .

(٢) الإعراب : (أبرح) فعل مضارع يعمل عمل (كان) واسمه ضمير مستتر تقديره (أنا) والنفى مقدر قبله ، أى : لاأبرح ، و (ما) مصدرية ظرفية فى محل نصب بمنتطقا « أدامَ الله قومى » فعل وفاعل ومفعول ، والتقدير مدة أدامة الله قومى ، « منتطقا » خبر أبرح . ومجيدا : خبر ثان .

والشاهد فى البيت : أبرح ، حيث حذف النفى قبله ولم يتقدمه اسم شذوذا .

(٣) وهناك معان وتقديرات أخرى للبيت . ومنها : أن « منتطقا » . من النطق . وهو الإبانة والإفصاح عن فضائل قومه .

والمعنى : على هذا سأبقى مدى الحياة فارسا ، وناطقا بمآثر قومى ـــ ما داموا وما دام مجدهم وعزهم .

(٤) الإعراب : صاح منادى مرخم حذف منه حرف النداء والأصل : ياصاحب . وترخيمه شاذ ، لأنه نكرة ـــ لا ناهية . ذاكر الموت : خبر تزل ومضاف إليه ، فنسيانه ضلال مبين : مبتدأ وخبر .

ومثال ماتقدمه الدعاء : قولك وأنت تدعو لإنسان : لا يَزَالُ اللهُ مُحْسنًا إليك ، وقول الشاعر :

أَلاَ يا اسْلَمِي يا دَارَمَيَّ على البِلَى وَلَا زَالَ مُنهلًا بِجَرْعَائِكَ القَطْرُ [1]

و « ما زال » وأخواتها تفيد الاستمرار ، أى : ملازمة الخبر المخبر عنه واستمراره ، على حسب ما يقتضيه المقام ، مثل : مازَالَ محمدٌ ضاحكا ، وما زال عمرو أَزْرَقَ العينين .

القسم الثالث : ما يعمل هذا العمل . « أى » يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية الظرفية [2] ، وهو الفعل « دَامَ » فقط .

وهو يفيد : استمرار المعنى الذى قبله ، مدة محدودة ، مثل ، أعمل ما

والمعنى : اجتهد : ياصاحبى واستعد للموت فى كل لحظة ولا تنسى الموت فنسيانه ضلال

والشاهد : « ولاتزل » حيث عَمِل كان لسبقه بحرف النهى وهو شبيه بالنفى .

(١) البيت : لذى الرمة ، غيلان بن عتبة من شعراء بنى مروان ، اللغة : مى : محبوبة الشاعر « على » : بمعنى من منهلا « منسكبا ومنصبا » الجرعاء : الأرض الرملية المستوية التى لا تنبت ، والقطر : المطر .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف تقديره : ياهذا « اسلمى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، والياء فاعل « يا » حرف نداء ، و « دار » منادى منصوب ، « مى » مضاف إليه مجرور بالفتحة « لا » حرف نفى يفيد الدعاء « زال » فعل ماض ناقص (منهلا) خبر زال مقدم ، و(القطر) اسمها مؤخر ، (بجرعائك) جار ومجرور متعلق بمنهل .

والمعنى : سلمت يادار مى من الفناء ، والزوال ، ولايزال المطر ينزل بساحتك حتى يسقى أرضك ويبقيها عامرة تذكرنا بالأحبة .

والشاهد : فى (لازال) حيث عمِل عَمل كان لأنه تقدمه شبه النفى وهو (لا) الدعائية .

(٢) سميت (ما) هذه مصدرية ، لأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر وهو (الدوام) . وسميت ظرفية لأنها تقدر بالظرف وهو المدة .

دمتَ شبابا ، ولا أصْحبك ما دمْتَ مهملا . أى : اعمل مدة دوامِك شبابا ، ولا أصحَبُك مدةَ دوامك مهملا[1] . ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاَةِ و الزَّكَاةِ ما دُمْتُ حَيّاً ﴾ ، أى : مدة دوامِى حيا ، ومثل : اعط — ما دمت مصيبًا — المحتاجَ دِرْهمًا ، أى : اعط — المحتاجَ دِرْهَمًا — مدة دوامِك مصيبًا [2] .

وإلى ما سبق من عَمَل كان ، وشروط بعضها أشار ابن مالك فقال :

تَرفَعُ « كَانَ » المُبتَدأ إسمًا والخَبَرْ تَنصِبُهُ كَكَانَ سيِّدًا عُمَرُ

أى : كان عُمَرُ سيدًا ، ثم ذكرها ثلاثة عشر فعلا فقال :

كَكَانَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أضْحَى ، أصْبحاَ أمْسَى ، وَصَارَ ، ليْسَ ، زَالَ ، بَرِحا

فَتِيءَ ، وانْفَكَّ ، وهَذِى الأَرْبَعَة لشبْه نَفْي ، أوْ لِنَفْي مُتْبَعَة

أى : أن الأربعة الأخيرة ، فى الترتيب ، لابد أن تتبع (أى : تلى وتجىء بعد) نَفْى أو شبه نفى ، ثم قال فى « دام » وشرطها فى العمل :

ومِثْلُ كانَ — دَامَ — مَسْبوقًا بِ « مَا » كأعْطِ ما دُمْتَ مُصيبًا دِرْهما

الخلاصة :

كان وأخواتها : ثلاثة أقسام ·

١ — ما يعمل بدون شرط: وهو ثمانية .

٢ — وما يعمل بشرط أن يتقدمه نفى أو شبهه وهو أربعة .

٣ — وما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية وهو « دام » والتفصيل والأمثلة تقدمت .

---

(١) فإن كانت (ما) غير مصدرية بأن كانت نافية ، مثل : ما دام شيء ، أو كانت غير ظرفية مثل : يسرنى مادمْت مجدا — أى : دوامك — تكون (دام) تامة ، بمعنى بقى ، والمنصوب بعدها حال ، وكذلك إذا لم تذكر (ما) قبلها مثل لو دام الغلاء تعب الناس .

(٢) المحتاج : مفعول أول لاعط درهما : مفعول ثان ، ومصيبا : خبر دام .

تصرّف هذه الأفعال

« كان وأخواتها » بالنسبة للتصرف والجمود ثلاثة أقسام : جامد، ومتصرِّف تصرفا كاملا ، ومتصرّف تصرّفا ناقصا .

١ ــ فالجامد : أى : الذى لا يتصرَّف مطلقا ، ولا يوجد منه غير الماضى فعلان « ليسَ » باتفاق النحاة و « دَامَ » [1] على أصحّ الآراء .

٢ ــ والمتصرِّف تصرفا كاملا : أى : يأتى منه الماضى ، والمضارع والأمر ، واسم الفاعل ، وبقية المشتقات [2] سبعة أفعال : « كانَ ــ ظَلَّ ــ باتَ ــ أضْحَى ــ أصْبَح ــ أمسى ــ صار » .

فهذه الأفعال المتصرفة : يعمل غير الماضى منها عمل الماضى ، بمعنى : أن المضارع من تلك الأفعال ، والأمر ، والمصدر ، يعمل عمل « كان » فمثال المضارع : يكون الوفاءُ شيمةَ الأحرار ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ شهيدًا عليكم ﴾ والأمر ، مثل : كُنْ أمينًا ، وقوله تعالى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بالقِسْطِ ﴾ وقولُه : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أو حَدِيدًا ﴾ .

واسم الفاعل : مِثل : عليٌّ كَائِنٌ أخاكَ ،

---

(١) يرى بعض العلماء ، أن دام الناقصة ، يأتى منها المضارع ــ ولكن هذا الرأى ضعيف ــ وأما قولهم : يدوم ، ودائم ؟ فمن متصرفات (دام) التامة .

(٢) لا يأتى منها اسم المفعول ، ولذلك كان الأصح أن يسمى (تصرفا شبه كامل) وتسمى : بالكامل نسبيا .

وقول الشاعر :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِـدًا [1]

والمصدر : مثل قول العرب : كَوْنُكَ مطيعًا مع الفقرِ خيرٌ من كونِك عاصيًا مع الغنى .

وقد اختلف الناس في « كان » الناقصة هل لها مصدر أو لا ؟ والصحيح أن لها مصدرًا ، كما مثلنا ، وكقول الشاعر :

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وكَـونُكَ إِيَّـاهُ عَلَـيْكَ يَسِيــرٌ [2]

فقد عمل المصدر (كَوْن) عمل الماضي ، واسمه « الكاف » وخبره الضمير المنفصل « إيَّاه » .

---

(١) الإعراب : (ما) نافية حجازية تعمل عمل ليس : (كل) اسمها (من) اسم موصول مضاف إليه (يبدى البشاشة) جملة ، لامحل لها صلة الموصول (كائنا) خبرها ، وهو اسم فاعل كان واسمه ضمير مستتر تقديره هو و (أخاك) خبر كائنا منصوب بالألف (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (تلفه) مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء (والهاء) مفعول أول و (منجدا) مفعول ثان .

والمعنى : ليس كل من أظهر لك البشاشة وطلاقة الوجه : صديقًا ومخلصا لك . مالم تجده معينا لك فى الشدائد ومساعدا فى الملمات .

والشاهد : (كائنا أخاك) فإنه اسم فاعل من (كان) الناقصة وعمل عملها .

(٢) الإعراب : (ببذل) ، متعلق (بساد) الفتى : فاعل ساد (وكونك) الواو عاطفة (كون) مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى إسمه وهو كاف الخطاب ، فهى فى محل جر بالإضافة ، وفى محل رفع اسم كان (إياه) خبر الكون المبتدأ (كونك) .

والمعنى : أن الإنسان يَسُود فى قومه ويرتفع ذكرُه بينهم . بالكرم والحلم وسعيك فى اكتساب هاتين الصفتين سهل وهين عليك .

والشاهد : فى كونك إياه ، حيث عمل المصدر عمل فعله الناقص (كان) وفيه دلالة على أن كان الناقصة لها مصدر خلافا لمن ينكر ذلك .

٣ ـــ والمتصرف تصرفًا ناقصًا ، هو : أفعال الاستمرار المسبوقة بنفى أو شبهه ، أى : « زال » بَرِح ،فتِيء ، انفكَّ ، فهذه الأربعة لا يستعمل منها : الأمر ، والمصدر ويأتى منها الماضى ، والمضارع واسم الفاعل ، فالمضارع مثل : لا يزال المطرُ غزيرًا ، ومثل : لا يبرح الخيرُ كثيرًا ، وقوله تعالى : ﴿ تَاللهَ تَفْتَأُ تذْكُرُ يُوسف ﴾ .

ومثال اسم الفاعل : ليس النيلُ زائلًا عمادُ الزراعة فى بلادِنا .

وإلى ما سبق : من أن ما تصرّف من تلك الأفعال ، غير الماضى منه يعمل عمل الماضى ، أشار ابن مالك بقوله :

وغيْرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَـمِلَا   إن كَانَ غَيْرُ المَاضِى مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

الخلاصة :

إن هذه الأفعال بالنسبة للجمود والتصرف ، ثلاثة اقسام :

١ ـــ جامد وهو ......

٢ ـــ متصرّف تصرفا تاما ، وهو ......

٣ ـــ متصرف تصرفا ناقصًا وهو ...... وغير الماضى يعمل عمل الماضى .

والتفصيل والأمثلة تقدمت .

□ □ □

حُكم خبر « كان » وأخواتها
من ناحِية التقديم والتأخير

الأصلُ أن يتأخّر خبرُ تلك الأفعال عن اسمها ، كما يتأخر الخبرُ عن المبتدأ . ولكن قد يتقدم الخبرُ (أو معموله) على الاسم فقط (أى يتوسط بين الفعل والاسم) وقد يتقدم الخبر على الفعل نفسه ، وإليك حكم كل :

أولا : توسط خبرِ تلك الأفعال .

وله ثلاث حالات : جائز ، وواجبٌ ، وممتنع . وإليك حكم كل حالة :

١ ــ جواز توسط الخبر : أى تقدمه على الاسم :

ويجوز توسط الخبر بين الفعل والاسم ، أى ، يجوز تقديمه على الاسم فقط : وذلك إذا لم يجب تأخّره على الاسم ، أو تقدمه ، ففى نحو : كان المطرُ غَزيرًا ، يجوز أن نقول : كان غزيرًا المطرُ ، ومثال توسط خبر كان أيضًا ، قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فقط توسط خبر كان « حقًّا علينا » بينها وبين اسمها « نصرُ المؤمنين » وهكذا جميع تلك الأفعال ، يجوز : توسط خبرها بالشرط السابق ــ ما عدا خبر « ليس » و « دام » فقد اختلف فى جواز توسطه .

أما خبر « ليس » فقد قيل : لا يجوز توسطه بينها وبين الاسم ، ولكن الصحيح جوازه ، بدليل

قول الشاعر :

سَلِي ــ إنْ جَهِلْتِ ــ النَّاسَ عَنَّا وعَنْهُمُو ... فلَيْسَ سَوَاءً عالِمٌ، وجَهُولُ [1]

فقد توسط خبر ليس وهو « سواءً » بينها ، وبين الاسم « عالمٌ وجهولٌ » وأما خبر « دام » فقد قيل لا يجوز تقدمه على الاسم « أى توسطه » فلا تقول : سأبقى ما دام نازلًا المطر ، ولكن الصحيح جوازه ، بدليل قول الشاعر :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والْهَرَمِ [2]

فقد توسط خبر « دام » وهو « منغصة » بينها وبين اسمها ، لذاته

(١) الإعراب : (سلى) فعل أمر وياء المخاطبة فاعل ، (إن) أداة شرط (جهلت) فعل الشرط وفاعله ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما تقدم (سلى) الناس مفعول سلى (عنّا) متعلق به ، و (عنهم) معطوف على عنا ، (فليس) الفاء للتعليل وليس فعل ماض ناقص (سواء خبر ليس مقدم ، وعالم) اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة وجهول معطوف على عالم .

والمعنى : سلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين يذكر أنهم قرناء لنا إن كنت تجهلين حالنا وحالهم ــ فسوف تدركين الفرق بيننا وبينهم ــ فلن يستوى العالم بالشيء والجاهل به .

الشاهد : تقديم خبر ليس وهو (سواء) على اسمها ، وذلك جائز خلافا لمن منع ذلك .

(٢) اللغة : العيش ، الحياة ، الإذكار : التذكر ، الهرم ، كبر السن .

الإعراب : (لا) نافية للجنس (طيب) اسمها مبنى على الفتح (العيش) متعلق بمحذوف خبرها (ما) مصدرية ظرفية (دامت) فعل ناقص ، والفاء للتأنيث (منغصة) خبر (دام) مقدم و (لذاته) اسم دام مؤخر (باداكار) متعلق بمنغصة (الموت) مضاف إليه و (الهرم) معطوف على الموت .

والشاهد : فى البيت : توسط خبر دام وهو : منغصة بينها وبين اسمها (لذاته) وعلى الإعراب الثانى لا شاهد .

والمعنى : لا راحة فى الحياة ولا نعيم فى العيش : مادامت لذات الحياة تتكدر بتذكر الموت والكبر .

« وسيأتى حكم تقديم الخبر على ما دام نفسها » .

٢ ـ امتناع توسط الخبر

يجب أن يتأخر الخبر على الاسم « أى : يمتنع توسطه بين الفعل والاسم » فى مواضع منها :

(أ) أن يترتب على التقديم لَبس ، بأن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر ، ولا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر ، مثل كان شريكى أخى ، وصار أستاذِى رفيقى فى السفر ، فلا يجوز تقدم الخبر ، إذ لو تقدم . لأوقع فى لَبس . حيث لا يظهر فيه الاسم من الخبر لعدم ظهور حركات الإعراب

(ب) أن يكون الخبر محصورا فيه مثل : ما كان التاريخُ إلا هاديًا ، وما كان علىٌّ إلا شاعرا ، فلا يجوز أن يتقدم الخبر ، على الاسم ، لأن المحصور فيه يجب تأخره .

٣ ـ وجوب توسط الخبر :

ويجب تقديم خبر تلك الأفعال « الناسخة » على اسمها فقط ، « أى » . يجب توسط الخبر بين الفعل والاسم . إذا كان فى الاسم ضمير يعود على شىء متصل بالخبر . مثل : كان فى الدار صاحبُها ، وكان عند محمدٍ صَديقُه ، فلا يجوز : كان صاحبُها فى الدار ، وكان صديقُه عند محمد ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممنوع .

ثانيـا : تقديم خبر تلك الأفعال على الفعل نفسه : وله أحوال : جائز ، وممتنع . وواجب وإليك تفصيلها .

١ ـ جواز تقديم الخبر على الفعل .

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه : إذا لم يمنع منه مانع ، فيجوز

أن تقول . غزيرا كان المطرُ ، وباردا أصبح الجوُّ ، ورمادا صارت النارُ [1]

٢ ـ امتناع تقديم الخبر على ثلاثة أفعال هي :

« ما دام » و « ليس » والفعل المنفى ب « ما » وإليك تفصيل كل على حِدة .

١ ـ تقديم خبر « دام » :

يمتنع تقديم خبر « ما دام » عليها ، أى على ما ، ودام ، معا « بالإجماع » وأما تقدمه على « دام » وحدها : ففيه خلاف والصحيح جوازه

وقد سبق أن قلنا : أن تقديم الخبر على الاسم « وحده » فيه خلاف والصحيح جوازه .

وعلى ذلك ففى مثل · سأبقى فى البيت ما دامَ المطرُ غزيرًا .

يمتنع أن تقول : سأبقى فى البيت غزيرًا ما دام المطر ، لأن « ما » المصدرية لها الصدارة فلا يجوز أن يتقدم عليها شىء من الجملة التى بعدها .

ويجوز أن تقول سأبقى فى البيت ما غزيرا دام المطر ، لأن الخبر تقدم على « دام » وحدها ، وقيل : لا يجوز ذلك .

ويجوز أيضًا أن تقول : سأبقى فى البيت ما دام غزيرا المطر ، لأنه يجوز تقّدم خبر دام على الاسم وحده ، كما سبق ، وقيل : لا يجوز ذلك .

٢ ـ تقدم خبر الفعل المنفى ب « ما » :

إذا كان الناسخ منفيا ، « بما » لا يجوز تقديم الخبر على « ما »

---

(١) ويجب أن يتقدم الخبر على الفعل الناسخ إذا كان من الأسماء التى لها الصدارة كأسماء الاستفهام مثل : أين و(كم) مثل أين كان المسافر وكم كانت زيارتك لنا .

النافية [1] .

ويشمل ذلك قسمان :

أحدهما : ما كان النفى شرطا فى عمله ، مثل « مازال » وأخواتها ، فلا يجوز أن تقول : « مجتهدا ما زال أخوك » وأجاز ذلك بعضهم .

والثانى : مالم يكن النفى شرطا فى عمله ، مثل : « ما كان » فلا يجوز أن تقول : مهملًا ما كان علىٌّ ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإذا تقدم الخبر على الفعل نفسه لا على « ما » جاز ذلك مثل : ما مجتهدًا زال أخوك ، وما مهملًا كان علىٌّ « ومنع هذا بعضهم » .

وإذا كان النفى بغير « ما » جاز تقديم الخبر على النافى ، مثل : مجتهدا لم يزل أخوك ، ومهملا لم يكن على « ومنع هذا بعضهم » .

والخلاصة : أنه لا يجوز تقدم الخبر على « ما النافية » ويجوز تقدمه على غيرها ، كما يجوز تقدمه على الفعل المنفى ، بما وحده ، دون « ما » .

٣ ــ تقديم خبر « ليس » عليها :

سبق أن قلنا : أنه يجوز على الصحيح أن يتقدم خبر (ليس) على الاسم فقط ، أى : يجوز توسطه .

وأما تقدم الخبر على « ليس » نفسها ، فقد وقع فيه خلاف بين النحاة ، ففريق منع ، وفريق أجاز ، فعلى رأى المانعين « وهو الأصح » لا يجوز أن تقول : قائما ليسَ زيدٌ ، وشجاعًا ليس عمروٌ ، ويجوز ذلك عند الآخرين .

وحجةُ المانعين : أنَّهُ لم يرد على ألسنة العرب التقديم ، فلا نخالِفُهم ،

---

(١) لأن (ما) النافية لها الصدارة : فلا يتقدم عليها شيء بخلاف غيرها .

وحجّة المجوّزين أنه ورد تقديم معمول الخبر على « ليس » فى قوله تعالى عن عذاب الكافرين : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وتقرير الدليل ، أن اسم « ليس » ضمير مستتر وخبرها « مصروفا » وكلمة « يوم » ظرف معمول للخبر « مصروفا » وهذا الظرف المعمول للخبر قد تقدّم على (ليس) وتقدُّمه يشعر بجواز تقدُّم الخبر (العامل) ولكن الصحيح المنع [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز توسط خبر الفعل الناسخ بينه وبين اسمه ، وإلى امتناع تقديم الخبر ، على الثلاثة التى ذكرناها ، فقال :

وفى جَمِيعِهَا تَوسُّطَ الْخَبَـرْ   أَجِزْ ، وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظِر
كَذَاكَ سَبْقُ خبر (ما) النَّافِيَةْ   فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً لا تَالِيَـةْ
وَمَنْعُ سَبْقِ خبرِ (لَيْسَ) اصْطُفِى   ....

وقول ابن مالك : وكل سبقه دام حظر : ظاهره أن كل النحاة منع سبق خبر دام عليها ، ولكن : إن أراد أنهم منعوا تقديم الخبر على (ما) ودام معا فصحيح . وإن أراد أنهم منعوا التقديم (على دام) فقط دون ما ، فقد ورد فى ذلك خلاف كما قدمنا . ومعنى : جِىء بها مَتْلُوّة لا تالية . أن ما (النافية) تكون سابقة للمعمول (أى : متلوة) لا مسبوقة .

والخلاصة فى حكم تقديم الخبر :

١ ــ يجوز توسط خبر كان ــ أى تقدمه على الاسم فقط ــ إذا لم يجب

---

(١) الصحيح رأى المانعين ، لأن كلام العرب لم يرد فيه تقدم خبر ليس عليها ، واستدلال المجوزين بالآية الكريمة لا يعطيهم الدليل إذ يمكن عليهم بأشياء منها :

ــ أن(يوم فى الآية الكريمة ظرف وهم يتوسعون فى الظروف ولا يتوسعون فى غيرها) .

ولعلك تسأل : فأين القسم الثالث : وهو وجوب التقديم على الفصل ... ؟ فأقول : إذا كان الخبر مما له الصدراة : مثل : كيف كان الوالد ؟

تقدمه أو يمتنع ، مثل : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

٢ ـ ويجب توسطه : أى تقدمه على الاسم فقط ، إذا كان فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر ، مثل : كان فى المصنع عماله .

٣ ـ ويمتنع توسطه ـ أى يجب تأخيره ـ إذا حصل لَبْس فى تقديمه أو كان مقصورا عليه .

ويجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه ، إذا لم يمنع مانع ،

ويمتنع تقديم الخبر على ثلاثة أفعال : ما دام ـ ليس ـ والفعل المنفى بما ـ وحكم تقديم الخبر على كل فعل منها ، والخلاف فيه ـ وأمثلته ـ قد تقدم .

تمام هذه الأفعال

الفعل التام : هو الذى يكتفى بالمرفوع : مثل ... نجح الطالبُ ، والناقص هو الذى لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب ، « وكان » وأخوتها بالنسبة للتمام والنقصان ، قسمان :

١ ـ **قسم لا يستعمل إلا ناقصا ، وهو** : فَتِىء ، وليس ، وزال ، التى مضارعها . (يَزَال) ، وأما التى مضارعها (يزول) فهى تامة مثل : زالت الشمس . والتى مضارعها يزيل ، فهى متعدية ، وليست من النواسخ .

٢ ـ **وقسم يستعمل تاما وناقصا ، وهو** : بقية أخوات (كان) وقد تقدم أمثلتها فى حالة نقصانها . ومن أمثلتها فى حالة التمام .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَة ﴾ ، فكان ،هنا تامة بمعنى : وُجِد ذو عُسْرة ، ومثل قوله تعالَى : ﴿ فَسُبْحَانَ اللهُ حِينَ تُمْسُونَ

وحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ فالفعلان (تُمسُون وتصبحون) تامان اكتفيا بالفاعل بعدهما ، ومعناهما : حين تدخلون فى المساء ، وحين تدخلون فى الصباح .

ومثل قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَواتُ والأَرْضُ ﴾ ، فالفعل (دام) تام لا يحتاج إلى خبر ، ومعناه : بَقِى أى : مابقيت السموات .

ومثال استعمال « صار » تامة : صار الأمر إليك ، أى : انتقل ، ومن أمثلة التامة : أضحى النائمُ ، أى دخل فى وقت الضحى ، بات القومُ ، أى : نزل بهم الليل ، وظلَّ اليومَ ـــ أى : دام ظله ـــ وهكذا بقية الأفعال .

وقد أشار بن مالك إلى تعريف التام ، والناقص ، وما يستعمل من ذلك الأفعال ناقصا فقط ، وما يستعمل ناقصا وتاما ، فقال :

....   وذو تمام ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِى
ومَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِى   فَتِئَ لَيْسَ ، زَالَ دَائمًا قُفِى

□ □ □

حكم تقديم
معمول خبر « كان وأخواتها » على الاسم

١ ــ كان الضيفُ مقيمًا عندك　　كان الولدُ جالسًا فى البيت

٢ ــ كان المسافرُ راكبًا الطيارة　　كان أخوك آكلا طعامَك

فى كل جملة من الأمثلةِ السابقة تجد « كان » واسمها « وخبرها » .

ثم تلاحظ فى الأمثلة الثانية : أننا نعرب كلمة « الطيارة » وكلمة « طعامك » مفعولا : لخبر كان : فكل واحدة منهما معمول لذلك الخبر .

كما يلاحظ فى الأمثلة الأولى أن كلمة « عندك » ظرف متعلق : ب « مقيما » الذى هو خبر كان ، وكلمة فى البيت ، جار وجرور متعلق ب « جالسًا » الذى هو خبر كان ، فكل من الظرف والجار والمجرور معمول للخبر .

والسؤال : هل يجوز تقديم معمول خبر كان على الاسم ، بحيث يَلِي كان ، فنقول مثلا : كان عندك الضيفُ مقيما ، وكان فى البيت الولدُ جالسا وكان طعامَك أخوك آكلا ، وكان الطيارةَ المسافرُ راكبا ؟

ونجيب إجمالا : يجوز ذلك فى الظرف والجار والمجرور ؛ كما فى المثالين الأولين ويمتنع فى غيرهما ، كما فى الأخيرين ، أو على الأصح فى غيرهما خلاف . وإليك التفصيل :

إيلاء معمول خبر تلك الأفعال لها ، أى تقدمه على الاسم :

١ ــ يجوز باتفاق النحويين ، أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها ، إذا كان ظرفا ، أو جارا و مجرورا ، فيجوز أن تقول : كان عندِك الضيف مقيما ، وكان في البيت الوالدُ جالسا ، وكان فيك زيدٌ راغبا .

٢ ــ أما إذا كان المعمول ، غير ظرف أو جار ومجرور ، فللنحويين في إيلائها كان ــ وأخواتها ــ رأيان :

الأول : وهو مذهب معظم البصريين وظاهر كلام ابن مالك : أنه لا يجوز إيلاءُ المعمول لكان مطلقا ، أى في الحالتين : حالة تقدم معمول الخبر وحده أو تقدمه مع الخبر ــ فلا يجوز الحالتان عندهم ــ فلا تقول : كان طعامك اخوك آكلا . وكان الطيارةَ المسافر راكبا ــ بتقديم المعمول وحده ــ كما لا يجوز أن تقول : كان طعامك آكلا أخوك ، أو كان الطيارةَ راكبًا المسافر بتقديم المعمول والخبر ؟

الثاني : وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين ، أنه يجوز مطلقا ــ أى : يجوز إيلاءُ المعمول لكان واخواتها ــ مطلقا : أى في الحالتين تقدمه وحده ــ أو تقدمه مع الخبر فأجازوا الأمثلة السابقة التى منعها البصريون .

* وأما إذ تقدم معمول الخبر مع الخبر على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول : جاز ذلك بالإجماع ، مثل : كان آكلا طعامك أخوك ، وكان راكبًا الطيارةَالمسافر ، لأن معمول الخبر لم يَلِ كان [1] ، بل الذى وليها الخبر نفسه ، ولا مانع من ذلك .

وفي ما سبق من حكم إيلاء معمول الخبر لكان ،

---

(١) لعلك تعلم : أن أخوات كان مثلها في هذا الحكم فمثلا : لك أن تقول : أضحى الرجل راكبا الطيارة ، وظل العصفور واقفًا فوق الغصن ، وينطبق على معمول الخبر في المثالين نفس ما قلناه في (كان) .

قال ابن مالك :

وَلَا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

موقف البصريين مما جاء ظاهره مخالفًا لرأيهم :

وقد جاء على لسان العرب : ما ظاهره يفيد إيلاء المعمول لِكان « واستدل به المجوِّزُون » ومن ذلك : بَيْتَان من الشِّعر ، في أحدهما : تقدم المعمول وحْدهَ وفي الثَّاني : تقدم مع الخبر . ووقف المانعون أمام ما ورد من لسان العرب فأوَّلوه بتقدير ضمير الشأن [1] وجعله اسما للناسخ .

أما البيت الأول الذى جاء ظاهره مفيدًا لإيلاء المعمول « لكان » ، فقول الشاعر :

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا [2]

---

(١) ضمير الشأن أو القصة : هو ضمير يرمز به للشأن . أى الحال والقصة المرادة والتى سيدور الحديث عنها بعده مباشرة ، وهذا الضمير لا يجيء إلا مبتدأ أو يكون أصله مبتدأ ، يدخل عليه الناسخ ، ويحتاج إلى جملة بعده تفسره وتكون خبرا له .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يهجو فيها قوم جرير ، ويتهمهم بالفجور والخيانة .

اللغة : قنافذ : جمع قُنْفُذ ، وهو الحيوان المعروف ، هداجون : جمع هَدَّاج من الهدجان وهى مشيه الشيخ الضعيف ، عطية : هو والد جرير .

الإعراب : (قنافذ) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم قنافذ ، هداجون صفة لقنافذ ، حول ظرف متعلق بهداجون ، (بيوتهم) مضاف إليه ، (بما) الباء حرف جر يفيد السببية (ما) اسم موصول فى محل جر ، (كان) فعل ماض ناقص (أياهم) مفعول مقدم للفعل ، (عود) وهو يعود على قوم جرير ، (عطية) اسم كان ، (عود) فعل وفاعل ، والجملة فى محل نصب خبر كان وكان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ما) .

والشاهد : تقديم (إياهم) وهو معمول الخبر وإيلاؤه (كان) وليس بظرف ولا مجرور ، =

فالضمير « إياهم » مفعول مقدم للفعل « عود » الواقع خبرًا ، وقد ولى كان ، فأصبح فاصلا بينها وبين الاسم « عطية » .

وقد رد المانعون هنا — فأولوا البيت وقالوا : إن اسم كان ضمير شأن محذوف . والتقدير : بما كان هو ، وعطية : مبتدأ ، وعود ، خبر ، وإياهم : مفعول ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر : كان ، وعلى ذلك ، فلم يل كان المعمول بل وليها اسمها ، الذى هو ضمير الشأن .

وأما البيت الثاني : الذى جاء ظاهره مفيدًا لإيلاء المعمول ل « ليس » ، فقول الشاعر :

فأَصْبَحُوا والنَّوى عالِـى معرَّسِهـم ... وليس كلَّ النّوى تُلقِى المسَاكِينُ[1]

= وهذا على رأى الكوفيين ، أما البصريون فقد أولوه بأن جعلوا اسم كان ضمير الشأن كما ذكرنا .

والمعنى : يشبه الشاعر قوم جرير بالقنافذ لأنهم يمشون ليلا وراء البيوت للسرقة والفجور . كما يمشي الرجل الضعيف المرتعش ، لئلا يشعر بهم أحد ، وقد عودهم عطية أبو جرير على ذلك .

(١) قائله حميد بن الأرقط ، وكان بخيلا . من قصيدة يصف فيها ضيوفه .

اللغة : معرّسهم : مكان نزولهم ليلا .

الإعراب : « فأصبحوا » فعل تام وفاعله ، « والنوى عالى » مبتدأ وخبر « معرّسهم » مضاف إليه والجملة حال من فاعل أصبح ، وليس فعل ماض ناقص « كلَّ النوى » مفعول لتلقى ومضاف إليه ، « تلقى » فعل والفاعل مستتر والجملة من الفعل والفاعل المستتر ، خبر ليس مقدم ، ، « والمساكين » اسم ليس مؤخرًا .

والمعنى : يهجو الشاعر أضيافه بكثرة الأكل ، ويقول إن هؤلاء الأضياف لكثرة أكلهم التمر ، لما دخل عليهم فى الصباح ، وجد نوى التمر الذى أكلوه كومة فى محل نزولهم ، لكثرة ما أكلوا ، ولم يكن هؤلاء المساكين يلقون بالنوى كله . بل كانوا يبتلعون بعض التمر بنواه ، لكثرة جوعهم . =

وذلك أن « كُلَّ النوى » مفعول لـ « تلقى » و « تلقى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر تقديره : « هم » ، والجملة خبر « ليس » مقدم ، المساكين اسمها [1] مؤخر ، فمعمول الخبر ، تقدم مع الخبر ، وَوَلِيَ الناسخ .

وقد أوَّل المانعون هذا البيت ، فقالوا: إن اسم ليس ضمير شأن محذوف والتقدير : ليس هو ، و« كل النوى » مفعول مقدم لتلقى ، و« تلقى المساكين » فعل وفاعل ، والجملة خبر ليس . وعلى ذلك فلم يَلِ المعمول ليس [2] . بل وليها اسمها ضمير الشأن.

وفيما سبق من تقدير ضمير الشأن بعد « كان » فيما أَوْهم ظاهره إيلاء المعمول لكان ، قال ابن مالك :

وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إنْ وَقَعْ   مُوهِم ما اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ [3]

وهكذا تجد ابن مالك مع البصريين ، يمنع تقديم معمول الخبر .

إذا كان غير ظرف ، أو جارًا ومجرورا ، ويقدر ضمير الشأن « اسما للناسخ » لكل ما جاء ظاهره مفيدًا لجواز التقديم .

= والشاهد : في الشطر الثاني : حيث يدل بظاهره على أن ليس وليها معمول خبرها وهو كل وهذا جائز عند الكوفيين ، أما البصريون فيقولون : إن اسم ليس ، ضمير شأن محذوف ... إلخ كما ذكرنا — وروى البيت برفع « كل » على أنها اسم ليس « وتلقى المساكين » فعل وفاعل ، والجملة خبر ليس ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(١) فيكون الأصل عندهم : ليس المساكين تلقى كل النوى .

(٢) ويكون الأصل عندهم : ليس « هو » تلقى المساكين كل النوى .

(٣) الإعراب : « مضمر » مفعول أنو مقدم ، « اسما » حال منه .

الخلاصة :

١ــ يجوز باتفاق إيلاء معمول الخبر (لكان) إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

٢ــ إن البصريين يمنعون إيلاء المعمول لكان إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور ، والكوفيين يجيزون .

٣ــ فإذا جاء ما ظاهره يفيد تقديم المعمول ، وإيلاء (كان) فالبصريون يؤوّلونه عى تقدير ضمير شأن يجعلونه : الاسم ، والكوفيون يستدلون بما ورد على الجواز .

٤ــ يجوز بالإجماع تقدم المعمول والخبر ، إذا كان الخبر متقدما على المعمول ، مثل : كان آكلا طعامك أخوك .

٥ــ ولعلك أدركت : أن تقدم معمول الخبر على الاسم جائز « بالإجماع » في حالتين ، وغير جائز « على خلاف » في حالتين .



ما تختص به « كان » دون أخواتها

الأمثلة :

١ــ تقول العرب [1] : وَلَدَتْ فاطِمة بنتُ الخُرْشُبِ الأَنْمارِيّة الكَمَلَةَ من بني عَبسْ ، لم يُوجَدْ ــ كان ــ أفضلُ منهم .

٢ــ وتقول : الولدُ ــ كانَ ــ نافعٌ ــ ما ــ كان ــ أطْيَبَ حَدِيثَه .

٣ــ أمّا أنْتَ غَنِياً فتصَدَّق .

٤ــ المرءُ محُاَسَبٌ على عَمِله إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًا فَشرٌّ .

التوضيح :

في المثالين الأولين : جاءت « كان » زائدة ، لأنها وقعت بين شيئين متلازمين ، ففي المثال الأول : وقعت بين الفعل « يوجد » ونائب الفاعل « أفضلُ منهم » .

وفي المثال الثاني : وقعت بين المبتدأ « الولد » والخبر « نافع » وبين ما التعجبية ، وفعلِ التعجّب .

وفي المثالين الأخيرين : لم تجد « كان » بل نجد معموليّها أو أحدهما ، أما هي فقد حذفت ، ففي المثال الثالث : نجدها حذفت وبقي اسمها وخبرها « أنت غنيا ».

---

(١) القائل : قيس بن غالب ، وكان لفاطمة هذه ، أربعة أولاد من أبيهم زياد العبسي ، وقد اشتهر كل واحد منهم بالشجاعة والرفعة وقد قيل لأمهم أي بنيك أفضل ؟ فقالت : ثكلتهم إن قلت أيّهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لايدرى أين طرفاها .

وفى المثال الرابع : حذفت هى واسمها وبقى خبرها « خيرًا وشرًا » .

ولعلك أدركت الآن : أن « كان » تأتى زائدة ، كما تأتى محذوفة ، ولكن : ما معنى زيادتها ؟ ومتى تزاد ؟ ومتى تحذف ؟ وهل تحذف وحدها أو مع معموليها ، أو أحدهما ؟ إليك التفصيل :

١ ــ ما تختص به « كان »

تختص « كان » من بين أخواتها بأمور ، منها : جواز زيادتها ، وجواز حذفها .

١ ــ جواز زيادتها :

تأتى « كان » على ثلاثة أنواع : ناقصة ، وتامة ، وقد عرفتهما ، وتقدمت أمثلتهما ، وزائدة وهى : التى لا يختَلّ المعنى بسقوطها .

وتزاد « كان » بشرطين :

الأول : أن تكون بلفظ الماضى « كان » .

الثانى : أن تكون بين شيئين متلازمين ، غير الجار والمجرور ، كالمبتدأ والخبر ، مثل : القطارُ ــ كان ــ قادمٌ . والفعل ومرفوعة مثل : لم يَتَكلّم ــ كان ــ غيرُك . والموصول وصلته ، مثل : أقبل الذى ــ كان ــ رأيتهُ ، والصفة والموصوف ، مثل : ذهبت لزيارة صديقٍ ــ كان ــ عطوفٍ . والمعطوف والمعطوف عليه ، مثل : اتصف عمرُ بالشجاعة فى الجاهلية ــ كانَ ــ والإسلامِ . و « ما » التعجبية ، وفعل التعجب مثل : ما كان أجملَ حديثَك .

وقد شذت زيادتُها بلفظ المضارع فى قول أم عقيل بن أبى طالب :

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ   إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[1]

والأصل : أنت ماجدٌ ، كما شذ زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر :

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى - كَانَ - الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ[2]

والأصل : على المسوَّمةِ ، وزيدت « كان » شذوذاً .

قياس زيادتها :

وتنقاس زيادتها في التعجب ، أي : بين « ما » وفعل التعجب ، مثل :

(١) قائله : فاطمة بنت أسد ، زوج أبى طالب بن عبد المطلب جد النبى - صلى الله عليه وسلم - وهى تلاعب ولدها .

اللغة : الشمال : الريح تأتى من الشمال : والبليل : من البلة وهى الندى .

الإعراب : (أنت) مبتدأ ، (ماجد) : خبر ، (وتكون) زائدة ، (نبيل) صفة لماجد ، (إذا) ظرف فيه معنى الشرط ، (تهب شَمْأل) فعل الشرط وفاعله ، و(بليل) صفة لشمال ، والجملة فى محل جر بإضافة (إذا) إليها ، وجواب الشرط محذوف .

والمعنى : أنت ياعقيل كريم وشريف ، ولا سيما وقت هبوب تلك الريح ، وهذا جرى على عادة العرب - حيث يكثر الضيوف فى هذا الوقت ، ويكثر الجدب .

والشاهد : زيادة مضارع (كان) بين المبتدأ والخبر ، وهو شاذ .

(٢) اللغة : سراة جمع سرى ، وهو السيد الشريف ، وتسامى : أصله تتسامى من السمو والعلو ، والمسومة : الخيل التى جعلت عليها سُومَة أى : علامة وتركت فى المرعى ، العراب : الخيل العربية .

الإعراب : (سراة) مبتدأ ، (بنى أبى بكر) مضاف إليه ، (وتسامى) جملة وقعت خبر لمبتدأ ، (كان) زائدة ، (المسومة) مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بتسامى ، (العراب) صفة .

والمعنى : أن سادة بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية لعزهم وشرفهم .

والشاهد : زيادة (كان) بين الجار والمجرور شذوذاً .

ما ـ كان ـ أنفعَ حديثك ، وما ـ كان ـ أصَحَّ علْم من تقدما .

وتكون زيادتها سماعية فى غير ذلك ، وقد سمعت زيادتها بين الفعل ، ومرفوعه ، كقولهم : لم يوجد ـ كان ـ أفضلُ منهم .

وسمع أيضًا زيادتها بين الصفة والموصوف فى قول الشاعر :

فكَيْفَ إذا مَرَرْتَ بَدارِ قَوْمٍ   وجَيرانٍ لنا ـ كَانُوا ـ كِرَامِ [1]

وقد أشار ابن مالك لزيادة « كان » ببيت واحد ، فقال :

وقد تُزَادُ (كَانَ) فى حَشْوٍ ، كَمَا   كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

□ □ □

٢ ـ حذف « كان »

تعمل « كان » مذكورة كما تقدم ومحذوفة وحذفها على أربعة أنواع ! حذفها مع اسمها ، أو خبرها ، أو حذفها وحدها ، أو حذفها مع معموليها ، وإليك حديث كلٍ :

١ ـ حذف « كان » مع اسمها :

يجوز حَذْفُ « كان » مع اسمها وبقاء خبرها كثيرًا بعد « إنْ » و « لو »

---

(١) اللغة والإعراب : كيف اسم استفهام فيه معنى التعجب خبر لمبتدأ محذوف ، أى : كيف حالك ، إذا (ظرف) ، (مررت) الجملة فعل الشرط ، (بدار) جار ومجرور متعلق بمررت ، (قوم) مضاف إليه ، وجيران معطوف عليه ، (لنا) متعلق بمحذوف صفة أولى لجيران ، (كانوا) زائدة مع الضمير ، (كرام) صفة ثانية .

الشاهد : زيادة (كان) بين الصفة والموصوف .

وهناك تخريج آخر للبيت : هو كما قال ابن هشام : أن تجعل « كانوا » غير زائد بل ناقصة ، واسمها الواو ، وخبرها (لنا) مقدم ، أو تقول : (تامة) والواو فاعل .

الشرطيتين ، فمثاله بعد « إنْ » : الناسُ مجزيُّون بأعمالهم إنْ خيرا فخيرٌ ، وإن شرًا فشرٌ . والأصلَ : إن كان عملُهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ ، وإن كان عَمَلُهُمْ شرًا فجزاؤهم شرٌ ، فحذفت « كان » مع اسمها وبقى الخبر .

ومثال الحذف أيضًا بعد « إنْ » قول الشاعر :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ ، إنْ صِدْقًا وإنْ كَذِبًا   فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَا [1]

والتقدير : إن كانَ المقولُ صِدْقًا ، وإن كانَ المقولُ كذبًا .

ومثاله بعد « لو » : تعوَّد الرياضةَ ولو ساعةً فى اليوم ، واحذر الإرهاق ولو دقيقةً ، والأصل : تعود الرياضة ولو كانت الرياضةُ ساعةً ، واحذر الإرهاقَ ولو كان الإرهاقُ دقيقةً ، فحذفت « كان » مع اسمها وبقى خبرها . ومثله قولك : ائتنى بدابةٍ ولو حمارًا . أى : ولو كان المأتى به حمارًا .

وشذ حذف « كان » واسمها بعد لدن ، مثل :

« مِـــنْ لَـــدُ شَوْلا فَإلَـــى إتْلائِهـــا » [2]

والتقدير : من لدُ أن كانتْ شولا .

---

(١) قاله النعمان بن المنذر ملك الحيرة من قصيدة يخاطب فيها الربيع ابن زياد .

الإعراب : (ماقيل) ما اسم موصول نائب فاعل (قيل) الأولى ، « صدقًا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى إن كان القول صدقا ، والجملة فعل الشرط ، (كذبا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها أيضًا ، وجواب الشرط محذوف للعلم به (فما اعتذارك) ما اسم استفهام مبتدأ ، واعتذارك خبره ، (من قول) متعلق باعتذارك ، (إذا قيلا) إذا شرط وقيل مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير ، والجملة شرطية فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف أى : إذا قيل قول فما اعتذارك منه .

والشاهد فيه : إن صدقا وإن كذبا حيث حذفت فيها كان واسمها بعد (إن) .

(٢) هذ كلام تقوله العرب . وجرى مجرى المثل ، و هو من الرجز المشطور .

وقد أشار ابن مالك إلى حذفها مع اسمها كثيرا بعد « إن » و « لو » الشرطيتين ، فقال :

وَيَحْذِفُونهـــاَ ويُبْقُـــونَ الْخَبَـــرْ وبَعْدَ إنْ وَلوْ كَثِيرًا ذاَ اشْتَهَرْ (١)

٢ ـ حذف « كان » وحدها وجوبا (٢) :

وتحذف « كان » وحدها وجوبا ويبقى اسمها وخبرها « وتعوض عنها ما » وذلك بعد « أن المصدرية » فى كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء ، مثل :

اللغة : (شولا) الشوْل : جمع شائلة ، وهى الناقة التى ارتفع ضرعها وجف لبنها ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية .

وقيل : مصدر ، شالت النعامة ، بذنبها ، أى : رفعته . اتلائها : مصدر اتلت الناقة إذا اتلاها ، أى تبعها ولدها .

والإعراب : (من لد) متعلق بمحذوف تقديره : ربيت ، (ولد) ظرف مبنى على الضم ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، (شولا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، أى من لدن كانت الناقة شولا .

والمعنى : ربيت هذه الناقة (أو عملت كذا وكذا) ، من وقت أن كانت النياق شوائل ، إلى أن تبعها أولادها .

والشاهد : (من لد شولا) ، حيث حذفت كان واسمها بعد لدن : شذوذا ويمكن تخريج هذا على وجه آخر فنقول : (شولا مفعول مطلق أى شالت شولا) .

(١) (كثيرا) حال من فاعل اشتهرو (ذا) اسم إشارة مبتدأ واشتهر (الجملة خبر) .

(٢) هناك نوعان من حذف (كان) لم يذكرهما ابن عقيل أحدهما : حذفها مع خبرها وبقاء اسمها . وذلك بعد : إن (ولو) الشرطيتين أيضًا : مثل : المرء مجزى بعمله إن خير فخير : والأصل إن كان فى عمله خير فجزاؤه خير ، ومثل : أعط الفقير ولو رغيف ، أى : ولو كان فى يدكم رغيف . النوع الثانى : حذفها مع معموليها الاسم والخبر . وذلك بعد إن الشرطية مثل قولك لإنسان : أتسافر ولو كان البردُ شديدًا فيجيب : نعم ولو فالتقدير : ولو كان البرد شديدا .

أمَّا أنتَ غنيًا فتصدَّق ، والأصل : لأن كنت غنيًا فتصدق ، ثم حذفت اللام و « كان » فانفصل الضمير فصار : أن أنتَ غَنِيا فتصدق ، ثم عوَّض عن « كان » المحذوفة « ما » فصار : أن ما أنت غنيًّا ، ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار : أمَّا أنتَ غنيًا فتصدَّق .

ومثل ذلك : أمَّا أنتَ قَويًّا فاعمل . أمَّا أنتَ بَرا فاقْتَرِبْ ، والأصل : لأنْ كنتَ بَرًا فاقترب . فحذفت اللام و « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار : أن أنت بَرًا ، ثم أتى بما عوضا عن « كان فصار أن مَا أنت بَرًا ، « ثم أدغمت النون فى الميم فصار أمَّا أنت بَرًا ، ومثله قول الشاعر :

أَبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَـرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُم الضَّبُـع [1]

فأَن : مصدرية « مَـا » زائدة عِوَضا عن « كان » المحذوفة ، وأنتَ اسم كان المحذوفة ، وذا نفر خبرها [2] .

---

(1) اللغة : أبا خرشة : كنية ، واراد به ، ابن عم الخنساء ، الضبع : حيوان معروف ، وأراد به السنة المجدبة .

الإعراب : (أبا خراشة) منادى حذف منه حرف النداء ، و(أما أنت) مازائدة عوضا عن كان المحذوف وأدغمت فى أن المصدرية ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، (ذا نفر) خبر كان المحذوفة ، (فإن قومى) الفاء للتعليل وأن واسمها ، وخبرها (لم تأكلهم الضبع) .

والمعنى : لا تفتخر على يا أبا خراشة بقومك وأهلك . فإنى مثلك فى عزة ومنعة بقومى ، الذين لم تأكلهم السنون المجدبة ، ولم تأكلهم الحروب .

الشاهد : حذف (كان) وحدها وبقاء اسمها وخبرها ــ بعد أن المصدرية ــ وهنا واجب للتعويض عنها (بما) .

(2) وأصل هذا المثال ، لأن كنت ذا نفر افتخرت علىّ ، ثم حذفت اللام ، ثم كان وعوض عنها ما ، فصار : أما أنت ذا نفر ، ثم حذفت الفعل (افتخرت) .

ولا يجوز الجمع بين (كان) وما ، لأن (ما) جاءت عوضا عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض ، ولذا كان الحذف هنا واجب .

وأجاز المبرد الجمع بينهما ، فأجازا أن تقول : أما كنتَ غنيا فتصدَّق ، أما كنت منطلقا انطلقت .

ولم يسمع عن العرب حذف (كان) وحدها ، وبقاء اسمها وخبرها وتعويض (ما) عنها إلا مع ضمير المخاطب : كما مثلنا ، فلم يسمع مع ضمير المتكلم ، مثل : أمَّا أنا غنيا تصدقت ، ولا مع الظاهر ، مثل : أمَّا محمد غنيا تصدق ، والأصل : أن كنت غنيا ، وأن كان محمد غنيا ، وإن كان القياس جوازهما ، كما جاز مع ضمير المخاطب . وقد مثل سيبويه ــ رحمه الله ــ في كتابه : (أمَّا زيدٌ منطلقا) وفيه حذفها مع الظاهر ،

وقد أشار ابن مالك إلى حذف (كان) وحدها وجوبًا وتعويض (ما) عنها بعد (أنْ) المصدرية ، فقال :

وبَعْدَ (أنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهاَ ارتُكِبْ   كَمِثْلِ : (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ)

□ □ □

حذف النون من مضارع (كان)

إذا دخل جازم على مضارع « كان » جزمه مثل : لم يكَنْ عليٌّ من أعوانِ الشرِّ ، وأصل « يكن » . يكون ، فلما دخل الجازم ، حذف الضمة ، فالتقى ساكنان ، النون والواو فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . فصار اللفظ « لم يكنْ » والقياس يقتضى : أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك ، تخفيفا ــ لكثرةِ الاستعمال فقالوا : لم يَكُ عليٌّ .

قال الله تعالى : ﴿ ولَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ وحذف النون من المضارع المجزوم جائز « لا واجب » بشرط : ألَّا تتصل بساكن بعدها أو بضمير متصل .

فإذا لاقت النون ساكنا لا تحذف « على مذهب سيبويه » : ففى مثل : لم يكُنِ الباغى علىٌّ . لا يجوز حذف النون ، فلا تقول : لم يك الباغى ، ولا تقول أيضًا : لم يك الرجل قائما ، لأن بعدها ساكن وأجاز ذلك يونس ، وقد قرىء شاذا قول الله تعالى : ﴿ لم يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ ﴾ بحذف النون .

وأمَّا إذا لاقت النون متحرّكا : فلا يخلو . إما أن يكون ضميرا متصلا أو لا ، فإن كان ضميرًا متصلا ، امتنع حذفها « باتفاق » مثل قوله ﷺ لعُمر رضى الله عنه ، حين هَمَّ أن يقتل ابنَ صيَّاد ظنا منه أنه الدجَّال : « إن يكُنْه فَلَنْ تُسَلَّط عليه وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لك فى قَتْلِه » . فلا يجوز حذف النون ، فلا يقال : إن يكُهُ : لا تصالها بضمير متصل ،

وإذاً لاقت النون متحركا غير ضمير متصل : جاز الحذف ، والإثبات مثل : لم يكُنْ على باغيا ولَمْ يكُ علىٌّ باغيا ، ولم يكن زيد قائما ، ولم يك زيدٌ .

ويجوز الحذف فى المضارع الذى ماضيه « كان » الناقصة ، كما مثلنا ، والذى ماضيه « كان » التامة مثل : صَفَا الجوُّ واعتدل فلم تكُ سحُب ، وقد قرىء ، وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهاَ ، برفع حسنة ، وحذف النون و (تك) تامة ، بمعنى : وجد .

وإلى جواز هَذا الحذفِ أشار ابن مالك ، فقال :

وِمِنْ مُضارعٍ لِكَـانَ مُنْجَـزِمْ　　　تُحْذَفُ نُونٌ وهُو حَذْفُ ما الْتُزِمْ

ويتلخص : أن ، النون تحذف من المضارع ، بشرط : أن يكون مجزوما بالسكون ، ولم يتصل بساكن ، أو بضمير متصل .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ـ هناك أفعال ناقصة، لا تعمل عمل (كان) إلا بشرط، فما تلك الأفعال ؟ وما شرط عملها عمل (كان) مع التمثيل لكل نوع منها بمثال واحد.

٢ ـ (زال) تأتى ناقصة، وتأتى تامة، فمتى تكون ناقصة ومتى تكون تامة ؟ مع التمثيل.

٣ ـ الأفعال الناقصة التى يشترط فى عملها تقدم (نفى) قد يحذف منها حرف النفى ويقدر وجوده ؟ متى يكون حذف حرف النفى قياسًا ؟ ومتى يكون شاذًا ؟ مع التمثيل.

٤ ـ بعض الأفعال الناقصة، جامدة، وبعضها متصرف تصرف تاما، وبعضها يتصرف تصرفا ناقصا ؟ اذكر مثالا لكل نوع. معينا المراد من التصرف التام، والناقص.

٥ ـ متى يجب توسط خبر (كان » بينها وبين اسمها، ومتى يجوز ومتى يمتنع ؟ مع التمثيل (ملاحظة) إن توسط الخبر، هو تقدم الخبر على الاسم فقط.

٦ ـ ما حكم تقديم خبر (مادام) وليس. عليها أو على الاسم فقط ؟ مع توضيح صور التقديم بالأمثلة.

٧ ـ ما حكم إيلاء معمول الخبر للفعل الناسخ ؟ اذكر آراء العلماء مع التمثيل.

٨ ـ وردإيلاء بعض الأفعال الناقصة معمول خبرها وهو غير ظرف وجار ومجرور كما فى قول الشاعر : (بما كان إياهم عطية عودا) فمارأى النحو بين الذين يمنعون ذلك فيما ورد ؟

٩ ـ متى تزاد (كان) ومتى تكون زيادتها قياسية ؟ ومتى تحذف (كان) وحدها ؟ ومتى تحذف مع اسمها ؟ ومتى تحذف مع اسمها وخبرها ؟ مع التمثيل لما تذكر.

١٠ ـ يحذف النون مع مضارع (كان) فما شروط حذفها مع التمثيل.

١١ ـ اشرح معنى قول ابن مالك الآتى، موضحا ما تشير إليه الأبيات من مواضع حذف (كان).

ويحذفُونهـاَ ويُبْقُــون الخبــرَ وبعْد إنْ (ولو) كثيرًا ذا اشتهر
وبعد (أن) تعويضُ (ما) عنها ارْتُكب كمثـل : أمّـا أنتَ بـرًّا فاقتـرَب

□ □ □

تطبيقـــات

(١)

تأتى « كان » ناقصة ، وتامة وزائدة ، فبين ذلك فيما يأتى مع بيان السبب .

وإن كانَ ذُو عُسْرة فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرة — ولو آمنَ أهلُ الكتاب لكان خيرا لهم — وإن مِنكم إلَّا وارِدُها كانَ عَلَى ربِّك حَتْمًا مَقْضِيًّا — وقاتِلوهم حتى لا تكونَ فِتنة .

وقال الخماسى :

حَجَبَتْ تَحِيتها فقلتُ لصاحبى
مَا كَانَ أكثرهَا لنا وأقلها

(٢)

بين التام والناقص فيما يأتى :

قال تعالى : ﴿ فسبْحَانَ الله حِينَ تُمسُون وحين تُصبحون . إن الله يمسك السموات والأرض أن تزُولا : أليسَ الله بكافٍ عبدَه . فما زلتم فى شك مِمَّا جاءكم به ، إن كيْد الشيطانِ كان ضعيفا ، ألا إلى الله تصير الأمور ﴾ .

وقالت بنت النعمان : أمسينا ، وليس فى الأرض عربى إلا وهو يرغب إلينا ويرهبنا ، ثم أصبحنا وليس فى الأرض عربى إلا ونحن نرغب إليه ونرهبه .

(٣)

بين حكم تقديم الخبر على الاسم وحكم تقديم المعمول فيما يأتى :

قال تعالى : ﴿ وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين ﴾ .

وقال أبو الطيب :

فأصبحت مسرورًا بما أنا منشد … وإن كان بالإنشاد هجرُك غاليا
باتت فؤادىَ ذاتُ الخال سالبةً … فالعيش إن حُمَّ لى عيشٌ من العجب

(٤)

من خصائص « كان » حذفها أو حذف نون مضارعها ، عين المحذوف وسبب الحذف فيما يأتى :

قال الشاعر :

لا يأمَن الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكا   جنودُه ضَاقَ عنها السهلُ والجبل

وقال تعالى : ﴿ ذَلك أنَّ اللهَ لم يكُ مغيّرًا نعمة أنعَمَها على قوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم ﴾.

(٥)

(أ) مجتهدا ما زال أخوك ـ مهملا ما كان محمد .

(ب) ما زال مجتهدا أخوك ـ ما كان مهملا محمد .

بين حكم تقديم الخبر فى الأمثلة السابقة ، موضحًا السبب لما تقول .

□ □ □

نماذج للإعراب

١ ـ لا يزالون مختلفين .

لا : نافية ، يزالون : فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، والواو: اسمه . ومختلفين : خبره منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكر سالم .

٢ ـ لن نبرح عليه عاكفين .

لن : حرف نفى ونصب ، ونبرح : مضارع ناقص منصوب بالفتحة ، واسمه مستتر تقديره نحن، عليه: جار ومجرور متعلق بعاكفين الواقع خبر نبرح .

٣ ـ أصبحتم بنعمته إخوانا ـ والله الذى أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ـ والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما .

إخوانًا : خبر أصبح على أنها ناقصة ، ولو كانت تامة يكون إخوانا حالا .

مخضرة : خبر تصبح على أنها ناقصة ، ولو كانت تامة تكون مخضرة حالا .

سجدا : خبر يبيت ، على أنها ناقصة ، وعلى أن الفعل تام يكون سجدا حال .

وهكذا كل فعل من أخوات كان يعرب المنصوب بعده خبر إن كان ناقصا ، وحالا إن كان الفعل تاما .

٤ ــ ولو لم تكُونى بنتَ أكْرَم والد لكانَ أباكِ الضّخم ــ كونُك لى أما

اللام : واقعة فى جواب لو ، وكان : ناقصة خبرها أباك منصوب بالألف .
والكاف : مضاف ، إليه والضخم : صفة ، وكونك : اسم « كان » والكاف مضاف إليه وهى اسم الكون ، لى : جار ومجرور ، أما : خبر الكون من جهة النقصان .

٥ ــ أما أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكْلأُ ما تأتى وما تَـذَرُ

أن : حرف مصدرى ، أنت : اسم كان محذوفة حذفت فانفصل الضمير ثم عوض عنها « ما » الزائدة .

٦ ــ إذا طرق المسكين دَارَكَ فاعطه قليلا ولو مقدارَ حَبَّة خردل
سأصبر حَتى ألاقى رِضاك إمَّا بعيدًا وإمَّا قريبا

مقدار : خبر « كان » المحذوفة مع اسمها ، وبعيدا : خبر « كان » المحذوفة مع اسمها ، وكذلك : قريبا .

□ □ □

الحروف التى تشبه « ليس » فى المعنى والعمل
(ما ــ لا ــ لات ــ إنْ)

تقدم أن النواسخ التى ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، قسمان : أفعال وحروف .

فأما الأفعال فمنها (كان وأخواتها) وقد تقدم الحديث عنها . وسيأتى الحديث عن بقية الأفعال .

وأما الحروف فأربعة ، وهى : (ما ــ ولا ــ ولات ــ وإن) وهذه الحروف تشبه الفعل (ليس) فى معناه ، وهو النفى ، وفى عمله : وهو رفع الاسم ونصب الخبر ، ولهذا سميت مشبهات بليس ، كما عدّت من أخوات كان ، لأنها تشبهها فى العمل فقط ، وإليك الحديث عن كل حرف وشرطه فى العمل .

(ما) الحجازية ، وشروط إعمالها :

(ما) النافية ، لا تعمل شيئًا فى لغة بني تميم ، بل تُهمل ، فيقولون : ما القمرُ مضىءٌ ، فالقمر : مبتدأ ، ومضىء خبر ، ولا عمل (لما) فى شىء منها ، وذلك ، لأن (ما) لا تختص بالاسم أو الفعل ، بل تدخل على الاسم فتقول : ما علىٌّ فاهمٌ ، وعلى الفعل فتقول : مايَفْهمُ علىٌّ ، ومالا يختص ، فحقه ألا يعمل .

وتعمل (ما) عمل ليس فى لغة الحجاز بين، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون الخبر ، فيقولون : ما القمرُ مضيئًا ، وذلك لأنها شبيهة بليس ، فى

أنها لنفى الحال عند الإطلاق [1] ، ولأن القرآن الكريم والشعر العربى قد جاء بها عاملة .

ولغة الحجاز ، هى الأشهر ، وقد جاء بها القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ ماهُنَّ أمَّهاتِهِمْ ﴾ ، وقال الشاعر :

أَبْنَاؤُهَــا مُتَكَنِّفُــون أباهُــمُ   حَنِقُوا الصُّدُورِ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا [2]

ولكن لا تعمل « ما » عمل ليس ، عند الحجازيين إلا بشروط ستة :

الأول : ألّا يقع بعدها « إنْ » الزائدة ، فإن وقعت بعدها ، بطل عملها ، مثل : ما إن الحقُّ مغلوبٌ ، برفع « مغلوب » ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم .

الثانى : ألّا ينتقض نفى خبرها بإلا [3] ، فإن انتقض بإلّا ، بطل عملها ، مثل : ما علىٌّ إلا شجاعٌ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلَّا رَسُولٌ ﴾ ،

---

(١) معنى هذا : أنها مثل ليس تفيد نفى اتّصاف اسمها بمعنى خبرها فى الزمن الحالى عند الإطلاق (أى : عدم التقيد بزمن) ، فإذا قلت : ما القطار قادما ، أفاد نفى اتصاف القطار بالقدوم فى الزمن الحالى ، ولكن إذا قلت : ما القطار قادما غدا ، كان النفى فى المستقبل .

(٢) اللغة : أبناؤها (الضمير راجع إلى الكتيبة والمراد رجالها) ، متكنّفون : محيطون ، حنقوا الصدور : من الحنق وهو الغيظ .

الإعراب : (أبناؤها) مبتدأ (متكنفون) الخبر (أباهم) مفعول متكنفون لأنه اسم فاعل (حنقوا) خبر ثان (الصدور) مضاف إليه ، (وما) نافية (هم) اسمها (أولادها) خبر ما منصوب بها .

والمعنى : أن رجال تلك الكتيبة يحيطون بقادتهم ، وقلوبهم ، ممتلئة حقدا وغيظا على أعدائهم ، وكأنهم أبناؤها ، وما هم بأبنائها فى الحقيقة .

الشاهد : وما هم أولادها حيث عملت ما النافية عمل ليس فرفعت الاسم (هم) ونصبت الخبر (اولادها) .

(٣) فإن انتقض النفى (بغير) إلا مثل : مازيد غير قائم ، تعمل (ما) ولا تهمل .

وقوله : ﴿ ما أنتم إلا بَشَرٌ مِثْلُنا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَمَا أنَا إلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ فما بعد « ما » يعرب مبتدأ وخبر ، ولا يجوز نصب الخبر خلافا لبعضهم .

الثالث : ألا يتقدم خبرها على اسمها : وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه ، فتقول : ما مسافرٌ أخوك ، فمسافر خبر مقدم ، وأخوك مبتدأ مؤخر ، ولا تقول ما مسافرًا أخوك ، وأجاز ذلك بعضهم .

فإن تقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور : جاز إعمالها وإهمالها (على خلاف) ، مثل : ما عِندى محمدٌ ، وما فى الدار خالدٌ ، فمن جعلها عاملة ، قال : إن الظرف والجار والمجرور فى محل نصب خبر مقدم ، ومن أهملها ، قال : إنهما فى موضع رفع خبر مقدم ، والثانى : (أى الإهمال) هو ظاهر كلام ابن مالك فإنه اشترط الترتيب بين المبتدأ والخبر ، فلا يتقدم الخبر عنده بأى حال ، حتى ولو كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

الرابع : ألا يتَقدَّم معمولُ خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها ، ففى مثل : ما أخوك آكلا طعامك (طعامك) مفعول لآكل ، أى معمول له ، فإن قدمت المفعول على اسم (ما) تقول : ما طعامَك أخوك آكلٌ (برفع آكلٌ) .

والذين يجوِّزون أعمال (ما) مع تقدم الخبر ، يجوِّزون إعمالها مع تقدم معمول الخبر ، فيقولون : ما طعامكَ أخوك آكلا .

ولكنا نقول : لا يلزم من جواز عملها مع تقديم الخبر — جواز عملها ، مع تقدم معمول الخبر « لأن أعمالها مع تقدم المعمول فصل بين الحرف وما يعمل فيه ولا يوجد ذلك فى تقدم الخبر .

فإن كان المعمول المتقدم ظرفا أو جارا ومجرورا . جاز إعمالها وإهمالها ، مثل : ما عندك زيد مقيما ، وما بى أنت معْنيًّا ، ويجوز : مقيمٌ ، ومعْنىٌّ بالرفع ، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع فى غيرها

الخامس : أن لا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها ، مثل : ماما الجنديُّ جبانٌ ، لأن (ما) الأولى للنفى ، و (ما) الثانية للنفى ، ونفى النفى إثبات فينقلب معنى الجملة إلى إثبات ، وأجاز بعضهم إعمالها مع التكرار .

السادس : أن لايُبدل من خبرها موجب . فإن أبدل ، بطل عملها ، مثل : ما خالد بشىء إلا شىءٌ لا يعبأ به ، فكلمة (بشىء) جار ومجرور خبر (ما) فى موضع رفع لإهمالها ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب على أنها عاملة ، وإنما أهملت ، لأنه قد أبدل منها موجب (وهو شىء الثانية و (ما) لا تعمل فى الموجب ، وهذا الشرط لم يشترطه الكثير ، ولم يعبأوا به ، وكلام سيبويه يحتمل اشتراطه وعدم اشتراطه .

وإلى ماسبق : من إعمال (ما) عمل ليس عند أهل الحجاز ، وشروط عملها أشار ابن مالك بقوله :

أعمالَ « لَيْسَ » أُعْمِلتْ « مَا » دُونَ «إنْ» مَعَ بَقَا النَّفْيِ وتَرْتيبِ زُكِنْ

وسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كَ (مَا) بِـى أنْتَ مَعْنِيًّا أجَازَ العُلَمَا

ومعنى ترتيب زكن : أى علم وهو يقصد اشتراط الترتيب . تقدم الاسم وتأخير الخبر .

□ □ □

حكم المعطوف على خبر « مَا »

إذا وقع بعد خبر (ما) الحجازية معطوف : فإن كان حرف العطف : لكِنْ أو بل ـــ وجب رفع المعطوف ـــ مثل : ما محمد مسافرًا لكن مقيمٌ ، وما خالدٌ جبانا بل شجاعٌ ، ويرفع المعطوف ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : لكن هو مقيم ، وبل هو شجاع ، ولا يجوز نصب المعطوف بعد لكن ، أو بل ، لأنهما يقتضيان أن يكون ما بعدهما موجبا ، أى : مثبتا . و (ما) لا تعمل فى المثبت .

وإن كان حرف العطف غير لكن أو بل ، كالواو والفاء ، جاز نصب المعطوف ورفعه ، والمختار النصب ، مثل : ما محمد خطيبا ولا كاتبًا ، ويجوز ولا كاتب ، فالنصب ، عطفا على خبر (ما) ، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا هو كاتب .

وإلى هذا أشار ابن مالك ، فقال :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِـنْ ، أَوْ بِبَـل   مِنْ بَعْدِ منصُوبٍ بـ (مَا) الزَمْ حَيْثُ حَلّ

وملخص هذا : أنه يجب رفع المعطوف ، إن كان العطف بـ (بل) أو (لكن) ويجوز الرفع والنصب فى غير ذلك .

□ □ □

زيادة (باء الجر) على الأخبار المنفية

إذا كان خبر الناسخ منفيا ، جاز أن يدخل عليه حرف الجر الزائد (الباء) لتأكيد النفى ، وتقويته ، مثل : ليس الحليمُ بضعيفٍ ، ولم أكن بمهملٍ ، وزيادة الباء على الخبر المنفى ، متفاوتة ، فتارة تكثر زيادتها ، وتارة تقل .

١ ــ فتزاد الباء بكثرة فى خبر (ليس) و (ما) . مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَه ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِى انْتِقَام ﴾ ومثل قوله تعالى : ﴿ و ما رَبُّكَ بظَلَّامٍ لِلْعَبِيد ، و مَا ربُّكَ بِغَافِلٍ عَماَّ يَعْمَلُ الظَّالِمُون ﴾ ولا تقتصر زيادة الباء على خبر (ما) الحجازية ، بل تزاد عليها وعلى خبر (ما) التميمية .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك ، فلا التفات إلى منع زيادتها على خبر (ما) التميمية ، لأن ذلك موجود فى أشعار العرب وفى كلامهم .

وقد اضطرب رأى الفارسى فى ذلك ، فمرة قال : لاتُزاد الباء إلا بعد الحجازية ، ومرة قال : تزاد فى الخبر المنفى « أى : مطلقا » .

٢ ــ وتزاد الباء بقلَّة فى موضعين :

الأول : في خبر (لا) ، نحو قول الشاعر :

فَكُنْ لي شفيعًا يَوْمَ لاذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ [1]

الثاني : فى خبر مضارع « كان » ، المنفى ـــ ب« لم » نحو قول الشاعر :

وإنْ مُدَّتْ الأَيْدِى إِلَى الزَّادِ لَم أكُنْ بأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ [2]

والخلاصة : تزاد الباء بكثرة فى خبر « ليس » و « ما » وبقلة فى خبر « لا » ونفى كان ، وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وبَعْدَ « مَا » ولَيْسَ جَرَّ البَا الخَبَرْ وبعد « لا » ونَفْى « كَانَ » قَدْ يُجَرْ

---

(١) البيت : لسواد بن قارب من قصيدة له يخاطب النبى ﷺ .

اللغة : الفتيل : الخيط الرقيق يكون فى النواة .

الإعراب : (فكن) فعل أمر من كان الناقصة ، واسمها ضمير مستتر تقديره : (أنت) ، (شفعيا) خبرها ، (لى) متعلق به ، (يوم) منصوب على الظرفية . بيكن أو بشفيع ، (لا) نافية تعمل عمل ليس ، (ذو) اسمها ، (شفاعة) مضاف إليه ، (بمغن) الباء حرف جر زائد و (مغن) مجرور بالباء خبر وهو اسم فاعل وفاعله مستتر تقديره (هو) ، (فتيلا) مفعول به ، (عن سواد) متعلق بمغن (ابن قارب) مضاف إليه .

المعنى : كن لى يارسول الله شفيعا فى يوم لايغنى فيه صاحب شفاعة فتيلا عن سواد بن قارب : يعنى نفسه .

والشاهد : (بمغن) حيث دخلت الباء الزائدة على خبر (لا) وهذا قليل .

(٢) الإعراب : إن حرف شرط ، (مدت) فعل الشرط ، (الأيدى) نائب فاعل ، (إلى الزاد) متعلق بمدت ، (أكن) مضارع مجزوم بلم ، واسمه مستتر تقديره (أنا) ، (بأعجلهم) الباء حرف جر زائد (أعجل) خبر أكن منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حرف الجر الزائد والضمير مضاف إليه ، (إذ) تعليلية ، (أجشع القوم) مبتدأ ومضاف إليه ، (أعجل) خبر .

والمعنى : أنه قنوع وأنه لا يسرع فى الأكل إذا قدم وأسرع عليه الناس .

الشاهد : زيادة الباء فى خبر مضارع كان المنفى بلم ، وهو (بأعجلهم) وهذا قليل .

« لا » النافية وشرط إعمالها :

« لا » النافية ، للوحْدة تعمل عمل « ليس » عند الحجازيين ، ومذهب بني تميم إهمالها ، ويشترط لعملها عمل « ليس » عند الحجازيين ، ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : لا مالَ مع التبذيرِ باقيًا ، ونحو قول الشاعر :

تَعَزَّ فَلا شيءٌ عَلَى الأَرْضِ باقِيًا ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيـا [1]

وقول الآخر :

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غيرَ خاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بالكُمَاةِ حَصِينـا [2]

ولا تعمل « لا » في المعرفة . وزعم بعضهم : أنها قد تعمل في معرفة . وأنشد للنابغة :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها ... تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجتى فِي فُؤَادِيا [3]

---

(١) اللغة : (تعز) اصبر وتسل ، الوزر : الملجأ وأصله الجبل ، واقيا : مانعا .

الإعراب : (تعز) ، فعل ، والفاعل أنت ، (فلا) الفاء للتعليل ، (ولا) نافية تعمل عمل ليس (شيء) اسمها (على الأرض) متعلق بباقيا الواقع خبر (لا) ولا وزر ، لا واسمها ، وواقيا خبرها (ومما قضى الله) متعلق بواقيا وما (اسم موصول) وجملة (قضى الله) صلة .

والشاهد : في قوله فلا شيء ، (ولا وزر) ، حيث عملت (لا) عمل ليس في نكرتين .

(٢) اللغة : بوئت : اسكنت من قولهم . بوّأه الله منزلا : أسكنه ، الكماة ، جمع كميّ : وهو الشجاع .

الإعراب : (إذا) ظرف للزمن الماضي متعلق بنصرتك (لا صاحب غير خاذل) لا واسمها وخبرها ومضاف إليه (فبوئت حصنا) الفاء للتفريع والفعل الداخلة عليه مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل و (حصنا) مفعوله الثاني و (حصينا صفة لحصن) .

والمعنى : اعنتك حين خذلك أصحابك ، فنزلت حصنا منيعا بأهل النجدة والبأس .

الشاهد : لا صاحب غير خاذل : حيث عملت (لا) عمل (ليس) ، في نكرتين .

(٣) اللغة : بدت : ظهرت ، بقت : تركت ، سواد القلب ، سويداؤه ، وهي حبة السوداء .

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لاَ أَنَا بَاغِيًا
سِوَاهَا ، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فقد عملت « لا » في معرفة ، في قوله : « لا أنا باغيًا » .

وقد اضطرب كلام ابن مالك في هذا البيت ، فمرّة قال : إن « لا » لا تعمل إلا في نكرة وهذا البيت مؤوّل ، ومرة قال : إنها تعمل في معرفة ، وإن القياس على البيت سائغ .

والصحيح أنها لا تعمل إلا في نكرتين ، وأما البيت ، فقد خرّجوه وأوّلوه [1] :

الثانى : أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يجوز أن تقول لا قائمًا رجلٌ ، ولا وافيًا لظالِم حصنٌ ، بنصب المتقدم ، بل يجب رفعه .

الإعراب : (فعل) منصوب على نزع الخافض . أى كفعل (ذى ود) مضاف إليه (فلما) حرف ربط أو ظرف بمعنى حين منصوب بجوابه (تولت) وتبعتها . الجملة فى محل جر باضافة لما إليها (وبقّت) معطوف على تولت (حاجتى) مفعول بقت (وحلت سواد القلب) فعل ومفعول ومضاف إليه . (لا أنا باغيا) لا واسمها وخبرها ، (سواها) مفعول باغيا مضاف إلى الضمير و (لا) نافية (عن حبها) متعلق بمتراخيا ، الواقع خبر (لا) واسمها محذوف دل عليه ما قبله .

والمعنى : يريد الشاعر : أنها أطمعته بما أظهرت له من بشاشة الوجة ، وحلاوة الحديث وحسن اللقاء ، فلما تبعها أعرضت عنه أعراض التارك . فوقع اليأس فى قلبه وقد تركت حبها فى فؤاده : حتى لايريد سواها ولا يبغى غيرها .

الشاهد . (لا) أنا باغيا حيث عملت لا عمل ليس فى المعرفة .

(١) من منع عملها فى معرفة خرج هذا البيت بعدة تخريجات منها جعل أنا نائب فاعل لفعل محذوف ، وباغيا حال ، أو مفعول ثان ، والتقدير : لا أُرى بَاغِيا ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ خبره الفعل المقدر بعده ، وباغيا حال ، أو مفعول ثان والتقدير أنا لا أُرى باغيا .

الثالث : ألّا ينتقض النفى بإلا ، فلا يجوز أن تقول : لا سعىٌ إلا مُثْمِرًا ، بالنصب ، بل يجب الرفع .

وحذف خبر « لا » كثير فى الكلام ، كأن تقول للمريض : لا بأسَ ، أى : لا بأسَ عليك . وتقول : فلان مخلص لاشكَّ ، أى : لا شك فى ذلك .

« إن » النافية وعملها عمل « ليس » :

قد اختلف النحاة فى عمل « إن » النافية : فذهب كثير من البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئًا ومذهب الكوفيين — خلا الفراء — أنها تعمل عمل « ليس » وقال بهذا بعض البصريين ومعهم ابن مالك : وقد ورد السماع بإعمالها ، مثل قول الشاعر :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَـدٍ ... إلَّا عَلَى أَضْعَـفِ المجَانِيـنِ [1]

أى : ليس هو مستوْليًا ، وقول الشاعر :

إنِ المَرْءُ مَيْتًا بانقِضَاءِ حَيَاتِه ... ولكِنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيْه فَيُخْذَلَا [2]

أى : ليس المرءُ ميْتا .

وقد ذكر ابن جنى (فى المحتسب) أن سعيد بنَ جُبير رضى الله عنه

---

(١) الإعراب . (إن) نافية تعمل عمل (ليس) ، (هو) اسمها ، (مستوليا) خبرها (إلا) أداة استثناء مفرغ على أضعف بدل من ، على أحد (المجانين) مضاف إليه .

والمعنى : ليس لهذا الرجل سلطان على أحد إلا على أضعف المجانين .

الشاهد : إعمال (إن) النافية عمل ليس وهو قليل .

(٢) اللغة : يبغى عليه ، يعتدى عليه ويظلم ، يخذل : أى ، لا يجد العون « النصير » .

الإعراب : (إن) نافية . تعمل عمل ليس ، (المرء) اسمها مرفوع (ميتا) خبرها نصوب بانقضاء متعلق بميتا (حياته) مضاف إليه ، ولكن حرف استدراك (بأن) الباء جارة وأن مصدرية (يبغى) مبنى للمجهول (عليه) نائب فاعل يبغى ، وأن وما دخلت عليه فى

قرأ ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ من دُونِ اللهِ عِبَادًا أمثالكُم ﴾ بنصب عبادا [1] .

ويشترط في عملها : أن لا ينتقض نفي خبرها ، وألا يتقدم خبرها على اسمها ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل في النكرة .

والمعرفة ، مثل : إن رجلٌ قائمًا ، وإن الذهبُ رخيصًا ؟ وإن عَلِيٌّ القادمَ بمعنى ليس الرجل قائما ، وليس الذهبُ رخيصًا ، وليس عليّ القادمَ .

الحرف الرابع (لات) :

وأصلها (لا) النافية : زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة ، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل (لَيْس) فترفع الاسم وتنصب الخبر .

ومن أمثلتها عامِلة : تسرعْتَ في الإجابة . ولاتَ حِينَ تَسَرُّعٍ : أي : وليس الحين حين تسرع .

شروط عملها :

وتختص (لات) عن أخواتها بأمرين ، أي بشرطين هما :

١ ــ أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، مثل كلمة (حينَ) .

٢ ــ وأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معًا ، بل يذكر أحدهما ويحذف

تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف .

التقدير : ولكن بموت بالبغي عليه فيخذلا والفاء عاطفة ، و (يخذلا) مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير يعود على المرء .

المعنى : إن الإنسان لا يعد ميتا بانقضاء أجله ، لأنه سيستريح من هم الدنيا ، ولكن يعدُّ ميتا إذا ظلم ولم يجد نصيرا ولا معينا .

الشاهد : أعمال (إن) النافية عمل ليس .

(١) والمعنى : ليس الأصنام التي تعبدونها عبادا أمثالكم ، بل هي حجارة .

الآخر . والغالب حذف اسمها ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بنصب (حينَ مناص) خبرًا لها وحذف الاسم ، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص ، أى حين فرار .

وإعرابها : لات حرف نفى ، والحين المحذوف اسمها ، وحين مناص خبرها .

وقد قرىء شذوذًا : ولَاتَ حِينُ مناصٍ ، برفع الحين على أنها اسم (لات) والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينُ مناص لهم ، أى : كائنا لهم .

هذا ، وقد اختلف فى المراد باشتراطهم أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان ، فهل يشترط أن يكون الزمان لفظ الحين ، أو أنها تعمل فى لفظ الحين وما ماثله ، مثل : ساعة ووقت ، وأوان : والصحيح أنها تعمل فى الحين ، وما ماثله ، من اسم الزمان ، وقد تقدم مثال لعملها فى لفظ (الحين) ومن عملها فى ما رادفه قول الشاعر :

نَدِمَ الْبُغَاةُ ولَاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ ... والبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيه وَخِيمُ(1)

(1) اللغة : البغاة جمع باغ ، وهو الظالم (لات ساعة مندم) أى : وقت لا ينفع الندم مرتع ، محل الجناية ، والمراد عاقبة (مبتغيه) الساعى إليه ، وخيم : سيء .

الإعراب : (ولات) الواو للحال ، لات نافية تعمل عمل (ليس) واسمها محذوف تقديره الساعة (ساعة) خبرها (مندم) مضاف إليه (والبغى) مبتدأ أول و (مرتع) مبتدأ ثان (مبتغيه) مضاف إليه (وخيم) خبر المبتدأ الثانى : والمبتدأ الثانى وخبره ، خبر المبتدأ الأول .

والمعنى : ندم الظالمون على ما فرط منهم ؟ وليس الوقت الذى ندموا فيه وقت الندم وعاقبة طالب البغى وخيم يفضى إلى سوء العاقبة .

والشاهد : فى قوله : ولات ساعة مندم (حيث عملت) (لات) فيما رادف الحين من أسماء الزمان وهو الساعة .

ومذهب الأخفش وفريق من العلماء : أنّ (لات) لا تعمل شيئًا ، فإن وجد الاسم بعدها منصوبًا ، مثل : (ولَات حينَ مناصٍ) يكون ناصبه عندهم فعلًا مضمرًا ، والتقدير : ولَاتَ أَرَى حينَ مناص ، وإن وجد مرفوعًا فهو مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ولات حينٌ مناصٍ كائن لهم .

وقد أشار ابن مالك إلى إعمال (لا) و (لات) و (إن) عمل (ليس) وشرط بعضها ، فقال :

فى النَّكراتِ أُعْمِلَتْ كليسَ (لا)
وقَدْ تَلَى (لاتَ) و (إن) ذا العملَا
وَمَا (لِلَات) فى سِوَى حِينٍ عمل
وحذْفُ ذى الرَّفع فَشَا ، والعكْسُ قَلّ

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ — يرى الحجازيون إعمال « ما » عمل « ليس » ، ويرى بنو تميم إهمالها فبماذا استدل الحجازيون على إعمالها ، وما شرط إعمالها عندهم ؟ وما دليل إهمالها عند بني تميم .

٢ — ما حكم المعطوف على خبر (ما) ومتى يتعين فيه الرفع ، ومتى يجوز الرفع والنصب ؟ مع التمثيل لما تقول .

٣ — اذكر شروط عمل « لا » النافية عمل ليس . وهل تعمل في المعارف ؟

٤ — قد تعمل (لات) عمل ليس فبماذا تختص ؟ وما إعراب قوله تعالى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مناص ﴾ برفع حينٌ ونصبه ، وعلى رأى من أعمل (لات) وعلى رأى من أهملها .

٥ — ما أنا جاهلًا بل متجاهل ، ما محمد خطيبًا لكن كاتب ، وما محمد خطيبًا ولا كاتب — لماذا تعين رفع المعطوف في المثال الأول والثاني ، وجاز رفعه ونصبه في المثال الثالث ، وما وجه الرفع في كل ؟

٦ — اشرح قول ابن مالك الآتي ، موضحًا : متى تزاد الباء في الخبر بكثرة ، ومتى تزاد بقلة :

وبعد (لا) وليس جرَّ البا الخبر ... وبعد (لا) ونفي كان قد يجر

□ □ □

التطبيقات

١ — بين (ما) العاملة ، والمهملة . والمحتملة فيما يأتي ، مع ذكر السبب ، قال تعالى : ﴿ ما هذا بشرًا ﴾ ﴿ ما هن أمهاتِهم ﴾ ، ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ، وما نحنُ بتأويل الأحلامِ بعالمين ﴾ .

٢ — أبِن اسم (لات) وخبرها فيما يأتي :

شاب رأسى ولات حينَ مشيبَ ... وعجيب الزمان غير عجيب

٣ — لم لا تصلح الجمل الآتية لدخول « لا » العاملة عمل « ليس » اجعلها صالحة لذلك ، ثم ادخل « لا » على كل جملة منها :
البيتُ عالى البنيان — الوردُ مزدهر في الحدائق — أقلامنا مبرية .

نموذج للإعراب

(١) إعرب ما تحته خط مما يأتي : مبيّنا الأوجه المحتملة للإعراب :

لما رَأوا وَهَج الكتائِب ساطعًا　　قالوا الأمان ، ولاتَ حينَ أمـان

الإعراب : قالوا : فعل وفاعل . الأمان : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : تريد الأمان . ولات : حرف نفي ، والتاء لتأنيث اللفظ ، وحين بالنصب خبر لات واسمها محذوف ، والتقدير : وليس الحين حينَ أمان . وحين : بالرفع ــ اسم لات ، وخبرها محذوف ، والتقدير : وليس حين أمان كائنًا لهم ــ وهذان الوجهان على رأى من أعمل لات . وأما على رأى من أهملها فحين بالرفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الحين كائن لهم وحين : بالنصب مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : ولا أرى حين أمان .

(٢) إذا كان عِلْمُ الناس ليسَ بنافع　　ولا دافِـع فالـخُسْرُ للعلمـاء

إذا ظرف للمستقبل يفيد معنى الشرط ، كان : فعل ماض ناقص علم اسم كان ، والناس : مضاف إليه ، ليس : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر يعود على علم الناس . بنافع : الباء جر زائد ، ونافع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل نصب خبر كان .

(٣) ما بالآباءُ فخركم :

بالآباء : جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، وفخركم : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ويجوز على رأى بعضهم إعمال (ما) فيكون الجار والمجرور فى محل نصب خبر (ما) مقدم ، وفخركم : اسم (ما) ومضاف إليه .

□ □ □

أفعال المقاربة ، والرجاء ، والشروع

أمثلة :

١ ــ الماء يَغلي ... كاد الماءُ يغلي ... أوشك الربيعُ أن يُقبلَ

٢ ــ عسى اللهُ يأتِيَ بالفَتْح : حَرَىَ النَّصرُ أن يتحقَّق لَنا .

٣ ــ أنشأَ الطالبُ يُذَاكر ... أخذ الظالمُ يَعضُّ عَلَى يَدَيْه .

التوضيح :

فى الأمثلة الأولى ، تجد جملة (الماءُ يغلى) تدل على وقوع غَليان الماء ، ولكن إذ قلت : كادَ الماءُ يغْلى ، تغيَّر المعنى ، ودلت الجملة : على قرب غليان الماء لا وقوعه بالفعل ، والذى دلَّ على القرب ، هو الفعل « كاد » ولذلك تُعَدّ من أفعال المقاربة ، وأشهرها : كادَ وكَرَب ــ وأوشك .

وفى الأمثلة الثانية : تجد جملة (عَسَى اللهُ أن يَأْتِيَ بالفتح) تدل على الرجاء والأمل ، والفعل الذى دل على الرجاء ، هو « عَسَى » ، ولذلك تعد من أفعال الرجاء وأشهرها : عسَى ــ وحرى ــ واخلولق .

وفى الأمثلة الثالثة تجد جملة : (أنشأَ الطالب يذاكر) تدل على الابتداء والشروع فى المذاكرة ، والفعل الذى دل على الشروع والابتداء ، هو أنشأَ ؛ ولذلك يُعد من أفعال الشروع ، وأشهَرُها : أنشأَ ــ أخذَ ــ طفق ــ علِق ــ جَعَلَ .

وكل فعل من تلك الأفعال السابقة « يدخل على المبتدأ والخبر ، فيرفع

المبتدأ ويسمى اسمًا له ، ويكون الخبر مضارعًا فى محل نصب ، كما رأيت فى الأمثلة ، وإذا نظرت إلى المضارع من حيث اقترانه « بأن » وتجرده منها ، وجدته تارة ، يجب اقترانه « بأن » كما فى حرى . واخلولق ، وتارة يجب التجرد منها كما فى أفعال الشروع ، وتارة يكثر كما فى « عسى » وتارة يقل كما فى :كادَ ، وكَرَب .

وإليك بالتفصيل : معانى تلك الأفعال ، وعملها وحكم اقتران خبرها « بأن » وغير ذلك .

أفعال المقاربة « كاد » وأخواتها

القسم الثانى : من الأفعال الناسخة « كاد » وأخواتها والمشهور منها أحد عشر فعلاً ، ولا خلاف فى أن جميعها أفعال إلا « عسى » : فقد نقل عن بعضهم أنها حرف [1] ، ولكن الصحيح : أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، تقول عسيتُ ، وعسيتَ ، وعسَيتُما ، وعسيْتُنَّ .

وهذه الأفعال يسميها النحويون (أفعال المقاربة) ولكن كلها ليست للمقاربة ، بل تنقسم كما رأيت من حيث دلالالتها ومعناها إلى ثلاثة أقسام :

١ ــ **أفعال المقاربة** : وتدل على قرب حدوث الخبر ، وهى : كاد ــ وكَرَب ــ وأوشك .

٢ ــ **أفعال الرجاء** : وتدل على رجاء حصول الخبر وتوقعه ، وهى :

---

(١) يرى الكوفيون ، ومعهم ثعلب ، وابن السراج : أنها حرف ، لأنها تدل على الرجاء ، مثل : لعل ، « لا تتصرف مثلها » وذلك ، كانت حرفا : مثل : لعل ، للشبه بينهما ، والصحيح : أنها فعل لما ذكرنا .

عسى ــ وحَرَى ــ واخلولق .

٣ ــ **أفعال الشروع** : (وتسمى أفعال الإنشاء) وتدل على الشروع والابتداء في حدوث الخبر وهي كثيرة منها ، أنشأ ــ وأخذ ــ وجعل ــ وعلق ــ وطفق .

ولعلك عرفت أن تسميتها كلِّها بأفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض .

« عملها » وشرطه :

هذه الأفعال تعمل عمل « كان » أي : أنها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ، اسما لها ، ويكون الخبر في محل نصب خبرا لها ، لكن خبرها لا يكون إلَّا مضارعًا ، مثل : كاد الماءَ يغلي ، وعسى الفرج أن يأتي ، وقد يجيء الخبرُ « اسمًا » بعد عسى وكاد ، مثل قول الشاعر :

أَكْثرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا ... لا تُكْثِرَن إنِّي عَسِيتُ صَائِمًا[1]

فقد جاء خبر « عسى » اسمًا مفردًا وهو « صائمًا » وهذا نادر .

وكقول الآخر :

---

(١) الإعراب : « أكثرت » فعل وفاعل « في العذل » متعلق بأكثرت ملحا ، حال من الفاعل و « دائما » صفة لملحا ، « لا » ناهية « تكثرن » مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا « إني » إن واسمها « عسيت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه ، و « صائما » خبره والجملة خبر « إن » .

والمعنى : أيها العاذل المكثر في لومه وعتابه ، أمسك عن لومك وسبّك فإني ممسك عن الكلام ولا يمكن أن أقابل لومك بمثله .

الشاهد : مجيء خبر « عسى » مفردا : وهو نادر ، وكان القياس أن يكون مضارعا .

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كِدْتُ آيبًا ... وكَمْ مِثلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصْفِرُ[1]

فقد جاء خبر « كاد » اسمًا مفردًا « آيبًا » وهذا نادر .

وقد أشار ابن مالك إلى أن « كاد » وأخوتها تعمل عمل « كان » ، غير أن خبرها ، لا يكون إلّا مضارعًا . وشذ ، مجيئه اسمًا ، فقال :

ككَانَ ، « كَادَ » وَعَسَى ، لكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

وقول ابن مالك : ندر غير مضارع ، فيه إبهام ، لأن غير المضارع يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والفعلية الماضوية[2] يشمل كل هذا ، ولكن النادر وقوع الاسم خبرا فقط ولم يسمع مجيء غيره خبرًا .

□ □ □

أحوال اقتران خبر « كاد » وأخواتها بأن المصدرية

المضارع الواقع خبرًا لتلك الأفعال قد يقترن « بأن » المصدرية وجوبًا أو كثيرًا ، كما قد يتجرد منها ، وجوبًا أو كثيرًا ، وإليك تفصيل ذلك .

---

(١) اللغة : أبت : رجعت ، فهم : اسم قبيلة ، « تصفر » من الصفير ، والمراد النفخ عند الندم .

الإعراب : « فأبت » عطف على ما قبله ، « إلى فهم » متعلق بأبت ، « وما كدت آيبا » جملة منفية حال . والتاء اسم « كاد » وخبرها آيبا ، « وكم » خبرية مبتدأ مثلها مضاف إليه مميز لها وجملة « فارقتها » خبر « وهي تصفر » جملة إسمية وقعت حالا .

والمعنى رجعت إلى قبيلتي بعد مفارقتها ، وما كدت أرجع إليها ، وكثير من القبائل ، أفلت منها ونجوت ، وهي تتلهف وتتحسر على إفلاتي منها ، وعدم قدرتها علىّ .

والشاهد : مجيء خبر « كاد » مفردًا وهو « آيبا » والقياس أن يكون مضارعا

(٢) هكذا قال ابن عقيل ، والصحيح أنه قد سمع ذلك نادرًا .

١ ـ فيكثر إقتران المضارع بأن المصدرية إذا كان خبرًا لـ « عسى » أو « أوشك » .

فأما (عسى) فاقتران خبرها (بأن) المصدرية كثير [1] وتجرده من (أن) قليل ، وهذا مذهب سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين ، أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلّا في الشعر ، ولم يأت خبر (عسى) في القرآن الكريم ، إلا مقترنًا (بأن) مثل قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾ ، وقوله : ﴿ عَسَى رَبُّكُم أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾ .

ومن ورود خبر (عسى) مجردًا من ﴿ أَنْ ﴾ قول الشاعر :

عَسَى الكَرْبُ الَّذِى أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ [2]

وقول الآخر :

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ [3]

وأما (أوشك) فالكثير اقتران خبرها بأن المصدرية ، ويقل تجرده منها ،

---

(١) لأن (عسى) للترجي والمترجى مستقبل فتناسبه (أن) لاستقبالها .

(٢) الإعراب : (عسى) فعل ناقص (الكرب) اسمه (أمسيت) أمسى : واسمها (فيه) خبرها والجملة ، صلة الذى وجملة (يكون وراءه ...) خبر عسى ، ويكون فعل ناقص واسمه مستتر ، و(وراءه) ظرف خبر مقدم (وفرج) مبتدأ مؤخر و (قريب) صفة ، وجملة المبتدأ والخبر ، خبر (يكون) .

والشاهد : مجيء (خبر) (عسى) وهو (يكون) مجردا من (أن) وهذا قليل .

(٣) الإعراب : (عسى) من أفعال الرجاء (فرج) اسمها ، وجملة (يأتى به الله) فى محل نصب خبرها و (له) متعلق بمحذوف خبر مقدم كل يوم ظرف متعلق بالخبر أيضا (في خليقته) متعلق به أيضا (أمر) مبتدأ مؤخر والجملة خبر أن .

والشاهد : مجيء خبر عسى وهو (يأتى) مجردا من (أن) وهذا قليل .

فمثال اقترانه (بأن) قولنا : أوشكت الثمارُ أن تَنضجَ ، وأوشك الربيعُ أن يقبلَ ، وقول الشاعر :

ولَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشكُـوا إذا قِيلَ هَاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُـوا [1]

ومثال تجرده من (أن) قولنا : أوشكت الثمار تَنضجُ ، وقول الشعر :

يُوشِكُ مَـنْ فَـرَّ مِـن مَنِيَّتِـه فِـى بَـعْضِ غِرَاتِـهِ يُوافِقُهَـا [2]

٢ ـــ ويقل اقتران المضارع بأن المصدرية ، ويكثر التجرد منها . إذا كان خبر ، كاد أو (كرب) .

فأما (كَادَ) : فهى عكس (عسى) الكثير فى خبرها أن يتجرد من (أن) مثل قولنا :

كاد الماءُ يَغْلى ، وكادَتْ الأزهار تَتَفتَّح ، ونَحْو قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا

---

(١) الإعراب : (لو) للشرط ، وجملة (سئل الناس التراب) فعل الشرط ، وجملة (لأوشكوا) جواب الشرط ، والضمير فيه اسم أوشك ، وجملة (إذا قيل هاتوا) معترضة ، وجملة (أن يملوا) خبر أوشك .

والمعنى : لو طلب من الناس التراب الذى لا قيمة له ، اضطربوا وقاربوا أن يمنعوه إذا قيل لهم : إعطونا منه ، وذلك لما فى طبعهم من الحرص والشح .

والشاهد : اقتران : خبر أوشك ، وهو (أن يملوا) بأن المصدرية ، وهذا كثير .

(٢) اللغة : غراته ، غفلاته ، وهو جمع غرة وهى الغفلة ، يوافقها : يصادفها .

الإعراب : (من) اسم موصول ، اسم يوشك (فر) جملة وقعت صلة (من منيته) متعلق بفر (فى بعض) متعلق بيوافقها (غراته) مضاف إليه يوافقها الجملة فى محل نصب خبر يوشك .

والمعنى : يكاد من فر من الموت فى الحرب ، يصادف منيته فى بعض غفلاته ، وهو هنا يشجع على الحرب ، وعدم الهروب من الموت .

الشاهد : مجىء خبر (يوشك) وهو (يوافقها) مجردا من أن المصدرية ، وهذا قليل .

وما كَادُوا يَفْعَلُون ﴾ ، وقَوْلُه تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ منهم ﴾ ويقل : اقتران خبر (كاد) بأن ، حتى أن الأندلسيين ، جعلوه خاصًا بالشعر ومن الاقتران . قولنا : كادَ الماءُ أنْ يغْلِيَ ، وقوله ﷺ : « وما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ العصْرَ حَتى كادَتْ الشمس أن تغرُبَ » .

وقول الشاعر :

كادَتْ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   إذْ غَـدَا حَشْوَ رَيطَـةٍ وبُـرُودِ [1]

وأما (كَرَب) : فمثل : (كَادَ) يأتى خَبَرُها : مجرَّدًا مِنْ (أن) كثيرًا . مثل قولك : كربَتْ الشمْسُ تَطْلُعُ ، وقول الشاعر :

كَرَبَ القلْبُ من جَوَاهُ يـذُوبُ   حِينَ قال الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوب [2]

---

(١) هذا البيت : لمحمد بن مناذر ، أحد شعراء البصرة ، يرثى ميتا .

اللغة : النفس : الروح ، تفيض : تخرج من الجسد ، والريطة : الملاءة ، والبرود جمع برد ، والبرد : نوع من الثياب ، ويراد به هنا الكفن الذى يلف الميت .

الإعراب : (النفس) اسم كاد ، وجملة (أن تفيض عليه) خبر كاد ، (إذا) ظرف و (غدا) بمعنى صار ، واسمها مستتر يعود إلى الميت ، و (حشو) خبرها و (ريطة) مضاف إليه ، و (برود معطوف عليه) .

والمعنى : قاربت الروح أن تخرج من الجسد حين صار هذا الميت مدرجا فى أكفانه .

والشاهد : أن تفيض ، حيث اقترن خبر (كاد) بأن وهذا قليل .

(٢) اللغة : الجوى : حرقة الحب ، والوشاة ، جمع واش وهو الساعى بالفساد .

والإعراب : (كرب) فعل ماض ناقص (والقلب) اسمها ، (من جواه) متعلق بيذوب ، وجملة (يذوب) خبر كرب ، (وحين) ظرف متعلق بيذوب ، وجملة (قال الوشاة) فى محل جر بإضافة حين إليها (هند غضوب) الجملة من المبتدأ والخبر مقول القول .

والمعنى : كاد القلب يذوب من شدة الوجد والحب حين قال الواشون هند غضوب عليك .

ويقل اقتران خبر « كَرَب » بأن المصدرية ، (ذكر سيبويه : أن تجرد خبرها واجب ، ولكن الصحيح : أنه كثير ، وقد سمع اقترانه بها) ومن اقترانه بها ، قول الشاعر :

سَقَاهَا ذوُو الأحْلامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقطَّعَـا[1]

والمشهور فى « كَرَب » فتح الراء ويقل كسرها أيضًا .

٣ — ويجب اقتران المضارع « بأن » المصدرية إذ كان خبرًا لـ « اخلولق » و « وحَرَى » من أفعال الرجاء ، مثل : اخلولَقَتْ السماءُ أن تمطرَ ، وحَرَى النصرُ أن يتحقَقَ ، ولم يأت خبرهما مجردًا من « أن » فى نثر أو شعر .

٤ — ويمتنع اقتران المضارع « بأن » المصدرية ، ويجب تجرده منها إذا كان خبرًا : لأى فعل من أفعال الشروع ، وذلك لما بين فعل الشروع وبين « أن » من المنافاة . لأن المقصود بالشروع البدء فى الحال ، « وأن »

= والشاهد : فى قوله (يذوب) حيث تجرد خبر كرب من أن وهو كثير .

(١) قال أبو زيد الأسلمى ، من قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام .

اللغة : سقاها الضمير عائد إلى العروق المذكورة فى بيت سابق .

(ذوو الأحلام) أصحاب العقول سجلا السجل ، الدلو إذا كان فيه ماء ، والجمع سجال ، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو .

الإعراب : (سجْلا) مفعول ثان لسقاها (على الظمأ) متعلق بسقى (وقد كربت) الواو للحال (وأعناقها) ، اسم كرب ، وجملة أن تقطعا خبره .

والمعنى : يريد أن إبراهيم بن هشام وأخاه بلغت بهم الشدة ، أن قاربوا الهلاك ، فلما جاء هشام بن عبد الملك وكان واليا : أنقذهما من البؤس والفقر .

الشاهد : فى (أن تقطعا) حيث جاء خبر كرب مقترنا بأن ، وهذا قليل .

تفيد الاستقبال ، ولذلك لم يجتمعا ، ومن أمثلتها قولك : أنشأ السائق يسرعُ ، وقولك : أخذَ الشاعرُ يُلقى قصيدته ، وأخذ المذياعُ يذيعُ نشرةَ الأخبارِ . فَعلِق المستمعون يتجمَّعون حوله ، وجعلت أذاكرُ دروسى ، وطفِق العمالُ يحبون العملَ .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم اقتران خبر تلك الأفعال « بأن » فقال عن (عسى) أنها يندر تجرد خبرها ، ويكثر اقترانه (بأن) وعكسها (كاد) قال :

وكونُه بدُونِ (أنْ) بعْدَ عسَى ... نَزرٌ وَكادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسا

ثم قال : إن (حَرَى ، واخلولق) يجب اقتران خبرِهما (بأن) وأوشك ، يكثر إقتران « خبرها » فقال :

وكَعسَى حَرَى، ولكنْ جُعِلا ... خبَرُها حتْمًا بـ(أنْ) مُتَّصلًا

والزَمُوا اخلولَق (أنْ) مِثلَ حَرَى ... وبَعْدَ أوْشك انتِفا (أنْ) نَزْرًا

ثم بين : أن (كرب) مثل كاد ، يكثر فيها التجرد ، وأن أفعال الشروع كلها يجب تجرد خبرها من « أن » فقال :

ومِثلُ (كادَ) فى الأصَحِّ كَرَبا ... وتَرْكَ (أنْ) مع ذِى الشُّروع وَجبًا

كأنشأ السَّائِقُ يَحدُو، وَطفِقْ ... كذا جَعلتُ وأخَذْتُ، وعَلِقْ

□ □ □

وخلاصة ما قلناه :

أن أفعال تلك الباب بالنسبة لاقتران خبرها (بأن) أربعة أقسام :

١ ــ ما يجب اقتران خبرها (بأن) وهو : حَرَىَ ، واخلولق .

٢ ــ وما يجب تجرّد خبرها من (أن) وهو أفعال الشروع كلها .

٣ ــ وما يكثر اقتران خبرها (بأن) ويقل التجرد ، وهو عسى ، وأوشك .

٤ ــ وما يكثر تجرده ، ويقل اقترانه ، « بأن » وهو : كاد ، وكرب .

□ □ □

ما يتصرف من هذه الأفعال

أفعال هذا الباب : ملازمة لصيغة الماضي ، ولا تتصرَّف « أعني جامدة » إلا : كادَ وأوْشَكَ ، من أفعال المقاربة ، فيأتي منهما المضارع ، وسمع أيضًا اسم الفاعل منهما .

فمثال المضارع من (كاد) قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ وقوله : ﴿ يكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ ، وقولك : « تكاد الشمْسُ تطلُعُ » .

ومثال المضارع من أوشك ، توشك الشمس أنْ تطلعَ :

يُوشِكُ مِنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا [1]

واستعمال مضارع (أوشك) أكثر من استعمال الماضي ، وقد زعم الأصمعي : أنه لم يستعمل إلا (يُوشك) بلفظ المضارع ، ولم يستعمل (أوشك) بلفظ الماضي ، ولكنه ليس بصحيح ، فقد حكى الخليل استعمال الماضي ، وورد في الشعر . مثل قول الشاعر :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا : أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا [2]

نعم ، الكثير استعمال (المضارع) والقليل : استعمال (الماضي)

وقد سمع اسم الفاعل من (أوشك) مثل ،

---

(١) تقدم ذكره .

(٢) تقدم ذكره والشاهد هنا استعمال الماضي من يوشك .

قول الشاعر :

فَمُوشِكَــةٌ أَرْضُنَــا أَنْ تَعُـــودَ خِـلافَ الأَنِيسِ وَحُـوشًا يَبَابَـا [1]

وسمع أيضًا : اسم الفاعل من (كاد) كقول الشاعر :

أَمُوتُ أَسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وَإِنَّنِـي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّـذِي أَنَـا كَائِـدُ [2]

هذا ... والمشهور : أن الذى يتصرف من تلك الأفعال هو : أوشك ، وكَاد — فقط ، وأنه يأتى منهما المضارع ، واسم الفاعل كما قدمنا .

---

(١) اللغة : الأنيس ، المؤانس ، خلاف : بعد ، (وحوشا) بفتح الواو : قفرًا خاليًا ، وبضمها جمع وحش ، واليباب الخراب .

الإعراب : (موشكة) خبر مقدم (وأرضنا) مبتدأ مؤخر ، واسم موشكة ضمير يعود إلى الأرض لتقدمه رتبة ، وجملة (أن تعود) خبرها (خلاف) بمعنى بعد (وحوشا) مفعول تعود ، ويبابا : توكيد .

والمعنى : تقرب أرضنا أن تصير خرابا ، بعد أن كانت عامرة بمن كان يؤنس بهم .

والشاهد : فى (موشكة) حيث استعمل اسم فاعل من أوشك .

(٢) اللغة : الأسى (الحزن) الرجام موضع وقعت فيه معركة ، (رهن) مرهون .

الإعراب : (أموت) فعل مضارع وفاعله مستتر ، وأسى : مفعول لأجله ، ويوم متعلق بأموت (الرجام) مضاف إليه (وإننى) إن واسمها (يقينا) حال أوصفه لمصدر محذوف ، أى لرهن رهنًا يقينا (لرهن) اللام للابتداء ورهن خبر أن (بالذى) متعلق به ، والباء للسببية ؛ (وأنا كائد) مبتدأ وخبر ، والجملة صلة الموصول واسم كائد مستتر تقديره أنا ، وخبره محذوف تقديره ألقاه .

والمعنى : كدت أموت من الحزن فى هذا اليوم ، وإننى لمرهون بسبب ما سألاقيه .

والشاهد فيه (كائد) حيث استعمل اسم فاعل من كاد ، وروى بعضهم كابد بالباء من المكابدة ، وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وقد حكى بعض العلماء أفعالاً أُخْرَى تتصرَّف فحكى الأنبارى — فى كتاب الإنصاف — أن (عسى) قد استعمل منها المضارع ، واسم الفاعل ، فقالوا : عَسَى يعْسِى ، فهو عَاسٍ ، وحكى الجوهرى استعمال مضارع لـ (طفِقَ) وحكى الكسائى مضارع (جَعَلَ) .

وقد أشار ابن مالك إلى أن تلك الافعال كلها جامدة ، إلا (أوشك) ، وكَادَ ، فَقَالَ :

وَاستَعملُوا مُضارعًا لأَوْشَكَـا   وكادَ ، لَا غيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

وأنت ترى : أن ابن مالك « أشار إلى استعمال اسم الفاعل (من أوشك) ، دون « كاد » ولكنه قد سمع اسم الفاعل من « كاد » أيضًا كما مثلنا .

ما يستعمل تامًا من هذه الأفعال وناقصًا

أمثلـة :

١ — عسى محمدٌ أن ينجَحَ — اخلولق البستان أن يُثْمِرَ — أوشك الربيعُ أن يقبلُ .

٢ — عسى أن تنجَحَ .

٣ — عسى أن ينجح محمدٌ — اخلولق أن يثمر البُستان — أوشك أن يقبل الربيع .

٤ — محمد عَسَى أن ينجحَ .

التوضيـح :

تختص عسى ، واخلولق وأوشك ، بأنها تأتى : ناقصة ، وتامة وتستطيع أن تعرف ذلك ، من الأمثلة السابقة ، فمثلا .

في الأمثلة الأولى : « عسى محمدٌ أن ينجحَ ، قد أسند الفعل (عسى) إلى الاسم الظاهر (محمد) وجاء بعدهما ، المضارع المقترن (بأن) فعسى ، في تلك الحالة ، ناقصة حتما ، لأنها قد استكملت اسمها (وخبرها ، ومثلها : اخلولق وأوشك ، كما في الأمثلة .

وفي المثال الثاني : أسندت عسى إلى أن والفعل ولم يتقدمها أو يتأخر عنها اسم ظاهر فوجب أن تكون تامة وأن والفعل في تأويل مصدر فاعل ولا خبر لها .

وفي الأمثلة الثالثة : « عسى أن ينجح محمد » قد جاء بعد « عسى » مباشرة أن والفعل « وتأخر الاسم الظاهر » وفي تلك الحالة .

يجوز أن تكون « عسى » تامة « وأن ينجح » فاعلها ، وليس لها خبر ، والاسم الظاهر « محمد » فاعل للمضارع « ينجح » .

ويجوز أن تجعل « عسى » ناقصة ، على أن يكون الاسم الظاهر « محمد » اسمها مؤخرًا ، وأن ينجح ، خبرها مقدمًا ، وفاعل « ينجح » ضمير تقديره « هو » .

وفي الأمثلة الرابعة : « محمد عسى أن ينجح » تقدم : على عسى اسم ظاهر : فيجوز : أن تكون ناقصة واسمها ضمير يعود على الاسم الظاهر ، وخبرها أن ينجح ... ويجوز أن تكون تامة ، ولا ضمير فيها.، وفاعلها (أن ينجح) ولا خبر لها .

وبعد أن عرفت : أن تلك الأفعال الثلاثة : تأتي ناقصة وتامة ، وأن بقية الأفعال لا تكون إلاَّ ناقصة إليك بالتفصيل : متى يجب نقصان الثلاثة ، ومتى يجوز فيها التمام والنقصان ؟ ومتى يجب تمامها ؟

ما يستعمل تامًا وناقصًا من هذه الأفعال

تختص الأفعال الثلاثة : « عسى واخلولق وأوْشك » بأنها تكون ناقصة ، وتامة .

فالناقصة هي : التي يكون لها اسم ، وخبر — وقد تقدم الحديث عنها ، وأمثلتها .

والتامة : هى المسندة إلى أن والفعل ، مثل : قولنا : عَسَى أن تنجح ، وأوشك أن يُقبل الربيع ، واخلولق أن يُثمر البستان ، ولا تحتاج إلى خبر .

أحوال مجيئها تامة وناقصة :

يترتب على مجيء تلك الأفعال ناقصة مرة ، وتامة مرة أخرى ، أن يكون لها أربعة أحوال (أى : صور) تكون واجبة النقصان فى حالة ، وواجبة التمام فى حالة ، وجائزة الأمرين فى حالتين ، وإليك التفصيل .

١ — وجوب النقصان :

ويجب فى تلك الأفعال الثلاثة أن تكون ناقصة فى حالة واحدة هى أن تُسند إلى الاسم الظاهر ، الذى يأتى بعده « أن والفعل » مثل : عسى محمدٌ أن ينجحَ ، وأوشك الربيع أن يُقبلَ ، واخلولق البستانُ أن يثمرَ ، ووجب فيها النقصان ، لأن الاسم الظاهر الواقع بعدها ، اسمها ، وأن الفعل فى موضع نصب خبرها .

٢ — وجوب تمامها :

ويجب فى الأفعال الثلاثة أن تكون تامة (فى حالة) واحدة وهى : أن تسند إلى أن والفعل — ولم يتأخر أو يتقدم عليها اسم ظاهر مرفوع ، يصح

أن يكون إسمًا لها ــ مثل : عسَى أن تنجح : وأوشك أن يقبلَ ، واخلولق أن يُثْمَر ، وكقوله تعَالَى : ﴿ وعسى أن تُكْرهوا شيئًا وهُوَ خيرٌ لكُم ﴾ ، ﴿ وعسى أن تُحبُّوا شيئًا وهُوَ شرٌّ لكُمْ ﴾ وإنما وجب أن تكون تامة فى تلك الحالة ؛ لأن أنْ والفعل فى تأويل مصدر فاعل لعسى ، أو أوْشك واخْلَولق ، واستغنت بالفاعل عن المنصوب الذى هو خبرها .

٣ ــ جواز النقصان والتمام :

ويجوز أن تكون ناقصة وأن تكون تامة (فى حالتين هما) :

١ ــ أن يأتى بعد تلك الأفعال أن والفعل ، ويأتى بعد الفعل اسم ظاهر يصح أن يكون مرفوعًا بالفعل ، مثل : عسى أن ينجح محمدٌ ، وأوشك أن يقبل الربيعُ : واخلولق أن يُثمِر البُستانُ ، ففى تلك الحالة تحتمل تلك الأفعال أن تكون ناقصة ، وأن تكون تامة (على خلاف بين العلماء) ، فذهب فريق منهم (الأستاذ أبو على الشلوبين) إلى وجوب : أن تكون تامة فى هذه الحالة ووجهه أن يكون الاسم الظاهر المرفوع ، فاعلا للفعل المضارع الذى بعد (أن) وأن والفعل فى تأويل مصدر فاعل لعسى ، أو اخلولق ، وأوشك وهى تامة ولا خبر لها .

٢ ــ وذهب فريق آخر (منهم المبرد والفارسى) إلى جواز أن تكون تامة كما قال (الشلوبين) وأن تكون ناقصة . على أن يكون الاسم الظاهر الواقع بعد الفعل المقترن بأن (اسم) عَسى مؤخرًا ، وأن والفعل فى موضع نصب خبر (عسى) مقدما على الاسم ، وفاعل الفعل الواقع بعد (أن) ضمير مستتر يعود على اسم (عسى) المؤخر ، وجاز أن يعود عليه وهو متأخر فى اللفظ ، لأنه متقدم فى الرتبة .

ثمرة الخلاف فى تلك الحالة :

وفائدة الخلاف بينهما تظهر فى التثنية ، والجمع ، والتأنيث ، فعلى رأى من أوجب تمامها (لا يلحق بالمضارع ضمير) فتقول . عسى أن ينجح المحمدان ، وعسى أن ينجح المحمدون ، وعسى أن تنجح المجتهدات ، ولا يتصل بالمضارع ضمير ، لأن فاعله ، هو الاسم الظاهر بعده ، وعلى رأى من يرى نقصانها ، (تلحق بالمضارع ضمير) فتقول ، عسى أن ينجحا المحمدان ، وعسى أن ينجحوا المحمدونَ ، وعسى أن تَنْجَحْنَ الهندات ، فتلحق بالمضارع ضمير ليكون فاعله ، لأن الاسم الظاهر بعده ليس فاعله بل هو اسم لعسى (أو أختها) والفاعل الضمير .

الحالة الثانية (فى جواز الأمرين) : وهى مختصة بعسى فقط ، عند ابن مالك ومن معه هى : أن يتقدم عليها اسم ظاهر مرفوع مثل : محمد عسى أن ينجح ــ ويجوز فيها : أن تكون ناقصة ، فيكون إسمها ضمير يعود على الاسم السابق ، وأن والفعل فى موضع نصب خبرها ــ وهذه لغة تميم .

ويجوز أن تكون تامة ، وأن الفعل بعدها فى تأويل مصدر فاعل « عسى » ولا ضمير فى عسى ، وهذه لغة الحجاز .

فالفرق بين اللغتين إذن : أن فى عسى ضمير على لغة تميم ، لأنها ناقصة ، وليس فيها ضمير ، على لغة الحجازيين ، لأنها تامة .

ثمرة الخلاف بين اللغتين :

وفائدة الخلاف بين اللغتين تظهر فى التثنية والجمع والتأنيث ، فعلى لغة بنى تميم (النقصان) تلحق بعسى ضمير ، فتقول هند عست أن تَنْجَح ، والرجلان عسيَا أن ينجحا ، والهندان عستَا أن تنجحا ، والرجالُ عسَوْا أن

ينجحُوا ، بإلحاق الضمير بعسى ليكون إسمًا لها .

وعلى لغة الحجازيين (أى التمام) لا تلحق بعسى ضمير ، فتقول : هند عسى أن تنجح ، والرجلان عسى أن ينجحا . والهندان عسى ، أن تنجحا ، والرجال عسى أن ينجحوا والهندات عسى أن ينجحن (بإفراد عسى ، وعدم إلحاق الضمير بها) لأنها تامة وأن الفعل بعدها فاعل لها واستغنت عن الخبر .

وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب فيه الإضمار فى تلك الحالة ، لأنها لا تكون إلا ناقصة ، فتقول : الجيشان أخذا يتحركان ، والرجلان جعلا ينظمان ، بوجوب الإضمار فى الفعل ، ليكون الضمير هو الاسم ، ولا يجوز ترك الضمير ، فلا تقول : الجيشان أخذ يتحركان ، والرجلان جعل ينظمان ، كما نقول : المحمدان عسى أن ينجحا .

وقد أشار ابن مالك إلى استعمال الأفعال الثلاثة تامة وناقصة ، فقال :

بَعْدَ عَسى ، اخْلَولَق أَوْشَكَ قَد يَرِدْ   غِنًى بـ (أن يَفعلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

وهو يعنى : أنها قد تكون تامة ، فيستغنى (بأن يفعل) عن الخبر ، ثم أشار إلى الحالة الخاصة بعسى (فقال) :

وجَـرِّدَنْ عسَى أَوْ ارفَـع مُضْمَـرًا   بهـا ، إذا اسْمٌ قَبْلها قدْ ذُكِـرا

يعنى إذا تقدم اسم على (عسى) مثل : محمد عسى أن يجتهد ، فلك أن تجردها من الضمير ، إن جعلتها تامة ، أو تقدر فيها ضمير ، إن كانت ناقصة .

الخلاصـة :

اختصت الأفعال الثلاثة : عسى ، واخلولق ، وأوشك ، بأنها تأتى تامة وناقصة ، ولها أربع حالات :

فيجب نقصانها (فى حالة واحدة) هى : إذا أسندت إلى الاسم الظاهر ، مثل : عسى محمدٌ أن يفوز ، وأوشك الربيع أن يقبل .

ويجب تمامها (في حالة واحدة) إذا اسندت إلى أن والفعل ، ولم يتقدم أو يتأخر ، اسم ظاهر مرفوع مثل : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خيرٌ لكم ﴾ .

ويجوز تمامها ونقصانها فى حالتين إذا تأخر عن المضارع اسم ظاهر مرفوع مثل : عسى أن ينجح محمد ، أو تقدم عليها اسم ظاهر مرفوع .

وجعل ابن مالك هذه الصورة خاصة بعسى ، مثل : محمد عسى أن يقوم (وقد تقدم الخلاف وثمرته فى الحالتين) .

ولعلك أدركت أن أهم فرق بين جعلها تامة ، وجعلها ناقصة : أنها لو كانت تامة ، لا تلحق بها ضمير ، ولا بالمضارع ، ولو كانت ناقصة فلا بد من إلحاق الضمير بها فى حالة ، وبمضارعها فى أخرى ، وقد تقدم التمثيل والتفصيل .

جواز الفَتح والكسر ، فى (سين) عسى :

إذا أسند الفعل (عَسى) لضمير رفع ، متكلم ، أو مخاطب ، أو لنون النسوة : جاز فتح السين ، وكسرها والفتح أشهر ، مثل : عَسَيْتُ أن أسْلَم من المرض ، وعسَيتَ أن تفوز ، وعَسَيْتُما وعسَيتُم وعَسَيْن ، بجواز فتح السين ، وكسرها ، والفتح أشهر ، وقد قرأ نافع ، (فهل عَسِيتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ) بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها .

وقد أشار ابن مالك إلى ذلك فقال :

والفتْحَ والكَسْرَ أجِز فى السِّين مِنْ   نحْو « عَسِيتُ » وانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

ومعنى انتقا : اختيار ، وزُكِن : علم ، والمعنى : اختيار الفتح علم .

أسئلة وتمرينات

١ ــ تنقسم أفعال المقاربة ، إلى ما يدل على المقاربة ، وما يدل على الرجاء أو الشروع ، بيِّن الأفعال التى تدل على كل نوع ، مع التمثيل ، وإذا كانت هذه الأفعال ، تعمل عمل (كان) فما الفرق بينها وبين (كان) .

٢ ــ متى يجب اقتران الخبر (فى باب أفعال المقاربة) بأن (المصدرية) ومتى يمتنع ، ومتى يجوز التجرد منها بكثرة ، وضح بالأمثلة .

٣ ــ ما الذى يتصرف من « أفعال المقاربة » ، وإلى أى حد يكون هذا التصرّف ؟ مثل لما تقول .

٤ ــ تأتى (عسى ــ أوشك ــ اخلولق) ناقصة ، وتامة ، فمتى يتعين أن تكون ناقصة ، ومتى يجب تمامها ، ومتى يجوز فيها النقصان ، والتمام ؟ مثل لما تذكر .

٥ ــ عسى المجتهد أن ينجح ــ عسى أن تنجحوا ــ عسى أن ينجح المجتهد ، المجتهد عسى أن ينجح ، بين حكم « عسى » فى الأمثلة السابقة من جهة النقصان والتمام ، ثم ثن واجمع كلمة « المجتهد فى المثالين الأخيرين، بحيث تكون (عسى) ناقصة مرة، وتامة مرّة أخرى.

التطبيقــات

(١)

بين الاسم والخبر وحكم اقتران الخبر « بأن » فيما يأتى :

قال تعالى : ﴿ فَعَسَى أُولَئِكَ أن يكُونُوا من المهتدين ﴾ .

قال تعالى : ﴿ عسَى اللهُ أن يتوبَ عليْهم ــ إن كاد لَيُضِلُّنا عن آلهتنا ﴾ .

وقال البحترى :

أتاك الربيعُ الطلقُ يَختال ضاحِكا ... من الحسن حتى كَادَ أن يتَكَلَّما

(٢)

بين التام والناقص فيما يأتى مع بيان السبب :

قال تعالى : ﴿ عَسَى أن يبعثك ربُّك مقامًا محمودًا ﴾ ، ﴿ لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونُوا خيرًا منهم ﴾ ، ﴿ يكاد البرق يَخطفُ أبصارهم ﴾ ، ﴿ قل عَسَى أن يكون قريبا ﴾ .

وفي الحديث الشريف : « إن النَّاسَ إذا رأوا الظالم فلم يأخُذُوا على يديه أوشك أن يَعُمَّهم الله بعقاب منه ـــ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسولُ رَبِّي فأجيب » .

□ □ □

نماذج للإعراب

(أ) إذا انْصَرَفَتْ نَفسِي عن الشيء لم تكد
إليـه بوجْـهٍ آخـرَ الدَّهـرَ تُقْبِـل

(ب) طفقتُ لا أدري أخمـر مـا سَقَتْنـي أم رِضاب

الإعراب :

(أ) لم : حرف نفي وجزم ، وتكد : فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمها ضمير مستتر يعود على نفسي و « تقبل » : فعل مضارع ، والفاعل مستتر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد .

(ب) « طفقت » : طفق فعل ماض من أفعال الشروع ، والتاء : اسمها ، « لا أدري » : لا نافية ، وأدري : فعل مضارع ، والفاعل مستتر ، والجملة في محل نصب خبر طفق . « أخمر ما سقتني » : الهمزة للاستفهام ، وخمر : خبر مقدم و « ما » : اسم موصول مبتدأ مؤخر ، وجملة « سقتني » : لا محل لها صلة الموصول والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول لا أدري ، لأن الفعل معلق بسبب همزة الاستفهام .

(جـ) أن تكرهوا شيئًا : أن مصدريه ، تكرهوا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل ، وشيئًا : مفعول به وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل عسى ، وهي هنا تامة وجوبا .

□ □ □

(إنَّ) وأخواتها

القسم الثانى : من الحروف الناسخة ، التى تدخل على المبتدأ والخبر ، « إنَّ » وأخواتها ، وهى ستة أحرف إنَّ ــ وأنَّ ــ وكأنَّ ــ ولكِنَّ ــ وليتَ ــ ولعلَّ ــ وعدَّها سيبويه ، خمسة لأنه أسقط « أنَّ » المفتوحة ، لأن أصلها « إنَّ » المكسورة .

وهذه الحروف : تعمل عكس « كَان » أى : تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ولكل حرْف منها معنى خاص يغلب علَيْه ، وإليك معنى كل حرف .

(١ ــ ٢) إنَّ : وأَنَّ : ويفيدان التوكيد ، مثل : إنَّ الحَقَّ منْتَصِرٌ ، عرفْتُ أنَّ العمل وسيلةُ الرزق .

(٣) كأنَّ : وتفيد التشبيه ، أى : تشبيه المبتدأ بالخبر مثل : كأنَّ خالدًا أسدٌ .

(٤) لكنَّ : وتفيد الاستدراك [1] ، ولابُدَّ أن يَسْبِقَهَا كلامٌ له صلة بمعموليها ، مثل : عَلِى غنىٌّ ، لكنهُ بَخيل .

(٥) ليتَ للتمنى ، مثل ليتَ الاستعمارَ زائلٌ ، ليت الشبابَ يعود يومًا .

(٦) لعلَّ : للترجِّى ، مثل : لَعَل الغائبَ عائدٌ ، وقد تكون للاشفاق ، مثل : لعلَّ العدوَّ قادمٌ .

---

(١) الاستدراك : هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته ، مثل : عَلى غنى لكنه بَخِيلٌ (أو إثبات ما يتوهم نفيه) مثل : ما على غنى لكنَّهُ كريمٌ .

والفرق بين التمنّى ، والترجّى : أن التمنى يكون فى المُمْكن وغير الممكن فالممكن ، مثل : ليت الجوَّ معتدل ، وغير الممكن مثل : ليت الشبابَ يعود .
أما الترجّى : فلا يكون إلا فى الأمر الممكن ، فلا تقول : لعل الشباب يعود ،
والفرق بين الترجى ، والإشفاق ، أن الترجّى « كالتمنى » يكون فى الأمر المحبوب ، مثل : لعلَّ اللهَ يرحمنا ، وأما الإشفاق فيكون فى الأمر المكروه مثل : لعلَّ العدوَّ قادمٌ .

ـ وهذه الحروف : تعمل عكس « كان » أى : تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، كما مثّلنا وعلى ذلك فهى عاملة فى الجزأين ، وهذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين إلى أنها تعمل فى الاسم فقط ، أمّا الخبر فلا عمل لها فيه ، بل هو باقٍ على رفعه الذى كان عليه قبل دخول « إن » .

وقد أشار ابن مالك إلى تلك الحروف الستة وأنها تعمل عكس « كان » فقال :

لإنَّ ، أنَّ ، ليْتَ ، لكِنَّ لعَلّْ ... كأنَّ ، عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كإنَّ زيداً عَالِمٌ بِأنِّى ... كُفْءٌ ، ولكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

□ □ □

الترتيب بين اسمها وخبرها

يجب تقديم اسم إن ، وأخواتها ، وتأخير الخبر ، إذا لم يكن ظرفا أو جارًا ومجرورًا ، فتقول : إن عليًا قادمٌ ، ولا يجوز ، إن قادمٌ عليا .

وأما إذا كان الخبرُ ظرفا أو جارا ومجرورا ، فتارة يجوز تقديمه ، وتارة يجب .

فيجوز تقديم الخبر : إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ولم يجب تقديمه

مثل : إن فى الدار الصَّدِيق ، وإن هنا رِفاقًا كرامًا ، وليت فيها غيرَ البَذِى ، أى الوقح : فيجوز فى كل تقديم الخبر الظرف ، أو الجار والمجرور ، وتأخيره .

ويجب تقديم الخبر : إذا كان ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا ، وكان فى الاسم ضمير يعود على شيء فى الخبر ، مثل : إن فى الدار صاحِبَها ، وإن فى المصنع عُمَّالَه ، وليت عند سعاد صَدِيقَتَها ، فلا يجوز فى كل هذا تأخير الخبر ، فلا نقول : إن صاحبَها فى الدار ، وإن عُمالَه فى المصنع ، وليت صديقَتها عند سعاد ، لئلا : يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة « وهذا ممنوع » .

وأما تقديم معمول الخبر : فيمتنع بالإجماع ، إن كان غير ظرف ، أو جار أو مجرور ، ففى مثل : إن أخاك آكلٌ طعامَك ، لا يجوز أن تقول : إن طعامَك أخاك آكل .

ــ وأما إن كان المعمول ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا ، مثل : إن الطفلَ نائمٌ فى المهد ، وإن سعادَ جالسةٌ عندك ، وإن محمدًا واثقٌ بك ، فقد اختلف فى تقديمه على الاسم . قيل : لا يجوز تقديمه فلا تقول : أن فى المهد الطفلَ نائم ، وإن عندك سعادَ جالسة ، وإن بك محمدا واثق .

وأجاز بعضهم تقديمه « وهو الصحيح » فتصح عندهم الأمثلة السابقة ، وقد استدلوا بقول الشاعر :

فَلا تُلْحِنِى فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بلَا بِلُهْ[1]

---

(١) اللغة : لا تلحنى ، لا تلمنى ، ولا تعذلنى فيها ، أى فى حبها ، الجم : الكبير البلابل ، وساوس القلب .

فقدّم معمول الخبر « بحبها » على الاسم .

ويتلخص : أن لخبر (إن) ثلاثةَ أحوال :

• فيجب تأخيره أى : يمتنع تقديمه : إذا لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ـ فإن كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ، فله حالتان : فيجوز تقديمه فى مثل : إن فى الدار عليا . ويجب تقديمه ، فى مثل : إن فى الدار صاحبها .

• وأما معمول خبر (إن) فيمتنع تقديمه بالإجماع ، إذا لم يكن ظرفا ، أو جارًا ومجرورًا ، وأما إن كان ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا ففى تقديمه خلاف ، والصحيح جواز التقديم .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب تأخير الخبر ، إلا إذا كان ظرفًا ، أو جارًا ومجرورًا ، فقال :

وَرَاعِ ذَا التَّرتِيبِ ، إلَّا فِى الَّذِى كَلَيْتَ فِيهَا ـ أوْ هُنَا ـ غَيْرَ البَذِى

□ □ □

فَتحُ هَمْزَة (إنَّ) وكسرها

لهمزة (إنَّ) ثلاثةُ أحوالٍ : وجوب الفتح ووجوبُ الكسر ، وجواز

= الإعراب : (لا تلحنى) جملة فعلة دخلت عليها لا الناهية (فيها) متعلق بالفعل قبلها (فَإنَّ) الفاء للتعليل (بحبها) متعلق بمصاب (أخاك) اسم أن (مصاب) خبر (أن القلب) مضاف إليه (جم) خبر ثان (بلابله) فاعل لجم ، لأنه مصدر .

والمعنى : لا تلمنى أيها العاذل فى حب هذه المرأة ، فإنى مصاب القلب بحبها كثيرا لهم والوساوس من أجلها .

والشاهد : فى قوله : (بحبها) حيث تقدم معمول خبر (إن) وهو جار ومجرور ومثله الظرف للتوسع .

الأمرين ، وإليك تفصيلَ كلِّ حالةٍ .

وجوبُ فتح همزة « إنَّ » :

يجب فَتحُها إذا وجب أن تقدَّرَ مع معموليها بمصدرٍ . يقع في محل رفع أو نصب ، أو جر ، ويشمل ذلك خمسةَ مواضع :

١ ــ أن تقع في محل رفع فاعل : نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾ ، ومثل قولك : سرَّني أنَّك بارٌّ بأَهْلِكَ ، فأَنَّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : أو لم يكفِهِم إنزالُنا ، وسرَّني برُّك بِأَهْلك .

٢ ــ أن تقع في محل رفع نائب فاعل ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ ﴾ والتقدير : قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ اسْتِماعُ نَفَرٍ .

٣ ــ أن تقع في محل نصب مفعول مثل : سَمعت : أن البِحارَ مُمْتَلِئةٌ بالأسماك ، وعلِمتُ أنّكَ فُزت في الامتحان ، والتقدير : سمعت امتلاء البحار ، وعلمت فَوْزَك .

٤ ــ أن تقع في محل رفع مبتدأ . مثل : من الخير أنّك تحتَرِمُ وَالِدَيْك ، والتقدير : من الخير إحْترامُ وَالِديك .

٥ ــ أن تقع في محل مجرور ، مثل : تألَّمْتُ من أنَّ الصديقَ مريضٌ ، والتقدير : تألَّمت مِن مَرَضِ الصديق .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب فتح « إنَّ » إن وجب تقديرها بمصدر ، فقال :

وهمز إنَّ افتَحْ لِسَدِّ مَصدَرٍ ‏ ‏ ‏ ‏ مَسَدّها ، وَفِي سَوى ذَاكَ اكْسِرِ

وأنت ترى أن ابنَ مالِك قالَ : « لسدِّ مصدر مسدها » ولم يقل : لسدِّ

المفرد مسندها ، لأنه قد يسد المفرد مسدها ، ويجب الكسر . مثل : ظننت محمدا إنه فاهم « فهذه قد حلت محل المفرد ، المفعول الثانى لظن » .

ويجب كسرها ، ولا تفتح لأنها لا تقدر بمصدر ، فلا تقول : ظننت محمدًا فهمه ، وإذا لم يجب تقديرها بمصدرٍ لم يجب فتحها ، بل تكسر وجوبا ، أو جوازًا .

كسر همزة « إن » وجوبًا :

ويجب كسر همزة « إن » فى كل موضع لا يصح فيه أن تقدر مع معموليها بمصدر . وذلك فى ستة مواضع :

١ ــ أن تقع فى ابتداء الجملة : نحو : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِين ﴾ ، وَلَا تَقَع المفتوحة فى ابتداء الجملة ، فلا تقول : أنك فاضل عندى بل يَجب تأخيرها ، فتقول : عندى أنك فاضل ، وأجاز بعضهم الابتداء بالمفتوحة .

٢ ــ أنْ تقعَ فى أول جملة الصلة ، مثل : احترم الذى إنَّهُ عزيز عندى [1] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وآتيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إن مَفَاتِحَهُ لتَنُوءُ ﴾ [2] .

٣ ــ أن تقع فى أول جملة جواب القسم ، وفى خبرها اللام ، مثل : والله إن العَدْلَ لمحبوبٌ (وسيأتى الحديث عن ذلك بالتفصيل) .

٤ ــ أن تقع فى أول جملة محكية بالقول مثل : قلت : إن محمدًا حضر ، ونحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ اللهِ ﴾ فإن وُجِد القول ، ولم تَكُن

---

(١) ومثل ذلك : أن تقع فى أول جملة الصفة ، مثل أحببت رجلا (إنه فاضل) .

(٢) الاستشهاد فى الآية ، مبنى على أن (ما) اسم موصول وجملة ، (أن مفاتحه) صلة ، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة .

محكيةٍ به ، بأن أُجرِىَ القول مجرى الظن ، وجب الفتح مثل : أتقُولُ : أنَّ الجوَّ باردٌ فى الأسبوع المقبل ، أى : أتظنُّ : فيجب الفتح ، لأن القول بمعنى الظن .

٥ ــ أن تقع فى أول جملة ، الحال مثل : جئته وإنِّى واثقٌ فى عدله ، ونحو قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ من بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فريقًا مِنَ المؤمِنِينَ لكَارِهُون ﴾ ومثل قول الشاعر :

مـا أَعْطَيَانِـى وَلَا سأَلْتُهـا إلَّا وَإِنِّى لحَاجَزِى كَرَمِـى [1]

٦ ــ أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب ، وقد علق عن العمل ، بسبب وجود اللام فى خبرها مثل : علمت إن الإسراف لطريقٌ إلى الفقر ، ونحو قوله تعالى : ﴿ واللهُ يَعلَمُ إنَّكَ لرسُولُه ﴾ ، فإن لم يكن فى خبرها اللام ، وجب فتحها ، مثل : علمتُ أنَّ النِفَاقَ بلاءٌ [2] .

---

(١) اللغة : حاجزى : مَانِعى .

الإعراب : (ما أعْطَيانى) ما : نافية ، أعطى : فعل ماض ، وألف المثنى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء : مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف .

تقديره (شيئا) ومثله (سألتهما) ، (وأنى) الواو واو ، الحال وأنَّ واسمها لحاجزى (اللام) للابتداء وحاجزى ، خبر (أن) وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، وكرمى ، فاعِلُه .

والمعنى : يصف نفسه بالعفة وشرف الناس ، ويقول : ما سألت هذين الخليلين أو أعطيانى إلَّا وكرم نفس يمنعنى من الزيادة والاستكثار .

والشاهد : (وأنى لحاجزى) حيث كسرت (إن) لوقوعها فى أول جملة الحال .

(٢) والسبب : أن اللام إذا دخلت فى خبر أن امتنع تقديرها بمصدر وكانت (أن) داخلة فى جملة ، أما إذا لم توجد اللام فتكون (أن) فى موقع مصدر .

هَذا ما ذكره ابن مالك ــ وقد زاد بعض النحاة أمورًا أخرى ثلاثة ، يجب فيها كسر « إن » ومنها :

١ ــ إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستفتاح ، مثل : ألَا ، وأمَا « بالتخفيف » نحو : ألا إنَّ إنكارَ المعروف لُؤْمٌ ، وقوله تعالى : ﴿ ألَا إنَّهم هُمُ السُّفَهاءُ ﴾ ومثل : أمَا إنَّ الرشوةَ جريمةٌ من الراشى والمرتشى .

٢ ــ إذا وقعت بعد « حيث » نحو : اجلس حيث إنَّ الأمير جالس وذلك . لوجوب إضافتها إلى الجملة الإسمية [١] .

٣ ــ إذا وقعت خبرا : لـ « مبتدأ » وهو اسم ذات ، « أى عين » مثل : الشجرة إنها مثمرة ، ومحمد إنَّهُ عاقِلٌ [٢] .

والحق : أن هذه المواضع الثلاثة : ينطبق عليها الموضع الأول ، وهو أنَّها واقعة فى إبتداء الجملة ، ولذلك كُسِرَتْ « إن » .

وقد أشَارَ ابنُ مالك ، إلى المواضع التى يجب فيها كسر « إن » فقال :

فاكْسِرْ فى الابتِدَا ، وَفِى بَدْءِ صِلهْ   وحَيْثُ « إنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَه
أَوْ حُكِيتْ بالقَوْلِ ، أو حلَّتْ مَحَلّ   حَالٍ ، كَزُرْتُهُ ، وإنِّي ذُو أمَل
وكَسَّرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا   باللَّامِ ، كَأَعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى

---

(١) مثل : حيث : (إذ) تقول : اجلس إذ إن محمدا جالس ، لإضافتها إلى الجملة والصحيح ، جواز الفتح بعد (حيث) وإذ ، ويكون المصدر المؤول بعدهما فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) .

(٢) لأنك لو فتحت لكان المصدر المؤول خبرا عن الذات ، ويكون التقدير الشجرة ثمارها ومحمد عقله ، ولا يخبر بالمعنى عن الذات .

الخلاصة :

كما أشار إليه ابن مالك ، أنه يجب كسر همزة « إن » فيما يأتي :

١ ـ إذا وقعت في الابتداء أي في أول الجملة .

٢ ـ وفي أول جملة الصلة .

٣ ـ وفي أول جملة القسم وفي خبرها اللام .

٤ ـ وفي أول الجملة المحكية بالقول .

٥ ـ وفي أول الجملة الواقعة حالا .

٦ ـ وإذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب ، وقد علق عنها باللام ، والتفصيل ، والأمثلة تقدمت .

جواز الفتح والكسر :

ويجوز فتح همزة « إن » وكسرها في المواضع الآتية :

١ ـ إذا وقعت بعد « إذا » الفجائية ، مثل : استيقظتُ فإذا إنَّ الشمسَ طالعةٌ ، وفتحت النافذة فإذا إنَّ المطرَ نازلٌ « بفتح إن وكسرها » فالكسر ، على اعتبار ما بعد « إذا » الفُجَائية جملة من مبتدأ وخبر ، والتقدير : فإذا الشمسُ طالعةٌ ، وإذا المطرُ نازلٌ : والفتحُ : على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية مصدرًا مؤولا من أن ومعموليها ، في محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإذا طلوعُ الشمسِ حاضر ، ويجوز أن يكون الخبر « إذا » الفجائية بناء على أنها ظرف ، والتقدير : فَفِي الوقت أو في المكان طلوعُ الشمس ، ونزول المطر .

وقد جاء الفتح والكسر بعد « إذا » الفجائية ، في قول الشاعر :

وكنْتُ أُرَى زيْدًا ـ كما قِيلَ ـ سيِّدًا إذا إنَّهُ عَبْـدُ القَفـا واللَّهَـازِمِ [1]

(١) اللغة : اللهازم : جمع لهزمة ، بكسر اللام ، عظم ناشىء تحت الأذن ، وذلك كناية عن الخسة والدناءة .

فقد رُوى البيت : بفتح أن وكسرها ، فالكسر : على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية ، جملة من مبتدأ وخبره ، والتقدير : فإذا هو عبدُ القفا . والفتح : على اعتبار ما بعد « إذا » الفجائية مصدر مؤوّل مبتدأ ، وخبره « إما ، إذا » الفجائية « بناء على أنها ظرف » والتقدير : فإذا عبوديته ، أى : ففى الحضرة عبوديته ، وإما الخبر محذوف ــ بناء على أن « إذا » حرف والتقدير : فإذا عبوديته حاصلة .

٢ ــ أن تقع جوابا للقسم ، وليس في خبرها اللام ، مثل : أقسم ، إن الباغى هَالِكٌ بالفتح والكسر » .

وقد رُوِى بفتح « أن » وكسرها قول الشاعر :

لَتَقْعُــــدِنَّ مَقْعَــــدَ الـــــقَصِىِّ   مِنِّــــى ذِى القَـــاذُورَةِ المَقْلِـــىِّ

أَوْ تَحْلِفِـــى بِـــرَبِكِ العَلِـــىِّ   أَنِّـــى أَبُـــو ذَيَّـــالِكِ الصَّبِـــىِّ[1]

= الإعراب : (أرى) مضارع على صورة المبنى للمجهول والفاعل مستتر (زيدا) مفعول (سيدا) مفعول ثان (كما اقيل) معترض بينهما (وما) مصدرية أى كقول الناس فيه (وإذا) حرف مفاجأة على الأصح ، ويجوز أن تكون ظرف (وبقية الجملة معربة) .

المعنى : كنت أظن زيدًا سيدًا عظيمًا ، كقول الناس فيه ، فإذا به عبد خسيس يصفع على قفاه ويلكز لهازمه .

والشاهد : فى قوله : إذ أنه ، حيث جاز فى همزة أن الفتح والكسر .

(١) قالها رؤبة : وقد جاء من سفره فوجد امرأته قد جاءت بولد ، فأنكره .

اللغة : القصى : البعيد ، القذر : الوسخ ، المقلى : المبغض اسم مفعول من قلاه يقليه إذا أبغَضَهُ وكرهه . ذيالك . تصغير ذلك ، على غير قياس ، لأن المبنيات لا تصغر .

الإعراب : (لتَقْعُدِنَّ) اللام موطئة لقسم محذوف ، تقعد مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالِي الأمثال والياء المحذوفة فاعل ، والنون للتأكيد (مقعدَ) ظرف مكان (القصى) مضاف إليه (منى) متعلق بمحذوف حال من فاعل تقعدن (ذى) صفة للقصى (المقلى) نعتٍ =

فقد روى « إنى » بالفتح والكسر ، لأنها جواب القسم ، فالكسر : على أن الجملة جواب القسم ، والفتح على أن المصدر المؤول من « أن » ومعموليها منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : أو تحلفى على أبوتى له .

هذا — ويجوز فتح « إن » وكسرها فى جواب القسم : إذا لم يكن فى خبرها اللام ، سواء كان القسم بالجملة الاسمية ، مثل : « لعمرك إن الرياء حرام ، أم كان بالجملة الفعلية التى فعلها مذكور ، مثل : أقسم بالله أن الظالم هالك ، أو التى فعلها محذوف ، مثل · والله إن الظالم هالك ، كما يقول ابن مالك . والصحيح وجوب الكسر فى التى فعلها محذوف ، كما يقول الجمهور [1] .

٣ — أن تقع « إنَّ » بعد فاء الجزاء ، مثل : من يزرنى فإنَّهُ مكْرَم ، فالكسر على اعتبار « إنَّ » مع معموليها جملة فى محل جزم جواب الشرط والتقدير : فهو مكرم ، والفتح ، على اعتبار « إن » ومعموليها : مصدرا : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإكرامه حاصل ، أو المصدر خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الإكرام — وقد جاء

= ثان للقصى (أو) بمعنى إلى (تحلفى) منصوب بأن مضمرة وجوبا والياء فاعل (أنّى أبو) أن واسمها وخبرها (ذيالك) مضاف إليه (الصبىّ) بدل من اسم الإشارة .

والمعنى : والله لتجلسنَّ بعيدة عنى أيتها المرأة حيث يجلس المطرود المبغض الملوث بالذنب — إلى أن تحلفى أنى أبو هذا الصبى .

والشاهد : فى قوله : (أنى) حيث روى بفتح الهمزة وكسرها لوقوعها فى جواب القسم وليس فى خبرها اللام .

(١) الخلاصه فى حكم « إن » إن وقعت جوابا للقسم ، إن كان في خبرها اللام وجب كسر « إن » وإذا لم يكن فى خبرها اللام جاز الفتح والكسر .

بالوجهين قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، فقد قُرِئَ : ﴿ فإنّه غَفُور رحِيم ﴾ . بالفتح والكسر : فالكسر على جعلها جملة وقعت جواب « من » أى : فهو ﴿ غفورٌ رحيم ﴾ « والفتح » على جَعْل « إن » وصلتها مصدرًا وقع مبتدأ وخبره محذوف والتقدير ، فالغفران حاصل . أو خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير : فجزاؤه الغفران .

٤ ــ أن تقع خبرًا لمبتدأ ، هو قول : أو فى معنى القول [1] ، وخبر « إن » قولُ أو ما فى معناه أيضا ، والقائل واحد : نحو قَوْلى : إنّى أشكرُ اللهَ ، « فالمبتدأ » قول : لأنه كلمة « قولى » وخبر « إن » « أشكر » فى معنى القول ، والقائل واحد ، فيجوز فى « أن » : الفتح ، والكسر ، فالفتح على اعتبار « إن » ومعموليها . مصدرا وقع خبرا والتقدير « قَوْلى شُكْرُ الله » .

والكسر على اعتبارها جملة ، وقعت خبرا عن « قولى » والتقدير قولى أنا أشكرُ الله ، وتكون من باب الإخبار بالجملة ، مثل : أولُ قراءتى « سَبِّح اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى » .

فأول مبتدأ ، وجملة : ﴿ سَبِّح اسمَ ربك الأعلى ﴾ خبر ولا تحتاج الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، فهى مثل « نُطقى » اللهُ حَسْبى .

ومن أمثلة هذا الموضوع ، كلامِى أنّى شاكرٌ صنعَك ، وحديثى ، أنى معترفٌ لك بالجميل ، وأوّلُ قولى : أنى أحمدُ الله ، فكل هذا الفتح فيه على الإخبار بالمصدر والكسر ، على الإخبار بالجملة .

---

(١) الذى فى معنى القول ، هو ما يدل على القول من غير لفظه مثل : كلام ، حديث ، نطق ، شكر .

فإن كان المبتدأ « غير قول » أو ما فى معناه ، وجب الفتح ، مثل : عملى أنى أزرعُ الأرضَ ، وإن كان خبر إن « غير قول » وجب الكسر ، مثل : قولى إنى أزرع الأرض ، وكذلك إذا كان القائل مختلف مثل : قولى إنَّ محمد يشكر الله .

ولعلك عرفت الآن ، حكم فَتْح « إن » وكسرها . إن وقعت خبرا : عن قول أو غيره [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة ، التى يجوز فيها الفتح والكسر ، فقال :

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أو قَسَمْ لَا لَامَ بَعْدهُ بِوَجْهَين نُمِى
مَعَ تِلْوِ فالْجَزَا ، وذَا يطَّرِدْ فى نَحْوِ (خَيْرُ القَوْلِ إنى أَحْمَدُ)

والخلاصة :

كما أشار إليها ابن مالك أنه يجوز فتح إن وكسرها فى أربعة مواضع :

١ــ إن وقعت بعد : إذا الفجائية .

٢ــ أو وقعت جواب قسم وليس فى خبرها اللام .

٣ــ إن وقعت بعد فاء الجزاء .

٤ــ إن وقعت خبرا عن قول ، وخبرها قَوْل ، والقائل واحد والأمثلة قد تقدمت .

---

(١) والخلاصة : فى حكم (إن) إنْ وقعت خبرا عن مبتدأ : هو كما يأتى :

إن كان المبتدأ اسم ذات ، وجب كسر (أن) مثل : الشجرة إنها مثمرة ، وإن كان المبتدأ اسم معنى ، غير قول ، وجب الفتح ، مثل : عملى أنى أزرع الأرض واعتقادى أنك فاضل وإن كان المبتدأ قول أو ما فى معناه وخبر إن قول أو ما فى معناه والقائل واحد ، جاز الفتح والكسر كما مثلنا ، وأن كان خبر (أن) غير قول ، أو اختلف القائلان ، وجب الكسر كما مثلنا .

٥ــ وبعد : فلعلك عرفت حكم (إن) إن وقعت جواب قسم وفي خبرها اللام أو ليس في خبرها اللام ــ وعرفت حكمها ، إن وقعت خبرًا ، عن ذات أو عن اسم معنى ، أو عن قول .

□ □ □

دخول لام الابتداء بعد « إنَّ » المكسورة

تدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء .

على خبرها ، وعلى معمول الخبر ، وعلى اسمها ، وعلى ضمير الفصل ، وإليك تفصيل كل موضع :

١ ــ دخولها على الخبر :

يجوز أن تدخل لام الابتداء ، على خبرِ « إنَّ » المكسورة الهمزة ، مثل : إن الشتاء لموسمَ النشاط ، وإن عليا لَمجتهدٌ ، وكان حق هذه اللام أن تدخل في أول الكلام ، لأن لها الصدارة ، فحقها أن تدخل على إن فتقول : لإن عليا مجتهد ، ولكن لما كانت اللام تفيد التأكيد و (إنّ) للتأكيد أيضا كره العرب أن يجمعوا بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام (وزحلقوها) إلى الخبر ، ولذلك تسمى هذه اللام (المزحلقة) .

وهذه اللام لا تدخل على خبر باقي أخوات (إن) فلا تقول : لعل عليا لفاهم .

فإن جاءت في خبر غير (إن) حكم فيه بزيادة اللام .

وأجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكنَّ) واستدلوا ،

بقول الشاعر :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي ولكنَّنِي مِن حُبِّهَا لعمِيـــد[1]

وقد خرج البيت على أن اللام زائدة شذوذًا .

وقد جاءت زيادة اللام فى خبر (أمسَى) شذوذًا ، كما فى قول الشاعر :

مرُّوا عَجَالَى ، فَقَالُوا : كَيْفَ سَيِّدُكم فَقَالَ مَنْ سَألُوا : أَمْسَى لمَجْهُودُ[2]

وقد خرج البيت على أن اللام زائدة شذوذًا ، والتقدير أَمْسَى مجهودًا ،

وقد زيدت اللام فى خبر المبتدأ شذوذًا ، كقول الشاعر :

أمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شهْرَبـــة تَرْضَى مِنَ اللحْمِ بعَظْمِ الرَّقبة[3]

---

(١) اللغة والإعراب : العميد ، الذى هده العشق والحب (يلومونى) الجملة خبر مقدم (عواذلى) مبتدأ مؤخر (ولكننى) لكن واسمها (من حبها) متعلق بعميد (لعميد) اللام لام الابتداء ، وعميد خبر لكن .

والمعنى : يلومونى عواذلى فى حب ليلى ولا يدرون أنى مكسور القلب من حبها .

والشاهد : قوله : لعميد ، حيث دخلت لام الابتداء فى خبر (لكن) وهو مذهب كوفى وخرجه البصريون على أن اللام زائدة .

(٢) اللغة : عجالى : جمع عجلان أى مسرعين ، المجهود : المتعب الذى بلغت به المشقة منتهاها .

الإعراب : (عجالى) حال من فاعل مروا (كيف) اسم استفهام خبر مقدم (سيدكم) مبتدأ مؤخر والجملة مقول القول (ومن) اسم موصول فاعل (سألوا) .

صلته : والعائد محذوف : أى سألوه (أمسى المجهود) مقول القول الثانى : ودخلت اللام على خبر أمسى شذوذًا .

والمعنى : أن القوم مروا مسرعين وسألوه كيف حال سيدكم ؟ فأجابهم الذى سألوه أمسى متعبا مريضا .

والشاهد : فى قوله : لمجهود حيث : دخلت عليه اللام وهو خبر أمسى شذوذًا .

(٣) اللغة : الحليس ، تصغير حلس ، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة ، وأم الحليس ـ

ويتخرج البيت على زيادة اللام شذوذًا . أو على أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف ، والتقدير : لهى عجوز .

وأجاز المبرد دخولها على خبر « أن » المفتوحة ، وقد قرىء شاذا . « ألا أنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَام » بفتح « أنَّ » ويتخرج على زيادة اللام .

وقد أشار ابن مالك إلى جَوَازِ دخول اللام على خبر « إنَّ » المكسورة فقال :

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لامُ ابْتِدَاءٍ ، نحْوَ : إنِّى لَوزَرْ

□ □ □

شروط دخول اللام على خبر « إنّ »

ويشترط لدخول اللام على خبر « إن » المكسورة الهمزة شروط أهمها :

الأول : أن يكون الخبر متأخِّرًا ، فلا يجوز دخولها على الخبر المتقدم ، مثل : إن عندك خالدًا ، وإن فيك عَدْلًا ، فلا تقول : إن لعندك وإن لفيك .

الثاني : أن يكون الخبر مثبتا ، لا منفيا ، فإن كان منفيا ، لا تدخل عليه فلا تقول : إن خالدًا لَمَا يفهم الدرسَ ، وقد ورد دخولها على المنفى شذوذا ،

---

* كنية عن الأتان ـــ أنثى الحمار ـــ وأطلقها الشاعر على امرأة تشبيها لها بالأتان شهربة متقدمة في السن فانية .

الإعراب : (لعجوز) اللام زائدة عجوز خبر (شهربة) صفة وجملة (ترضى من اللحم) صفة ثانية لعجوز (من) بمعنى بدل ، أو تبعيضية .

والمعنى : أن هذه المرأة ترضى بلحم عظم الرقبة لسهولته .

والشاهد : (لعجوز) حيث زيدت اللام فى خبر المبتدأ شذوذا ، وقيل : عجوز خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : لهى عجوز ، واللام داخلة على المبتدأ .

كما في قول الشاعر :

وأَعْلَم أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْ كًا ... لَلامُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءٌ [1]

الثالث : أن لا يكون الخبر ماضيًا متصرِّفًا ، غير مقرون بقد ، فإن كان ماضيًا متصرفًا غير مقرون بقد : لم يدخل عليه اللام . فلا تقول : إن محمدًا لسافرَ ، وإن الطيّارة لأسْرَعتْ . وأجاز ذلك الكسائي .

وإذا استوفى الخبر هذه الشروط : جاز دخول اللام عليه وسواء كان مفردًا ، أم جملة أم شبه جملة ، وعلى ذلك .

فيجوز دخول لام الابتداء في الخبر على ما يأتي :

١ــ على الخبر المفرد ، مثل : « وإنَّ ربَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِم وإنَّ ربَّكَ لَشَدِيدُ العِقَابِ » .

٢ــ وعلى الفعل المضارع سواء كان متصرفا ، مثل : ﴿ وإنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ما تُكِنُّ صُدُورُهُمْ ومَا يُعْلِنُون ﴾ أم كان غير متصرف ، مثل : إن خَالِدًا لَيَذَرُ الشرَّ ، هذا إذا لم يقترن بالمضارع السين أو سوف ، فإن اقْتَرَنَ بها مثل : إن محمدًا سوْفَ يجتهد أو سيجتهد ، ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز دخولها على سوف على الصحيح ، وأما على السين فقليل .

---

(١) اللغة : تسليما ، أي تسليما على الناس أو تركه .

الإعراب : (أعلم) معلق على العمل باللام بعده تسليما ، اسم أن (اللامتشابهان) اللام للابتداء أو زائدة ، متشابهان ، خبر أن مرفوع بالألف ولا سواء معطوف على متشابهان .

والمعنى : أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمور لذويها وتركه ليسا متساويين .

والشاهد : في قوله للامتشابهان حيث دخلت اللام على الخبر المنفي شذوذا .

٣ــ كما تدخل على الفعل الماضى المتصرف المقرون بقد مثل : إن محمدًا لقدْ رَحَل ، وإن عليا لقد حَضَر .

٤ــ وعلى الماضى غير المتصرف « أى الجامد » مثل : إن محمدًا لنعم الرجلُ ، وإن إسراعَ السائقِ لبئسَ العمَل .

ودخولها على الماضى الجامد هو مذهب الأخفش ، والفراء ، وظاهر كلام ابن مالك ، ونقل عن سيبويه ، أنه لا يجوز ذلك .

٥ــ كما تدخل اللام على الخبر : إن كان جملة إسمية ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ ، أو كان شبه جملة : « الجار والمجرور أو الظرف » ، مثل : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَلَا يَلِي ذَا اللامِ مَا قَدْ نُفِيَا ... ولَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا
وقَدْ يَلِيهَا مَعَ قدْ ، كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا

الخلاصة :

يجوز دخول اللام على خبر « إن » إذا كان متأخر ، مثبتا ، فتدخل على الخبر المفرد ، مثل : إن محمدًا لناجحٌ ، وعلى الجملة الفعلية سواء كان فعلها مضارعًا ، أم ماضيًا متصرفًا مقترنًا بقد أو ماضيًا جامدًا « على خلاف » : وتدخل على الجملة الإسمية ، وعلى شبه الجملة . والأمثلة تقدمت .

١ ــ ويمتنع دخول اللام على الخبر :

إذا كان متقدّمًا على الاسم ، أو كان منفيًا ، أو كان ماضيًا ، متصرفًا مجردًا من قد ، والأمثلة تقدمت .

٢ ــ دخولها على معمول الخبر :

(أ) وتدخل لام الابتداء على معمول خبر (إن) بثلاثة شروط .

(ب) أن يكون المعمول متوسطًا بين اسم (إن) وخبرها .

(جـ) أن يكون الخبر صالحًا لدخول اللام عليه .

(د) وأن لا يكون المعمول حالًا ولا تمييزًا .

مثال المستوفى للشروط : إن محمدا لطعامَك آكلٌ .

وأصل الكلام : إن محمدًا لآكلٌ طعامَك ، فطعامَك مفعول لاسم الفاعل (آكل) ومعمول له ، ثم قدم على الخبر (آكل) واقترنت به اللام ، التى كانت فى الخبر ومن الأمثلة : إن محمدًا لفى الدار جالس .

وإذا فُقِد شرط من الشروط السابِقة ، لا يجوز دخول اللام على المعمول فمثلا :

١ ــ إن تأخر المعمول على الخبر لم يجز دخول اللام عليه ، فلا تقول إن محمدًا آكل لطعامَك ، لأن الخبر أولى بها من معموله فى هذه الحالة .

٢ ــ كذلك لا يجوز دخول اللام على المعمول إن كان الخبر غير صالح لدخولها ، بأن كان ماضيًا ، متصرفا غير مقترن « بقد » فلا يصح أن تقول : إن محمدا لطعامك أَكَل ، « وإنّ الحرّ لكفاحا رَضِى » ، وأجاز ذلك بعضهم .

٣ ــ وكذلك إن كان المعمول حالا ، فلا يصح أن تقول : إن محمدًا لمسرورًا قد سَافر .

وإن دخلت اللام على المعمول ، لا يجوز أن تدخل على الخبر ، ففى مثل : إن محمدًا لطعامك آكلٌ : لا يجوز أن تقول : إن محمدًا لطعامك

لآكل ، لأنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سُمِع قليلا دخولها على المعمول والخبر ، حُكِيَ من كلامهم ، إنِّى لبحمْد الله لصالح .

هنا . ويجوز دخول اللام على المعمول المتوسط مطلقًا ، أى سواء كان مفعولا به . أو مجرورًا ، أو ظرفًا ، إلا الحال ، فلا تدخل عليه كما تقدم .

٣ ــ دخولها على ضمير الفصل :

وتدخل لام الابتداء على ضمير الفصل بشرط أن يكون متوسطًا بين الاسم والخبر ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ .

« فهذا » اسم « إنَّ » وهو : ضمير الفصل دخلت عليه اللام ، والقصص : خبر « إنَّ » ومثل قولك : إن محمدا لهوَ الناجحُ ، وإن دخلت اللام على ضمير الفصل ، لا تدخل على الخبر ، فلا تقول : إن محمدًا لهو لناجحٌ .

وسمى ضمير الفصل ، لأنه يفصل بين الخبر والصفة [1] فمثلا : إذا قلت : إن محمدًا هو الناجح ، فلو لم نأت بضمير الفصل « هو » لاحتمل أن يكون « الناجح » صفة « لمحمد » وأن يكون خبرًا ، فلما أتيت بضمير الفصل ، تعيَّن أن يكون « الناجح » خبرًا .

٤ ــ دخولها على الاسم :

ويجوز دخول لام الابتداء على اسم « إن » بشرط : أن يتأخر الاسم

---

(١) يجوز أن يعرب الضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة : خبر (إن) وعلى ذلك يكون اللام داخلة على جملة الخبر .

ويتقدم عليه الخبر ، مثل : إنْ أمامك لمستقبلا سَعِيدًا ، ونحو قول الله تعالى : ﴿ وإنَّ لَكَ لأجْرًا غَيرَ مَمْنُونٍ ﴾ .

وإن دخلت على الاسم المتأخر ، لا تدخل على الخبر ، فلا نقول : إن لأمامك لمستقبلًا سعيدًا .

وقد أشار ابن مالك « ببيت واحد » إلى دخولها على معمول « إن » وضمير الفصل ، واسم « إن » فقال :

وتَصْحَب الوَاسِطَ مَعْمولَ الْخبرَ والفَصْلَ ، واسما حَلَّ قَبْلَه الْخبَرَ

□ □ □

إبطال عمل « إنَّ » إذا اتصلت بـ (ما) الزائدة

إذا اتصلت (ما) الزائدى أى : غير الموصولة بـ « إنَّ » وأخواتها — ما عدا ليت — كفَّتها عن العمل ، أى : أبطلت عملها فى المبتدأ والخبر فلا تنصب المبتدأ ، ولا ترفع الخبر ، وذلك لأن (ما) الزائدة : تزيل اختصاصها بالجملة الاسمية ، وتجعلها صالحة للدخول على الأفعال ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّمَا يُوحَى إلَىَّ أنَّمَا إلَهُكُم إلَهٌ واحِدٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ كأنَّمَا يُساقُونَ إلَى الموتِ ﴾ . ولهذا السبب وجب إهمالها .

فتقول : إنما الأمينُ صديقٌ ، ولكنما الخائنُ عدوٌّ ، وكأنما خالدٌ أسدٌ ولعلّما محمدٌ صادقٌ ، فيعرب ما بعد كل من تلك الحروف ، مبتدأ وخبر ، أما (ليتَ) فإن اتصلت بها (ما) ، الزائدة ، جَازَ إعمالها وإهمالها : لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية ، فتقول : ليتما عليًا حاضرٌ ، بالإعمال ، ويجوز : ليتما علىٌّ حاضرٌ ، بالإهمال .

وذهب جماعةٌ من النحويين ، منهم الزجاجى ، وابن السراج وابن مالك

في ظاهر كلامه : إلى أن هذه الحروف (الخمسة) إن اتصلت بها (ما) الزائدة : أبطلتها عن العمل (كثيرًا) ويجوز إعمالها بقلة . قياسًا على (ليت) فيجيزون ، إنّما عليًا فاهم ، ولكن هذا المذهب ضَعيف والصحيح الأول ، وهو إبطال عملها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة إلا (ليت) .

فإن اتصلت بأنّ وأخواتها : (ما) غير الزائدة ، أى : الموصولة ، أو المصدرية ، لم تبطلها عن العمل .

فمثال (ما) الموصولة : إنّ ما فى القفص بُلبلٌ ، وحضر المسافر وكانّ ما معَه من الزادِ نَفَذ : فتعرب (ما) (الموصولة) فى الأمثلة اسما . للناسخ فى محل نصب ، ومثال (المصدرية) : إن ما فعلت جميلٌ ، أى : أنّ فِعْلك جميل فـ (ما) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر اسم إنّ .

وقد أشارَ ابنُ مالك إلى أنّ (ما) الزائدة تبطل عمل (إنّ) وأخواتها على الرأى الصحيح ، فقال :

وَوَصْلُ (مَا) بِذِى الحرُوفِ مُبْطِلٌ   إعْمَالَهَا ، وقَدْ يُبْقَى العَمَـلُ

□ □ □

حكم المعطوف بعد خبر (إن) أو قبله

إذا جاء معطوف على اسم « إنّ » بعد أن تستكمل (إن) خبرها ، مثل : إن محمدًا عاقل وعمرو : جاز فى المعطوف وجهان : النصب والرفع .

فالنصب : على اعتبار أنه معطوف على اسم (إنَ) فتقول : إن محمدًا عاقل وعمرا ، بالنصب .

والرفع : إما على اعتبار : أنه مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : إن

محمدا عاقل وعمرو كذلك : وهو الصحيح : ويكون من عطف الجمل ، وإما على اعتبار : أنه معطوف على محل اسم (إنَّ) لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ .

وإن جَاء المعطوف قبل أن تستكمل (إن) خبرها ، مثل : إن محمدًا وعليًّا عاقلان ، تعين النصب عطفا على اسم (إن) عند الجمهور فتقول : إن محمد وخالدا عاقلان ، وان مكةَ والمدينةَ بلدان مكرَّمان ، وإنك وأخاك فاهمان ، بنصب المعطوف فقط عند الجمهور ، وأجاز بعضهم الرفع (١) .

هذا .. وكل ما قيل في حكم المعطوف بعد استكمال « إن » خبرها ، أو قبل استكمالها من جواز النصب ، والرفع في الأول ، وتعين النصب في الثاني عند الجمهور ، يقال أيضًا : بعد « أن » المفتوحة « وبعد لكن » تقول : علمت أن طائرة مسافرة وسيارةٌ ، بنصب « سيارة » ورفعها ، وعلمت أن طائرةً وسيارةً مسافرتان ، بوجوب نصب « سيارة » عند الجمهور ، وتقول : ما علي ذاهب لكنَّ محمدًا مسافر وخالدا ، بنصب أو رفع « خالد » أو لكنَّ محمدًا وخالدًا مسافِران ، بوجوب نصب « خالد » عند الجمهور .

أما « ليت » و « لعل » و « كأن » فلا يجوز في المعطوف معها إلا النصب سواء وقع بعد استكمالها الخبر ، أم قبل استكمالها تقول : ليت الأخَ حاضرٌ والصديقَ ، أو ليت الأخ والصديقَ حاضران ، بنصب الصديق في كل وجوبا ومثله : « لعل وكأن » وأجاز الفراء في المعطوف ـــ متقدمًا أو متأخر ـــ الرفع مع الأحرف الثلاثة .

(١) أجاز بعض العلماء ومنهم الكسائي رفع المعطوف على اسم (إن) قبل ان تستكمل الخبر ، وأجاز ذلك الفراء بشرط أن يكون (اسم إن) قد خفي إعرابه مثل : إنك وأخوك فاهمان ، واستدل المجيزون الرفع ، بقوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾ فقد عطف « الصابئون » بالرفع قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله .

ويتلخص : أن الحروف الثلاثة (إنّ ــ وأنّ ــ ولكِنّ) المعطوف معها بعد استكمال الخبر ، يجوز فيه الرفع والنصب ، وقبله تعين النصب عند الجمهور ، وقد عرفت توجيه كل حالة : وأما : ليت ، ولعل ، وكأن ، فالمعطوف معها يجب نصبه دائمًا [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم العطف على الاسم بعد استكمال الخبر فقال :

وجائز رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبِ « إنَّ » بَعْدَ أَنْ تَستَكْمِلَا
وأُلْحِقَتْ بِـإِنَّ لكِنَّ وأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأَنَّ

□ □ □

تخفيف « إنّ ــ وأنّ ــ وكأنّ ــ ولكِنّ »

أمثلة :

١ ــ إنْ عمَلَكَ متقنٌ ــ إنْ عَمَلُكَ لمتقنٌ ــ وإنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ، إِلَّا عَلَى الَّذِين هدى الله .

٢ ــ أيقنتُ أَنْ عليّ شجاعٌ ــ ثبت أَنْ قد ازدهَرتْ الصناعةُ فى بلادنا ــ كأَنْ قد طَلَعَ الشمسُ .

٣ ــ الجو باردُ لكِنْ الشمسُ طالعةٌ .

التوضيح :

اختصت : « إنّ ــ وأنّ ــ وكأنّ ــ ولكنّ » بأنها قد تخفف نونها المشددة فتكتسب أحكاما جديدة ، فمثلا : فى الأمثلة الأولى .

---

(١) إنما وجب النصب مع الثلاثة ، قيل : لأن هذه الثلاثة تغير الجملة إلى إنشاء ، فلو رفع المعطوف لزم عطف الخبر على الإنشاء .

إنْ عمَلَك متقن ، وإن عملُك لمتقنٌ : خففت « إنّ » هنا فجاز إهمالها وإعمالها ، ولما أهملتها فى الثانى أدخلت اللام على الخبر « لمتقن » للفرق بينها وبين « إنْ » النافية .

وإذ دخلت « إن » المخففة على الجملة الفعلية : وجب أن يكونَ الفعل ناسخًا مثل : وإنْ كانَتْ لكَبِيرةً . وإنْ يَكَادُ وإنْ يظُنُّ .

وفى الأمثلة الثانية نجد :

أيقنت أنْ علىٌّ شجاعٌ « أن » هنا مخففة : فوجب إعمالها ، واسمها ضمير شأن محذوف ، تقدير : أنه : وخبرها جملة « على شجاع » وهى إسمية ، وتارة تكون الجملة فعلية مثل :

أيقنتُ أنْ قد ازدهرتْ الصناعة : « أن » مخففة ، واسمها ضمير شأن ، وجملة « ازدهرت الصناعة » خبرها وستعلم فى التفصيل أن جملة الخبر قد تحتاج إلى فاصل بينها وبين « أن » وستعرف نوع الفاصل .

وأمّا « لكنّ » فعند تخفيفها يجب إهمالها ولا تعمل ، كما فى المثال الثالث : وبعد أن عرفت : أنّ « إنّ » عند تخفيفها ، يجوز إعمالها وإهمالها ، وعند الإهمال تدخل اللام على الخبر ، وعرفت أن « أنّ » وكأنّ عند التخفيف يبقى عملها — ويكون اسمها — ضمير شأن محذوف . وخبرها جملة ، وقد تحتاج الجملة إلا فاصل وقد لا تحتاج ، إليك كل هذا بالتفصيل .

١ — إنّ وحكمها بعد التخفيف :

إذا خففت « إنّ » المكسورة الهمزة : بحذف نونها الثانية ، جاز إعمالها بقلة وإهمالها بكثرة ، تقول : إنْ عَمَلَك متقنٌ .

وإن عملُك لمتقنٌ ، بإهمالها ، وعند إعمالها ، لا تلزم اللام ، لأنها لا تلتبس بـ « إنْ » النافية لأنّ « إنْ » النافية لا تنصب الاسم .

وأما عند إهمالها ، فيجب دخول اللام على الخبر بعدها ، لتكون فارقة بينها وبين « إنْ » النافية ، تقول : إنْ الحقُّ لمنتصرٌ ، وإنْ عَمَلُك لمتقنٌ وإنْ أبو حنيفة لإمامٌ عظيم ، بدخول اللام على الخبر .

وقد يستغنى عن اللام الفارقة ، إذا ظهر المقصود من « إنْ » بأن دل المعنى على الإثبات لا على النفى مثل : إن المجتهدُ ناجح ، فقد استغنى عن اللام : لأن المعنى هنا على الإثبات لا على النفى ، ومثل قول الشاعر :

ونحْنُ أُبَاةُ الضَّيمِ من آلِ مَالِكٍ وإن مَالِكٌ كانَتْ كِرَامَ المعَادِنِ [1]

فالأصل : وإن مالك لكانت ، فاستغنى عن اللام الفارقة لأن « إنْ » هنا لا تلتبس بالنافية ، لأن المعنى على الإثبات ، حيث أن الشاعر أراد أن يمدح قبيلته « مالك » بإثبات الكرم لها ، ولو كانت (إن) نافية لكان الكلام ذما ، وخالف عجز البيت صدره [2] .

وقد اختلف النحويون فى حقيقة هذه اللام « الفارقة » أهى لام الابتداء أدخلت ، للفرق بين « إنْ » النافية و « إنْ » المخففة من الثقيلة ؟ أم هى لام

---

(١) اللغة : أباة : جمع آب ، من أبى يأبى : إذا امتنع ، الضيم : الذل ، آل مالك : هو أبو القبيلة ، ومالك الثانى اسم القبيلة ، المعادن ، الأصول .

الإعراب : (من آل) خبر ثان أو حال من أباة الضيم ، و (إن) مخففة من الثقيلة (مالك) مبتدأ ، وجملة (كانت كرام المعادن) خبر .

والمعنى : يصف عشيرته بالكرم وعزة النفس ، فيقول : نحن من قبيلة مالك المعروفة بكرم النفس وعزتها ، وبأنها كريمة الأنساب .

والشاهد : فى قوله : (وإن مالك كانت) حيث حذفت اللام الفارقة من خبر (أنّ) لعدم التباسها هنا (بأن) النافية والقرينة المدح .

(٢) لأن صدر البيت مدح فى القبيلة ، فكيف يكون عجزه ذم ؟ لهذا امتنع أن يكون (أن) نافية ، وتعين الإثبات ، فلم يحتج إلى اللام .

أخرى ؟ اجتلبت للفرق ؟ كلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء ، وقيل هي لام أخرى اجتلبت للفرق ، وثمرة الخلاف تظهر في مثل ، قوله ﷺ : « قد علمنا إنْ كُنتَ لمؤمنًا » فمن جعلها لام الابتداء ، أوجب كسر « إن » ومن جعلها : لامًا أخرى اجتلبت للفرق : فتح همزة « أن » [1]

وإلى حكم تخفيف « إن » أشار ابن مالك فقال :

وَخُفِّفَتْ « إنَّ » فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتلزَمُ اللامَ إذا ما تُهْمَلُ

ورُبَّما استُغْنِيَ عَنْها إنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدا

وقوع الناسخ بعد « إنْ » المُخفَّفَة .

وإن دخلت « إن » المخففة على الجملة الفعلية [2] وجب « أو كثُر » أن يكون الفعل من الأفعال الناسخة « كان وأخواتها ، أو كاد وظن وأخواتهما » سواء أكان مضارعا ، مثل ﴿ وإنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِم ـ وإن نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِين ﴾ أم كان ماضيا وهو أكثر من المضارع ، مثل قوله تعالى : ﴿ وإنْ كَانتْ لكَبِيرَةً إلّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ ﴾ ، ﴿ وإن كِدْتَ لَتُرْدِين ﴾ ، ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُم لفَاسِقِين ﴾ [3] .

ويقلُّ دخولُها على فعل غير ناسخ ، مثل قول بعض العرب في امثالهم ،

---

(١) لام الابتداء : لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ ، وعلى خبر (أن) .

(٢) في هذه الحالة : تكون (إن) مهملة وليست عاملة ، وقيل : هي عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها ، ولكن هذا القول ضعيف فلا يلتفت إليه .

(٣) إنما كثر أو وجب دخولها على الناسخ ، لأنها لما خففت زال اختصاصها عن المبتدأ والخبر ، ودخلت على الفعل ، فعوضوها الدخول على الفعل الناسخ الذي يدخل على المبتدأ والخبر بدل المبتدأ والخبر

(إنْ تزينُك لَنفسُك . وإن تشينُك لَهِيه [1]) وقولك « إن قنّعت [2] كاتبَك لسوطا » ومنه قول الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [3]

فقد دخلت « إن » المخففة على فعل غير ناسخ « إن قَتَلْتَ » وهذا قليل ، ولا يقاس عليه ، فلا تقول : إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت ، خلافًا للأخفش الذى أجاز ذلك .

وقد أشار ابن مالك إلى دخول « إنْ » المخففة على الناسخ فقال :

والفِعْلُ إنْ يَكُ ناسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غالبًا بِإن ذِى مُوصِلَا

ويتلخص أنّ « إنْ » المخففة يقل إعمالها ويكثر إهمالها ، وإن أهملت ،

---

(١) والمعنى : أن نفسك هى التى تزينك ، وهى التى تشينك (أى تعيبك) .

وإعراب : كلمة (نفسك) فاعل الفعل (يزين) وكلمة (هى) ، ضمير بارز فاعل الفعل (يشين) والهاء فى آخر الضمير للسكت ، واللام الداخلة على الإسمين هى الفارقة .

(٢) قنعت : بفتح القاف ، وتشديد النون المفتوحة ، معناه : ضربته سوطا على رأسه ، وجعلته كالقناع ، وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار .

(٣) البيت قاله : عاتكة ، ترثى فيها زوجها الزبير بن العوام وتدعو على قاتله .

اللغة : شلت : بفتح الشين جمدت ويبست وبضم الشين لغة رديئة .

الإعراب : (أن) مخففة من الثقيلة مهملة (لمسلما) اللام فارقة بين (أن) المخففة والنافية ومسلما مفعول قتلت ، وجملة : حلت عليك استشاقية لبيان سبب الدعاء عليه وإعرابها ظاهر .

المعنى : أشل الله يدك أيها القاتل : حيث قتلت مسلما بغير حق فوجب عليك عقوبة متعمد القتل وهى قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾ .

والشاهد فى قوله : إن قتلت لمسلما حيث دخلت (أن) المخففة على غير ناسخ وهو قليل .

وجب دخول اللام « الفارقة » إلا إذا وجدت قرينة ، فيجوز الاستغناء عن اللام، وإن دخلت على الفعل وجب أو كثر أن يكون ناسخًا .

٢ ــ حكم تخفيف « أنَّ » :

وإذا خفِّفَتْ « أنَّ » المفتوحة الهمزة بقى عملها « ووجب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن يكون خبرها جملة « اسمية أو فعلية » ، مثل : علمتُ أنْ علىٌّ شجاعٌ ، فأنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير محذوف تقديره أنّهُ وعلى شجاع ، جملة فى موضع رفع خبرها ، والتقدير : أنّهُ على شجاع .

وما ورد من بروز اسمها وهو غير ضمير شأن ، فقليل ، وذلك كقول الشاعر :

فلوْ أنْكِ فى يَوْمِ الرَّخَاءِ سَألْتِنِى ... طَلَاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ [1]

فقد جاء اسم « أنْ » المخففة ضميرا بارزا . غير ضمير شأن ، وهو « كاف » الخطاب ، وذلك قليل .

وقد أشار ابنَ مالك إلى تخفيف « أنَّ » وأحكامِها فقال :

وَإن تُخَفَّفْ أنَّ فَاسْمُها استَكَنّ ... والْخَبَرَ اجعَلْ جُمْلَة منْ بَعْدِ أنْ

(١) الإعراب : (فلو) شرطية (أنك) أن المخففة ، والكاف اسمها (فى يوم الرخاء) متعلق بسألتنى (طلاقك) مفعولَ ثان لسألت (لم أبخل) جواب الشرط (وأنت صديق) مبتدأ وخبر والجملة حال .

والمعنى : لو أنك سألتنى إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة الزواج بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت إليه مع ما أنت عليه من صدق المودة لى .

والشاهد قوله : (أنك) حيث أبرز اسم (أن المخففة) وهو غير ضمير الشرط وهذا قليل أو ضرورة .

متى تحتاج الجملة إلى فاصل ، ومتى لا تحتاج :

قلنا : إن خبر أنْ المخففة ، يجب أن يكون جملة سواء كانت اسمية أو فعلية ولا تحتاج الجملة إلى فاصل بينها وبين « أن » إن كانت :

١ــ **جملة اسمية** : نحو قوله تعالى : ﴿ وآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحمدُ لِلّهِ ربِّ العَالَمِين ﴾ ، بدون فصل بين « أنْ » وخبرها : وإذا قصد النفى ، فيفصل بينهما بحرف النفى ، كقوله تعالى : ﴿ وأنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمون ﴾ .

٢ــ **أو كانت جملة فعلية فعلها جامد** : نحو قوله تعالى : ﴿ وأنْ لَيْسَ للإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، ﴿ وأنْ عَسَى أنْ يكُونَ قَدْ اقترَبَ أجَلُهُم ﴾ .

٣ــ **أو كانت جملة فعلية فعلها متصرف قصد به الدعاء** : نحو قوله تعالى : ﴿ والخَامِسَةُ أنْ غَضِبَ اللهُ عليْهَا ﴾ فى قراءة من قرأ « غَضِبَ » بصيغة الماضى .

وتحتاج الجملة إلى فاصل بينها وبين أن : إن كانت : فعلية ، فعلها متصرف ، ولم يقصد به الدعاء ، والفصل حينئذ واجب ، وقيل : يجوز الفصل ، وتركه والأحسن الفصل .

والفاصل أحد أربعة أشياء :

الأول : « قَدْ » مثل : ثبت أنْ قد ازدهرتْ الصناعة فى بلادنا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ونَعْلَمُ أن قدْ صَدَقْتَنا ﴾ .

الثانى : « حرف التنفيس » وهو : السين وسوف : فمثال السين ، أنت تعلم أنْ سأكونُ نصيرَ الحق ، وقوله تعالى : ﴿ عَلِم أنْ سَيكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾ ومثال الفصل بـ (سوف) ،

قول الشاعر :

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أنْ سَوْفَ يَأتِي كلُّ ما قُدِرَ [١]

فقد وقعت (سوف) فاصلا بين (أنْ) المخففة وبين الفعل (يأتى) الواقع فى صدر جملة الخبر .

الثالث : (حرف نفى) من الحروف الثلاثة (لا — لن — لم) مثل : أيقنت أنْ لا يظلمُ الشريفُ ، وأنْ لن يَحيدَ عن الحقِّ ، ووثقت أنْ لم ينصُرِ اللهُ الظالمين ، ومن الأمثلة : قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يرجِعُ إليهِم قَوْلًا ﴾ وقولُه : ﴿ وحَسِبُوا أنْ لَا تكونُ فِتْنَةٌ ﴾ .

وقوله : ﴿ أيَحْسَبُ الإنسَانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَه ﴾ ، وقوله : ﴿ أيحسَبُ أنْ لم يَرَهُ أحدٌ ﴾ .

الرابع : (لو) وقليل من النحويين من ذكر أنها فاصلة — مع أنها كثيرة فى المسموع ، مثل : أوقن أن لو أخلَصْنا لِبلادنا لم يطمع الأعداء فينا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وأَن لَو استَقَامُوا عَلَى الطريقَةِ لأَسْقَيْناهُم ماءً غَدَقًا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أو لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ من بعْدِ أهْلِها أنْ لَوْ نَشَاءُ أصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ .

هذا وقد جاء بدون فاصل ،

---

(١) الإعراب : (فَعِلْمُ المرء ينفعه) جملة معترضة بين (أعلم) ومعموله والفاء للتعليل و (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة (سوف يأتى الخ) خبرها وجملة (قدر) صلة ما .

والشاهد : فى قوله (أن سوف يأتى) حيث فصل بين (أن) وخبرها بحرف التنفيس ، وهو جملة فعلية فعلها متصرف غير : دعاء .

قول الشاعر :

عِلِمُوا أنْ يُؤمَّلُون فجَادُوا ... قَبْلَ أن يُسألُوا أعْظَمَ سُؤْلِ [٢]

فقد جاءت « أنْ » مخففة وخبرها جملة فعلية ، دون أن يفصل بينهما كما جاء بدون فصل قوله تعالى : ﴿ لمن أرادَ أنْ يُتمُّ الرضاعة ﴾ في قراءة من رفع (يتمُّ) .

وهذا على قول مَنْ جَعَلَ (أنْ) في الآية مخففة ، والقول الثاني : أن (أنْ) في الآية ليست مخففة من الثقيلة ، بل : هي مصدرية ناصبة للمضارع وارتفع (يتم) بعدها شذوذًا .

وقد أشار ابن مالك إلى الفاصِل ، ومتى تحتاج الجملة إليه فقال :

وإنْ يكُن فِعلًا ولَمْ يكُن دُعا ... ولَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا

فَالأحْسَنُ الفصْلُ بِقَدْ ، أو نَفْى ، أوْ ... تَنْفِيسٍ أو لَوْ ، وقَليلٌ ذِكرُ لَوْ

والخلاصة : أنَّ (أنْ) المخففة : من أهم أحكامها :

أنه يجب إعمالها ، وأن يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن يكون خبرها جملة ، ثم إن كانت الجملة جملة إسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو

---

(٢) اللغة : يؤملون : من التأميل ، وهو الرجاء ، والسؤل : المسؤول .

الإعراب : (أن يؤملون) أن مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف وجملة (يؤملون) على صيغة المجهول خبرها ، فجادوا الفاء للسببية (أن يسألوا) مبنى للمجهول وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، مضاف إليه بقبل (بأعظم) متعلق بجادوا لا يسألوا .

والمعنى : علموا أن الناس يأملون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم ولم يحوجوهم إلى السؤال : بل جادوا عليهم قبل أن يسألوا .

والشاهد : في قوله : أن يأملون : حيث وقع خبر أن المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ، بدون فاصل ، وذلك قليل أو نادر ، والكثير أن يقول سيؤملون .

متصرف قصد به الدعاء ، لم تحتَج إلى فاصل ، وإن كانت الجملة فعلية فعلها متصرف لم يقصد به الدعاء وجب فصلها (بقد) أو حرف تنفيس ، أو (نفى) أو (لو) .

٣ ـ حكم تخفيف كأنَّ :

وتخفف « كأنَّ » أيضًا حملا على « أنَّ » وإذا خففت « كأن » بقى عملها والغالب : أن يكون إسمها ضمير شأن محذوفًا ، ويكون خبرها جملة ثم إن كانت الجملة إسمية ، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين « كأنْ » ، مثل : هذا العامل سريعُ : كأنْ يَدُهُ آلةٌ ، والتقدير : كأنه « الحال والشأن » يدهُ آلةٌ .

وأما إن كان الخبر جملة فعلية : فيفصل بينها وبين « كأن » بـ « لم » قبل المضارع المنفى ، نحو قوله تعالى : ﴿ كأنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ ﴾ أو « قد » قبل الماضى المثبت ، مثل : هَوَىَ الغريقُ فى البحر ، وكأن قد سقط حجر فى الماء ، فاسم كأنْ ضمير شأن محذوف ، والتقدير : كأنه لم تغن ، وكأنه قد سقط حجر .

ونحو قول الشاعر :

أَزِفَ التَّرحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالنا ، وكَأَنْ قَدْ [1]

---

(١) الإعراب : (أزف الترحل) فعل وفاعل (غير) منصوب على الاستثناء ، (ركابنا) إن وإسمها (لما) جازمة : كان مخففة من الثقيلة وإسمها ضمير محذوف ، والخبر محذوف كذلك ، والتقدير : وكأنه قد زالت .

المعنى قرب الرحيل وفراق الأحبة . ولكن رجالنا لم تنتقل بالأمتعة وكأنها قد سارت لقرب موعد الرحيل .

الشاهد : فى قوله : (وكان) حيث خفف كأن وحذف إسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدره بقد ، والأصل : وكأنها قد زالت . وجاز ذلك الحذف لدلالة ، لما تزل عليه .

أي : وكان قد زالت ، فإسم كأن ضمير شأن محذوف والتقدير : وكأنه قد زالت :

وقد جاء اسم « كأنْ » المخففة ، اسما ظاهرًا ، ولكنه قليل : مثل قولك : كأنْ وجهَهَا بدْرٌ « بنصب وجهها » ليكون هو الاسم ، ونحو قول الشاعر :

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْـــــــرِ كــــأنْ ثَدْيَيْـــهِ حُقَّـــانِ [1]

بنصب : ثديه ، على أنه اسم « كأن » وهو منصوب بالياء لأنه مثنى و « حقان » : خبر كأن ، « وهنا جاء الخبر مفرداً ، لأن الإسم ظاهر » .

وروى البيت ، كأن ثدياه حقان ، برفع « ثدياه » فيكون إسم كأنْ : ضمير شأن محذوف ، وجملة « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر ، خبر : كأن : والتقدير كأنه ثدياه حقان . ويحتمل أن يكون ، ثدياه ، إسم كأن .

وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في جميع أحواله .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم « كأنْ » المخففة ، وأن إسمها ضمير

---

(١) اللغة : مشرق : مضيء ، النحر : موضع القلادة من الصدر ، والهاء من (ثدييه) للصدر ، حقان (تثنية حق) بضم الحاء وهو الوعاء المعروف .

الإعراب : (وصدر) (الواو) واورب (صدر) مبتدأ (مشرق) صفة وجملة (كأن ثدياه) : يروى بالرفع والنصب ، فالنصب على أنه اسم كأن ، والرفع على أنه مبتدأ ، وحقان الخبر ، والجملة خبر كأن وإسمها محذوف والتقدير : كأنه ثدياه حقان .

والمعنى : أن هذا الصدر مضيء أعلاه : كأن الثديين اللذين به حقا عاج في الاستدارة والاكتناز .

والشاهد : في قوله : (كأن ثدييه) حيث ذكر اسم (كأن) المخففة وهو قليل وقد روى بالرفع على الكثير .

محذوف غالبًا وقد يثبت فقال :

وَخُففَتْ كأنْ أيضًا فَنُوِى   مَنصُوبُها وثَابِتٌ أيضًا رُوِى

٤ ــ تخفيف لكنَّ :

وأما « لكن » فيجوز تخفيفها ، وإذا خففت : وجب إهمالها ، وزال اختصاصها بالجملة الإسمية ، فتدخل على الإسمية والفعلية ، وعلى المفرد مثل : الشمس طالعةُ لكنْ المطرُ نازلٌ ، فلكن « حرف استدراك » وما بعدها مبتدأ وخبر ، ولا يجوز تخفيف لعَلَّ « ولم يشر إليهما ابن مالك » .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ــ لـ « خبر » إن أحوال : من جهة التقديم والتأخير ، فمتى يجب تقديمه ، ومتى يجب تأخيره ، ومتى يجوز الأمران ؟ وضح بالأمثلة .

٢ ــ متى يجب فتح همزة « أن » اذكر أربعة أمثلة مختلفة لذلك ، ثم ثلاثة مواضع لوجوب كسرها ، وثلاثة أمثلة مختلفة لجواز الفتح والكسر .

٣ ــ تقع « إنّ » ومعمولاها ــ خبرا لمبتدأ « اسم ذات » أو اسم معنى ، فمتى يجب كسرها ، ومتى يجب فتحها مع التمثيل .

٤ ــ تقع « إن » ومعمولاها خبر عن قول ، فما حكم فتح همزتها وكسرها ؟ مع التوضيح والتمثيل .

٥ ــ تقع « إن » في أول جواب القسم : فمتى يجب كسرها ، ومتى يجوز فتحها ؟ مع التمثيل .

٦ ــ ما شرط دخول « لام » الابتداء ، على خبر « إن » ؟ وما شرط دخولها على اسمها ، ومتى تدخل على معمول الخبر ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٧ ــ كلامي ــ إني أشكر الله ــ كلامي ــ إنك صادق .
ما حكم فتح « إن » وكسرها في العبارتين ، مع بيان السبب .

٨ ــ ما حكم المعطوف على اسم « إن » قبل استكمال خبرها ، أو بعده وما أخواتها التي تشاركها هذا الحكم ؟ وما أخواتها التي يجب في المعطوف على اسمها النصب فقط ؟ مثل لما تقول .

٩ ــ قد تخفف « إن » المكسورة ، فما حكمها ؟ ومتى تدخل اللام على خبرها ؟ ولماذا ؟

١٠ــ ما حكم (إن) المفتوحة ، إذا خففت ؟ ومتى يجب الفصل بينهما وبين خبرها ؟ وبأى شيء يكون الفصل ؟ مثل لما تذكر .

□ □ □

تطبيقات

(١)

نموذج للإعراب : أعرب ما تحته خط :

وَأبِيهِمْ لَحَظ مُحَدِّثِي لِــيَرَى   أنْ قد فَهِمْتُ وعندكم عَقْـل

أن قد فهمت : أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير أنه قد فهمت ، وجملة (فهمت) خبر أن المخففة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فى محل نصب مفعول ليرى إن كانت بصرية . أو سد مسد المفعولين إن كانت علمية .

(٢)

س١ : بين لماذا فتحت همزة (إن) فى الأمثلة الآتية :

(أ) قال تعالى : ﴿ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله ﴾ .

(ب) ﴿ إنا أوحى إلينا أنَّ العذاب على من كذَّب وتولى ﴾ .

(جـ) ﴿ أولئك جزاؤهم أنَّ عليهم لعنة الله ﴾ .

(د) ﴿ ألا تَرَوْنَ أنّي أوفي الكيل ﴾ .

(هـ) ﴿ ذلك بأنَّ اللهَ نزلَ الكتابَ بالحق ﴾ [(١)] .

س٢ : لماذا وجب كسر (إن) فى الأمثلة الآتية :

(أ) قال تعالى : ﴿ قل يا أيها الناسُ إنَّ وعْدَ اللهِ حقٌّ ﴾ .

(ب) ﴿ والعصر إن الإنسان لفى خسر ﴾ ، ﴿ يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ﴾ .

(جـ) ﴿ قالوا إنّك لرسول الله ، والله يعلم إنّك لرسولُه والله يشهد إنَّ المنافقين لكاذبون ﴾ [(٢)] .

س٣ : (أ) ﴿ ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ .

(ب) وقال تعالى : ﴿ إنى جزيتهم اليوم بما صبروا أنهم هم الفائزون ﴾ ، ﴿ إنا كنا من قبل ندعوه أنّه هو البر الرحيم ﴾ قرىء بفتح (إن) وكسرها فى الآيات السابقة ، فكيف توجه كلا [(٣)] .

---

(١) وجب فتح (أن) فى الأمثلة لأنها أولت بمصدر ، وقع : فاعلا فى (أ) ونائب فاعل فى (ب) ، وخبر فى (جـ) ومفعولا فى (د) ومجرورًا بالحرف فى (هـ) .

(٢) وجب كسر الهمزة فى الآيات : لأنها وقعت فى (أ) فى الإبتداء ، وفى (ب) جواب للقسم ، وقد حذف فعل القسم ، وفى (جـ) الفعل معلق بلام الإبتداء فوجب كسرها ولولا ذلك لوجب فتحها ، ولك أن تقول وقعت اللام فى خبرها .

(٣) يجوز لوجهان فى (أ) لأنها وقعت بعد فاء الجزاء ، فالفتح على أن المصدر مبتدأ والخبر محذوف ، أو خبرًا لمبتدأ محذوف ، والكسر على أن جملة (أن) جواب الشرط ، وجاز الوجهان فى (ب) لأنها وقعت فى موقع التعليل ، فمن فتحها قدر اللام ومن كسر جعل التعليل بالجملة .

س٤ : ما حكم فتح همزة (أن) وكسرها فيما يأتي :

في الحديث الشريف : « ألا إنَّ سلعة الله غالية » ، « أما إنك يا أبا بكر أول من يدخل الجنة » .

وقال تعالى : ﴿ حـمٓ والكتاب المبين إنَّا أنزلناه ﴾ ، ﴿ قل إنَّ الفضل بيد الله ﴾ ، ﴿ ومن آياته أنَّك ترى الأرض خاشعة ﴾ .

وقال الشاعر :

ومِن عادةِ الأيامِ أن خُطُوبَهَا ... إذَا سَرَّ منهَا جَانِبٌ سَاءَ جَانبٌ

(٣)

ما أثر اتصال « ما » بإن وأخواتها فيما يأتي :

(أ) قال تعالى : ﴿ أفحسبتم أنمَا خلقناكم عبثًا ﴾ ، ﴿ اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾ ـــ ليتما هذه الحياة تدوم .

(ب) وقال تعالى : ﴿ إنما توعدون لصادق ﴾ ، ﴿ إنما حرَّم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ (١) .

□ □ □

(١) في (أ) (زائدة) اتصلت (ما) ، (بأن) فكفتها عن العمل . وفي (ب) تحتمل أن تكون (ما) كافة وأن تكون موصولة اسم (أن) .

(لا) النافيـة للجنـس

مقدمة : تشمل الفرق بين « لا » النافية للجنس و « لا » النافية للوحدة .

إذا قلت : « لا فتاةٌ موجودةً » برفع (فتاة) كانت (لا) نافية للوحدة . واحتمل هذا التركيب أمرين : الأول نفى وجود فتاة واحدة مع جواز وجود فتاتين أم أكثر ، أى : أنك نفيت الواحد فقط ، الثانى : نفى وجود فتاة أم أكثر ، أى : نفى الجنس كله ، ولأن (لا) النافية للوحدة تحتمل نفى الواحد ، ونفى الجنس ، سماه النحاة ، نافية للوحدة .

وإذا قلت : لا فتاةَ موجودةٌ (بفتح فتاة) كانت (لا) نافية للجنس وكان المعنى أنك نفيت وجود فتاة فأكثر ، أى نفيت الجنس كله ، ولأنها متعينة لنفى الجنس سماها النحاة (لا) النافية للجنس .

ولعلك أدركت الفرق بينهما ، وهو من ناحيتين : ناحية العمل ، وناحية المعنى .

فالفرق بنيهما من ناحية العمل ، هو أن (لا) النافية للوحدة ، تعمل عمل ليس ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، أما النافية للجنس ، فتعمل عمل (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر .

والفرق بينهما من ناحية المعنى ، هو أنَّ (لا) النافية للوحدة معناها . يحتمل أمرين ، نفى الواحد فقط ، ونفى الجنس كله . فإذا أردت نفى الوحدة ، يصح لك أن تقول . لا فتاة فى البيت بل فتاتان ، لأنك نفيت الواحد فقط ، فلا مانع أن تثبت غيره ، وإذا أردت نفى الجنس لا يصح لك أن تقول

ذلك . أما (لا) النافية للجنس : فمعناها ، نفى الجنس فقط ، ولا تحتمل نفى الواحد .

وهذا معنى قول النحاة ، أنها تدل على نفس الجنس نصا . أى تدل على التنصيص لنفى الجنس ، ولهذا لا يصح أن تقول معها : لا فتاةٌ فى البيت ، بل فتاتان . وإليك الحديث عن النافية للجنس . وشروط عملها ، وأحوال اسمها ، وحكم المعطوف على اسمها ، وحكم نعته .

« لا » النافية للجنس ، عملها وشروطه :

و « لا » النافية للجنس ، من الحروف الناسخة ، التى تعمل عمل « إنَّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، لا فرق فى ذلك بين المفردة — وهى التى لم تكرر ، مثل : لا طالبَ علمٍ محرومٍ ، وبين المكررة ، مثل : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ولا تعمل هذا العمل إلا بشروط أربعة هى :

١ — أن تكون لنفى الجنس نصًا : فلو كانت محتملة لنفى الجنس ، ولنفى الوحدة ، عملت عمل « ليس » مثل ، لا قلم « ضائعا » برفع قلم .

٢ — أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، مثل : لا طالبَ خيرٍ محرومٌ ولا ساعيًا فى الشر ناجحٌ ، فإن لم يكن اسمها نكرة ، أهملت ، ووجب تكرارها مثل : لا البخلُ محمودٌ ، ولا الإسرافُ مقبولٌ .

ولا تعمل (لا) فى معرفة وما ورد من ذلك فَمُؤَوَّل ، مثل قول عمر رضى الله عنه : « قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها » فكلمة : أبا حسن ، معرفة ولكن مؤولة بنكرة ، والتقدير : ولا مسمى بهذا الاسم لها ، ومما يدل على أنه معامل معاملة النكرة ، وصفة بالنكرة ، كقولك : ولا أبا حسنٍ حلّالًا لها .

٣ — أن لا يفصل بينها وبين اسمها ، فإن فصل بينهما ، ألغيت مثل : لا فى

الدار رجلٌ ولا امرأةٌ ، وقوله تعالى : « لا فِيهَا غوْلٌ ولا هُمْ عَنْها يُنْزَفُون » .

٤ ــ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر خفض الاسم بعدها ومنعها عن العمل ، مثل سافرتُ بِلا زادٍ ، وحضرت بلا تأخيرٍ .

وقد أشار ابن مالك إلى إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إن) وإلى الشروط فقال :

عَمَلُ (إنَّ) اجْعَلْ لِـ (لَا) فى نَكِرَهْ　　مُفْـرَدَةً جَـاءَتْكَ أو مُكَـرَّرة

حكم اسم (لا) :

اسم (لا) النافية للجنس ، له ثلاثة أحوال : أن يكون مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، وفى تلك الحالتين يكون معربًا منصوبا ، وأن يكون : مفردًا ، أى ليس مضافًا ، ولا شبيهًا بالمضاف ، وفى تلك الحالة ، يكون مبنيًا على ما ينصب به وإليك تفصيل كل حالة .

الحالة الأولى : أن يكون مضافًا مثل : لا شجَرةَ رُمَّانٍ فى البستان ، ولا طالبَ علم مقصرٌ ، ولا خائنَ وطنٍ سالمون ، ولا مهملاتِ واجب ممدوحاتٌ فاسم (لا) فى تلك الحالة معربٌ منصوب بالفتحة مع المفرد ، وبالياء مع المثنى أو جمع المذكر ، وبالكسرة مع جمع المؤنث .

الحالة الثانية : أن يكون شبيهًا بالمضاف والمراد به : ما اتصل به شيء من تمام معناه ، سواء أكان المتصل به معمولاً ، مثل : لا قبيحًا عملُه مشكورٌ : ولا طالعًا جَبَلًا ظاهرٌ ، ولا مقصرًا فى عملِه ممدوحٌ ، أم كان معطوفًا ، مثل : لا خمسةً وأربعين غائبُون ، فاسم (لا) فى تلك الحالة معرب منصوب أيضًا .

ويسمى النحاة الشبيه بالمضاف (مطوَّلا) ــ أو ــ ممطولا ، كما

يسمونه : المضارع المضاف .

الحالة الثالثة : أن يكون مفردا : ونعني بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ، ولا شبيها بالمضاف ، فيشمل المثنى والجمع : وحكمه . أنه يجب بناؤه على ما ينصب به ، لتركيبه مع لا ، وصير ورته معها كالشيء الواحد ، فهو معها ، كخمسةَ عشرَ ، ولذلك يبنى ، ولكن محله النصب « بلا » لأنه اسمها ، ويكون بناؤه على ما ينصب به ، فيبنى عَلى الفتح إن كان مفردا أو جمع تكسير مثل : لا عالمَ متكبِّر ، ولا علماء متكبرون ، ويبني على الياء ، إن كان مثنى أو جمع مذكر ، مثل : لا ضدين مجتمعان ، ولا مهملين فائزون بالبناء على الياء ، لأنهما ينصبان بالياء .

وذهب الكوفيون إلى أن المفرد ، مثل : (لا عالمَ) و (لا رجلَ) معرب لا مبنى ، وذهب المبرد إلى أن المثنى وجمع المذكر ، مثل : (لا ضدَّين) و (لا مهملين) معربان بالياء ، لا مبنيان .

وإن كان الاسم جمع مؤنث بنى على الكسر ، لأنه ينصب بالكسرة مثل : لا جاهلاتٍ محترماتٌ (بكسر التاء) وأجاز بعضهم : الفتح والكسر فيقول : لا مسلماتَ ولا جاهلاتِ (بفتح التاء أو كسرها) وقد روى بالوجهين قول الشاعر :

إنَّ الشبَّابَ الذى مَجْدٌ عواقِبُهُ فِيِهِ نَلَذُّ وَلَا لذاتَ للشيب [1]

---

(١) الإعراب : (الذى) اسم موصول صفة الشباب و (مجد) خبر مقدم (عواقبه) ، مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ، وجملة (فيه نلذ) خبر (أن) و (لا) نافية للجنس (للذات) اسمها مبنى على الكسر أو الفتح ، (للشيب) خبر .

والشاهد : فى (ولا لذات) حيث جاء مبنيا على الكسر ، وروى بالبناء على الفتح لأنه جمع مؤنث هذا وقد يبنى اسم (لا) على الضم إذا كان كلمة (غير) مثل : قرأت خمسة كتب لا غيرُ .

فقد روى : ولا لذاتِ : بالكسر والفتح ، فالبناء على الكسر على الرأى الأول ، وهو الأرجح ، والبناء على الفتح على الرأى الثانى .

ــ هذا ــ وقد اختلف النحاة فى الرافع لخبر (لا) فهل هو نفس (لا) أو الرافع غيرها ؟ فيقال :

إن كان الاسم مضافًا أو شبيهًا بالمضاف ، مثل : لا طالبَ علمٍ مقصرٌ ، فالرافع للخبر هو نفس « لا » لأنها لما عملت فى الاسم عملت فى الخبر ، « وهذا رأى سيبويه والجمهور » وإن كان الاسم مفردًا ، ففى رافع الخبر خلاف .

فيرى سيبويه : أن الرافع ليس « لا » وإنما الخبر مرفوع ، « على أنه خبر المبتدأ » لأن مذهبه أن (لا) واسمها المفرد ، فى موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولا تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة ، إلا فى الاسم فقط .

ومذهب الأخفش : أن الرافع للخبر فى هذه الصورة هو « لا » فتكون « لا » عاملة فى الاسم وفى الخبر ، كما كانت عاملة فيهما مع المضاف والشبيه بالمضاف .

□ □ □

حكم المعطوف على اسم « لا » إذا تكررت « لا »

المعطوف الذى تكرر معه « لا » له ثلاثة أحوال : لأنه إما أن يكون نكرة مفردة ، وإما أن يكون نكرة مضافة ، أو شبيهة بالمضاف ، وإما أن يكون معرفة ، ولكل حالةٍ حكمٌ خاص كالآتى :

أولا : تكرر « لا » والمعطوفان مفردان :

إذا أتى بعد اسم « لا » بعاطف وتكررت « لا » وكَانَ المعطوف نكرة مجرَّدة ، والمعطوف عليه كذلك[1] ، مثل : لا نهْرًا فى الصحراءِ ولا بحرَ ، ومثل : لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله .

جاز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأنه يجوز فى الاسم الأول (المعطوف عليه) الفتح : على أنَّ (لا) عاملة عمل (إن) والرفع على أن (لا) عاملة عمل (ليس) .

١ ــ فإن فتح اسم (لا) الأولى : جاز فى الاسم الثانى (المعطوف) ثلاثة أوجه : الفتح ، والنصب ، والرفع .

أما الفتح فى الثانى ، مِثل : لا حوْلَ ولا قوْةَ ، فعلى اعتبار أن (لا) الثانية عاملة عمل (إن) واسمها مبنى على الفتح كالأولى .

وأما النصب فى الثانى : مثل لا حولَ ولا قوةً (بتنوين قوة ونصبه) فعلى اعتبار أنه معطوف على محل اسم (لا) الأولى ، لأنه مبنى على الفتح فى محل نصب ، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة ، وقد جاء على هذا الوجه قول الشاعر :

لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخرْقُ عَلَى الرَّاقِعْ[2]

(١) المعطوف هو اسم (لا) الثانية ، والمعطوف عليه هو اسم (لا) الأولى .

(٢) الإعراب : لا ، نافية للجنس ، نسب ، إسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ولا : الواو عاطفة ، لا : زائدة خلةً : معطوف على نسب باعتبار محلها . وهذا أحد الأوجه اتّسع الخرق : فعل وفاعل ، على الراقع متعلق باتسع .

والمعنى : لا نسب بيننا اليوم ولا صداقة فقد تفاقم الخطب حتى لا يرجى إصلاحه .

والشاهد : جواز نصب (خلة) عطفا على محل اسم (لا) الأولى ، و (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف .

وأما الرفع في الثاني مثل : لا حولَ ولا قوةٌ (برفع قوة) فيخرج على ثلاثة أوجه : الأول : أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها ، لأن محلهما الرفع بالابتداء ، كما قال سيبويه ، وحينئذ تكون (لا) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، الثاني على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس ، الثالث : على أنه مرفوع بالإبتداء والخبر محذوف و (لا) ملغاة لا عمل لها .

وقد جاء على رفع الثاني قوله تعالى : ﴿ لا بَيْعَ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ﴾ برفع خلة في قراءة بعضهم ، كما جاء عليه قول الشاعر :

هَذَا ـ لَعَمْرُكُم ـ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لا أَمَّ لِي ـ إنْ كَانَ ذاكَ ـ ولَا أَبٌ [1]

٢ ـ وإن رُفع اسم (لا) الأولى ، بأن كانت (لا) عاملة عمل ليس يجوز في الثاني وجهان : الرفع ، والبناء على الفتح ، ويمتنع النصب .

أما الرفع فعلى الأوجه الثلاثة المتقدمة : أى على أن (لا) الثانية عاملة

---

(١) البيت : قاله ضمرة بن جابر النهشلي ، وقد كان أهله يفضلون أخاه عليه .

اللغة : (الصغار) الذل والمهانة . ويروى البيت ، هذا وجدكم .

الإعراب : هذا اسم إشارة مبتدأ ، لعمركم : اللام للابتداء : عمركم مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوبا ، أى : قَسَمِي : الصغار : خبر هذا بعينه : الباء زائدة وعينه توكيد للصغار مرفوع بضمة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد . ويجوز أن يكون بعينه : حال أى حقا ، (لا) نافية للجنس ، أم : إسمها مبنى على الفتح (لى) خبرها ، إن : شرطية . كان : فعل ماض ناقص ذاك اسم كان والخبر محذوف ـ أى كان ذاك موجودا ، ولا : الواو عاطفة ، ولا زائدة أب معطوفة على محل لا واسمها .

والمعنى : أقسم بحياتكم أن إيثار أخي عليَّ . هو الذل والهوان بعينه فإن كان ذلك فلا أم لى ولا أب يريد أنه ساقط النسب وضيع القدر .

والشاهد : تكرر (لا) ورفع المعطوف وهو الإسم الثاني . وفتح الأول و (لا) الأولى عاملة عمل (إن) والثانية عاملة عمل ليس .

عمل (ليس) أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، أو على الإبتداء ، فتقول : لا حولٌ ولا قوةٌ برفع الإسمين وتنوينهما .

وأما الفتح فعلى أن (لا) الثانية عاملة عمل (إن) واسمها مبنى على الفتح ، فتقول : لا حولٌ ولا قوةَ (برفع الأول وبناء الثانى على الفتح) ومنه قول الشاعر يصف الجنة :

فَلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيهَا ... وما فَاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ [1]

ولا يجوز النصب فى الثانى مع رفع الأول ، لأن النصب إنما جاز مع فتح الأول ، للعطف على محل اسم (لا) وهنا (لا) عاملة عمل « ليس » واسمها مرفوع اللفظ والمحل ، فلا يجوز العطف عليه بالنصب .

ويتلخص : أن مثل : لا حَوْلَ ولا قوةَ ، يجوز فى الإسمين خمسة أوجه رفعهما أو فتحهما ، أو فتح الأول ، ورفع الثانى ، أو العكس ، أو فتح الأول ونصب الثانى ، وقد عرفت التوجيه لكل [2] .

---

(١) الإعراب : (لا) ملغاة (لغو) مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى فيها (تأثيم) اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح (فيها) متعلق بمحذوف خبر (ما) اسم موصول مبتدأ وجملة (فاهوا) فعل وفاعل صلة (أبدا) ظرف زمان متعلق : (بمقيم) الواقع خبر المبتدأ — هذا ويجوز فى (لا) الأولى أن تكون عاملة عمل ليس ، ولغو اسمها .

والمعنى : ليس فى الجنة قول باطل ولا شىء فيه إثم ، فكل شىء نطق أهلها بطلبه موجود ، متى طلبوه حضر لهم .

والشاهد : فتح المعطوف وهو اسم (لا) الثانية ، على أنها عاملة عمل (إن) وأما (لا) الأولى فيجوز إلغاؤها أو إعمالها ، عمل ليس .

(٢) فإذا كان الاسم الأول مضافا : مثل : لا قلمَ رصاص ولا كتاب معى ، جاز أيضا الخمسة الأوجه : لأن الاسم الأول المضاف يجوز فيه : النصب والرفع ، فإذا نصب الأول جاز فى الثانى ثلاثة أوجه : الرفع والفتح والنصب ، وأن رفعت الأول : جاز فى الثانى وجهان ، الرفع والفتح فقط ، وامتنع النصب .

ثانيا : تكرر « لا » والمعطوف مضاف :

وأما المعطوف : إذا كان نكرة مضافة أو شبيهة بالمضاف ، فيجوز فيه وجهان فقط : النصب ، والرفع ، مثل : لا كتاب في الحقيبة ولا قلمَ رصاصٍ بنصب « قلم » ورفعه فقط ، فالنصب على أن (لا) الثانية عاملة عمل « إن » والرفع على أنها عاملة عمل ليس ، أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع الفتح لأنه لا يكون في المضاف [1] .

ثالثا : وإذا كان المعطوف الذى تكررت معه (لا) معرفة :

تعين فيه الرفع فقط ، مثل : لا طالبَ في البيت ولا عليٌّ ، برفع « على » فقط على الابتداء والخبر محذوف ، أو على العطف على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع النصب والفتح ، لأن (لا) غير صالحة للعمل في المعرفة .

والخلاصة :

١ ــ إن كان المعطوف نكرة مفردة أى غير مضافة ، جاز فيه ثلاثة أوجه : « الرفع ، والنصب ، والفتح » إن فتحت الإسم الأول ، وجاز فيه وجهان : « الرفع ، والفتح » إن رفعت الأول ، وذلك مثل : لا حولَ ولا قوةَ ، ومثل : لا نهرا في الصحراءِ ولا بحرًا ، والتوجيه قد تقدم .

٢ ــ وإن كان المعطوف مضافًا : جاز فيه وجهان فقط : الرفع والنصب .

٣ ــ وإن كان المعطوف معرفة : تعين فيه الرفع فقط .

وقد أشار ابن مالك إلى أحوال اسم (لا) من إعرابه ، إن كان مضافًا ، وبنائه ، إن كان مفردًا ، وإلى أحوال المعطوف مع تكرار (لا)

---

(١) وإذا علمت أن الاسم الأول يجوز فيه وجهان الرفع والفتح ، أدركت أن تلك المسألة فيها أربعة أوجه ، فإذا فتحت الأول جاز في الثاني وجهان الرفع والنصب ، وإذا رفعت الأول ، جاز في الثاني نفس الوجهين .

فقال :

فانْصِبْ بها مُضَافًا أو مُضَارِعَهْ ... وبَعْدَ ذاكَ الخَبرِ اذكُرْ رَافِعَهْ
وركِّبْ المفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَا ... حولَ ولا قُوَّةَ ، والثانى اجْعَلا
مرفُوعًا ، أو منصُوبًا ، أو مُرَكَّبًا ... وإن رَفَعْتَ أوَّلًا لَا تَنصِبَا

رابعا : حكم نعت اسم « لا » :

١ ــ إذا كان اسم (لا) مفردًا ، ونعت بمفردٍ ، ولم يفصل بينهما مثل : لا رجلَ ظريفَ فيها ، ولا طالبَ كسلانً ناجح : جاز فى النعت ثلاثة أوجه البناء على الفتح ، والرفع ، والنصب .

أما البناء على الفتح أو ما ينوب عنه :

فعلى اعتبار أن النعت مركب مع اسم (لا) تركيب خمسة عشر ، فتقول : لا طالبَ كسلانَ ناجحٌ ، ولا رجلَ ظريفَ ، ببناء النعت على الفتح ، لتركبه مع اسم (لا) ، أى المنعوت ، وإن قلت : لا طالبين نشيطين ، كان البناء على الياء نيابة عن الفتحة .

وأما النصب :

فمراعاة لمحل اسم (لا) مثل : لا طالبَ كسلانًا ناجح ، ولا رجلَ ظريفًا فيها .

وأما الرفع :

فمراعاة لمحل (لا) مع اسمها ، لأن محلها الرفع بالإبتداء عند سيبويه ، فتقول : لا طالب كسلانٌ ناجح ، ولا رجل ظريفٌ فيها ، برفع كسلان وظريف .

٢ ــ وإذا فقد شرط من الشروط الثلاثة « بأن فصل بين الاسم والنعت أو كان أحدهما غير مفرد » امتنع فى النعت البناء على الفتح ، وجاز فيه النصب

أو الرفع فقط ، فمثلاً :

(أ) إذا فصل بين اسم (لا) المفرد وبين النعت المفرد ـ بفاصل امتنع الفتح في النعت ، فلا تقول : لا رجل فيها ظريفَ ، ببناء ظريف ، بل يجوز فيه : الرفع والنصب فقط فتقول : لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريفًا : بنصب ظريف ، أو رفعه ، فالنصب على محل اسم (لا) والرفع على محل (لا) مع اسمها ، لأن محلهما الرفع بالابتداء ، وإنما امتنع الفتح ، لأن سببه تركيب النعت مع الاسم ومع الفصل يتعذر التركيب بين ثلاث كلمات .

(ب) وإذا كان اسم (لا) المنعوت « غير مفرد » كأن يكون مضافا ، امتنع الفتح في النعت ، وجاز فيه النصب والرفع فقط ، مثل : لا طالبَ علم كسلانا ، أو كسلانٌ « بنصب كسلان ورفعه » فالنصب على لفظ (لا) والرفع على محل (لا) مع اسمها ، ويمتنع الفتح ، لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات .

(جـ) وإذا كان النعت غير مفرد بان كان مضافا أو شبيها به ، جاز فيه : النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح ، مثل : لا منافِق صاحبَ خُلق ، برفع « صاحب » ونصبه فقط ، ويمتنع الفتح لتعذر التركيب بين ثلاث كلمات ، وقد أشار ابن مالك إلى حكم (لا) فقال :

ومُفـرَدًا نَعْتًـا لِمَبنِـيٍّ يَلِـي ... فَافْتَح ، أو انصِبْ أَوْ ارفَعْ تَعْدِل
وغيْرَ مَا يَلِي ، وغَيْرَ المُفْرَدِ ... لا تَبْنِ وانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفعَ اقْصِد

ويتلخص حكم نعت اسم (لا) في :

إذا كان اسم (لا) مفردًا ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما ، جاز في النعت ، الفتح والنصب والرفع ، وإذا اختل شرط : بأن فصل بينهما : أو كان اسم لا المنعوت ، غير مفرد ـ أو كان النعت غير مفرد ـ جاز في النعت

النصب والرفع فقط ، وامتنع الفتح ، لتعذر تركيب المنعوت والنعت مع الفصل أو الإضافة .

حكم المعطوف على اسم (لا) بغير تكرارها :

تقدم حكم المعطوف على اسم (لا) إن تكررت معه « لا » :

وأما إذا عطفت بدون تكرار (لا) وكان المعطوف نكرة فإنه يجوز في المعطوف : ما جاز في النعت المفصول ، أي : يجوز فيه : الرفع والنصب فقط ، ويمتنع البناء على الفتح ، سواء أكان المعطوف مفردًا ، أم مضافًا ، تقول : لا رجل وامرأةً — أو امرأةٌ ، ولا كتاب وقلمًا في الحقيبة ، أو لا كتابَ وقلمٌ في الحقيبة ، بنصب المعطوف أو رفعه كما تقول : لا كتابَ وقلم رصاص في الحقيبة ، برفع « قلم » أو نصبه ، فالرفع على العطف على محل (لا) مع اسمها والنصب على العطف على محل اسم (لا) .

ويمتنع البناء على الفتح ، فلا تقول:لا كتابَ وقلمَ في الحقيبة « بفتح قلم » لامتناع تركيب المعطوف والمعطوف عليه لوجود الفصل بالواو وإن كان الأخفش قد أجاز الفتح على تقدير تكرار (لا) فكأنه قال لا كتاب ولا قلم ، ثم حذفت (لا) .

هذا كله إن كان المعطوف : نكرة مفردة ، أو مضافة « كما قدمنا » فإن كان المعطوف معرفة ، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع فقط ، حتى لو تكررت (لا) فتقول : لا طالب وعليٌّ في البيت ، ولا طالب في البيت ولا عليٌّ ، برفع « علي » فقط في المثالين .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم العطف بدون تكرار (لا) وأنه يجوز فيه الرفع والنصب فقط كالنعت مع الفصل فقال :

وَالعَطْفُ إن لَمْ تَتكَرَّرْ (لا) احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى .

وبعد ذلك ، فلعلك عرفت حكم المعطوف على اسم (لا) سواء تكررت أم لم تتكرر ، وعرفت كذلك حكم « النعت » سواء فصل بينه وبين « (لا) أم لم يفصل ، وحكم بقية التوابع حكم النعت المفصول غالبًا .

حذف خبر (لا) النافية للجنس :

يحذف خبر (لا) النافية للجنس : إذا دل عليه دليل ، وذلك مثل أن يقال: من المسافر ؟ فيجاب : لا أَحَدَ ، أى : لا أحد مسافر ، وكأن تقول للمريض : لا بأْسَ ، أى لا بأس عليك ، وكقولك : لا ريبَ .

وعند بنى تميم الحذف واجب إن دل الدليل ، وعند الحجازيين الحذف كثير .

وأما إذا لم يدل على الخبر دليل ، فيمتنع حذفه ويجب ذكره ، مثل : لا أَحَدَ أغْيَرُ مِن الله ، وقول الشاعر :

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُها وَلا كَرِيمَ مِنْ الْوِلْدَانِ مَصْبُوح (1)

---

(1) اللغة : اللقاح ، جمع لقوح ــ وهى الناقة الحلوب ــ أصرتها : جمع صرار وهو خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وذلك فى الجدب ، الولدان ، جمع وليد ، وهو الصبىّ أو العبد ، مصبوح : اسم مفعول من صبحته إذا سقيته الصبوح وهو الشراب بالغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (اللقاح) اسم لغدت محذوفة يدل عليه المذكور والخبر محذوف يدل عليه ما بعده ، أى إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها ، وغدت الثانية اسمها مقدر ، وملقى (خبرها) (أصرتها) نائب فاعل ملقى ومضاف إليه وجواب الشرط محذوف و (لا) نافية (كريم) اسمها (من الولدان) صفة الكريم (مصبوح خبر لا) .

المعنى : يصف الشاعر نفسه بالكرم والجود فى وقت الجدب والشدة ، حيث اللبن غير موجود لا يسقاه الكريم من الولدان فضلا عن غيره .

الشاهد فى : (مصبوح) ، فإنه وقع خبرًا للا النافية للجنس ، ولا يجوز حذفه لعدم الدليل .

وقد أشار ابن مالك إلى حذف الخبر إن علم لوجود الدليل ، فقال :

وشَاع فى ذَا البَاب إسْقاطُ الخبَرْ إذَا المرَادُ مَع سُقُوطِه ظهَــر

والخلاصـــة :

أن خبر (لا) يحذف إذا دل دليل عليه ، وجوبًا عند بنى تميم : وكثيرا عند الحجازيين ، ويجب ذكره إذا لم يدل دليل .

□ □ □

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس (ألا)

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس ، بقى لها ما كان من عمل ، ولم يتغير شيئًا من أحكامها السابقة ، فنقول : ألا زائرَ عندنا ، ألا طالبَ علم حاضرٌ ؟ ألا طالعًا جبلًا ظاهرٌ . بفتح « زائر » لأنه مفرد ، ونصب (طالبَ علم) للإضافة و (طالعا) لشبهه بالمضاف ، وكذلك يبقى حكم المعطوف على اسمها ، والنعت كحكمهما قبل دخول الهمزة ، وسواء قصد بالاستفهام ، التوبيخ أو الاستفهام عن النفى ، أو التمنى — وذلك أنه يقصد (بألا) أمور منها :

١ — **التوبيخ والإنكار** : مثل : ألا رجوعَ إلى الحقِّ وقَدْ شِبتَ ، ألا إحسانَ منك وأنت غنىٌّ ، ومنه قول الشاعر :

ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُه وَآذَنَتْ بمَشِيبٍ بعدَهُ هَـرَمُ [1]

---

(١) الإعراب : (ألا) كلمة قصد بها التوبيخ ، والهمزة للاستفهام ، لا نافية للجنس ، ارعواء : اسمها مبنى على الفتح (لمن) خبرها ، وجملة (ولَّت شبيبته) صلة من ، وجملة (وآذنت بمشيب) معطوفة على ولت ، (بعده) خبر مقدم ، و (هرم) مبتدأ مؤخر . =

٢ ـ الاستفهام الصريح : أى : الاستفهام عن النفى ، دون قصد توبيخ أو غيره مثل : ألا كتابَ معك ؟ ألا رجلَ حاضرٌ ؟ ومثل قول الشاعر :

ألا اصْطِبارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَدٌ ؟ إذَا أُلاقي الذى لاقاهُ أمْثالى [1]

٣ ـ التمنّى : مثل : ألا مالَ فأساعدَ المحتاجَ ، ومثل ألا سَلَامَ للعالم فيهنأ ، ألا ماءَ ماءً بارداً [2] ومنه قول الشاعر :

ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رجُوعُهُ فيرْأَبَ ما أثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ [3]

= والمعنى : ألا يبتعد عن القبيح من ذهبت أيامه وأدبرّ شبابه ، وأعلنته بالمشيب الذى يعقبه الكبر والضعف .

والشاهد فى : (ألا) قصد بها التوبيخ ، وبقيت على عملها .

(١) الإعراب : (ألا) الهمزة للاستفهام عن النفى لا : نافية ، اصطبار اسمها ، لسلمى خبر لا ، أم عاطفة لها : خبر مقدم جلد : مبتدأ مؤخر ، إذ ظرفية ، (ألاقى) الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها : (الذى) اسم موصول مفعول به لألاقى وجملة (لاقاه أمثالى) صلة الموصول .

والمعنى إذ لاقيت الموت الذى لاقاه أمثالى : فهل يذهب الصبر عن سلمى وتجزع أم يكون لها ثبات وجلد .

والشاهد : ألا اصطبار . حيث قصد بالهمزة الاستفهام عن النفى وبقيت لا على عملها .

(٢)الإعراب:ألا ماء ماء باردا . الهمزة للاستفهام (لا) نافية للجنس (ماء) اسمها مبنى على الفتح (ماء) الثانية نعت أو بدل مبنى على الفتح ، لأنه مركب مع اسم (لا) ويجوز نصب (باردا) ورفعه صفة ، وعند سيبويه : لا خبر لها ولا يجوز رفع النعت عنده كما ستعلم .

(٣) اللغة : يرأب ، يصلح من رأبت الإناء إذا أصلحته وأثات : أفسدت .

الإعراب : ألا : كلمة للتمنى ، والهمزة للاستفهام ، ولا نافية ، عمر اسمها ، ولا خبر لها لأنها بمنزل أتمنى (ولى) الجملة صفة لعمر (مستطاع) خبر مقدم (رجوعه) مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة ثانية لعمر (فيرأب) الفاء للسببية : يرأب منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء ، والفاعل يعود على عمر (ما) اسم موصول مفعول يرأب ، وجملة : أثات يد الغفلات : صلة .

=

هذا وقد أشار ابن مالك إلى أن (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام يبقى لها جميع أحكامها ، فقال :

وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ　　　مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

والخلاصة :

كما رأيت : أن مذهب ابن مالك : أنه يعطى لـ (لا) بعد دخول الهمزة جميع أحكامِها ، مطلقا ، أى : سواء قُصد بها ، التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفى ، أو التمنى ، ولكن التفصيل أنها كذلك ، بالإجماع ، إن قصد بها التوبيخ ، أو الاستفهام عن النفى ، أما إذا قصد بها التمنى ، ففيها رأيان فمذهب المازنى أنها تحتفظ بجميع أحكامها أيضًا : ويرى سيبويه أنها لا تعمل إلا فى الاسم ، ولا خبر لها ، لا لفظا ولا تقديرا ، لأنها صارت بمنزلة الفعل أتمنى [1] ، ولا يجوز إلغاء عملها فى الاسم ، كما لا يجوز فى الوصف أو العطف على اسمها الرفع ، مراعاة للابتداء ، والرأى الأول أفضل لأنه مطرد .

□□□

= والمعنى : أتمنى أن العمر الذى ولى منى وذهب : يعود لكى أصلح ما أفسدته فى زمن الجهل والغفلة .

والشاهد : (ألا) حيث استعملت للتمنى ، فبقى لها أحكامها عند المازنى وبقى لها نصب الاسم فقط عند سيبويه (كما ستعلم) .

(١) عند سيبويه : صارت (ألا) بمنزلة الفعل (أتمنى) واسمها بمنزلة المفعول به فيجب نصبه لفظا وتقديرا ، ولا خبر لها ولا يجوز العطف على الاسم أو نعته بالرفع ، وعند المازنى يعطى لها جميع أحكام (لا) ، النافية للجنس فيجوز العطف والنعت : بالرفع ، ويقدر لها خبر .

التطبيقات

(نماذج للإعراب)

١ ــ قال تعالى : ﴿ فلا عُدوان إلا على الظالمينَ ﴾ ــ و ﴿ وإن يمسَسْكَ اللهُ بضُرٍّ فَلا كاشِفَ لَهُ إلّا هُوَ ﴾ .

٢ ــ وقال الشاعر :

لَيسَ المحِبُّ الذى يَخْشَى العقاب وَلَوْ — كانت عُقُوبَتهُ فى إلْفِه النارْ

بل المحب الذى لا شىء يمنعه — أو تستقر ومن يهوى به الدار

الإعراب :

فلا عدوان : نافية للجنس ، عدوان : اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب وخبرها محذوف ، ولا يجوز أن يكون الخبر الجار والمجرور لوقوعه بعد (إلا) .

١ ــ ﴿ فلا كاشف له ﴾ : الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ولا : للجنس ، وكاشف : اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب و « له » : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، « وإلا » : أداة استثناء ، والضمير : « هو » بدل من الضمير المحذوف مع الخبر .

ولا يجوز أن يكون الضمير خبر (لا) لأمرين « لأن » (لا) لا تعمل فى معرفة ولأنه وقع بعد إلا فقد انتقض النفى ، وكذا يقال فى إعراب لا إلـه إلا الله .

٢ ــ « كانت عقوبته » كان : فعل ماض ناقص والتاء : للتأنيث ، وعقوبته : خبر كان « فى إلفه » : جار ومجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعقوبة ، « والنار » : اسم كان .

« لا شىء يمنعه » : لا نافية للجنس ، وشىء : اسم لا مبنى على الفتح ويمنعه : فعل مضارع والفاعل مستتر يعود إلى شىء ، والهاء : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر (لا) ، والجملة من (لا) واسمها وخبرها لا محل لها صلة الذى ، أو : حرف عطف تستقر ، مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد أو .

٣ ــ ما وجه هذه القراءات [١] « بفتح ورفع اسم لا » .

﴿ فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ فى الحج ﴾ ، ﴿ لا بيعٌ فيها ولا خلة ﴾

بين ما يجوز من الأوجه فيما يأتى :

فى الحديث الشريف : السمع والطاعة حقٌّ ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمعَ ولا طاعةَ [٢]

أسئلة وتمرينات

١ ــ ما شرط إعمال (لا) النافية عمل (إن) وما حكم اسمها لو جاء مفردًا أو مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، بين حكمه من الإعراب فى كل مع التمثيل .

٢ ــ ما حكم المعطوف على اسم (لا) إذا تكررت معه (لا) ثم بين أوجه الإعراب الجائزة فى « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

٣ ــ ما حكم المعطوف على اسم (لا) بدون تكرارها وما حكم نعته ، مثل لما تقول .

٤ ــ ما حكم (لا) النافية للجنس لو دخلت عليها همزة الاستفهام ، وماذا يقصد بها ؟ مثل لما تذكر موضحًا رأى المازنى وسيبويه فى (ألا) التى يقصد بها التمنى .

٥ ــ متى يحذف (لا) النافية للجنس وجوبا ومتى يمتنع حذفه ؟

□ □ □

---

(١) فلا رفث ولا فسوق : الفتح على البناء ، ولا عاملة عمل أن والرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس ، أو مهملة وما بعدها مبتدأ ، وكذلك التوجيه فى الباقى .

(٢) يجوز فى الحديث خمسة أوجه : فإن فتح اسم لا الأولى : جاز فتح ما بعد الثانية أو رفعه ، أو نصبه ولو رفع ما بعد لا الأولى : جاز فيما بعد لا الثانية : الفتح والرفع فقط .

الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر

(ظنَّ وأخواتها)

علمت : أن النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر ، منها : ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، مثل (إن) وأخواتها ، ومنها : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، مثل : (كَانَ وأخواتها) وقد تحدثنا عنهما ، أما القسم الثالث : فينصب المبتدأ والخبر معًا ، وهو (ظنَّ وأخواتها) وهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما ويسمى المبتدأ : مفعولا أولا ، والخبر : مفعولا ثانيا .

وتنقسم هذه الأفعال قسمين :

١ ــ أفعال القلوب .

٢ ــ وأفعال التحويل ، وإليك تفصيل كل قسم :

(١) أفعال القلوب :

وأفعال القلوب ، هي التي يتصل معناها بالقلب ــ أربعة عشر فعلا وهي نوعان : ما يدل على اليقين ، وما يدل على الرجحان :

(أ) فأفعال اليقين ستة : « رَأى ــ وعَلِم ــ ووجَد ــ ودَرَى ــ وتعلَّم ــ وألْفَى » وإليك أمثلتها :

١ ــ **رأى** : بمعني عَلِم (وهى لليقين) مثل : رأيتُ الأملَ داعىَ العملِ .

وقول الشاعر :

رأيْتُ اللهَ أكْبَرَ كُــلِّ شَيءٍ مُحَاوَلَــةً وَأكثَرَهُــمْ جُنُــودا (١)

---

(١) الإعراب : رأيت : من رؤية القلب بمعنى علمت (الله) مفعول أول (أكبر) مفعول ثان (محاولة) تمييز ، وأكثرهم عطف على أكبر ، (وجنودا) تمييز والمعنى : علمت أن=

فاستعملت (رأى) فيه لليقين ، وقد تستعمل بمعنى الظنّ ، كقوله تعالىَ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ بمعنى : يظنونه [١] .

٢ــ عَلِم : (بمعنى تيقّن واعتقد) مثل : علِمتُ محمدًا أخاك وقول الشاعر :

عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المَعْرُوفِ فَانْبَعَثَتْ إلَيْكَ بِى وَاجِفاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ [٢]

٣ــ وجَد : (بمعنى علم) وهى (لليقين) مثل : وجَدْتُ العلمَ أعظمَ أسبابِ القوة ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وإن وَجَدْنا أكثَرهم لَفَاسِقِين ﴾ وقد نصبت (وَجَد) فى المثال والآية المبتدأ والخبر .

٤ــ دَرَى : (بمعنى عَلِم) (لليقين) مثل دَرَيْتُ النجاحَ قريبًا من العامل ، ومثل قول الشاعر :

دُرِيتَ الوفِىَّ العَهْدِ يا عُرْوِ فاغْتَبِطْ فإنْ اغْتِبَاطًا بالوَفَاء حَمِيدْ [٣]

= الله قدرته فوق كل إرادة وأنه أكثر كل شىء جنودا فلا يعجزه أحد .

الشاهد : فى رأيت ، حيث جاء بمعنى اليقين ونصب مفعولين (اللهَ أكبرَ كل شىء) .

(١) الضمير عائد على البعث : أى : أن الكفار يظنون البعث بعيدا .

(٢) الإعراب : (علمتك) التاء فاعل ، وكاف الخطاب مفعول أول و (الباذل) مفعول ثان ويجوز فى (المعروف الجر بالإضافة) والنصب على المفعولية (فانبعث الفاء للتعقيب إليك) ، و (بى) متعلقان بانبعث ، (وأجفات الشوق) فاعل ومضاف إليه .

والمعنى : تيقنت أنك الذى تسمح بالعطاء والإحسان ، فساقتنى إليك دواعى الشوق والرجاء لأجل أن تصلنى وتحسن إلى .

والشاهد : فى علمتك ، حيث دل على اليقين ، ونصب مفعولين .

(٣) الإعراب : (دريت) ماضى مبنى للمجهول ، التاء نائب فاعل وهو المفعول الأول (الوفى) المفعول الثانى وهو صفة مشبهة (العهد) يجوز أن يكون مرفوعا فاعلا وأن يكون مجرورًا بالإضافة (ياعرو) ، منادى مرخم (فاغتبط) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر (فإن اعتباطا) الفاء للتعليل وأن وإسمها (بالوفاء) متعلق بحميد خبرها .

فالتاء ـ وهى نائب فاعل ـ هى المفعول الأول و (الوفى) مفعول ثان .

٥ ـ تَعَلَّمْ : وهى فعل أمر (بمعنى اعلم) مثل : تعلّمْ نجاحَ المرءِ رَهْنًا بإخلاصه ، ومثل قول الشاعر :

تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فبَالِغْ بِلُطْف فى التَّحيُّلِ وَالمكْر [1]

٦ ـ أَلْفَى : مثل ألفيتُ الشدائدَ مهذِّبةً للنفوس .

(ب) وأما أفعال الرجحان فثمانية : « ظَنَّ وخَال ، وحسِب ، وزعم ، وعدَّ ، وحَجَا ، وجَعَل ، وهَبْ ، وإليك أمثلتها » .

١ ـ ظن : (وهى الرجحان) مثل : ظَنَّ الطيارُ النهرَ قناةً ، وظننتِ محمدًا صديقَك ، وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : ﴿ وظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ فالمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد المفعولين .

٢ ـ خال : (وهى لِلرُجْحان) مثل : خالَ المسافرُ القطارَ أنْفَعَ من السيارة وقد تستعمل لليقين ،

= والمعنى : علم الناس يا عروة أنك وفى بالعهد فأنعم بذلك . ولتغتبط بتلك النعمة فإن الاغتباط بالوفاء أمر محبوب .

والشاهد : فى دُريت ، حيث دلّ على العلم ونصب مفعولين ، وتعديه لمفعولين قليل ، والأكثر أن يتعدى لواحد بالباء مثل : دريت بكذا .

(١) الإعراب : تعلم ، فعل أمر بمعنى أعلم : تتعدى لمفعولين وشفاء النفس : المفعول الأول ، وقهرَ عدوها : المفعول الثانى ، (فبالغ) عطف على تعلم بلطف فى التَّحَيُّل متعلقان ببالغ .

والمعنى : أعلم أن الظفر بالعدو والانتصار عليه شفاء للنفوس فبالغ فى الحيلة والدهاء حتى تصل إلى ذلك .

والشاهد فى قوله : تعلّم ، حيث دل على العلم واليقين ونصب مفعولين

كقول الشاعر :

دَعَانِي الغَوانِي عَمَّهُنَّ، وخِلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلا أُدْعى به وهُوَ أوَّلُ [1]

٢ ـ حسب : (وهى للرجحان) مثل : حسبتُ السهرَ الطويلَ إرهاقًا ، وحسبتُ محمدا أخاك ، وقد تستعمل لليقين ، كقول الشاعر :

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خيرَ تِجارةٍ رَبَاحًا ، إذا مَا المرءُ أصبَحَ ثَاقِلا [2]

---

(١) البيت للنمر بن تولب العكلى الصحابى رضى الله عنه .

اللغة : دعانى : سمّانى (الغوانى) جمع غانية وهى التى استغنت بجمالها وحسنها عن الزينة .

الإعراب : (الغوانى) فاعل دعانى (عمهن) هو المفعول الثانى ، والأول الياء فى دعانى ، والياء فى خلتنى مفعول أول ، وجملة (لى اسم) فى موضع المفعول الثانى وقد عمل خال فى ضميرين لشىء واحد ، وهما التاء والياء ، وذلك مختص بأفعال القلوب وجملة (فلا أدعى به) على تقدير همزة الاستفهام الإنكارى وجملة (وهو أول) حال من الضمير المجرور بالباء .

والمعنى : نادانى النساء الحسان بقولهن (يا عَمّى) وأنا لى اسم آخر، كنت أدعى به أولا أفلا أدعى به الآن والحال أنه هو الاسم السابق .

والشاهد : فى قوله : خلتنى ، حيث نصب مفعولين وهو بمعنى اليقين .

(٢) البيت : للبيد العامرى : أحد أصحاب المعلقات وقد أدرك الإسلام .

اللغة : رباحا ، الربح والثاقل : من اشتد به المرض ، والمراد الميت ، لأن البدن يخف بالروح فإذا مات الإنسان أصبح ثاقلا كالجماد .

الإعراب : (التقى) مفعول أول حسبت ، والجود : عطف عليه و (خير تجارة) المفعول الثانى و (رباحا) تمييز (إذا) ظرف وما : زائدة المرء : مبتدأ وجملة (أصبح ثاقلا) خبر .

والمعنى : علمت أن تقوى الله والجود هما أحسن تجارة تعود على الإنسان بالربح والفائدة فى الآخرة حيث يجد جزاء عمله .

والشاهد : فى قوله (حسبت) حيث نصبت مفعولين وهى بمعنى علم وأن كانت بمعنى عَدَّ تتعدى لواحد .

٤ ــ زعم : « وهي للرجحان » مثل : زَعَمْتُ عليا مسافرا ، وقول الشاعر :

فإنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أجهَلَ فيكـم ... فإنّى شَرِبتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالْجَهْلِ (١)

فالياء مفعول أول وجملة « كنت ... » مفعول ثان .

٥ ــ عَدَّ : « وهي للرجحان » مثل عَدَدْت الصديقَ أخًا ، وقول الشاعر :

فَلا تعدُدِ المَوْلَى شَرِيكَك فى الغِنَى ... وَلكنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فى العُدْم (٢)

فقد جاءت « عَدَّ » بمعنى : ظن فنصبت مفعولين ، فإن كانت بمعنى « حسب » نصبت مفعولا واحدًا ، مثل : عَدَدْتُ المال .

٦ ــ حَجَا : « للرجحان » مثل : حَجَا المسافرُ القطارَ سريعًا ، وكقول

---

(١) اللغة : الجهل : السفه والخفة ، والحلم ، العقل والأناة .

الإعراب : (فإن تزعميني) الفاء للعطف ، وإن شرطية ، وجملة تزعميني فعل الشرط وياء المتكلم مفعول أول (كنت أجهل فيكم) في موضع المفعول الثاني (وأجهل فيكم) مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كنت ، وجملة (فإني شربت الحلم ... إلخ) جواب الشرط .

والمعنى : إن كنت تظني يا أسماء أني كنت فيكم موصوفا بالطيش والسفه ، فقد تغير هذا الوصف بعد أن وقع الفراق بيني وبينك وتركت هذه الصفة ، واستبدلت بها الحلم والأناة .

والشاهد : (في تزعميني) حيث دل على الرجحان ونصب مفعولين .

(٢) الإعراب : (المولى) مفعول أول لتعدد (شريكك) ، مفعوله الثاني ، (في الغنى) متعلق بتعدد (ولكنما) دخلت ما الكافة على لكن فكفتها عن العمل (المولى شريك) مبتدأ وخبر . (في العدم) متعلق بشريك .

والمعنى : لا تظن الصديق هو الذي يشاطرك السرور والغنى ، وإنما الصديق الحق هو الذي يكون معك وقت الشدة والفقر .

والشاهد : في (لا تعدد) حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين . الأول : المولى ، والثاني : شريكك .

الشاعر :

قد كُنتُ أحجُوا أبا عَمْرٍو أخا ثِقةٍ   حتّى أَلَمّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمّاتُ (1)

٧ـــ جَعَل : « الرجحان » مثل : جعل الصيادُ السمكةَ الكبيرةَ حوتًا ، وتأتى بمعنى : اعتقد ، كقوله تعالى : ﴿ وجَعَلُوا الملائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرحْمَنِ إناثًا ﴾ .

وقد تكون « جعل » بمعنى « صير » فتكون من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب ، وستأتى :

وأما « جعل » بمعنى « أَوْجَد » فتتعدى لمفعول واحد ، مثل قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾ .

٨ـــ هَبْ : « للأمر » مثل هَبْ عليًّا صدِيقَك . وكقول الشاعر :

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ   وإِلّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا (2)

فالياء : مفعول أول ، « أمرأ » المفعول الثانى .

---

(1) اللغة : أحجوا : أظن (ألمت) بمعنى نزلت (أخا) مفعوله الثانى (ثقة) صفة لأخا ، (ويجوز إضافة أخا إلى ثقة) حتى : بمعنى إلى (ألمت) فعل ماض والفاعل (ملمات) .

والشاهد : (أحجوا) فإنه جاء بمعنى الظن فنصب مفعولين ، وقد تأتى للغلبة فى المحاجاة ، أو بمعنى : رد فتتعدى لواحد وتأتى بمعنى أقام ، أو بخل ، فتكون لازمة .

(2) الإعراب : (جملة أجرنى أبا مالك) وقعت مقول القول ، وأبا مالك منادى حذف منه حرف النداء (وإلا) أصله وإن لا تفعل فحذف فعل الشرط والجواب للشرط جملة (فهبنى أمرا) .

أى : وإلا تجرنى فهبنى ، وهب : هنا بمعنى الظن والياء مفعول أول (وأمرا) مفعول ثان (وهالكا) صفة .

الشاهد فى : هبنى : حيث جاء بمعنى الظن ونصب مفعولين .

فأنت : ترى : أن جميع أفعال القلوب التى ذكرناها سواء أكانت لليقين أم للرجحان ، قد نصبت مفعولين ، وأصلهما المبتدأ والخبر .

وليس كل أفعال القلوب تنصب مفعولين ، بل إن منها ما ينصب مفعولا واحدًا ، مثل : كرهتُ الظلمَ ، ومنها ما يكون لازما ، مثل : جبن البخيلُ .

وعلى ذلك : فأفعال القلوب من ناحية العمل ثلاثة أنواع كما رأيت .

أفعال التحويل :

وأفعال التحويل : وتسمى أيضًا . أفعال التصيير ، وهى التى تدل على الانتقال من حالة إلى أخرى ، وأشهرها سبعة ، وهى :

١ــ صيّر : مثل : صيَّر الصائغ الطينَ خزفًا ، وصيَّر الدقيقَ خبزًا .

٢ــ جعَل : مثل : جَعَل الغازلُ القطنَ خيوطًا ، وجَعَل الخيوطَ نسيجًا ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا ﴾ .

٣ــ وَهَبَ : مثل قولك : وهَبَنى اللهُ فداءَك ، أى : صيَّرنى .

٤ــ تَخِذَ : مثل : تَخِذَتْ الحرارةُ الثلجَ ماءً ، وكقوله تعالى : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيهِ أَجْرًا ﴾ .

٥ــ اتَّخَذَ : مثل : اتَّخَذَ المهندسُ الخشبَ والحديدَ بابًا ، وكقوله تعالى : ﴿ واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلًا ﴾ .

٦ــ ترك : مثل : ترَكَ الموجُ الصخورَ حصًى : وكقوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهم يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ وكقول الشاعر :

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا القَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ[1]

---

(١) اللغة : استغنى عن المسح ... كناية عن كونه كبر واستقل بنفسه .

الإعراب : جملة (تركته أخا القوم) فعل الشرط فى محل جر بإضافة إذا إليها والهاء مفعول أول لتركت ، (أخا) مفعول ثان .

٧ــ ردَّ : مثل : رَدَّ الأملُ : النفوسَ البائسةَ مستبشِرَةً ، وكقول الشاعر :

رَمى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آل حَرْبٍ بمقدار سَمَدْنَ لَهُ سُمُودًا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البيضَ سُودًا (١)

هذا وقد أشار ابن مالك إلى (ظن وأخواتها) وأنها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فقال :

انْصِبْ بِفعلِ القَلْبِ جُزأَىْ ابْتِدَا أعْنى ، رَأَى خَالَ عَلِمْتُ ، وَجَدا
ظَن ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعْ عدُّ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللذْ كاعْتَقِدْ
وَهبْ ، تَعلمْ ، وَالتِى كصَيَرا أَيضًا بهَا انْصِبْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا

وأنت ترى : أن ابن مالك قد قسمها إلى أفعال القلوب ، وأفعال التحويل وقد اعد أفعال القلوب ، سواء كانت لليقين أم للرجحان ، ثلاثة عشر فعلا ، ولم يذكر منها (ألفى) كما لم يذكر بقية أفعال الرجحان ، وقد مثلت لها .

□ □ □

الجامد والمُتَصَرِّف من هذه الأفعال

علمت أن تلك الأفعال : نوعان : الأول : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التصيير والتحويل .

وأفعال القلوب كلها متصرفة إلا فعلان هما : (هَبْ وتَعَلَّمْ) فهما ملازمان

= والشاهد : فى (تركيه) حيث دل على التحويل والتصيير ونصب مفعولين .

(١) الإعراب : (فرد) الفاء للعطف على جملة سمدن ، ورد فعل يطلب مفعولين لأنه بمعنى صير الأول (شعورهن) والثانى (بيضا) وفاعله ضمير يعود إلى المقدار وكذلك إعراب الشطر الثانى .

والشاهد : فى قوله : (رد) فى الموضعين حيث كانت من أفعال التصيير ونصبت مفعولين .

للأمر ، وأفعال التصيير متصرفة ، ما عدا (وَهَبَ) فهى ملازمة للمضى .

والمتصرف من تلك الأفعال يأتى منه الماضى وغير الماضى ويعمل غير الماضى عمل الماضى .

فيقال فى المضارع : أظنُّ محمدًا مسافرًا ، وفى الأمر : ظُنَّ محمدًا بريئًا ، وفى اسم الفاعل : أنا ظانٌّ محمدًا مسافرًا ، وفى : اسم المفعول : محمد مظنون أبوه مسافرًا ، فـ (أبوه) الذى : وقع نائب فاعل لاسم المفعول ، هو : المفعول الأول ، ومسافرا : مفعول ثان ، ويقال فى المصدر : عجبت من ظنك محمدًا غافلا .. وهكذا فى بقية الأفعال المتصرفة ، غير الماضى منهما ينصب مفعولين كالماضى .

وأما « هَبْ ، وتَعَلَّمْ » بمعنى « اعلم » ، فهما الجامدان من أفعال القلوب وملازمان للأمر ، كما أن « وَهَبَ » : من أفعال التصيير : جامدة وملازمة للمضى « كما تقدم » ، فمثال « هَبْ » : بمعنى « ظن » هَبْ كلامَك محمودا ، وقول الشاعر :

فقلت أجِرْني أبا مالك ... وإلا فَهَبْني امرأً هالِكَا

ومثال « تعلَّم » تعلَّم داءَ الصمتِ خيرًا من داء الكلام : بمعنى ، أعلم وقول الشاعر .

« تَعَلَّم شفَاءَ النفسِ قَهْرَ عَدُوِّها »

□ □ □

الإعمال ــ والتعليق ــ والإلغاء

تختص أفعال القلوب المتصرفة باحكام تنفرد بها ، ولا يدخل حكم منها على الأفعال القلبية الجامدة ، ولا على أفعال التصيير ، ومن ذلك الأحكام : الإلغاء والتعليق ، وإليك الحديث عنهما .

الإعمال :

الإعمال : هو أن تنصب هذه الأفعال ، كلا من المبتدأ والخبر ، وهو الأصل لجميع الأفعال ، سواء منها أفعال القلوب . أم التصيير .

التعليق :

هو : إبطال العمل لفظا لا محلا ، لمانع ، كمجيء ماله صدر الكلام بعد الفعل ، وذلك مثل : ظننتُ لمحمدٌ مسافرٌ : فقولك : لمحمد مسافر مبتدأ وخبر ولم يعمل فيه « ظننت » لفظا لمانع ، هو وجود لام الابتداء ، ولكن قولك : لمحمد مسافر ، فى محل نصب سد مسد المفعولين ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت مثل : ظننت لمحمدٌ مسافرٌ وعمرا مقيما ــ والتعليق يكون واجبا متى وجد سببه ــ وسيأتى مواضع وجوبه .

الإلغاء :

والإلغاء : هو إبطال العمل لفظا ومحلا ، لا لمانع لفظى بل لتوسط الفعل أو تأخره ، مثل : المطرُ ظننتُ غزيرٌ ، فقولك : المطرُ غزيرٌ ، لم تعمل فيه ظننت ، لا لفظا ، ولا محلا .

والإلغاء يكون جائزا لا واجبا ، بمعنى : أنك إن شئت ألغيت كما تقدم . وإن شئت أعمَلْت ، فقلت : المطرَ ظننتُ غزيرًا ، وسيأتى مواضع جوازه .

ويثبت للمضارع من التعليق والإلغاء ما ثبت للماضى ، نحو : أظُنُّ لمحمد مسافر ، ومحمد أظنُّ مسافر ، وكذلك للباقى .

والتعليق والإلغاء من خصائص أفعال القلوب المتصرفة ، وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء ، وكذلك لا يكون فى أفعال التحويل نحو : صيَّر وأخواتها ، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وَخصَّ بالتَّعلِيق والإلْغَاءِ مَـا   من قبل هَبْ وَالأَمْر هَبْ قد أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّم ولِغَيْرِ المَاضِى مِنْ   سِوَاهما اجْعَل كُلَّ مَالَه زُكِنْ

وبعد : فإليك متى يجوز الإلغاء ، ومتى يجب التعليق .

متى يجوز الإلغاء :

ويجوز الإلغاء : إذا توسطت تلك الأفعال بين المبتدأ والخبر ، أو تأخرت عنهما ، فمثال توسط الفعل : المطر ظننت غزيرًا ، فيجوز الإعمال فتنصب المبتدأ والخبر ، ويجوز الإلغاء فترفعهما ، والإعمال ، والإلغاء عند التوسط سواء ، وقيل الإعمال أكثر .

ومثال تأخر الفعل : المطرُ غزيرٌ ظننْتُ ، فيجوز الإعمال ، فتنصب المبتدأ والخبر ، ويجوز الإلغاء فترفعهما ، والإلغاء عند التأخر أكثر .

وإذا تقدم الفعل وجب عمله ، وامتنع إلغاؤه ، مثل : ظننْتُ المطرَ غزيرا ، بوجوب نصب المبتدأ والخبر ، لتقدم الفعل ، وامتناع إلغاء الفعل المتقدم مذهب البصريين : وأما الكوفيون ، فيجوزون الإلغاء مع التقدم .

رأى البصريين فيما جاء ظاهره مفيدًا للإلغاء مع تقدم الفعل :

قلنا : إن البصريين يمنعون إلغاء الفعل إذا تقدم ، والكوفيون يجيزون ذلك فإذا ورد فى كلام العرب ما يُوهم الإلغاء مع تقدم الفعل ، كان ذلك مؤوّلا عند البصريين ، على أساس تقدير ضمير شأن بعد الفعل ليكون هو المفعول

الأول ، والجملة بعده سدت مسد المفعول الثانى ، وحينئذ فالفعل عامل ، أو على أساس : أن الفعل معلق عن العمل ، للام ابتداء مقدرة ، كقول الشاعر :

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا　　وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ [1]

فالظاهر أن الفعل « إخال » قد ألغى عن العمل مع تقدمه فلم ينصب المبتدأ والخبر « لدينا » و « تنويل » ولكن البصريين يوجبون عمله ، ويقدرون ضمير شأن ليكون هو المفعول الأول ، فالتقدير عندهم . وما إخاله لدينا منك - تنويل . فالهاء ضمير شأن هى المفعول الأول ، وجملة لدينا تنويل سدت مسد المفعول الثانى ، وحينئذ فالفعل عامل ولا إلغاء فيه [2] .

ولا مانع من تقدير لام لابتداء ، ويكون الفعل معلقا عن العمل والتقدير وما إخال للدنيا ..

ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي　　أَنِّى وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ [3]

---

(١) اللغة والإعراب : تدنو ، تقرب ، تنويل ، إعطاء ، وأن تدنوا فى تأويل مصدر تنازعه الفعلان قبله ، (وإخال) مضارع خال الشىء إذا ظنه وكسر همزته وأن كان على غير قياس أكثر استعمالا (لدينا) ، خبر مقدم (منك) حال من ضمير الخبر (تنويل مبتدأ مؤخرا) والجملة سدت مسد المفعول الثانى ، والمفعول الأول ضمير شأن .

والشاهد : إلغاء (ما إخال) مع تقدمه ظاهرا ، وقد أوله البصريون كما عرفت وهناك إعراب آخر : هو أن (ما) موصولة مبتدأ ، وتنويل خبرها ، وأخال عامله فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف عائد على ما والثانى لدينا والتقدير : والذى أخاله كائنا منك هو تنويل .

(٢) ويجوز فى هذا المثال عند البصريين أيضا : تعليق الفعل على تقدير لام الابتداء ، والتقدير : وما أخال للدينا منك تنويل .

(٣) الإعراب : (صار من خلقى) اسم صار مستتر يعود على الأدب . من خلقى خبرها ، -

فالظاهر أن الفعل القلبى « وجد » ألغى عن العمل ، مع تقدمه ، وهذا لا يجوز عند البصريين : فيؤولون ذلك بتقدير لام الابتداء وجعل الفعل معلقا عن العمل ، والتقدير : وجدت لملاك الشيمةِ الأدب ، أو يقدرون ضمير شأن ، أى : وجدته وهو المفعول الأول والجملة بعده سدت مسد المفعول الثانى ، فيكون الفعل عاملا .

وإلى جواز الإلغاء فى المتوسط والمتأخر ، دون المتقدم ، أشار ابن مالك بقوله :

وَجَوِّزْ الإِلْغَاءَ ، لَا فِى الابْتِدَا ... وانْوِ ضَمِيرَ الشأْنِ أو لَامَ ابْتِدَا
فِى مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ... ...

الخلاصة :

إن الإلغاء : يجوز إذا توسط الفعل أو تأخر ، وأما إذا تقدم الفعل فيجب إهماله ويمتنع الإلغاء عند البصريين : فإذا جاء ما ظاهره إلغاء الفعل مع تقدمه ، كالبيتين السابقين ، كان ذلك مؤولا عند البصريين بتقدير ضمير شأن فيكون الفعل عاملا ، أو بتقدير لام إبتداء فيكون الفعل معلقا ، وأما الكوفيون : فيجيزون الإلغاء مع التقدم ، ولذلك لا يلجأون إلى التأويل والتكلف .

وجوب التعليق :

قلنا : إن التعليق ، إبطال العمل لفظا لا محلا ، ويجب التعليق : إذا جاء بعد الفعل شيء له الصدارة بحيث يكون فاصلا بينه وبين الجملة ، ويشمل

=وجملة أنى وجدت بكسر أن مستأنفة ، وبفتح (أن) يكون المصدر المؤول اسم صار ، (ملاك) مبتدأ (الأدب) خبر : والجملة فى محل نصب مفعول ثان لوجد ومفعولها الأول ضمير الشأن .

والشاهد : فى وجدت ، حيث يوهم ظاهره أن وجد ملغاة مع تقدمها على معمولها ، ولكنه مؤول : بإضمار لام الابتداء فيكون من باب التعليق أو بتقدير ضمير شأن فيكون عاملا .

ذلك ستة مواضع ، هى :

١ ـ إذا وقع بعد الفعل لامُ الابتداء ، مثل :

علمت للنصرُ قريبٌ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ .

٢ ـ إذا وقع بعد الفعل ، لام القسم ، مثل :

قد علمت لتنالَنَّ جزاءك ، فاللام فى « لتنالنَّ » للقسم ، وجملة « تنالَنَّ » جواب قسم محذوف فى محل نصب سدت مسد مفعول « علم » وكثير من النحويين لم يعد لام القسم من المعلقات .

٣ ـ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافية ، مثل :

عَلمتُ ما التهورُ شجاعةً ونحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُون ﴾ فجملة « ما هؤلاء ينطقون » وقعت فى محل نصب لأنها سدت مسد مفعول « علم » .

٤ ـ إذا وقع بعد الفعل (لا) النافية ، مثل :

علمت لا البُخْلُ محمودٌ ولا الإسرافُ .

٥ ـ إذا وقع بعد الفعل « إن » النافية ، مثل :

زعمت إنْ الصُّبْحُ الجميل ضارٌ ، أى : ما الصبح الجميل ضار ، وقد مثلوا لهذا الموضع بقوله تعالى : ﴿ وتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلَّا قَلِيلًا ﴾ فـ « إن » نافية ، وجملة « لبثتم إلا قليلا » ، فى محل نصب سدت مسد مفعولى « ظن » وقال بعض النحويين ، ليست تلك الآية من باب التعليق ، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلّق تسلط الفعل على ما بعده فنصب مفعولين نحو : علمت ما خالدٌ شجاعٌ فلو حذفت « ما » قلت : علمت خالداً شجاعًا ، بنصب المبتدأ والخبر مفعولين ، والآية الكريمة لا يوجد فيها هذا الشرط ، لأنك لو حذفت المعلّق وهو « إن »

لم يتسلط ، « تظنون » على « لبثتم » إذ لا يقال « وتظنون لبثتم » وهكذا زعم القائل ، ولكن رأيه ضعيف ، لأنه مخالف لما أجمع عليه النحويون ، فإنهم لا يشترطون هذا الشرط فى التعليق ، وتمثيل النحويين بالآية الكريمة للتعليق ، يشهد بعدم إشتراطهم هذا الشرط .

٦ ـ **إذا وقع بعد الفعل استفهام ، وللاستفهام ثلاث صور :**

أن يكون أحدُ المفعولين اسم استفهام ، مثل : علمت أيُّهم كريم ، أو يكون مضافًا إلى اسم استفهام ، مثل علمت صاحِبُ أيِّهم كريمٌ ، أو يكون قد دخلت عليه أداة استفهام ، مثل : علمت أخالدٌ مسافرٌ أم على ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أدْرِى أقَرِيبٌ أمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون ﴾ .

والخلاصة :

أنه يجب تعليق الفعل عن العمل إذا جاء بعده شيء له الصدارة ، مثل لام الابتداء ، أم لام القسم ، أو أحد حروف النفى : « ما » لا « إن » أو استفهام ، وله ثلاث صور ، والأمثلة قد تقدمت .

الفرق بين الإلغاء والتعليق :

مما تقدم تستطيع أن تدرك الفروق بين الإلغاء والتعليق وأهمها :

١ ـ أن الإلغاء يبطل العمل لفظا ومحلا ، أما التعليق فيبطل العمل فى اللفظ دون المحل .

٢ ـ أن التعليق واجب عند وجود سببه ، أما الإلغاء فجائز عند وجود سببه ، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال .

٣ ـ أن الفعل المعلّق لابد من تقدمه على مفعوله ، ومن وجود فاصل بعده ، له الصدارة ، وأما الإلغاء فلابد من توسط الفعل ، أو تأخره ، ولا يقع مع تقدم الفعل إلا على رأى الكوفيين .

بعض تلك الأفعال قد تنصب مفعولا واحدا ، فمتى ؟

قلنا إن أفعال القلوب التى تدخل على المبتدأ أو الخبر ، تنصبهما مفعولين وقد تستعمل بعض تلك الأفعال لمعان أخرى ، فتنصب مفعولا واحدا أو تكون لازمة ، ومن ذلك : « علم ــ وظن ــ ورأى » .

١ ــ فأما « علم » :

فقد عرفت أنها تنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى تيقن .

وأما إن كانت « علم » بمعنى : عرف ، فتنصب مفعولا واحدا ، مثل : علمت الخبرَ ، أى : عرفته ، ونحو قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ أى : لا تعرفون شيئًا .

وإن كانت « عَلِم » بمعنى : انشق ، تكون لازمة ، مثل : عَلِم البعيرُ ، أى : انشق شفتُه العليا .

٢ ــ وأما ظَنَّ :

فتنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى الرجحان مثل : ظننت محمدا صديقا ، وأما إن كانت بمعنى : اتَّهم ، تنصب مفعولا واحدا ، مثل : سُرِق الكِتابُ فظننتُ اللصَّ ، أى : اتهمت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ومَا هُوَ على الغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ على قراءة الظاء ، أى : بمتَّهم .

٣ ــ وأما :

رأى فتنصب مفعولين ، إن كانت بمعنى اليقين ، أو الظن « كما سبق » وقد اجتمعا فى قوله تعالى عن منكرى البعث ، ﴿ إنَّهُمْ يَرَوْنَه بَعيدا ونَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ فالفعل الأول بمعنى الظن ، والثانى بمعنى اليقين ، وكلاهما نصب مفعولين ، وكذلك رأى الحلمية ، أى : الدالة على الرؤيا المنامية ، تنصب مفعولين ، مثل : كُنْتُ نائما فرأيتُ صدِيقًا مقبِلا إلَىَّ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ .

« ومن » رأى : الحلمية قول الشاعر : [1]

أَبـو حَنَشٌ يُؤرِّقُنِـى ، وَطِلْـقٌ وَعَمَّـارٌ ، وآوَنَـةً أثَـالا
أَرَاهُمْ رُفْقَتِـى حَتـى إِذَا مَـا تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزل انْخزالَا
إِذَا أَنا كالَّذِى يَجْرى لِـوِرْدٍ إِلَى آلٍ ، فلَمْ يُـدرِكْ بِلَالَا

فكلمة « أراهم » من رأى المنامية ، وقد نصبت مفعولين : الأول : الضمير « هم » والمفعول الثانى « رفقنى » .

وأما « رأى » البصرية ، أى : التى بمعنى : أبصر بعينه ، فتنصب مفعولا واحدًا ، مثل : رأيتُ القمرَ وهو يتحرك . أى : أبصرت القمر ، وكذلك تنصب مفعولا واحدًا إن كانت بمعنى إبداء الرأى ، مثل : رأى الرئيس كذا . ومثل اختلف الناس حول القهوة ، فرأى بعضهم ضرَرَهَا ، ورأى بعضُهم نفعهَا .

وقد أشار ابن مالك إلى أن (علمَ) إن كانت بمعنى عرف تنصب مفعولا

(١) قال هذه الأبيات : عمرو بن أحمر الباهلى من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام ، فصار يراهم فى منامه .

اللغة : أبو حنش : وعمار ، وطلق ، وأثالا ، أسماء رجال بأعيانهم ، الورد بكسر الواو الورود إلى الماء ، الآل : الذى تراه فى أول النهار كأنه ماء وما هو بماء ، والسراب الذى تراه نصف النهار ، بلال : ما يبل به الحلق من ماء غيره .

الإعراب : (أبو حنش) مبتدأ ، وجملة (يؤرقنى) الخبر ، وقوله (أراهم) يتعدى إلى مفعولين ، الأول الضمير المتصل ، والثانى : رفقتى .

والمعنى : أن هؤلاء الأصحاب يسهروننى ويقلقون بالى ، ومن كثرة تعلقى بهم أراهم فى منامى مجتمعين حولى ومرافقين لى ، حتى إذا ذهب الليل وانقطع إذا أنا كالذى يجرى وراء سراب ، ظنا أنه ماء فلما جاءه لم يجده شيئا .

والشاهد : فى قوله أراهم حيث تعدى رأى الذى هو من الرؤيا المنامية إلى مفعولين .

واحدا ، وكذلك (ظن) إن كانت بمعنى أتهم ، فقال :

لِعِلْـم عِرْفـانٍ وَظَـنِّ تُهَمَـه تَعْدِيـةٌ لِوَاحـدٍ مُلْتَزَمَـهْ

ثم أشار إلى أن (رأى) المنامية تنصب مفعولين فقال :

وَلِرَأى الرُّؤْيَا أَنِمْ ما لِعَلِمـا طالِبَ مَفْعولين مِن قَبْلُ انْتَمَى

ولكنه لم يشر هنا إلى (رأى) البصرية وأنها تنصب مفعولا واحداً .

□ □ □

حذف المفعولين أو أحدهما للدليل

يجوز فى هذا الباب حذف المفعولين أو أحدهما إذا دل على المحذوف دليل ، فمثال حذف المفعولين لدليل أن يقال : هل ظننتَ محمدا مسافرا ؟

فتجيب : ظننتُ ... وهل حسبت الإنسان واصلا بنفسه إلى القمر ؟ فنقول : حسبتُ ، والتقدير ، ظننت محمدا مسافرا ، وحسبت الإنسان واصلا إلى القمر ، فحذف المفعولين فى الجواب لوجود الدليل عليهما ، وهو ذكرهما فى السؤال ، ومن حذف المفعولين لدليل قول الشاعر :

بـأَىِّ كِتَـابٍ أَمْ بـأَيَّةِ سُنَّـةٍ تَرى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىَّ وتَحْسَبُ [1]

---

(١) الإعراب : (بأى) متعلق بترى (كتاب) مضاف إليه (أم) حرف عطف (بأية) معطوف على بأى كتاب (سنة) مضاف إليه ، (حُبَّهم) المفعول الأول لترى (عارا) مفعوله الثانى وتحسب ـ أى تظن ـ معطوف على ترى : وقد حذف مفعوله لدلالة مفعولى ترى عليها .

والمعنى : يامن يعيرنى ويعيبنى بحب آل النبى ﷺ على أى كتاب تستند أم أية سنة تعتمد عليها وتزعم أن حبهم عار علىّ .

والشاهد : فى قوله : (وتحسب) حيث حذف مفعولاه لدلالة ما قبله عليهما .

أى : وتحسب حبهم عارا علىّ ، فحذف المفعولين وهما « حبهم وعارا » لوجود دليل عليهما وهو ذكرهما ، قبل ذلك مفعولين لـ « ترى » .

ومثال : حذف أحد المفعولين لدليل : أن يقال : هل ظننت أحدا ناجحا ؟ فنقول : ظننت محمدًا ، والتقدير : ظننت محمدا ناجحا ، فحذف المفعول الثانى ، لدلالة ذكره فى السؤال ، ومن حذف المفعول الثانى قول الشاعر :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّى غَيْرَهُ مِنِّى بمنزِلة المُحِبِّ المكْرَمِ [1]

فقد حذف المفعول الثانى لـ « تظن » ، والتقدير فلا تظنى عيره واقِعا ، و « غيره » المفعول الأول ، و « واقعا » المفعول الثانى الذى حذف .

وحذف المفعول الثانى أكثر من حذف الأول ، ومثال حذف الأول أى يقال : ما مبلغ عليك بصلاح الدين ؟ فتقول : أعلم ... بطلا تاريخيا ، أى : اعلم صلاح الدين بطلا تاريخيا .

فإذا لم يدل دليل على الحذف ، لم يجز حذف المفعولين ، أو أحدهما .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف « أى : سقوط » المفعولين ، أو أحدهما للدليل بقوله :

وَلا تُجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سقُوطَ مَفْعُولِينِ أو مَفْعُول

والخلاصة :

أن حذف المفعولين أو أحدهما يجوز إذا دل الدليل ، ويمتنع إذا لم يوجد دليل ، والأمثلة قد تقدمت .

---

(١) الإعراب : (فلا) الفاء للتفريع ، ولا : ناهية (تظنى) مجزوم بحذف النون ، والياء فاعل (غيره) مفعول أول تظن ، والمفعول الثانى محذوف لوجود الدليل أى : واقعا أو حاصلا .

والشاهد : قوله فلا تظنّى غيره حيث حذف المفعول الثانى اختصارا ، أى لدليل .

إجراء القول مجرى الظن

١ ـ إذا وقع بعد القول اسم مفرد : وجب نصبه لفظا على أنه مفعول به ، مثل : قلت قَصيدةً ، وقلت كلمةً ، وسأقول الحقَّ .

٢ ـ وإذا وقع بعد القول جملة فعلية : وجب أن تحكى لفظا كما سمعت ، وتكون الجملة (مقول القول) في محل نصب سدت مسد المفعول به ، مثل : قلت : انتصرَ الجيشُ . وقال محمد : ظهرَتْ النتيجة .

٣ ـ وإذا وقع بعد القول ، جملة إسمية : جاز فيها أمران :

الأولى : الحكاية (وذلك بإجماع النحويين) فيرفع المبتدأ والخبر ، وتكون الجملة مقول القول في محل نصب على المفعولية ، وذلك مثل : قالت الصحف ، الجوُّ معتدلٌ اليوم ، ومثل : أتقول : محمد مسافر ؟

الثاني : إجراء القول مجرى الظن (معنى وعملا) فينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان للقول ، كما تنصبهما (ظن) .

والنحويين في إجراء القول مجرى الظن مذهبان : مذهب جمهور لنحويين (الذين يشترطون لذلك شروطا) ومذهب قبيلة سليم (الذين يجرون القول مجرى الظن ، بدون شروط) وإليك تفصيل كل مذهب .

المذهب الاول : مذهب الجمهور يجرى القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر عند الجمهور بشروط هي :

١ ـ أن يكون فعل القول مضارعا .

٢ ـ أن يكون للمخاطب .

٣ — وأن يكون مسبوقا باستفهام .

٤ — وأن لا يفصل بين الاستفهام والمضارع فاصل : إلا إذا كان الفاصل ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، أو معمولا للقول .

فمثال المستوفى للشروط : أتقولُ : المُنافقَ أخطَرَ من العدو ، ؟ أى : أتظنّ ؟ فالمنافق مفعول أول ، وأخطر مفعول ثان .

ومثل : هل تقولُ : الاستحمامَ ضارًّا بعد الأكل ؟ أى : هل تظن ، ومن إجراء القول مجرى الظن قول الشاعر :[1]

متَى تَقُولُ القُلْصَ الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أمّ قاسِمٍ وقاسِمَا ؟

فالفعل (تقول) بمعنى تظن ، واجتمعت فيه الشروط السابقة فنصب المبتدأ والخبر (مفعولين) و (القلص) المفعول الأول ، وجملة (يحملن) فى محل نصب المفعول الثانى .

وإذا اجتمعت هذه الشروط الأربعة ، جاز عند الجمهور إجراء القول مجرى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر ، وجاز رفعهما على الحكاية .

وإذا اختل شرط من تلك الشروط الأربعة لم يجز إجراء القول مجرى الظن (عندهم) فلا تنصب المبتدأ والخبر ، بل يجب الحكاية فيرفع الخبر والمبتدأ .

---

(١) اللغة : القلص : جمع قلوص وهى الشابة الفتية من الإبل ، والرواسم المسرعات فى السير . من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل : أم قاسم : كنية أخت زيادة بن العذرى ، وروى : أم حازم .

والمعنى : فى أى وقت تظن أن الشواب الفتيات من الإبل التى تسرع فى السير تدنى إلى من أحب .

والشاهد فى : (تقول) حيث استعمل بمعنى تظن فنصب ، مفعولين لاستكمال الشروط .

وذلك كأن يكون الفعل غير مضارع ، مثل : قال محمدٌ ، عليٌّ ناجحٌ ، أو يكون المضارع لغير المخاطب ، مثل : يقول خالدُ : الجيشُ منتصرٌ ، أو لم يسبق باستفهام ، مثل : أنت تقول : عليٌّ مسافرٌ ، أو فصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ، أو جار ومجرور أو معمول ، مثل : هل أنت تقول : الجوُّ باردٌ اليوم ؟

فيتعين فى تلك الأمثلة رفع المبتدأ والخبر ، وتعرب الجملة (مقول القول) فى محل نصب .

ولا يضر الفصل بالظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المعمول ، فيجوز إجراء القول مجرى الظن ونصبه المفعولين ، مع الفصل بذلك ، فمثال الفصل بالظرف .

أفوقَ السحابِ تقول : الطائرَ مرتفِعا ؟ والجار والمجرور : أفى الدار تقول : الفتاةَ جالسةً ؟ ومثل الفصل بمعمول القول (أى : بأحد المفعولين) أمسافرا تقولُ محمدا ؟ ومثله قول الشاعر :

أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَم مُتَجَاهِلِينَا [1]

فـ (بنى لؤى) مفعول أول و (جهالا) مفعول ثان .

المذهب الثانى : وهو مذهب قبيلة (سليم) أن القول يجرى مجرى الظن مطلقا ، بدون أىِ شرط ، سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، مسبوقا

---

(١) الإعراب : بنى لؤى : مفعول أول لتقول : وجهالا : مفعول ثان : (لعمر أبيك) اللام للابتداء . عمر مبتدأ وخبره محذوف تقديره : قسمى (أم) حرف عطف (متجاهلينا) معطوف على (جهالا) .

والشاهد : قوله (أجهالا) (تقول) حيث فصل بين الاستفهام والفعل بالمعمول (جهالا) وتقول بمعنى تظن .

باستفهام أم غير مسبوق ، مثل : قالت الصحفُ الجوْ معتدلا ، فـ (الجو) مفعول أول ، و « معتدلا » مفعول ثان .

ومثل : قل : ذا مشفقا فـ (ذا) مفعول أول (مشفقا) مفعول ثان ، ومن ذلك قول الشاعر :

قَالَتْ — وكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًـا   هَـذا لَعَمْـرُو اللهِ إسرَائِينَـا [1]

فـ « هذا » : مفعول أول « قالت » و « إسرائينا » : مفعول ثان وهذا جائز عند « سليم » مع كون الفعل ماضيا .

وقد أشار ابن مالك إلى إجراء القول مُجْرى الظن ، وشرط ذلك عند الجمهور فقال :

وكَتَظُنُّ اجْعَل (تقُول) إنْ وَلِى   مُسْتَفْهِمًا به وَلَـمْ يَنْـفَصِلِ
بغيْرِ ظَرْفٍ ، أو كظَرْف ، أوْ عَمَلْ   وإن بِبعْضِ ذِى فصَلتَ يُحتَمَـل

ثم أشار إلى مذهب « سليم » وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقا ، بدون شرط فقال :

وأُجْرِىَ القَـوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًـا   عِندَ سُلَيم نحْوُ : « قُلْ » ذَا مُشْفقًا

الخلاصة :

فى إجراء القول مجرى الظن : مذهبان : فمذهب الجمهور أنه يجوز إجراء القول مجرى الظن بأربعة شروط تقدمت .

---

(١) الإعراب : (قالت) فعل وفاعل بمعنى ظننت ، وقوله : هذا إسرائينا المفعولين .
والمعنى : أن هذه المرأة لما رأت الضب قالت مشيرة إليه — وكنت رجلا حاذقا — وحياة الله هذا ممسوخ بنى إسرائيل : وهذا بحسب ما تزعم العرب .
والشاهد : فى (قالت) حيث أجرى مجرى الظن (عند سليم) ونصب مفعولين .

فإذا اجتمعت تلك الشروط جاز أن يجرى القول مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر ، وجاز رفعهما على الحكاية ، وإذا فقد شرط من الأربعة لم يجز إجراء القول مجرى الظن بل يجب رفع المبتدأ والخبر على الحكاية .

ومذهب « سليم » يجوز إجراء القول مجرى الظن مطلقًا ، بدون أى شرط أى : سواء كان الفعل ماضيا ، أو مضارعا ، مسبوقا باستفهام ، أو ليس مسبوقا ، والأمثلة تقدمت .

□ □ □

أعلم ـ وأرى ـ والأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل

ينقسم الفعل ، إلى لازم أى : قاصر ، لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به ، وإلى متعد ، يتعدى بنفسه إلى مفعول به أو مفعولين ، أو ثلاثة ولا يزيد على ذلك .

والفعل اللازم : يصير متعديا ، بوسائل متعددة ، ستأتى ، ومنها ، همزة التعدية .

وهمزة التعدية : تدخل على الفعل الثلاثى اللازم ، والمتعدى لواحد ، والمتعدى لاثنين ، فتغير حاله ، « لأنها تُصيِّر الفاعل مفعولا به » فإذا دخلت على الفعل اللازم « صيرته متعديا إلى واحد » مثل فرِحَ الحزينُ ، وأفرحتُ الحزينَ ، وإذا دخلت على المتعدى لواحد صيرّته متعديا لاثنين ، مثل : قرأ الأديبُ القصة ، وأقرأت الأديبَ القصةَ ، وإذا دخلت على المتعدى لاثنين ، صيرته متعدِيا لثلاثة ، مثل : علِم الشبابُ الاستقامةَ خيرًا ، وأعلمتُ الشبابَ الاستقامةَ خيرًا ، ورأى محمدٌ علمَهُ نافعًا وأُريتُ محمدا علمَه نافِعًا .

فأنت ترى : أن همزة التعدية شأنها أن تجعل فاعل الفعل الثلاثى : مفعولا به ، وبذلك تكتسب الجملة مفعولا جديدا لم يكن لها من قبل .

ما ينصب ثلاثة مفاعيل :

هناك أفعال تنصب ثلاثة مفاعيل : وإذا دققت النظر فى المفعولات ، وجدت الثانى والثالث منهما ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهذه الأفعال سبعة وهى : أعْلم وأرَى ، ونبّأ ، وأنْبَأ ، وخبّر ، وأخْبَر ، وحدَّث ، وإليك تفصيل كل :

١ و ٢ ــ أعلم وأرى :

وأعلم ــ وأرى : تنصب ثلاثة مفاعيل ، إذا كان أصلهما « عَلِم ــ ورأى » المتعديين إلى مفعولين ، مثل : علم الشبابُ الرياضةَ مفيدةَ ، ورأى محمدٌ العلمَ نافعًا ، فإذا دخلت عليهما همزة التعدية ، صارا متعديين إلى ثلاثة مفاعيل « لأنها تِجعل الفاعل مفعولا » فنقول : أعلمتُ الشبابَ الرياضةَ مفيدةً ، وأرَيْتُ محمدا العلمَ نافعًا ، والمفعولان الثانى والثالث : لـ « أعلم ــ وأرى » أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجرى عليهما من الأحكام ما يجرى على مفعول « علم ــ ورأى » قبل دخول الهمزة ، فيجوز فيهما ، الإلغاء والتعليق ، ويجوز حذفهما أو حذف أحدهما ، إذا دل دليل على ذلك .

فمثال التعليق : أعلمت الشاهدَ لأداءُ الشهادةِ واجبٌ ، وأريتُه لكتمانُها إثمٌ كبير فقد علق الفعل القلبى عن العمل فى المفعول الثانى والثالث لدخول لام الابتداء .

ومثال الإلغاء : العلمُ أعلمت محمدًا نافعٌ ، فـ « محمدًا » المفعول الأول ، و « العلم » مبتدأ ، « نافع » خبرٌ وهما اللذان كانا مفعولين ، وأصل المثال : أعلمت محمدًا العلمَ نافعا .

ومثله : البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابر ، فـ « نا » المفعول الأول ، و « البركةُ » مبتدأ و « مع الأكابر » خبر ، وهما اللذان كانا المفعولين ، وأصل المثال : أعلمَنا اللهُ البركةَ مع الأكابر .

ومثال حذفهما للدليل : أن يقال : هل أعلمت والدك محمدا مسافرا ؟ فيجيبُ : نعم أعلمته .. أى : أعلمته محمدًا مسافرًا ، ومثال حذف المفعول الثانى أن تجيب فتقول : أعلمته ... مسافرًا ، أى : محمدًا مسافرًا ، ومثال حذف المفعول الثالث : أعلمته محمدًا ... أى : مسافرًا .

وقد أشار ابن مالك إلى أن « رأى » ، « وعلم » المتعديين لمفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر تتعديان بالهمزة لثلاثة ، فقال :

إلـى ثَلاثـةٍ رَأى وَعَلِمـا   عَدَّوْا ، إذَا صَارَا أرَى وَأعْلَمَا

ثم أشار إلى أن المفعول الثانى والثالث : يثبت لهما من الأحكام ما يثبت لمفعول علم ، كالتعليق والإلغاء ، فقال :

وَما لِمفْعُولى عَلِمتُ مُطْلَقًا   للثَّانى وَالثَالِثِ أيضًا حُقِّقَا

وإذا كان الفعلان « علم — ورأى » متعديين إلى واحد ، بأن كانت « علم » بمعنى عرَف مثل : علم محمدُ النتيجةَ ، وكانت « رأى » بمعنى أبصر ، مثل : رأى علىٌّ المعرضَ . فإن دخول الهمزة على كل منهما يجعله متعديا لمفعولين فقط فتقول : أعلمت محمدا النتيجة ، وأريْت عليًا المعرض ، ويجرى على مفعولى « أرى — وأعلم » المتعديين لاثنين من الأحكام ما يجرى على مفعولى « أعطى وكسا »(1) ، مثل : أعطيت عليًا درهما ، وكسوت عليا جبة ، فالمفعولان فى كل ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فلا يصح الإخبار بالمفعول الثانى عن الأول .

فلا تقول : محمد النتيجة ، كما لا تقول محمد درهم ، ويجوز حذف المفعولين أو أحدهما « فى كل » بدون دليل ، فمثل حذفهما : أن تقول أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى : ﴿ فأمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقَى ﴾ .

(1) باب (كسا) هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ والخبر كسأل ، وأعطى ، وألبس ، ومنح .

ومثال حذف المفعول الثانى وإبقاء الأول : أعلمت محمدا ، وأعطيت عليا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، ومثال حذف الأول وإبقاء الثانى ، أن تقول : « أعْلَمْتُ » الحقَّ ، وأعطيتُ ، درهما ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُون ﴾ .

ويتلخص : أن رأى وعَلِم المتعديين لواحد يصيران بالهمزة متعديين إلى إثنين ، ويأخذان حكم مفعولى « كسا وأعطى » فلا يصح الإخبار بالثانى عن الأول ويجوز حذفهما .

وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَإنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا   هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تُوصِّلَا
وَالثَّانِى مِنْهُمَا كَثَانِى اثْنَىْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

وأما الأفعال الخمسة الأخرى التى تنصب ثلاثة مفاعيل فهى :

٣ ــ نَبَّأَ ــ مثل :

نَبَّأْتُ عليًّا النتيجةَ سارةً ، ومنه قول الشاعر :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا   يُهْدِى إلَىَّ غَرائِبَ الأشْعَارِ (١)

فالتاء : نائب فاعل فى محل المفعول الأول ، و « زرعة » : المفعول الثانى ، وجملة « يهدى إلى » : فى محل المفعول الثالث .

٤ ــ أنبأ ــ مثل :

أنبأْتُ الطيارَ الجوَّ مناسبًا للطيران ، ومنه

---

(١) الإعراب : (نبئت) يطلب ثلاثة مفاعيل (عرفتها) وجملة السفاهة (كأسمها) جملة إسمية معترضة بين المفعولين (غرائب) مفعول يهدى مضاف إلى الأشعار من إضافة الصفة إلى الموصوف ويريد بغرائب الأشعار ، أنها صادرة ممن لا يحسن قول الشعر .

والشاهد : فى (نبئت) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

قول الشاعر :

وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا — وَلَمْ أَبْلُهُ كما زَعَمُوا — خيرَ أهْلِ اليَمن [1]

فـ « التاء » في أنبئت : نائب فاعل في محل المفعول الأول ، و « قيسا » : المفعول الثاني ، « خير » مفعول ثالث .

٥ — خبَّر — مثل :

خبَّرتُ البائعَ الأمانةَ خيرًا ، ومنه قول الشاعر :

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاء الغَمِيمِ مَرِيضَةً فأقْبَلْتُ منْ أهلي بمصرَ أعُودُهَا [2]

فـ « التا » : نائب فاعل في محل المفعول الأول ، « سوداء » : المفعول الثاني و « مريضة » : المفعول الثالث .

٦ — أخبَرَ — مثل :

أخبرت المريضَ الراحةَ لازمةً : ومنه قول الشاعر :

وَمَا عَلَيْكِ إذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغابَ بَعْلُكِ يَومًا أنْ تعودِينِي [3]

---

(١) اللغة : ولم أبله : أي لم أختبره (كما زعموا) المراد بالزعم هنا مجرد القول .

الإعراب : (أنبئت) التاء نائب فاعل ، مفعول أول (قيسا) مفعول ثان ، وجملة (ولم أبله) في محل نصب حال ، (كما) ما مصدريا (زعموا) صلة ، وهذه الجملة في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي : كزعمهم ، ويحتمل أن تكون (ما) موصولة وجملة (زعموا) صلة ، وهذه الجملة وما قبلها معترضتان (خير) مفعول ثالث (أهل اليمن) مضاف إليه .

والشاهد : في (أنبئت) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

(٢) الإعراب : (خبرت) التاء نائب فاعل ، مفعول أول (سوداء الغميم) مفعول ثان (مريضة) مفعول ثالث ، (فأقبلت) الفاء السببية ، أو عاطفة (من أهلي) متعلق بأقبلت (بمصر) صفة لأهل ، وجملة (أعودها) حال من التاء .

والشاهد : في (خبرت) حيث تعدت إلى ثلاثة مفاعيل .

(٣) اللغة : الدنف : المريض الذي لازمه المرض ، بعلك : زوجك ، تعوديني تزورينى ، والعيادة زيارة المريض خاصة .

فالتاء فى « أخبرت » : نائب فاعل وهى : المفعول الأول ، « الياء » : المفعول الثانى « دنفا » : المفعول الثالث .

٧ ــ حَدَّث ــ مثل :

حدَّثتُ الصديقَ الرحلَةَ طيبةً ، ومنه قول الشاعر :

أو مَنعتُمْ ما تُسْألُونَ فَمنْ حُدِّثْتُمُوهُ لهُ عَلَيْنا الوَلَاءُ[1]

فالتاء فى « حدثتموه » : نائب فاعل وهى : المفعول الأول ، و « الهاء » : المفعول الثانى ، وجملة « له علينا الوفاء » : فى محل نصب المفعول الثالث .

وقد أشار ابن مالك إلى بقية الأفعال السبعة التى تنصب ثلاثة مفاعيل فقال :

وَكَأَرَى السَّابِقَ نَبَّأَ أَخْبَرَ حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كذاكَ خَبَّرا

وهو يشير بقوله « أرَى السابق » إلى أن تلك الأفعال ، مثل « أرى » التى تنصب ثلاثة مفاعيل ، لا « أرى » التى تنصب مفعولين .

الإعراب : (ما) اسم استفهام مبتدأ ، (عليك) متعلق بمحذوف خبر وجملة (وغاب بعلك) حال (يوما) ظرف متعلق بغاب (أن تعوديني) أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفة أى : فى عبادتى والجر والمجرور متعلق بما تعلق به عليك .

والشاهد فى : (أخبرتنى) حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

(١) الإعراب : (أو منعتم) أو عاطفة على ما قبله (ما) اسم موصول مفعول منعتم وجملة (تسألون) صلة والعائد محذوف ، أى تسألونه (فمن) الفاء عاطفة ، ومن استفهام إنكارى مبتدأ (حدثتموه) التاء نائب فاعل حدث ، الميم علامة الجمع والواو للاشباع والهاء مفعول ثان (له علينا متعلقان بمحذوف خبر مقدم) الولاء مبتدأ مؤخرا ، والجملة سدت مسد المفعول الثالث لحدث .

الخلاصة :

١ - همزة التعدية « إذا دخلت على الفعل ، صيرت اللازم متعديا لواحد والمتعدى لواحد ، متعديا لاثنين ، والمتعدى لاثنين متعديا لثلاثة ، لأنها تجعل الفاعل مفعولا .

٢ - والأفعال التى : تنصب ثلاثة مفاعيل سبعة وهى :

أرى ، وأعلم ، إذا كانا قبل دخول الهمزة متعديين لاثنين ، وأما رأى ، وعلم ، المتعديان لواحد : إذا دخلت عليها الهمزة تعديًا لاثنين .

٣ - وبقية الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل ، هى : نبَّأ وأنبأ « وخبَّر ، وأخبَر ، وحدَّث ، وأمثلتها تقدمت .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ - تنقسم « ظن وأخواتها » إلى أفعال القلوب ، وأفعال التحويل ، مثل لكل منهما بأربعة أمثلة ، ثم وضح ما تختص به أفعال القلوب عن أفعال التحويل والتصيير .

٢ - هات مثالا لفعل قلبى جامد ، وآخر متصرفا ، ثم صرفه بحيث يكون مضارعا ، واسم فاعل ، ومصدرًا مَبِّنًا المفعول الأول والثانى فى كل مثال ثم مثل لحذف المفعولين أو أحدهما ، مَبِّنًا متى يجوز ذلك ؟

٣ - تختص أفعال القلوب بالإلغاء ، والتعليق ، فما الإلغاء ؟ ومتى يكون ؟ وهل يلغى الفعل القلبى مع تقدمه ؟ وضح آراء العلماء فى ذلك .

٤ - ما (التعليق) ؟ وما الفرق بينه وبين الإلغاء ؟ وما المواضع التى يجب فيها التعليق ؟ ومتى يجوز الإلغاء ؟ مع التمثيل .

٥ - ما الحكم لو وقع بعد « فعل القول » مفرد . أو جملة ؟ كيف تعرب الجملة ؟ وما شروط إجراء القول مجرى الظن عند الجمهور ؟ وما الحكم لو اختل شرط من الشروط ؟ وما مذهب بنى سليم فى ذلك .

٦ - متى تنصب « علم ، ورأى » مفعولين ومتى ينصب كل منهما مفعولا واحدا ؟ ومتى ينصب ثلاثة مفاعيل ؟ مثل لما تقول .

٧ ــ قد تنصب كل من « علم ، وأرى » ثلاثة مفاعيل ، فما الذى يثبت للمفعول الثانى والثالث من الأحكام ؟ مثل لهما بمثالين : الأول فيه إلغاء ، والمثال الثانى فيه تعليق .

٨ ــ بعض أفعال القلوب لازم ، وبعضه متعد لواحد ، مثل لذلك ، ثم لأربعة منها تنصب ثلاثة مفاعيل غير « أرى » .

٩ ــ أذكر المعانى التى تخرج إليها الأفعال الآتية ، فلا تنصب مفعولين ، ممثلا : ظن ، خال ، رأى حسب ، علم .

□ □ □

تطبيقات

١ ــ قال الشاعر :

أَرجو وَآمُلُ أَنْ تَدْنو مودتها ... وما إخالُ لدَيْنَا عِنْكِ تنويل

وقال الآخر :

كذلك أُدِّبتُ حتى صَارَ من خُلقى ... أنّى وجدت مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ

علام استشهد الكوفيين بالبيتين ، وبماذا أولهما البصريون ؟

٢ ــ أَجُهّالًا تقول بنى لُؤَىٍّ ... لَعَمْرُ أبيك أم مُتَجاهِلينَا

أمحمد يقول : المسافر قادم ؟ وأأنت تقول : العلم نافع ؟

لماذا أجرى الجمهور القول مجرى الظن فى البيت ، ومنعوا ذلك فى المثالين الأولين ؟ وكيف تعرب ما تحته خط فى الأمثلة .

□ □ □

الفاعل وأحكامه

أمثلة :

١ ــ ﴿ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الخَالِقِين ﴾ . نَجَحَتْ سُعاد .

٢ ــ يَسُرُّنِى أن تفهَم . الدرسَ يُعْجِبُنى أن تُحْسِنَ إلى الفُقَرَاءِ .

٣ ــ رأيت الفتى جميلًا وجهُهُ ، منشرحا صدرُه .

التوضيح :

فى كل مثال من الأمثلة المتقدمة ، فاعل أسند إليه فعل ، أو شبهه ، وترى الفاعل فى الأمثلة الأولى : (الله ــ سعاد) اسما صريحا ، وفى المثال الثانى ، الفاعل (أن تفهم الدرس ــ وأن تحسن) اسما مؤولا ، لأنه مكون من (أن) والفعل ، وأن ما ؛ دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل ، تقديره : فهمك الدرس ، وإحسانك إلى الفقراء .

ونلاحظ : أن الفاعل ، قد أسند إليه فعل . فى المثالين رقم (١ــ٢) .

وأما فى المثال الثالث : الفاعل (وجهُه) و (صدرُه) أسند إليه شبيه بالفعل وهو جميل ، ومنشرح لأن الأول صفة مشبهة والثانى اسم فاعل .

ومن هذا تعلم : أن الفاعل ، اسم صريح ، أو مؤول ، أسند إليه فعل أو شبهه .

ونستطيع أن نعرف من الأمثلة بعض أحكام الفاعل ، فهو مرفوع دائمًا ومتأخر عن الفعل دائمًا ، وإذا كان مؤنثا أنث الفعل ، وإذا كان مثنى أو جمعا فلا يثنى الفعل ولا يجمع ، إلى غير ذلك من أحكام ستعرفها للفاعل .

وإليك الآن بالتفصيل تعريفه وأحكامه :

تعريف الفاعل :

هو اسم أسند إليه فعل ، مبنى للمعلوم ، أو شبهه ، وحكمه الرفع فالاسم : يكونُ صَرِيحا ، مثل : (تبارك اللهُ) أو مؤولا ، مثل : يسرنى أن تحسن إلى الضُعَفَاء ، أى : إحْسَانُك ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ أى : أنزالُنا .

وقولنا : أسند إليه فعل : يخرج الذى أسند إليه غير فعل ، فليس من الفاعل ما أسند إليه اسم ، مثل : محمد أخوك . أو أسند إليه جملة مثل : محمد نجح .

وقولنا : (مبنى للمعلوم) يخرج المسند إليه . فعل مبنى للمجهول ، فإنه يكون نائب فاعل ، مثل : فُهِم الدرسُ .

والفعل ، يشمل المتصرف ، كما مثلنا ، والجامد ، مثل : نعم الفتى ، والمراد بشبه الفعل وهو (الذى يرفع فاعلا) .

١ ـ اسم الفاعل ، مثل : خرج الطالب من الامتحان « مُنْشَرِحًا صدرُه » (فصدره) فاعل لاسم الفاعل (منشرحا) .

٢ ـ الصفة المشبهة ، مثل : محمد جميلٌ وجهُهُ ، والفتاة طويلةٌ شعرُها (فوجهه ، وشعرها) فاعلان ، للصفة المشبهة (جميل ، وطويل ، ومثله ، محمدٌ حَسَنٌ خُلُقُه ، ومنيرا وجْهُهُ) .

٣ ـ اسم التفضيل ، مثل : مررت بالأفْضَل أبُوه ، فأبوه فاعل لاسم التفضيل (أفضل) .

٤ ـ المصدر مثل : عجبت من ضَرْب محمدٍ أخاه (فضرب) ، بمصدر أضيف إلى الفاعل (محمد) .

٥ ـ اسم الفعل : مثل : هيهات اللقاءُ . فاللقاء ، فاعل لاسم الفعل (هيهات) وهو بمعنى (بَعُد) .

٦ ـ الظرف والجار والمجرور : مثل : أعندك مهاجرٌ ؟ أفي الدار فتاة ؟ « فمهاجر » يجوز أن يكون فاعلا مرفوعا بالظرف « عندك » ، وفتاة ، فاعل مرفوع بالجار والمجرور « في الدار »[1].

والخلاصة :

أن شبه الفعل الرافع للفاعل ، يشمل : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل والمصدر : واسم الفعل .

والظرف ، والجار ، والمجرور ، وقد تقدمت الأمثلة .

وإلى تعريف الفاعل أشار ابنُ مالك فقال :

الفاعِلُ الَّذِى كمَرْفُوعَىْ (إنى زَيْد) (مُنيرا وَجْهُهُ) نِعْمَ الفَتَى

وقد اكتفى ابن مالك فى تعريفه بذكر ثلاثة أمثلة : مشيرًا ، إلى أنه لا فرق بين كون الرافع فعلا متصرفا مثل « إنى » أو جامدًا ، مثل : « نعم » أو وصفا مشبِها للفعل ، مثل : « منيرا » لأنه اسم فاعل .

□ □ □

(١) ويجوز أن يعرب « مهاجر » مبتدأ مؤخر ، وعندك : خبر مقدم ويعرب : فتاة : مبتدأ مؤخر . وفى الدار : خبر مقدم .

أحكام الفاعل

للفاعل أحكام سبعة لابد من توافرها فيه ، وهى :

الأول : الرفع :

فإذا نظرنا إلى الأمثلة المتقدمة وجدنا الفاعل فيها مرفوعا ، وقد يجر الفاعل لفظا ، بإضافة المصدر إليه مثل : يسرنى إخراجُ الغَنِّى الزكاةَ فكلمة « الغنى » مضاف إليه ، وهى فاعل المصدر « إخراج » وقد يجر الفاعل بمن أو بالباء « الزائدتين » مثل : ما بَقِىَ من أنصارٍ للظالمين ، فكلمة « أنصار » فاعل للفعل « بقى » وإن كانت مجرور لفظا بمن الزائدة ومثل : كفى بالحقِّ ناصرًا . فكلمة ، الحق مجرورة بالباء الزائدة ، وهى فاعل « لكفى » .

الثانى : وقوعه بعد الفعل : « أى » وجوب تأخيره :

ويجب تأخير الفاعل عن رافعه الفعل أو شبهه وهذا هو الترتيب الطبيعى للجملة مثل : نجحَ التلميذُ ، وسافر محمدٌ .

فإذا جاء ما ظَاهره أن الفاعِلَ متقدم على الفعل ، مثل : التلميذُ نجحَ . ومحمد سافر ، فلا يجوز ذلك على أن يكون المتقدم فاعلا ، ولكن يجوز على أن يكون المتقدم ، « التلميذ أو محمد » مبتدأ ، وفى الفعل ضمير مستتر هو الفاعل والجملة خبر ، ويكون التقدير ؟ التلميذ نجح « هو » ومحمد سافر « هو » .

وهذا الحكم « أى امتناع تقديم الفاعل » مذهب البصريين :

وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل على الفعل ، فأجازوا : التلميذُ نجح ، على

أن يكون « التلميذ » فاعلا مقدما ، ولكن البصريين يمنعون هذا الإعراب كما تقدم .

وفائدة الخلاف « بين المانعين لتقدم الفاعل والمجوزين » لا تظهر إذا كان الفاعل مفردا مثل : التلميذ نجح ، ومحمد سافر [1] .

ولكن تظهر ثمرة الخلاف : إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا ، مثل : سافر الرجلان ، وسافر الرجال « فعند الكوفيين : يجوز أن تقول : الرجلان سافر ، والرجال سافر ، والاسم المتقدم هو الفاعل . وعند البصريين : لا يجوز بل لابد أن تقول ، الرجلان سافرا ، والرجال سافروا ، فتأتى بضمير المثنى « الألف » ، وبضمير الجمع « الواو » ليكون الضمير هو الفاعل ، والاسم المتقدم مبتدأ ، لا فاعل .

الثالث : أنه لايستغنى عنه :

لابد لكل فعل من فاعل . ولا يجوز حذف الفاعل والاستغناء عنه ، فإن ظهر الفاعل ، فبها ونِعمَتْ ، مثل : فاز المجتهدُ ، وإلا كان ضميرا مستترا مثل : المجتهد فاز . أى « هو » .

وإلى الحكم الثانى والثالث ، وهما : « وجوب التأخير ، وعدم الحذف ، أشار ابن مالك بقوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

الرابع : تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع :

يجب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ، إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا ، مثل : فاز المجتهدان ، وأقبل المهنئون ، ونجحت الفتيات ،

(١) هذا الأسلوب جائز عند الاثنين : أما عند الكوفيين ، فعلى أن المتقدم فاعل ، وأما عند البصريين ، فعلى أن المتقدم مبتدأ ، وفى الفعل بعده ضمير مستتر هو الفاعل والجملة خبر .

وهذا مذهب جمهور العرب وهو الصحيح ، فلا يصح عندهم فى تلك الأمثلة وأشباهها أن يتصل بآخر الفعل ألف التثنية . أو واو الجماعة أو نون النسوة ، فلا يقل : فازا المجتهدان وأقبلوا المهنئون . ونجحْنَ الفتيات ، وإن ورد مثل هذا الأسلوب فلا يجوز إعرابه عند الجمهور على أن يكون الاسم الظاهر فاعلا وما اتصل بالفعل — من الألف والواو ، والنون — حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، ولكنهم يؤولون مثل هذا بأحد وجهين من الإعراب .

الأول : أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا ، وما اتصل بالفعل المتقدم من الألف والواو ، أو النون — ضمير وقع فاعلا للفعل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم .

والوجه الثانى : أن يكون الضمير الذى اتصل بالفعل فاعلا أيضا ، والاسم الظاهر الذى بعده بدل منه ، أعنى بدل من الألف أو الواو ، أو النون .

ومذهب طائفة من العرب : وهم بنو الحارث بن كعب ، جواز إلحاق علامة التثنية والجمع ، فى آخر الفعل المسند ؛ لاسم ظاهر مثنى أو جمع فيجوز عندهم أن يقال : فازا المجتهدان ، وأقبلوا المهنئون ، وظلمونى الناس ، وفازوا الشهداء ، ونجحْنَ الفتياتُ وتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع : كما كانت التاء فى مثل : نجحتْ سعاد ، حرفا يدل على التأنيث عند جميع العرب ، والاسم الذى بعد الفعل الملحق به العلامة فاعل عندهم .

ويستدل هؤلاء على جواز هذه اللغة بأبيات من الشعر منها إلحاق علامة التثنية فى قول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَماهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمِ (١)

(١) اللغة : المارقين : الخارجين عن الدين ، أسلماه : خذلاه ، المبعد الأجنبى ، والحميم := الغريب .

فقد أسند الفعل أسلم إلى فاعل دل على إثنين هو مبعد وحميم وألحق علامة التثنية الألف بالفعل « أسلماه » ولو جاء على اللغة المشهورة لقال : أسلمه .

ومن ذلك : إلحاق « علامة جمع المذكر » فى قول الشاعر :

يَلومُونَنى فى اشْتراءِ النَّخِيلِ أهلى ، فَكلُّهــمْ يَعْــذِلُ (١)

فقد جاءت علامة الجمع « واو الجماعة » متصلة بالفعل « يلومونني » مع أنه مسند للفاعل الظاهر الجمع « أهلى » وهذه لغة قليلة ولو جاء على اللغة المشهورة لقال : يلومنى .

ومن ذلك إلحاق « نون النسوة » بالفعل ، فى قول الشاعر :

رَأَيْنَ الغَوانِى الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِى فأَعْرَضْنَ عَنِّى بالخُدُودِ النواضِرِ (٢)

فقد جاءت علامة الجمع « نون النسوة » متصلة بالفعل ، « رأى » مع أنه مسند للفاعل الظاهر « الغوانى » وهذه لغة قليلة ولو جاء على المشهور لقال : رأت الغوانى .

وقد أشار ابن مالك إلى مذهب الجمهور المشهور ، وهو وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند إلى الظاهر فقال :

وَجرِّدْ الفِعْلَ إذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَين أَوْ جَمْعٍ كفَازَ الشُّهَدَا

= الشاهد فى : (أسلماه) حيث لحقته ألف التثنية وهو مسند إلى الظاهر المثنى : (مبعد وحميم) وهذه لغة قليلة .

(١) والشاهد : (يلومونني) حيث لحقته علامة الجمع (الواو) مع أن فاعله اسم ظاهر دل على الجمع ، وهذا لغة طيء وأزدشنوءة .

(٢) اللغة : الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة .

والشاهد : (رأين) حيث لحقته نون الجمع مع ذكر الفاعل الظاهر لجماعة الإناث ، وهو (الغوانى) وهذه لغة قليلة .

ثم أشار إلى اللغة القليلة التى تلحق الفعل علامة التثنية والجمع . فقال :

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا والفعل للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسنَدًا

ونلاحظ فى هذا البيت أمورا : منها قوله : « وقد يقال » فهذا يشعر بأنها قليلة ، وقوله : والفعل للظاهر بعد مسندا ، يشعر بأنها قليلة إذا أسند الفعل للظاهر ، مثل : سعدا الرجلان ، وأما إذا أسند إلى الضمير . وجعلنا الظاهر مبتدأ مؤخر ، أو جعلناه بدلا من الضمير فليس بقليل .

والخلاصـة :

يرى جمهور العرب : أن الفعل لا تلحقه علامة التثنية والجمع .

ويرى بعض العرب ، وهى لغة قليلة ، جواز ذلك ، فيصحّ عندهم مثل : فازوا الشهداء : وأقبلوا المهنئون ، وعرفونى الأصدقاء ، وظلمونى الناس وتسمى هذه اللغة القليلة : لغة « أكلونى البراغيث » ويعبر عنها بعضهم بلغة ، يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار ، فالبراغيث : فاعل أكلونى ، وملائكة : فاعل : يتعاقبون .

والجمهور يقفون أمام تلك الأمثلة ، فيعربون الألف والواو ، والنون ضمائر ، وقعت فاعلا ، للفعل ، والاسم الظاهر ، مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبر مقدم ، أو الاسم الظاهر ، بدل من الضمير ، أعنى من الألف أو الواو أو النون .

الخامس : حذف فعله جوازًا أو وجوبًا :

قد يحذف الفعل ويبقى الفاعل (جوازًا أو وجوبًا) .

١ ــ فيحذف فعل الفاعل جوازًا .

٢ ــ إذا دل عليه دليل ، كما إذا وقع جوابًا لاستفهام كأن يقال لك : هل حضر أحد عندنا ؟ فتجيب : الضيف ، فالضيف فاعل لفعل محذوف

جوازًا ، تقديره : حضر الضيف ومثله : من انتصر ؟ فتقول : الشّجاع ، أى : انتصر الشجاع .

وجوب حذف الفعل : أى العامل :

ويجب حذف فعل الفاعل : إذا فسر بفعل بعده ، نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فأَجِرْهُ ﴾ فلفظ « أحدٌ » فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل استجارك ، المذكور بعده والتقدير : وإن استجارك أحد ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إنْ أو إذا الشرطيتين فإنه يكون مرفوعًا بفعل محذوف وجوبًا لوجود المفسر : ومثال ذلك فى « إذا » قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّماءُ انشَقَّتْ ﴾ فالسماء فاعل بفعل محذوف وجوبا (لوجود المفسِّر بعده) والتقدير : إذا انشَقَّتْ السماء انشقت ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال إن شاء الله .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف الفعل والفاعل مع الدليل فقال :

وَيَرْفَـعُ الفاعــلَ فِعْــلٌ أُضْمِــرَا   كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِى جَوابِ « مَنْ قَرَا » ؟

والخلاصـة :

أنه يحذف الفعل ، أى : عامل الفاعل ، جوازًا ووجوبًا .

١ـــ فيحذف جوازًا : إذا دل دليل عليه ، بأن وقع جوابًا لاستفهام مثل : من انتصر ؟ فيجاب الشجاع .

٢ـــ ويحذف الفعل : أى : عامل الفاعل ، وجوبا : إذا فسر بفعل بعد الفاعل كأن يقع بعد « إن » أو « إذا » الشرطيتين .

الحكم السادس :

تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث وجوبًا أو جوازًا :

(أ) وجوب تأنيث الفعل :

من أحكام الفاعل : تأنيث فعله إذا كان مؤنثا : وتأنيث الماضى يكون

بـ « تاء ساكنة » ، مثل حضرَتْ سعاد ، والمضارع يكون « بتاء متحركة » في أوله ، مثل : تُسافر هندٌ ، وتأنيث الفعل ، أى لحوق تاء التأنيث به ، له حالتان : فتارة يجب ، وتارة يجوز .

فيجب تأنيث الفعل : « أى لحوق تاء التأنيث به ، في موضعين :

الأول : إذا كان الفاعل إسمًا ظاهرًا حقيقى التأنيث ، متصلا بالفعل مثل : نجحتْ فاطمة ، وحضرت امرأة ، وتسافر هند .

فإذا فصل بين الفعل والفاعل ، مثل : نجح اليوم فاطمة ، أو كان الفاعل مجازى التأنيث ، مثل : طَلَعَ الشمسُ ، جاز التأنيث وتركه ، كما سيأتى .

الثانى : أن يكون الفاعل ضميرًا ، متصلا ، عائدا على مؤنث ، سواء كان حقيقى التأنيث مثل : فاطمة نجحتْ ، وستدخل الجامعة ، أو مجازى التأنيث ، مثل : الشمسُ طلعتْ ، والسماءُ تصْحو .

ولو انفصل الضمير ، لم تلزم التاء ، أى : لم يجب التأنيث ، مثل : فاطمة ما نجح إلا هى : بترْك التاءِ على الأرجح .

وقد أشار ابن مالك : إلى تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث ، ومواضع الوجوب فقال :

وتاءِ تأْنيثٍ تَلِى المَاضِى ، إذَا كَانَ لأُنْثَى ، كأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى
وإنَّمَا : تَلزَمُ فَعْلَ مُضْمَـرِ مَتَّصِلِ ، أَوْ مُفْهِمٌ ذاتَ حِرِى

ويريد بقوله : « مُفْهِم ذات حر » المؤنث الحقيقى ، وكلمة (حر) أصلها حِرح ، وهو الفرج ، فحذف اللام .

ترك التأنيث شذوذًا :

علمت : أن الفعل المسند إلى حقيقى التأنيث المتصل ، أو إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه أى يلزمه التاء .

وقد تحذف التاء — شذوذا — من الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث الحقيقى من غير فصل وهو قليل جدا ، فقد حكى سيبويه عن العرب : قال فلانةٌ ، والقياس ، قالت :

وقد تحذف التاء أيضا من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى : وذلك مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

فَلَا مُزْنَـــةٌ وَدِقَتْ وَدْقَهَـــا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقَالَهَـــا [1]

وكان القياس أن يقول ، ولا أرضَ أبقلتْ .

وقد أشار ابن مالك إلى هاتين الحالتين أى ترك التاء بقلة ، شذوذا فقال :

والحذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلَا فَصْلٍ ، ومَعْ ضَمِيرِ ذِى المجَازِ فى شِعْرٍ وقَعْ

(ب) جواز التأنيث :

وتلحق الفعل تاء التأنيث جوازا فى المواضع الآتية :

١ — إذا كان الفاعل إسما ظاهرًا ، مجازى التأنيث : مثل : طلَع الشمس ، وطلعتْ الشمسُ ، وازدهرت الحديقة ، أو ازدهر ، وسقطت لبنة ، أو سقط .

٢ — إذا كان الفاعل ، اسما ظاهرا ، حقيقى التأنيث ، مفصولا عن الفعل بفاصل ، غير (إلا) سواء كان الفاصل الظرف ، مثل : حضرتْ اليوم سعادُ ، أو حضرَ اليوم سعادُ ، أو الجار والمجرور ، مثل : تأخرتْ عن المحاضرة ليلى ، أو تأخر عن المحاضرة ليلى ، أو المفعول ، مثل : أتتْ القاضىَ بنتُ الواقف ، أو أتَى القاضىَ بنتُ الواقف ، والأرجح فيما تقدم إثبات التاء (أى التأنيث) .

---

(١) اللغة: المزنة السحابة المثقلة بالماء : ودقت أمطرت : أبقل ؟ أنبت البقل .

والشاهد : حذف التاء من (أبقل) مع أن الفاعل ضمير عائد على الأرض ، وهى مجازية التأنيث (ويجب تأنيث الفعل) وحذفه ضرورة خاصة بالشعر .

فإذا كان الفاصل (إلا) فالأرجح والكثير ترك التاء ، مثل : ما نجَحَ إلا ثريا ، ويجوز . ما نجحتْ . ونحو ، ما زكَا إلا فتاةُ ابنِ العُلا .

والجمهور يُوجِبون ترك التاء إذا كان الفاصل (إلا) ولا تأتى التاء عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِهَا   فما بَقِيَتْ إلا الضُّلوعُ الجراشِع [1]

وكان القياس على رأى الجمهور ، أن يقول . فما بقى إلا الضلوع .

٣ ـــ إذا كان الفاعل جمع تكسير لمذكر أو مؤنث ، أو كان جمع مؤنث سالما ، جاز تأنيث الفعل وتذكيره ، فمثال جمع التكسير : قام الرجال ، وقامت الرجال ، فالتأنيث على تأويله بالجماعة والتذكير على تأويله بالجمع ، ومثال جمع المؤنث السالم : نجحت الفتيات ويجوز نجح الفتيات ، فالتأنيث على تأويله بالجماعة والتذكير على تأويله بالجمع ، وأما إذا كان الفاعل جمع مذكر سالم امتنع التأنيث ، لأن مفرده مذكر ، مثل : تقدم المحاربون إلى الميدان ، وعاد المنتصرون ، ولا يجوز تقدمت ، وعادت .

ويتلخص أن الفعل المسند إلى الجمع إن كان جمع تكسير أو اسم جمع أو اسم جنس[2] ، جاز فيه التأنيث ، أى إثبات التاء وتركها وإن كان

---

(١) اللغة : النخر ، الدفع والسوق بشدة ، الأجراز ، جمع جرز كببب وأسباب وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها ، غروضها : جمع غرض وهو الرحل ـــ كالحزام للسرج والمراد ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، والجراشع ، جمع جرشع كقنفد : وهو المنتفخ .

والمعنى : يصف ناقته بالأعياء والهزال من شدة الحث والسير فى الأرض اليابسة التى لا نبت فيها حتى ضمر بطنها ولم يبق منها إلا الضلوع المنتفخة

والشاهد : قوله : بقيت : حيث أنث الفعل مع فصله بألا من فاعله المؤنث ولا يجوز ذلك عند الجمهور إلا فى الشعر .

(٢) مثال اسم الجمع والجنس : قوله تعالى : ﴿ وقَالَ نِسْوَةٌ وغُلِبَتْ الرُّومُ ﴾ .

الجمع جمع مذكر ، امتنع التأنيث ، وإن كان جمع مؤنث ، يجوز التأنيث وتركه ويرى ــ الجمهور وهو الأصح ، أنه يجب التأنيث مع جمع المؤنث السالم ، لأن مفرده مؤنث .

٤ ــ فاعل « نعم وبئس » وأخواتهما . إذا كان مؤنثا جاز في فعله التأنيث والتذكير ، مثل : نعمَ الفتاة ، ونعمت الفتاة ، وبئس الجارةُ ، وبئست الجارة ، والأحسن التأنيث .

وإنما جاز الأمران ، لأن المراد بفاعل « نعم وبئس » ، هو الجنس ، والجنس يعامل معاملة جمع التكسير فيجوز تذكير فعله وتأنيثه ، والتذكير « أي حذف التاء » حسَنٌ عند العرب ، والأحسن التأنيث ، أي إثبات التاء :

وقد أشار ابن مالك ، إلى مواضع جواز تأنيث الفعل وتذكيره فتحدث عن موضع « الفصل » وإن التأنيث معه أرجح ، إلا إذا كان الفصل « بإلا » فالأرجح التذكير ، قال :

وَقدْ يُبيحُ الفَصْلُ تَرْكُ التاءِ ، في نحو ، أتى القاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ
والحَذْفُ مع فَصْلٍ بإلا فُضِّلا كما زَكَا إلَّا فتاةُ ابنِ العُلا

وأنت ترى أن ابن مالك جوز في الفصل « بإلا » التذكير والتأنيث ، وجعل التذكير أي : حذف التاء أفضل وهو بهذا يخالف الجمهور الذين يوجبون التذكير .

ثم أشار ابن مالك إلى المواضع الأخرى ، وهي : جمع التكسير وفاعل نعم وبئس فقال :

والتَّاءُ مع جمْعٍ سِوَى السَّالم مِنْ مُذكَّر كالتَّاء ، مَعْ إحْدَى اللبِنْ
والحذف في « نِعمَ الفتاةُ » استَحْسَنُوا لِأنَّ قَصْدَ الجِنسِ فِيهِ بيِّنُ

وأشار بقوله : كالتاء مع إحدى اللبن ، إلى المؤنث المجازي : لأن واحد

اللبن « لبنة » فتقول : سقطت لبنة ، أو سقط لبنة .

الخلاصة :

١ ــ أن من أحكام الفاعل ، تأنيث فعله إذا كان مؤنثا ، ويجب التأنيث فى موضعين ، أن يكون الفاعل : ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا أو يكون : ضميرا مؤنثًا متصلا حقيقى التأنيث ، أو مجازى التأنيث مثل : الشمس طلعت .

ويجوز التأنيث والتذكير فى مواضع منها :

(أ) أن يكون الفاعل : ظاهرًا مجازى التأنيث .

(ب) أن يكون حقيقى التأنيث منفصلا عن الفاعل بفاصل غير « إلا » .

(جـ) أو جمع تكسير أو جمع تأنيث ، إلا جمع المذكر السالم .

(د) أو يكون الفاعل المؤنث فاعلا لنعم وبئس ، وأخواتهما والأمثلة والتفصيل قد تقدم .

والحكم السابع : اتصال الفاعل بالفعل وانفصال المفعول :

الترتيب الطبيعى للجملة اللفظية : أن يتصل الفاعل بالفعل ، لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة والفاعل كجزء من الفعل . ولذا كان الأصل فيه الاتصال بالفعل .

أما المفعول : فالأصل فيه أن يَنفصل عن الفعل ، بأن يتأخر عن الفاعل وقد يخالف هذا الأصل ، فيتقدم المفعول على الفاعل ، ولهذا التقدم أحوال ثلاث (وجوبًا ، وجوازا ، وامتناعا) وقد يتقدم المفعول على الفعل نفسه ولهذا التقدم : أيضا أحوال ثلاث : وجوبا ، وجوازا ، وامتناعا .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم فقال :

والأصْلُ فى الفَاعِلِ أنْ يَتَّصِلَا ... وَالأصْلُ فى المفعولِ أن يَنْفَصِلَا
وَقَد يُجاءُ بِــخلَافِ الأصْلِ ... وَقدْ يَجِيءُ المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعلِ

وإليك أحوال تقديم المفعول على الفاعل ، أو على الفعل :

أحوال تقديم المفعول على الفاعل أو تأخيره :

١ ـ وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول :

ويجب الترتيب الطبيعي ، أي يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في أربعة مواضع :

(أ) إذا خيف اللبس : الذي لا يمكن معه تمييز الفاعل من المفعول بسبب خفاء الإعراب ، وعدم وجود قرينة . وذلك مثل : ساعد مصطفى موسى وأكرم صديقي أخي ، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول في مثل هذا إذ لو تقدم ، لخفيت حقيقة كل منهما .

ـ فإذا وجدت قرينة توضح الفاعل من المفعول ، جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل مثل : أكَلَ الكمثرَى مُصطفى ، وأتعب ليلَى الحُمَّى ، وأكرمت موسى لَيلى [1] .

ـ هذا هو مذهب الجمهور ، وهو الصحيح ، وأجاز بعضهم تقديم المفعول وإن لم توجد قرينة ، بحجة أن العرب لها غرض في الالتباس ، كما أن لها غرضًا في التبيين .

(ب) إذا كان الفاعل ضميرا متصلا غير محصور فيه ، والمفعول اسما ظاهرًا . نحو : أكرمتُ عليًّا ، وفهمتُ الدرس ، فإن كان الفاعل ضميرا محصورا ، وجب تأخيره ، مثل : ما أكرم عَلِيا إلا أنا ، وما فهم الدرس إلا أنت .

(جـ) إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا ، ولا حصر في أحدهما

---

(١) القرينة : معنوية : في المثال الأول والثاني : ولفظية في المثال الثالث : وهي إلحاق التاء التي تدل على أنّ الفاعل هو المؤنث .

مثل : أكرمتُكَ كما أكرمتَنِي ، وساعدتُه وعاونْتُه ، فضمير الفاعل هذا واجب التقديم ، وضمير المفعول واجب التأخير .

(د) إذا كان المفعول محصورا « بإلا » أو « بإنما » ، مثل : ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ ، إنما يفيد الدواءُ المريضَ ، وإنما وجب تأخير المفعول . لأن المحصور فيه يؤخر سواء كان مفعولا أو فاعلا ، وأجاز بعضهم تقديم المفعول المحصور ، إن كان الحصر « بإلا » فقط وتقدمت معه « كما سيأتى » :

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل وتأخير المفعول فقال :

وَأَخِّرْ المفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أَضْمِر للفاعلُ غَيْرَ مُنْحَصِر
ومَا بِـإلَّا أَوْ بِإنَّمَا انْـحَصَرَ أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

ـــ وبعد أن عرضنا المواضع التى يجب فيها تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول وعرضنا قول ابن مالك فيها ، والخلاف فى المحصور ، إليك بالتفصيل حكم تأخير المحصور .

حكم تأخير المحصور « فاعلا أو مفعولا » :

المحصور « بإلا » أو « بإنما » يجب تأخيره سواء أكان فاعلا أم مفعولا ، فمثال الفاعل المحصور ، ما أنكر الفَضْلَ إلا لئيمٌ ... وإنما أنكرَ الفضْلَ لئيم ، ومثال المفعول المحصور ، ما أفاد الدواءُ إلا المريضَ ، وإنما أفاد الدواءُ المريضَ .

هل يجوزُ تقديم المحصور ؟

وإذا كان الحصر « بإنما » لا يجوز تقديم المحصور بالإجماع ، فاعلا كان أم مفعولا . وإذا كان الحصر « بما وإلا » يجوز تقديم المحصور إذا تقدم معه « إلا » (على الراجح) لأن المحصور ، « بإلا » يعرف بوقوعه بعدها تقدمَتْ أو تأخرت .

فمثال تقدم الفاعل المحصور « بإلا » ما أنكر إلا لئيمٌ الفضلَ ، ومنه قول الشاعر :

فلم يَدْرِ إلّا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا ... عَشِيةَآنـاءُ الدِّيـارِ وَشَامُهَــا [1]

فقد تقدم الفاعل المحصور بإلّا « الله » على المفعول « ما هَيَجتْ » دون أن يحدث لَبس ، ومثال تقدم المفعول المحصور « بإلا » : ما أفاد — إلا المريضَ — الدواءُ — ومنه قول الشاعر :

تَزَوَّدتُ مِنْ لَيْلَى بتَكْلِيمِ سَاعَةٍ ... فمازَادَ إلّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُها [2]

حيث تقدم المفعول المحصور « بإلا » « ضعف » على الفاعل « كلامها » دون أن يحدث لبس .

آراء أخرى فى تقديم المحصور « بإلا » :

عرفت أنه لا يجوز بالإجماع تقدم المحصور « بإنما » وأما المحصور « بإلا » فيجوز تقدمه إن تقدمت معه ، « إلا » وهناك آراء أخرى فى تقديم المحصور « بإلا » ومجملها ثلاثُ مذاهب :

---

(١) اللغة : هيجت : أثارت . آناء : جمع نؤى : وهى الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . شامها : جمع شامة ، وهى العلامة .

الإعراب : (الله) فاعل يدرى (ما) اسم موصول مفعول يدرى ، (آناء الديار) فاعل هيجت ، (وشامها) معطوف على آناء .

والمعنى : لا يعلم إلا الله ما أثارته فى نفوسنا ديار الأحبة ، ورسومها من تباريح الهوى ومن الشوق والمحبة .

والشاهد : فى قوله : إلا اللهُ ما هيجت ، حيث تقدم الفاعل المحصور بإلا (الله) على المفعول (ما هيجت) وهذا رأى الكسائى ، والجمهور يمنعون ذلك .

(٢) والشاهد : فى قوله : إلا ضعف ما بى كلامها ، حيث تقدم المفعول المحصور بالا على الفاعل ، هذا على رأى الكسائى ، وجمهور البصريين .

المذهب الأول ـــ ما تقدَّم ـــ وهو مذهب الكسائى : أنه يجوز تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان ، أو مفعول : إذا تقدم معه « إلا » وهذا هو المختار وقد تقدمت أمثلته وشواهده .

المذهب الثانى ـــ وهو مذهب بعض البصريين : أنه يمتنع تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان أم مفعولا .

المذهب الثالث ـــ وهو مذهب أكثر البصريين : أنه إن كان المحصور « بإلا » مفعولا جاز تقديمه ، مثل : ما أفاد إلا المريضَ الدواءُ وكالشاهد السابق وإن كان المحصور « بألا » فاعلا ، لا يجوز تقديمه ـــ مثل : لا ينفع المرءَ إلا العملُ الصالحُ ، وأما قول الشاعر السابق « فلم يدر إلا اللهُ ما هَيَّجت لنا » فقد قالوا فيه إنه مؤول ، على أن « ما هيجت » مفعول بفعل محذوف والتقدير : دَرَى ما هيجّت لنا ، وعلى ذلك فلم يتقدم الفاعل المحصور ، على المفعول لأن هذا ليس مفعولا ، للفعل المذكور .

٢ ـــ وجوب تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل :

ويجب تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل فى المواضع الأتية :

(أ) إذا كان الفاعلَ محصورا ، (بإلا) أو (بإنما) كما تقدمنا . مثل ما أنكر الفضلَ إلا لئيمٌ ، وإنما ينكر الفضلَ لئيمٌ ، ونحو ما ينفع المرءَ إلا العملُ الصالحُ ، وإنما ينفع المرءَ العملُ الصالح ، فيجب تقديم المفعول لأن الفاعل محصور ، ولا يجوز تقديم الفاعل المحصور إلا إذا كان الحصر « بإلا » وتقدمت معه كما تقدمنا .

(ب) إذا كان المفعول ضميرا متصلا بالفعل ، والفاعل اسما ظاهرا مثل : ساعَدنى علىٌّ ، وأكرمنى خالدٌ ، واحترَمَهم محمد .

(جـ) إذا كان الفاعل مشتملا على ضمير يعود على المفعول فيجب تقديم

المفعول ، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، مثل : قرَ الكِتَابَ صاحبُه ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وإذ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ بكلمات فأتَمَّهُنَّ ﴾ فالمفعول فى المثالين واجب تقديمه ، والضمير فى الفاعل عائد على متقدم لفظا متأخر رتبة : وهذا جائز .

ولا يجوز أن يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول فلا تقول : قرأ صاحبه الكتابَ ، لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة . وهذا لا يجوز .

وإليك بالتفصيل حكم عود الضمير من الفاعل على المفعول وبالعكس :

١ ــ اعلم أن عود الضمير من المتأخر على المتقدم ، جائز بالإجماع : سواء كان المتأخر فاعلا أم مفعولا .

فمثال عود الضمير من الفاعل المتأخر على المفعول المتقدم ، قوله تعالى : ﴿ وإذ ابْتَلَى إبْرَاهِيمَ ربُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ وإنما جاز ذلك ، لأن الضمير قد عاد على متقدم فى اللفظ وإن كان متأخرا فى الرتبة .

ومثال عود الضمير من المفعول المتأخر على الفاعل المتقدم ، قولك أطاع الولَدُ أباه : وإنما جَاز ذلك ؛ لأن الضمير قد عاد على متقدم لفظا ورتبة [1] .

٢ ــ وأما عود الضمير من المتقدم على المتأخر ففيه التفصيل التالى :

(أ) فإذا عادَ الضمير من المفعول المتقدم على الفاعل المتأخر : جاز ذلك بالإجماع ، وذلك مثل : قولك : أفادتْ صاحبَها الرياضةُ ، وقول العرب

---

(١) الضمير لابد أن يعود على متقدم سواء كان متقدما فى اللفظ والرتبة ، أم متقدما فى الرتبة فقط ، أم فى اللفظ فقط . وهذا هو سبب جواز المسائل الجائزة ، ولا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا هو سبب منع المسألة الأخيرة .

الشائع : خافَ ربَّه عُمَرُ ، وإنما جاز ذلك ، لأن الفاعل رتبته التقديم فكأن الضمير قد عاد على متقدم فى الرتبة وإن كان متأخرا فى اللفظ .

وإذا عاد الضمير من المفعول المتقدم على ما اتصل بالفاعل ، مثل ضرب غُلامَها جارُ هند ، ففى هذه المسألة خلاف : قيل لا يجوز ، وقيل يجوز وهو الصحيح ، لأنه لما عاد ما اتصل بالفاعل كان كعوده على الفاعل نفسه .

(ب) وأما عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر : فلا يجوز عند الجمهور ، فلا تقول : قرأ صاحبُه الكتاب ؛ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا ممتنع ويجب حينئذ تقديم المفعول .

ولهذا شذ قولُهم ، زانَ نَوْرُهُ الشجَرَ ، لأن الضمير المتصل بالفاعل قد عاد على المفعول المتأخر لفظا ورتبة .

وأجاز ذلك أبو الفتح ابن جنى ، والأخفش ، ومن تابعهما ، واستدلوا بأبيات فيها عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، ومنها قول الشاعر :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا وكادَ ، لو سَاعَدَ المقدُورُ ، يَنْتَصِر [1]

فقد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « طالبوه » على المفعول المتأخر « مصعبا » وهو من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه حين قتل .

اللغة : طالبوه الذين أرادوا قتله ، ذعروا : أى خافوا من الذعر .

والشاهد : فى (رأى طالبوه مصعبًا) حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، فعاد على متأخر لفظًا ورتبة ، وذلك ممنوع عند جمهور النحويين ويجعلون مثل هذا ضرورة ، وأجازه ابن جنى والأخفش .

كَسَا حِلْمُه ذَا الحِلْمِ أثْوابَ سُؤْدَدٍ ... ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ[1]

فقد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « حلمه » على المفعول « ذا حلم » كما عاد الضمير من الفاعل « نداهُ » على المفعول « ذا الندى » وكل ذلك من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ أنَّ مجْدًا أخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا ... مِنَ النَّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمَا[2]

فقد عاد الضمير من الفاعل « مجده » على المفعول « مطعمًا » وهو مِنْ عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

ومنه قول الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[3]

فقد عاد الضمير من الفاعل « ربُّه » على المفعول « عدِىّ » وهو من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، ومنه قول الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أبَا الغِيلَانِ عن كِبَرٍ ... وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجزَى سِنِمَّار[1]

(١) والشاهد : عود الضمير من الفاعل (حلمه ونداه) إلى متأخر لفظًا ورتبة وهذا لا يجوز عند الجمهور إلا فى ضرورة الشعر وجائز عند ابن جنى والأخفش .

(٢) هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، يرثى مطعم بن عدى .

والشاهد : فى مجده ، حيث عاد الضمير المتصل بالفاعل على متأخر لفظًا ورتبة وهذا ممنوع عند الجمهور وأجازه ابن جنى والأخفش .

(٣) هو لأبى الأسود الدؤلى يهجو عدى بن حاتم الطائى .

والمعنى : يدعو عليه بأن يُجازَى جزاء الكلاب العاويات : وهو الضرب والرمى بالحجارة ، وهذا هجاء لا يليق بهذا الصحابى الجليل عدى بن حاتم .

والشاهد : فى (ربُّه) حيث عاد الضمير المتصل به على متأخر لفظًا ورتبة وهو ممنوع عند الجمهور وأجازه بعضهم .

(١) اللغة : أبا الغيلان . كنية لرجل ، سنمار : اسم رجل رومى ، بنى قصر الخورنق بالكوفة للنعمان ملك الحيرة ، وكان قصرًا نادرًا ، فلما أتمه ، ألقاه من أعلاه ، لئلا يبنى مثله –

فقد عاد الضمير من الفاعل المتقدم « بنوه » على المفعول « أبا الغيلان » وهو من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(جـ) فإن كان الضمير المتصل بالفاعل يعود على ما اتصل بالمفعول المتأخر ، مثل أكرمَ أبوها خادمَ هندٍ ، امتنعت المسألة بالإجماع .

وإليك الآن ملخصا لعود الضمير من المتقدم على المتأخر وبالعكس :

١ ـــ إذا عاد الضمير من المفعول على الفاعل : جاز بالإجماع تقدم المفعول ، أم تأخر ، لأنه قد عاد على متقدم وتستطيع الأمثلة مما تقدم .

٢ ـــ وأما عود الضمير من الفاعل على المفعول فيجوز : إذا تأخر الفاعل ويمتنع عند الجمهور إذ تقدم الفاعل لأنه يعود على متأخر لفظا ورُتبه وهذا ممنوع عند الجمهور « وأجاز ذلك ابن جنى » كما تقدم وتستطيع الأمثلة والتعليل مما سبق .

وقد أشار ابن مالك إلى صورتين : الأولى : جائزة وهى عود الضمير من المفعول المتقدم على الفاعل . والثانية : ممتنعة أو شاذة . وهى عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول ، فقال :

وشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَر »[1]

٣ ـــ جواز تقدم المفعول . وتأخر الفاعل :

وأما تقديم المفعول على الفاعل أو تقدم الفاعل على المفعول جوازا . ففى

= لغيره ، فضرب به المثل فى سوء المجازاة والمكافأة .

والشاهد : (بنوه أبا الغيلان) حيث عاد الضمير من الفاعل على المفعول المتأخر فعاد على متأخر لفظًا ورتبة ، وقد كثرت الشواهد على ذلك تأييدًا لمذهب الأخفش ومن تابعه .

(١) وذلك يكون فى غير باب (سلنيه) و (خلتنيه) كالأمثلة .

علما ما سبق أى : إذا لم يجب تقديم أحدهما أو يمتنع ، مثل : أكرم خالدٌ عليًّا . وأكرم عليًّا خالدٌ .

أحوال تقدم المفعول على الفعل :

يجب تقديم المفعول على الفعل فى المواضع الآتية :

(أ) إذا كان المفعول اسما له الصدارة : كان يكون اسم استفهام ، أو شرْطا مثل : أىَّ رجُل أكرمتَ ؟ وأىَّ صديقٍ تلازمْ ألازمْ ، ومِنْهُ فى القرآن الكريم ﴿ فأىَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُون ﴾ فلا يصح تأخيرَ المفعول فى ذلك ؛ لأن الاستفهام والشرط ، له الصدارة والتقديم .

(ب) إذا كان المفعول ضميرا منفصلا ، لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله [1] نحو قوله تعالى : ﴿ إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِين ﴾ ونحو قولك لأستاذك ، إيَّاك نحْتَرِمُ ، ولَا يجوز تأخير المفعول « إيًا » إذا لو تأخر لقيل نعبدك ونحترمك ، فيلزم اتصال الضمير المنفصل وهو غير جائز « هنا » لضياع الغرض البلاغى من التقدم .

بخلاف الضمير فى باب « سَلْنِيهِ » و « خِلْتَنيه » نحو قولك الدرهمُ إيَّاه أعطيتُك [1] ، فإنه لا يجب تقديم « إياه » لأنك لو أخرته ، لجاز اتصاله وانفصاله كما تقدم فى باب المضمرات . فكنت تقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه [3] .

---

(١) وذلك يكون فى غير باب (سلنيه) و (خلتنيه) كالأمثلة .

(٢) باب سلنيه : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر مثال : اعطيت وباب خلتنيه . كل فعل تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) هناك موضع ثالث ، وهو : أن يقع عامله بعد فاء الجزاء ، فى جواب (أما) الشرطية وليس للعامل معمول آخر مقدم عليه ، مثل : (فأما اليتيم فلا تقهر) بخلاف أما اليوم فساعد نفسك ، وإنما وجب تقديم المفعول ، ليكون فاصلا بين أما ، والفاء .

ويمتنع تقديم المفعول على الفعل في مواضع منها :

١ ــ إذا وقع مفعولا لفعل التعجب ، مثل : ما أجملَ الوردةَ ، وما أحسنَ الحديثَ .

٢ ــ إذا كان المفعول : مصدرا مؤولًا من « أنْ » المشددة ومعموليها ، مثل : عرفتُ أنك مسافر .

٣ ــ ويجوز تقديم المفعول على الفعل :

إذا لم يجب تقديمه أو يمتنع ، وذلك مثل : أكرمت عليا ، وعليًّا أكرمتُ .

الخلاصة :

١ ــ يجب تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في أربعة مواضع ، تقدمت بأمثلتها .

٢ ــ حكم المحصور وهل يجوز تقديمه ؟

المحصور « بإنما » لا يجوز تقديمه سواء أكان فاعلا أم مفعولا ، لأنه لا يعرف إلا بالتأخير والمحصور « بإلا » في جواز تقديمه ثلاث أراء تقدمت .

٣ ــ ويجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل في مواضع ذكرناها .

٤ ــ ويجب تقديم المفعول على الفعل :

(أ) إذا كان من الأسماء التى لها الصدارة ، كالاستفهام والشرط .

(ب) أو كان ضميرا منفصلا ، لو تأخر وجب اتصاله ، مثل إياك نعبد .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ـــ عرف الفاعل ، واذكر الرافع له ، وأنواعه ، مع التمثيل .

٢ ـــ اذكر أربعة من أحكام الفاعل التى أشار ابن مالك .

٣ ـــ متى يحذف عامل الفاعل وجوبا ؟ ومتى يحذف جوازا ؟

٤ ـــ بين حكم الفعل مع الفاعل المثنى والجمع ، وهل تلحقه علامة التثنية والجمع ، اذكر آراء النحويين فى ذلك مستشهدا بمثال توضح فيه ثمرة خلافهم .

٥ ـــ يرى الجمهور أن الفعل لا يلحقه علامة التثنية والجمع ، فكيف يعربون : نصروك قومى ، ونجحا المجتهدان ؟

٦ ـــ متى يجب تأنيث الفعل المسند إلى الفاعل ؟ ومتى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ وضح ما تقول بالأمثلة . ثم اذكر حكم تأنيث الفعل إذا أسند إلى جمع ؟

٧ ـــ اذكر مواضع تقديم الفاعل على المفعول وجوبا (وجوازا) ، ومواضع تقديم المفعول على الفاعل وجوبا مع التمثيل ، ثم اذكر : متى يتقدم المفعول على الفعل وجوبا ؟ ومتى يتقدم جوازا ؟ ومتى يمتنع .

٨ ـــ قد يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول فما حكم الفاعل من جهة التقديم والتأخير موضحا آراء العلماء فى ذلك التمثيل .

٩ ـــ ما حكم عود الضمير من المتقدم على المتأخر وبالعكس وما صور ذلك بين الفاعل والمفعول ، وبماذا استشهد من أجاز عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول .

١٠ ـــ لماذا أجمع العلماء على تأخير المحصور « بإنما » وما حكم تقديم المحصور « بإلا » فاعلا كان أم مفعولا ، أذكر آراء النحاة فى ذلك .

□ □ □

نائب الفاعل

هو ما يحل محل الفاعل بعد حذفه . ويأخذ جميع أحكامه مثل : عُرِفَ الحَقُّ ، وفُهِم الدرسُ ، والأصل : عَرَف محمدٌ الحقَّ وفَهِمَ خالدٌ الدرسَ ، فحذف الفاعل ، وَأقيم المفعول مقامه .

أغراض حَذْفِ الفاعل :

وإنما يحذف الفاعل ويحل محله نائبه ، لأسبابٍ وأغراض كثيرة منها :

١ ـ الجهل به مثل : سُرِقَ المتاعُ ، وكُسِرَ الزُّجاجُ إذا كان الفاعل لا يعلم

٢ ـ العلم به : مثل : وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا ، فمعلوم أن الذى خلق الإنسان هو الله .

٣ ـ الخوف منه : مثل : أُهِينَ المظلُوم ، إذا كنت تعرف من أهانه ولكن تخاف منه إن ذكرت اسمه .

٤ ـ الخوف عليه : مثل : أُعِدَّتْ العدَّةُ للقبض على المجرمينَ إذا كنا نعرف من أعدها ولكن نخاف عليه .

---

(١) يسميه بعض النحاة : المفعول الذى لم يسَمَّ فاعله . ولكن تسميته : نائب الفاعل : أحسن ، لأن نائب الفاعل . قد يكون فى أصله مفعولا : وقد لا يكون مفعولا ، فيأتى مصدرًا ، أو ظرفًا ، أو جار أو مجرورًا ، كما ستعلم ـ والفعل الذى يحتاج لنائب فاعل ، يسمى : الفعل المبنى للمجهول ، وقد يسميه بعض النحاة ، الفعل الذى لم يسم فاعله ، أو الفعل المبنى للمفعول والتسمية الأولى أحسن .

نائب الفاعل يستحق أحكام الفاعل

إذا حذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه : أعطى ما كان للفاعل من أحكام ، كلزوم الرفع ، ووجوب تأخيره عن رافعه ، وعدم جواز حذفه . لأنه أصبح عمدة لا يستغنى عنه [1] وذلك ، مثل : نِيلَ خَيْرٌ نائلٍ — والأصل : نال محمدٌ خيرَ نائل ، فحذف الفاعل وهو (محمد) وأقيم المفعول مقامه ، وهو « خير نائل » فأصبح مرفوعا .

ولا يجوز تقديمه على الفعل : فلا تقول : خيرُ نائلٍ نيل ، على أن يكون المقدم نائب فاعل أى : مفعولا قام مقام الفاعل ، بل يجوز ذلك على أن يكون المقدم مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده ، وكذلك لا يجوز حذف نائب الفاعل .

فلا تقول : نِيلَ ، فقط ، بدون نائب فاعل ، وقد أشار ابن مالك إلى نائب الفاعل وأنه يأخذ أحكام الفاعل فقال :

يَنُوبُ مفعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ [2]

ويتلخص : أن الفاعل يحذف لغرض من الأغراض ، ويحلُّ محَلّه نائبه .

ويترتب على حذف الفاعل أمران : الأول تغيير يطرأ على الفعل والثانى إقامة نائبٍ عنه يحلُّ محَلّه ويسمى : نائب فاعل .

وإليك تفصيل كل من الأمرين .

---

(١) ومن أحكامه : تأنيث الفعل معه إن كان مؤنثا ، مثل : أُكْرِمتْ فاطمة والأصل أكرَمَ محمدٌ فاطمةَ ، وأيضا اتصاله بالفعل .

(٢) كنيل : الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول ، خير نائل ، نائب فاعل ومضاف إليه .

كيفية بناء الفِعْل للمجهول :

إذا حذف الفاعل : فلابُدّ من تغيير فعله سواء كان ماضيا أم مضارعا على النحو الآتى :

١ ـــ إذا كان الفاعل مضارعا : ضُمّ أوله وفتح ما قبْل آخره ، ففى مثل : يَرْسِمُ المهندسُ البيتَ ويُعاقِبُ محمدٌ المذنبَ ، تقول عند البنَاء للمجهول ، يُرْسَمُ البيتُ ، ويُعاقَبُ المذنبُ ، كما تقول فى : يَفْهَم : يُفْهَم ، وفى : يَنْتحِى : يُنْتَحَى [1] .

٢ ـــ وإذا كان الفعل ماضيا : ضُم أوله وكسر ما قبل آخره ، ففى مثل : فَتَحَ العملُ بابَ الرزقِ وفَهِمِ محمدٌ الدرس : تقول : فُتِحَ بابُ الرزقِ ، وفُهِم الدرسُ ، كما تقول فى ضَرَبَ . ضُرِبَ ، وفى وَصَلَ : وُصِل .

وقد أشار ابن مالك إلى التغيير السابق للماضى والمضارع فقال :

وأوّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ والمتَّصِلْ بالآخِرا كسِرْ فى مُضِىٍّ كَوُصِلْ
واجْعَلْهُ من مضارِع مُنْفتِحا كَيَنْتَحِى ـــ المقولُ فيه : يُنْتَحَى

٣ ـــ إذا كان الفِعْل الماضى : مبدوءا بتاء زائدة سواء كانت للمطاوعة أم لغيره [2] ضُمّ أوله وثانيه ، نقول فى تَعَلَّم وتَقَدَّم ، تُعُلِّم وتُقُدِّم ، وفى تَدَحْرَج تُدُحْرِج ، وفى تَغَافَل ، وتَجَاهَل : تُغُوفِل ، وتُجُوهِل .

٤ ـــ وإذا كان الفعل الماضى : مبدوءًا بهمزة وصل : ضم أوله وثالثه وكسر ما قبل الآخر ، مثل : استَغْفَر محمدُ اللهَ ، تقول عند حذف الفاعل ، استُغْفِرَ اللهُ ، وتقول فى استَحْلَى ، استُحْلِى ، وفى اقْتَدَرَ ، وفى انْطَلَقَ : اقْتُدِر ، وانْطُلِقَ بزيد .

---

(١) وإذا كان ما قبل آخر المضارع واوًا أو ياء : قلب ألفا ، مثل : الحق يقال ، الكريم لا يضامَ وكيف تُستَبَاح أرضُنا وفينا حياة .

(٢) والمطاوعة : فى فعل هى قبول فاعله التأثير .

وفي المبدوء بتاء زائدة أو بهمزة وصل ، وكيفية تغييره يقول ابن مالك :

والثَّانِىَ التَّالِىَ تَا المُطَاوَعَةْ كالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهْ
وثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الوَصْلِ كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كاسْتُحْلِى

حكم معلّ العين :

٥ ــ وإذا كان الماضى الثلاثى ، مُعَل العين ، مثلِ : قال وباع ، فعند بنائه للمجهول ، يجوز فى فائه ثلاثة أوجه :

(أ) الكسر الخالص ، فينقلب حرف العلة ياء ، فنقول قِيل ، وبِيعَ ومنه قول الشاعر :

حِيكَتْ على نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ [1]

(ب) والضم الخالص : فينقلب حرف العلة واوا : مثل : « قُولَ ، وبُوعَ »

ومنه قول الشاعر :

لَيْتَ . وهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ [2]

---

(١) اللغة : حِيكت : نُسجت ، نيرين تثنية نير ، وهو مجموع القصب والخيوط تختبط ، تضرب بعنف ، لا تشاك : لا تؤثر فيها الشوك .

الإعراب : حيكت : ماضى مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هى على نيرين : حال من ضمير حيكت : إذ ، ظرف ، وجملة تحاك فى محل جر : بإضافة إذ إليها .

المعنى : هذه البردة محكمة النسيج متينة ، لأنها نسجت على نيرين وإذا اختبطت بالشوك ، لا يؤثر فيها الشوك .

والشاهد : حيكت : فهو فعْل ثلاثى معتل العين ، وبنى للمجهول وجاء بالكسر الخالص .

(٢) الإعراب : ليت : حرف تمن ونصب ، وهل حرف استفهام معناه النفى (شيئاً) مفعول به لينفع ، ليت : فاعل ينفع مقصود لفظه وليت الثالثة مؤكدة للأولى فلا اسم لها ولا خبر ، شباباً: اسم ليت الأولى وجملة : وهل ينفع ، معترضة بينهما . وجملة (بوع) من =

والضم الخالص لغة بَنِى دُبَيْرٍ ، وبَنِى فَقْعَسْ ، وهما من فُصحاء بنى أسد .

(جـ) والأشمام ، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضمّ والكسرِ ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظِ ، ولا يظهر فى الخط ، وقد قرىء فى السبعة قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِى وغِيضَ المَاءُ ﴾ بالأشمام ، فى قِيلَ وغِيض .

والخلاصة :

يجوز فى فاء « الفعل المعل » مثل : قال وباع : ثلاثة أوجه الكسر . والضم . والأشمام ، والكسر أعلاها ، ثم الأشمام ، فالضم .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

واكْسِرْ أو أشْمِمْ فَاثُلاثِىّ أُعِلّ   عَيْنًا وضَمٌّ « جَا » كَبُوعُ فاحْتُمِل

اجتناب ما يَجْلِبُ ، اللّبْس :

وإنما يجوز فى فاء المعَلّ : الكسر ، والضم والأشمام : بشرط أمن اللبس فإذا خيف اللبس فى شَكْلٍ من الأشْكَال ، وجب العدول عنه إلى ضبط آخر ، أى : شكْلٍ آخر ، لا لَبْس فيه ، فمثلا :

١ ــ إذا أسند الفعل الثلاثى ، المعَلّ بعد بنائه للمجهول : إلى ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب (نون النسوة) فإما أن يكون واويا ، أو يائيا .

(أ) فإن كَانَ واوِيًّا ، مثل : سَامَ (من السّوْم) اجتُنِب فيه الضم عند البناء للمجهول ، ووجب الكسر ، أو الأشمام ، فتقول : سِمْتُ ، وإنما لم يجز

= والشاهد فى بُوع : حيث جاء بالضم الخالص عند البناء للمجهول وقلبت الألف واوًا . الفعل ونائب الفاعل خبر ليت . وجملة فاشتريت : معطوفة على جملة بوع ، والمعنى : أتمنى أن يباع الشباب فاشتريته ، ولكن التمنى لا ينفع شيئًا .

فيه الضم ، فلا تقول سُمْتُ ، لئلا يلتبس بالمبنى للمعلوم ، فإنه مضموم مثل : سُمْتُ العَبْد .

(ب) وإن كان يائيا : مثل : بَاعَ (من البيع) اجتنب فيه الكسر (عند البناء للمجهول) ووجب الضم أو الأشمام ، فتقول : بُعْتُ ، وإنما لم يجز الكسر فلا تقول : بِعْتُ ؛ لئلا يلتبس بالمبنى للمعلوم فإنه مكسور ، مثل بِعْتُ الثوبَ .

الماضى المضعف :

٦ — وإن كان الماضى الثلاثى مضعفا ، مثل : شَدَّ ، ومَدَّ ، وعَدَّ ، وحَبَّ جاز فى فائه عند البناء للمجهول الأوجه الثلاثة : الضم والكسر ، والأشمام (كالمعل) تقولُ فى حَبَّ : حُبَّ ، وحِبَّ ، وإن شئت أشممت ، وكذلك الباقى ، والأوضح هنا : الضم فالأشمام ، فالكسر . وقد قُرِىء بالضم والأشمام قولُه تعالى : ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

وقد أشار ابن مالك إلى اجتناب الشكل الذى يخاف منه اللَّبْس ، وإلى حكم المضعف فقَال :

وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ : حَبُّ

جواز الأوجه الثلاث : فى مثل : اختار وانقاد .

وإذا كان الفعل الأجوف غير ثلاثى ، وكان على وزن انفعل أو افتعل مثل : انقَاد وانحَاز ، واختار ، واحتال ، جاز فى حرفه الثالث عند البناء للمجهول الأوجه الثلاث الضم والكسر والأشمام .

فالضم ، مثل اُنْقُوِد ، واُخْتُورَ ، والكسر ، مثل : انْقِيدَ واخْتِير ، وإن شئت أشممت .

ويلاحظ هنا أن حركة الهمزة غير ثابتة ، فتضم إن كان الثالث مضموما ، وتكسر ، إن كان الثالث مكسورا ، كما تلاحظ أن الضمة تقلب الألف واو والكسرة تقلب الألف ياء .

وقد أشار ابن مالك إلى الأوجه الثلاثة فى اختار وانقاد فقال :

وما لِفَا بَاعَ لِمَا العَيـن تَلا فِى اخْتَارَ وانْقَادَ وشِبْهٍ يَنْجَلِى

الخلاصة :

١ ــ عند بناء الفعل للمجهول ، يضم أوله ويفتح ما قبل آخره فى المضارع ويكسر فى الماضى .

٢ ــ والماضى الثلاثى الأجوف . مثل : باع ، يجوز فى فائه ثلاثة أوجه الضم أو الكسر ، أو الأشمام والماضى المضعف ، مثل : حَبّ ، يجوز فيه الأوجه الثلاثة السابقة . والأجوف غير الثلاثى ، مثل اختار وانقاد يجوز فيه أيضا الأوجه الثلاثة ، ويجْتَنَبُ الشكل الذى يؤدى إلى اللبس عند الإسناد إلى الضمائر والأمثلة تقدمت .

□ □ □

الأشياء التى تنوب عن الفاعل

ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، وتغيير صورة فعله : واحد من أربعة أشياء : المفعول به ، فإن لم يوجد ، فالمصدَرْ ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور وشرط نيابة المصدر وما بعده أن يكون صالحا للنيابة ، وإليك تفْصيل كلّ نوع :

١ ـ المفعول به :

وذلك : إن كان الفعل متعديا للمفعول به ، ثم حذف فاعله ، أُقيم المفعول به ـ مقامه وأخذ حكمه ، كما تقدم ـ ومثل اسْتُقْبِلَ الضيفُ .

٢ ـ نيابة الظرف :

ويصلح الظرف للنيابة عن الفاعل بشرطين : أن يكون مُتصرِّفا ، وأن يكون مختصا ، مثل : قُضِىَ يومٌ طيِّبٌ ، وصِيمَ رمضانٌ ، وجُلِسَ أمامَ الحديقةِ .

والمراد بالظرف المتصرف ، الذى لا يلازم النصب على الظرفية بل يفارقه ، فيأتى مرة مرفوعًا ومرة منصوبًا ، أو مجرورًا ، مثل : يوم وزمن ، تقول : اليوم يومٌ جميلٌ ، وقضيت يومًا سعيدًا ، وتطلعت إلى يومٍ مشرق .

والظرف غير المتصرف هو الذى يلازم النصب على الظرفية ، مثل : عند ـ ومَعَ ـ وسَحَر : إذا أريد به سحرُ يوم بعينه ـ وهذا لا يصلح للنيابة عن الفاعل ، فلا تقول : جُلِسَ عندك ، ولا رُكِبَ سَحَرٌ .

والمراد المختص : الظرف المفيد وهو ما خص بوصف ، أو بإضافة أو بعلمية ، مثل : يومٌ جميلٌ ، ووقتُ الصلاةِ ، ويومُ الجمعةِ ، ورمضانُ ، تقول سِيرَ وقْتٌ جَميلٌ ـ ولا يجوز أن تقول : سِيرَ وقْتٌ ، لأنه لا فائدة فى ذلك لعدم تخصص الظرف .

٣ ـ نيابة المصدر :

ويصلح المصدر للنيابة عن الفاعل ، بشرطين أن يكون متصرّفا ، وأن يكون مختصا ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، ومثل : جُلِسَ جلوسُ الأميرِ .

والمراد بالمصدر المتصرف الذى لا يلازم النصب على المصدرية ، بل يفارقه فيأتى مرفوعا أو منصوبا ، أو مجرورا ، مثل : فَهْما وسيْرا واستغفارا تقول : الفهْمُ ضرورى لِلطالب ، وإنّ الفهمَ ضرورى ، واعتمد الطالب على الفهمِ ـ وهكذا يتصرف الباقى .

والمصدر غير المتصرف : هو الذى يلازم النصب على المصدرية ، مثل : سبحان اللهِ ، ومعاذَ اللهِ ، وهذا لا يصلح للنيابة عن الفاعل حتى لا يخرج عن النصب .

والمصدرِ المختص : هو المصدر المفيد ، وهو الذى خَصّص بوصف أو بإضافة أو بعدد ، مثل سيْرٌ طويلٌ ، وضَرْبُ الأمير ؛ أو ضربتَان تقول : سِيرَ سيْرٌ طَوِيلٌ ، وضُرِبَ ضَرْبُ الأمِيرِ ، أو ضربتان ، ولا يجوز سِيرَ سَيْرٌ ، وضُرِبَ ضربٌ ، لعدمُ الفائدة لأن المصدر غيرُ مختص .

الجار والمجرور :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه المجرور بحرف جر ، مثل مُرَّ بزيدٍ ، فبزيدٍ نائب فاعل ، ومثل : جِىءَ بخديجَةٍ ، فَبِخَدِيجَةٍ نائب فاعل .

ويشترط لنيابة المجرور عن الفاعل ، شرطان :

الأول : أن يكون المجرور مختصا ، وذلك بأن يكون معرفة أو نحوه مثل : جِىءَ بزيد ، وجُلس فِى الدار ، ولا يجوز . جِىءَ برجلٍ ولا جلس فى دارٍ ، لعدم الفائدة .

الثانى : أن يكون حرفُ الجرِ غيرَ ملازمٍ لطريقة واحدة ، مثل : مُذْ ، ومنذ : الملازمتين لجر الزمان ، ومثل : حروف القسم الملازمة لجر المقسم به وقد أشار ابن مالك إلى نيابة المصدرِ ، والظرف والمجرور فقال :

وقابِلٌ منْ ظَرْفٍ أو مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى

الخلاصة :

ينوب عن الفاعل بعد حذفه . أحدُ أنواع أربعة :

المفعول به ــ الظرف ــ والمصدر ــ والمجرور بالحرف ــ وقد تقدم شرط كل نوع وأمثلته .

هل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟

إذا وجد بعد الفعل المبنى للمجهول : مفعول به ، ومصدر وظرف وجار ومجرور ، فأيهما ينوب ؟ وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟

١ ــ مذهب البصريين ، أنه يتعين نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره ، ففى مثل : أهان الشرطىُّ المذنب إهانةً بالغةً يومَ الخميسِ أمامَ القاضى فى المجلس ، عند بناء الفعل للمجهول يجب عندهم نيابة المفعول به دون غيره فتقول : أُهِينَ المذْنِبُ إهانةً بالغةً يومَ الخميسِ فى المجلِسِ .

٢ ــ ومَذهب الكوفيين : يجوز نيابةُ المفعول ، ويجوز نيابة غيرِ المفعول به مع وجوده ، تقدم أم تأخر ، فيجوز عندهم أن تقول : أُهِينَ المذْنبُ إهانةً بالغةً أَوْ أُهِينَ إهانةً بالغةً المذنبُ ، بجواز نيابة غير المفعول ، وإن كان الأفضل نيابة المفعول .

واستدلوا على مذهَبِهم بقراءَة أبى جعفر قولِه تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُون ﴾ ببناء الفعل يُجْزى للمجهول ، ففى هذه القراءة جاءت نيابة

المجرور بالباء (بما) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قومًا) منصوبا كما استدلوا بقول الشاعر :

لَـمْ يُعْـنَ بِالْعَلْيَـاءِ إلَّا سَيِّـدًا
ولا شَفَى ذَا الغَىِّ إلَّا ذُو هُـدَى[1]

فبالعلياء : نائب الفاعل للفعل (يُعن) وسيِّدا : مفعول به منصوب ، فقد ناب المجرور مع وجود المفعول .

٣ ــ ومذهبُ الأخفش : أنَّه إذا تقدم غيرُ المفعول به على المفعول ، جاز نيابَةُ كلٍّ منهما تقول : ضُرِبَ فى الدار خالدٌ بنيابة المفعول ، ويجوز : ضرب فى الدارِ خالدًا ، بنيابةِ المجرور .

وإذا تقدم المفعول به على غيره : تعين نيابته مثل : ضُرِبَ خالدٌ فى الدار بوجوب نيابة المفعول ، ولا يجوزُ ضُرِبَ خالدًا فى الدَارِ : بنيابة المجرور .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم نيابة غير المفعول به مع وجود المفعول وإلى المذاهب فى ذلك فقال :

وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَذَا إنْ وُجِدْ فى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

الخلاصـة :

عند البصرين : يتعين نيابة المفعول به ، وَلَا يجوز نيابةُ غيرِهِ مع وجوده وما وَرَدَ من ذلك شاذٌ أو مؤوَّلٌ .

وعند الكوفيين : يجوز نيابة المفعول به ويجوز نيابة غيره مع وجوده تقدم أو تأخر .

---

(١) الشاهد : نيابة المجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا) وهذا جائز عند الكوفيين . ويقول البصريون إن هذا ضرورة شعرية .

وعند الأخفش : إن تقدَّمَ المفعول به على غيره تعين نيابته ، وإلا جاز نيابته ونيابة غيره .

الفعل المتعدى لمفعولين أو أكثر ، ما الذى ينوب منها ؟

وذلك الفعل : على ثلاثة أنواع : لأنه إما أن يكون من باب أعطى ، أو من باب ظن ، أو من باب أعلم ، وإليك حكم كل نوع :

النوع الأول :

١ ـ فإذا كان من باب أعطى ، أى : متعديا لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو : أعْطَى وكَسَا ، وسأَل فى مثل : أَعْطَيْتُ محمدا كتابًا ، وكسوت الفقير ثوبًا .

فعند بناء هذا الفعل للمجهول ، يجوز إنابة المفعول الأول عن الفاعل ، فتقول ، أُعْطِىَ محمدٌ كتابا وكُسِيَ الفقيرُ ثوبا ، ويجوز نيابة المفعول الثانى أيضا ، بشرط أمن اللبس ، فتقول فى المثالين السابقين : أُعْطِى محمدًا كتابٌ وكُسِى الفقيرَ ثوب .

فإذا خِيف اللَّبْسُ وجب إنابة المفعول الأول ، ففى مثل : أعطَيْتُ زيدا عمْرا ، تقول إذا بنيته للمجهول أُعْطِىَ زيدٌ عمرا ، بوجوب نيابة الأول فقط دون الثانى ، فالآخذ هو زيد ، والمأخوذ هو عمرو ، ولا يجوز نيابة الثانى هنا ، لأنك لو أنبته : انقلب المعنى وصار الآخذ هو عمرو ، والمأخوذ هو زيد ، وأنت تُريد غير ذلك (١) .

(١) لعلك تسأل : لماذا خيف اللبس فى مثل : أعطيت زيدًا عمرًا ، ولم يخف فى : أعطيت محمدًا كتابًا ؟ نقول : لأن المفعول الأول يكون فى حكم الفاعل والثانى : فى حكم المفعول به ، وعلى ذلك ، فكل من زيد وعمر فى المثال يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا ويعرف الآخذ بالتقديم بخلاف الكتاب ، لا يكون إلا مأخوذًا : فهو المفعول الثانى تقدم أم تأخر .

قال ابن مالك مشيرا إلى حكم المسألة السابقة :

وباتّفاق قد يَنُوبُ الثّانى مِنْ   بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِن

وأنت ترى : أن ابن مالك جوّز نيابة أحد المفعولين عند أمن اللبس بالاتفاق ، ولكن ما مراده بالاتفاق ؟ إن أراد اتفاق النحويين جميعا فليس بمصيب ، لأن للكوفيين رأيا آخر : هو إن كان المفعول الأول معرفة والثانى نكرة . تعين نيابة المعرفة عن الفاعل مثل : أعطيت محمدا درهما ، فتقول : أُعْطِى محمدٌ درهما ، بنيابة الأول فقط .

النوع الثانى :

٢ ـ وإن كان الفعل من باب « ظَنَّ » أى : مُتَعِدِيا لاثنين أصلهما المبتدأ والخبر . نحو ظَنَّ وأخواتها ، مثل : ظننت محمَّدا مسافرًا ، فإذا بنى الفعل للمجهول ، جاز نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، فتقول : ظُنَّ محمدٌ مسافرا ويجوز نيابة الثانى أيضًا ، بشرط : أمن اللبس ، وبشرط أن لا يكون المفعول الثانى جملة تقول فى المثال : ظن محمدا مسافرٌ .

فإذا خيف اللبس عند إنابة الثانى امتنع إنابته : وتعين إنابة الأول كما فى قولك : ظُنَّ زيدٌ عمرًا : فنائب الفاعل هو « زيد » ، والمفعول الثانى « عمرا » ولو أنبْتَ المفعول الثانى لا نقلب المعنى ومثله . ظُنَّ محمدٌ صَدِيقَكَ . يتعين فيه نيابة الأول .

وكذلك يتعين نيابة الأول ، ويمتنع نيابة الثانى : إذا كان الثانى جملة نحو : ظُنَّ خالدٌ يُكْرِمُ وَالديه .

النوع الثالث :

٣ ـ وإذا كان الفعل من باب « أعْلم وأرِى » أى : متعديا لثلاثة مفاعيل نحو : أعلمت زيدًا فرسَك مُسْرَجًا .

فالمشهور في هذا الباب عند بناء الفعل للمجهول وجوب نيابة المفعول الأول عن الفاعل ، لأنه هو المفعول حقيقية ، أما الثاني والثالث فإطلاق (المفعول) عليهما مجاز ، لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، ولذلك تقول في المثال : أُعْلِم زيدٌ فرسَك مسرَجًا ، ولا يجوز نيابة الثاني أو الثالث .

وربما جاز (بقلة) عند البعض نيابة الثاني : عند أمن اللبس ، مثل : أُعْلِم زيدا فرسُك مسرَجًا ، وأقل منه نيابة الثالث : عند أمن اللبس ، كقولك : أعلم زيدا فرسَك مسرجٌ .

الخلاصة :

الفِعْلُ المتعدى لاثنين أو لأكثر إذا بنى للمجهول ، يجوز نيابة المفعول الأول في جميع الحالات أما المفعول الثاني فيجوز : بشرط أمن اللبس ، فإذا خيف لَبْسٌ تعين نيابة الأول ، وامتنع نيابة الثاني فلا تقول : أُعْطِى زيدا عمرٌو ، ولا ظُنَّ زيدا عمرٌو ، ولا أُعْلِمَ زيدا عَمرٌو منطلقا ، بنيابة الثاني ، بل لابد من نيابة الأول .

وكذلك يتعين نيابة الأول . إذا كان المفعول الثاني جملة ، في مثل : ظُنَّ محمدٌ يُكرِمُ والديه .

وقد أشار ابن مالك إلى نيابة الثاني في باب (ظَنّ وأعلم) عند بنائهما للمجهول فقال :

فى بَابِ ظَنَّ ، وأَرَى المَنْعَ اشتَهَرْ   وَلَا أَرَى منعًا إذَا القَصْدُ ظَهَرْ

الفعل المبنى للمجهول لا يرفع إلا نائب فاعل واحد :

الفعل المبنى للمعلوم ، لا يرفع إلا فاعلا واحدًا ، مثل ضَرَبَ محمدٌ عليا ، وكذلك الفعل المبنى للمجهول لا يرفع إلا مفعولا واحدا ، (أى نائبَ فاعل واحِد) وينصب ما عداه .

فلو كان للفعل معمولان فأكثر ، وأقمت واحدا منها مقام الفاعل ، نصبت الباقي فتقول : أعطِى محمدٌ كتابا ، وأُعْلِمَ خالدٌ عمْرًا مسافرا وضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدا ، يومَ الخميس أمام الأمير في داره .

الخلاصة :

يرفع الفعل نائب فاعل واحد ، وينصب ما عداه مما يستحق النصب وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا   بالرَّافِعِ النَّصْبُ لـهُ مُحَقَّقَـا

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ـ أذكر ما تعرفه من الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل مع التمثيل ، ثم وضح الأحكام التي تُعطى لنائب الفاعل عند حذفه .

٢ـ ماذا يحدث في الفعل ـ ماضيا أو مضارعا ـ عند بنائه للمجهول ، ممثلا .

٣ـ أذكر الأشياء التي تنوب عن الفاعل عند حذفه ، وما الحكم لو اجتمعت الأشياءُ كلها أو بعضها في أسلوب واحد ؟ وهل يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده ؟ أذكر الخلاف في ذلك مرجحا ما تختاره .

٤ـ بين الأوجه الجائزة في الفعل الأجوف الثلاثي ، عند بنائه للمجهول ممثلا .

٥ـ متى يمتنع إقامة المفعول الثاني في باب (ظن وأعطى) مقام الفعل ؟ ومتى يجوز ؟ مع التمثيل ، وما حكم إنابة الثاني والثالث في باب (أرى) .

٦ـ اشرح البيتين الآتيين ، موضحا المراد منها ، ومبينا آراء النحاة مع التمثيل .

وباتفاق قد يَنُوبُ الثاني مِنْ ... بابِ « كَسَا » فيما التباسُه أُمِن

في بابِ ظَنَّ ، وَأَرَى المنعُ اشْتَهَرْ ... ولا أَرَى منعًا إذا القصدُ ظَهَرْ

٧ـ زِيدَ في أجر العامل عشرون قرشا ـ زيد عشرون قرشا في أجر العامل ـ يتعين (عند بعض النحاة) رفع عشرين في أحد المثالين ، ويجوز الرفع والنصب في الثاني ، بين ذلك مع بيان السبب .

تمرينات

١ ــ قال تعالى : ﴿ وحِيلَ بينهم وبين ما يشتهون كما فُعِل بأشْيَاعِهِمْ من قبل ﴾ ، ﴿ فإذا نُفِخَ فى الصورِ نفخةٌ واحدةٌ ﴾ ، ﴿ وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمْرُ واستوَتْ على الجُودِيِ وقِيلَ بُعْدًا للقوم الظالمين ﴾ .

حول العباراتِ فى الأفعال السابقة إلى صيغة المبنى للمعلوم ، واذكر الفاعل المناسب لكل فعل .

٢ ــ بين فيما يأتى الفاعل ونائبه ، ونوع النائب ، وأعرب ما تحته خط :

تزار المتاحفُ والآثارُ تُرفَعُ أعلامُ النصر تُسُلِّمتْ الجوائز فى عيد العِلم

وفى الحكم : الكريمُ يعفو إذا استُعْطِفَ ، واللئيم يقسو إذا لُوطِفَ .

ومن كلام الإمام على رضى الله عنه فى استنفار الناس لأهل الشام :

ما أنتم إلا كإبلٍ ضَلَّ رُعَاتُها ، فكلما جُمِعتْ من جانب إنتشرت من جانب آخر ، تُكَادُونَ ولا تَكِيدُون ، لا يُنامَ عنكم وأنتم فى غفلة ساهون ، غُلِبَ والله المتخاذِلون .

٣ ــ ابن الفعل فى الجمل الآتية للمجهول ، مبينًا ما حدث فيها من تغيير :

بَايعَ المسلمون أبا بكر بالخلافة ــ زُرْتُ الحرمين وشاهَدْتُ المدينةَ المنورة ــ نُطِيع الأمَّ ونحترمها .

٤ ــ حول الأفعال الآتية إلى صيغة المبنى للمجهول فى جمل تامة :

نَعَلَّم ــ استَمع ــ نُقابل ــ لام ــ ردَّ ــ استغفر .

الاشتغال

أمثلة :

أكرَمَت محمدًا .. محمدًا أكرمتُه .. محمدا أكرمتُ أخاه

مررتُ بعليٍّ .. عَليًّا مررت به ..

التوضيح :

في مثل : أكرمت محمدًا ، نجد (محمدا) مفعولا به منصوبًا للفعل (أكرم) ويجوز لسبب من الأسباب : أن يتقدم المفعول . ويحل مكانه أحد شيئين : إما ضميره ، مثل : محمدا أكرمتُهُ ، فيعمل الفعل النصب في الضمير ويستغنى به عن الإسم السابق . وإما : أن يحل مكانه اسم ظاهر ، بشرط أن يكون سبَبِيًّا للمفعول المتقدم ، أي : مشتملا على ضميره ، مثل : محمدا أكرمتُ أخاه فيعمل الفعل النصب في الإسم الظاهر المتأخر .

ولو فرَّغت الفعل من الضمير ، فقلت : محمدا أكرمتُ ، لتسلط الفعل على الإسم السابق ، فنصبه مفعولا مقدَّما .

وعلى ذلك فأنت ترى ، أن الاسم لما تقدم وحل مكانه ضميرُه ، أو سببه . اشتغل الفعل عن الإسم السابق ، بالعمل في ضميره ، أو سببه [1] ، ولذلك : يسمى النحويون هذا الباب ، الاشتغالَ ، أو اشتغالَ العامِلِ عن المعمول .

---

(١) المراد بالسببي للاسم : كل شيء له صلة وعلاقة بذلك الاسم سواء كانت صلة قرابة أو صداقة أم عمل ، أم غير ذلك من أنواع الارتباط ، مثل أخاه صديقه غلامه ، ولو شئت قل : السببي : ما اتصل به ضمير الاسم السابق .

وأركان الاشتغال ثلاثة : مشغول وهو الفعل العامل ، أو نحوه ومشغول عنه ، وهو الاسم المتقدِّم : ومشغول به ، وهو الضمير المتأخر ، أو نحوه :

وقد تسأل : ما حكم الاسم السابق بعد أن اشتغل عنه الفعل ؟ فنقول : يجوز فيه أمران : أن يكون مرفوعا على الابتداء ، والجملة بعده خبر ، وأن يكون منصوبا على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، يفسّره المذكور هذا هو الأصل . وقد يَطْرأ على الإسم السابق : ما يوجب رفعه ، أو ما يوجب نصبه ، أو ما يرجح أحدَهما كما ستعلم .

وإليك بالتفصيل : تعريف الاشتغال ، وحكم الاسم السابق وأحوالِه ؟

اشتغال العامل عن المعمول :

تعريف الاشتغال :

هو أن يتقدَّم اسمَ ، ويتأخَّر عنه فعل ، عامل (النصب) فى ضمير ذلك الاسم ، أو فى سببه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق بحيث لو فرِّغ الفعلَ من الضمير ، لتسلط على الاسم السابق فنصبه .

فمثال المشتغِل بالضمير : محمدا أكرمتهُ . وعليًّا مررت به ، والفعل فى المثال الأول : توصل إلى الضمير بنفسه ، فنصبه لفظا ، وفى المثال الثانى : توصل إلى الضمير بواسطة حرف الجر ، ولذا عمل النصب فى محله .

ومثال المشتغل بالسببى : محمدًا أكرمت أخاه ، وعليا مررت بصديقه ، ولو فرغت الفعل من الضمير ، لتسلط على الاسم السابق ، فعمل فيه النصب لفظا ومثل : محمدا أكرمتُ ، أو محلا ، مثل : بزيد مررتُ ، فالجار والمجرور فى محل نصب بمررت .

حكم الاسم السابق فى الاشتغال :

يجوز فى إعراب الاسم السابق وجهان :

أحدهما : الرفع على أنه مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبره .

الثانى : النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، يفسِّره الفعل المذكور ، وكان الحذف واجبا ، لأنه لا يجمع بين المفسِّر ، والمفسَّر كما لا يجمع بين العِوض والمُعوَّض عنه .

والفعل المحذوف وجوبا يكون مشاركا للمذكور : إما فى لفظه ومعناه وإما فى معْناه [1] فقط ، فمثال الأول : محمدًا أكْرِمْتُهُ ، التقدير : أكرمت محمدا أكرمتُه ، ومثال الثانى : عليا مررتُ بِه ، فالتقدير . جاوزت عليا مررتُ به .

وكون الاسم السابِق منصوبا بفعل محذوف : هو مذهب البصريين ، وهو أحد مذهبين .

والمذهب الثانى : مذهب الكوفيين ، وهو أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وقد اختلف هؤلاء فى تفسير مذهبهم ، فقال قوم ، إن الفعل المذكور قد عَمِل فى الضمير وفى الاسم السابق مَعًا ، فإذا قلت محمدًا أكرمته : كان (أكرمتُ) ناصبا لمحمد ، ولضميره (الهاء) ورُدَّ هذا الرأى : بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضمير اسم ومُظْهَرِه معا .

وقال قَوْم : هو عامل فى الظاهر ، والضمير ملغى : ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ولهذا كان مذهب الكوفيين ضعيفًا .

---

(١) يكون المحذوف موافقا للفعل المذكور فى اللفظ والمعنى ، إذا كان الفعل ناصبا للضمير نفسه ، مثل : محمدا أكرمته ، ويكون موافقا فى المعنى فقط ، إذا كان الفعل المذكور ناصبا لمحل الضمير ، مثل ، عليا مررت به .

وقد أشار ابن مالك إلى تعريف الاشتغال وحكم الاسم السابق ، فقال :

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ ... عَنْهُ : بِنصْبِ لَفْظِهِ أو المَحَلّ

فالسَّابِقَ أَنصِبْهُ بِفعلٍ أضْمِرَا ... حَتْمًا مُوافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ

أحوال الاسم السابق فى الاشتغال :

الاسم السابق فى باب الاشتغال يأتى على خمسة أقسام أحدها : ما يجب فيه النصب ، والثانى : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرجح ، والرابع ما يجوز الأمران ، والرفع أرجح ، والخامس ما يجوز فيه الأمران على السواء .

وإليك تفصيل كل قسم وموضعه :

١ ــ وجوب النصب :

ويجب نصب الاسم السابق : إذا وقع بعد أداةٍ لا يليها إلا الفعل كأدواتِ الشرط والتحْضِيض ، وأدوات الاستفهام غيرِ الهمزة ، وذلك مثل : إنْ محمدًا أكرمتَه أكرمْكَ ، وحَيْثما صديقَك تلْقَه فعاتِبْهُ على تَأَخُرِه ، وهَلَّا عمرا قابلتَه ، وأيْنَ الكتابَ وضعْتَه ؟ وهل خالدًا أكرمتَه ؟

فيجب نصب الاسم السابق فى الأمثلة السابقة ونحوها ، لأن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل (ولو مقدرًا) ولا يجوز ، رفعه ، على الابتداء[1] ، لأن هذه الأدوات لا يقع بعدها الاسم (المبتدأ) وأجاز الكوفيون ، وقوعَ الاسم (المبتدأ) بعد هذه الأدوات فلا يمتنع عندهم الرفع على الابتداء ، واستشهدوا بقول الشاعر :

---

(١) نعم قد يجوز رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور كما فى البيت المذكور .

لاَ تَجْزَعِــى إنْ مُنْــفِسٌ أهْلَكْتُــــه
فإذا هلَكْتُ فعنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِــى [1]

فَمُنْفِسٌ : مبتدأ وأهلكته ، خبر ، وقد دخلت « إنْ » على الاسم ، وعند البصريين « منفس » فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : إن هَلَكَ مُنفسٌ « فإن » شرطية ، لم تخرج عن الدخول على الفعل .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوبِ نصب الاسم السابق ، فقال :

والنَّصْبُ حَتْمٌ إن تَلَا السابقُ مَا   يَخْتَصُّ بالفِعْلِ ، كإنْ وحَيْثُمَا

١ ــ وجوب الرفع :

ويجب رفع الاسم السابق ، فى حالتين [2] :

١ ــ إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالابتداء « أى لا تدخل على الفعل » كإذا « الفجائية » مثل : خرجْت من المحاضرة فإذا الفتاةُ يُنَاقِشُها الزميل ، ومثل : خرجت فإذا محمدٌ يقابلُهُ عمرو ، فيجب رفع الاسم بعد « إذا » ولا

---

(١) البيت : للنمر بن تولب ، يخاطب امرأته وقد لامته على التبذير .
اللغة : منفس المال الكثير النفيس ، أهلكته : أنفقته .

الإعراب : لا ناهية : تجزعى : فعل مضارع مجزوم بحذف النون وياء المخاطبة فاعل ، إن شرطية : منفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وهو فعل الشرط وأجاز الكوفيون أن يكون : منفس مبتدأ وما بعده خبر ، وفى رواية : منفسا بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف و (أهلكته) فعل وفاعل ومفعول والجملة مفسرة لا محل لها .

والشاهد فى : (منفس) حيث وقع الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية وهى لا يليها إلا الفعل فأعرب فاعلا لفعل محذوف ، وأجاز الكوفيون : أن يكون منفس مبتدأ وما بعده خبر كما ذكرنا .

(٢) إذا وجب رفع الاسم السابق خرج من باب الاشتغال واندرج تحت (المبتدأ والخبر) وإنما يذكره النحويون تكملة للصور الذهنية للاسم السابق الذى يتحدث عنه .

يجوز نصبه ، لأن « إذا الفجائية » تدخل على المبتدأ ولا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدرا .

٢ ـــ إذا وقع الفعل بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والاستفهام وما « ما » النافية ، مثل : الوجِبُ إن تُؤدِّهِ تَفُزْ ، وزَيْدٌ إن لَقِيتَهُ أكرِمْهُ ، والمريضُ هَلْ زُرْتَه ؟ ومحمدٌ ما لقيتُهُ وعمرٌو ما قابَلْته ، فيجب رفع الاسم السابق فى تلك الأمثلة [1] ونحوها ، ولا يجوز نصبه ، لأن هذه الأدوات لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها : وما لا يعمل فيما قبله لا يُفَسِّر عامِلًا قبله .

ومن أجاز عمل ما بَعْد هذه الأدواتِ فيما قبلها : أجاز النصب . فيقول : محمدا ما أكرمتُه .

وقد أشار ابن مالك إلى وجوب رفع الاسم السابق فى موضعين ، فقال :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ ـــ فالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا
كَذَا إذا الفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ ... ما قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

٣ ـــ ترجّح النصبِ :

ويجوز فى الاسم السابق النصبُ والرفعُ والنصبُ أرجح فى أربعة مواضع :

(أ) إذا وقع بَعْد الاسم ، فِعلٌ دال على الطلب ، كالأمر ، والنهى ، والدعاء ، مثل : الكتابَ خذه ، وعليًّا احتَرِمْه ، والفقيرَ لا تَنْهَرْهُ ـــ وخالدا رَحِمه اللهُ ، فيجوز رفع الاسم السابق ونصبه والمختار والنصب [2] .

---

(١) ومثل هذه أدوات التحضيض : والعرض والحروف الناسخة ولام الابتداء فهذه كلها « لها الصدارة » فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . فلا نصب فى مثل صديقك هلا زرته ، ومحمد ألاَ تكرمه . والكتاب أنى قرأته والمسألةَ لأنا شارحها .

(٢) الرفع : على أن الاسم السابق مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، والنصب على أنه مفعول به ، وكان النصب هنا أرجح من الرفع ، لأن الأصل فى الخبران لا يكون جملة طلبية : والرفع يقتضى الأخبار بالجملة الطلبية وهذا قليل .

(ب) إذا وقع الاسم السابق بعد أداة يغلب أن يليها الفعل ، كهمزة الاستفهام مثل : أطائرةً ركبتها ؟ وأخالدًا قابلته ؟ بالنصب والرفع (للإسم السابق) والمختار النصب .

(جـ) إذا وقع الاسم المشتغل عنه ، بعد عاطف ، تقدمه جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم « بأما » مثل : جَاء محمّدٌ وخالدًا أكْرَمْتُهُ ، فيجوز رَفْعُ « خالِدِ » ونصبُه ، والمختار النصب ، لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية .

فلو فُصِل بين العاطف والاسم « بأمَّا » كان حكم الاسم ، كالاسم الذى لم يتقدمه شيء نحو : جاء محمدٌ وأمّا خالدٌ فأكرمتُه .

يجوز رفع « خالِدِ » ونصبه والمختارُ الرفع كما سيأتى :

فإذا قلت : جَاء محمدٌ وأما خالدٌ فأكْرِمْهُ : كان المختار فى خالد ، النصب ، لأنه وقع قبل فعل دال على الطلب .

(د) إذا وقع الاسم جوابا لاستفهام منصوب مثل : أنْ يقال لَكَ : أىَّ الزملاءِ أكرمت ؟ ومن كَافَأْتَ ؟ فتقول مُجيبا : محمدا أكرمتُهُ ، وسعادَ كافأْتها : وقد ترجَّح النصب فى الاسم هنا ، لكى يشاكل الجوابُ السؤالَ فى الجملة الفعلية .

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع التى يترجّح فيها نَصْبُ الاسم السابق فقال :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ ... وبعْدَ مَا إيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ
وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرٍّ أَوَّلا

وأنت ترى أن ابن مالك قد ذكر ثلاثةَ مواضع ولم يذكر الرابع ، وقد ذكرناه .

٤ ـــ ما يجوز فيه الأمران ــ على السواء .

ويجوز فى الاسم المشتغل عنه النصب والرفع على السواء : إذا وقع بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين « أعنى : جملة صدرها اسم وعجزها فعل » مثل : محمدٌ نَجَح وعلىٌّ أكرمتُه ، ومثل : النهرُ فاضَ والحقولُ سقيْنَاها منه .

فيجوز فى كلمتى « علىٌّ والحقولُ » الرفع : مراعاة لصدر الجملة ، وبهذا تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية .

ويجوز فيهما النصب مراعاة لعجز الجملة ، وبهذا تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى ما يجوز فيه الرفع والنصب على السواء فقال :

وإنْ تَلَا المعْطُوفُ فِعْلَا مُخْبَرًا   بِهِ عَنِ اسْمٍ فاعطِفَنْ مُخيَّرًا

٥ ــ ترجيح الرفع :

ويجوز الرفع والنصب فى الاسم المشتغل عنه ، والمختار الرفع ، إذا لم يوجد مع الاسم ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمْرَانِ على السواء ، وذلك نحو : محمدٌ قابلته ، والضيفُ أكرمته .

فيجوز رفع الاسم السابق « محمد والضيفُ » على أنه مبتدأ ، والجملة بعدُ خبر ، ويجوز نصبه على اعتبار أنه مفعول به لفعل محذوف .

---

(١) وبيان ذلك أن الرفع فى الاسم : على اعتباره مبتدأ ، وخبره الجملة بعده وبهذا تكون قد راعيت صدر الجملة السابقة ، فعطفت جملة إسمية على إسمية .

والنصب فى الاسم : على تقدير أنه مفعول به لفعل محذوف ، وبهذا تكون قد راعيت عجز الجملة السابقة ، فعطفت فعلية على فعلية .

ويختار هنا الرفع ، لأنه لا يحتاج إلى تقدير شيء والنصب يحتاج إلى تقدير فعل ، وما لا يحتاج أولى مما يحْتَاجُ .

رَأْيٌ لبعض النحاة :

زعم بعضُهُم أنه لا يجوز النصب في المسألة السابقة ، لما فيه من كلفة الإضمار والتقدير ، وهذا الرأى ليس بشيء ، لأن النصب قد جاء عن العرب ونقله عنهم سيبويه وغيرُه من أئمة العربية ــ وهو كثير ، فقد أنشد أبو السعادات الشجرى في كتاب له يسمى الأمالى . شاهدا على النصب وهو قول الشاعر :

فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيلٍ ــ وَلَا نِكْسٍ وَكِلٍ (١)

ومنه قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ بكسر تاء جنات .

وقد أشار ابنُ مالك إلى ما يترجح فيه الرفع فقال :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِى مَرَّ ــ رَجَحْ فما أُبِيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

---

(١) البيت لامرأة من بنى الحارث بن كلب .

اللغة : غادروه ــ تركوه ــ ملحما ــ الملحم : الذى تغشاه الحرب من كل جانب ، فلا يجد مخلصا ــ زميل ــ جبان ــ نكس ــ ضعيف لا يستطيع النجدة ، وكل : عاجز يكل أمره إلى غيره

الإعراب : فارسا مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ما : زائدة للتفخيم ، غادروه : فعل ومفعول ، ملحما : حال من الضمير في غادروه ، غير زميل حال ثان ولا نكس : معطوف عليه ، ولا زائدة لتأكيد النفى ، وكل ، صفة لنكس .

والمعنى : قد تركوا هذا الفارس في الحرب وحده ، وهو ليس بالجبان ولا بالضعيف .

والشاهد : في قوله فارسا ما غادروه حيث نصب (فارسا) بفعل مضمر ، ولا مرجح للنصب ، وبعضهم يوجب الرفع ، لأن عدم الإضمار أولى ، ولكن هذا البيت حجة عليه .

ثَمَّة تشتمل على أحكام عامة منها :

١ ـــ اتصال الضمير بالفعل المشغول ، كانفصاله عنه :

عرفت : أن الفعل فى أسلوب الاشتغال لابد أن يشتمل على ضمير الاسم السابق ، وهذا الضمير كما يكون متصلا بالفعل المشغول ، مثل : محمد أكرمته يكون منفصلا عنه بحرف جر ، مثل : محمدٌ مررت بِهِ أو بإضافة ، مثل : محمدًا أكرمْتُ أخاه أو صدِيقَ أخيه ، ولا فرق فى حكم الاسم السابق : بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، فيجرى عليه الأحوال السابقة مع انفصال الضمير كما جرت مع اتصاله .

فيجب نصبه ، فى مثل ، إن عليا مررت به أكرمَكَ : كما يجب فى : إن عليًّا لقيتُه أكرمَكَ .

ويجب رفعه فى مثل : خرجت فإذا عَلى مُرَّ به خالدٌ .

ويختار النصب ، فى مثل أَعَلِيًّا مرَرْتُ به ؟

ويختار الرفع ، فى مِثل : عَلِّى مررت به ، ويجوز الأمران على السواء فى مثل : محمد سافر وعليًّا مررتُ بِهِ .

ويتلخص : أن انفصال المشغول عن الضمير كاتصاله به ، لا فرق بينهما فى جريان الأحكام السابقة على الاسم : وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وَفَصْلُ مشْغُولٍ بِحَرْف جـرٍّ أو بإضافَةٍ كـوصْلٍ يَجْـرِى

٢ ـــ العامل « المشغول » يكون فعلا : ويكون وصفا :

وكما يكون العامل المشتغِل ، فعلا ، مثل : محمد أكرمْتهُ ، يكون وصفا ، بشرط : أن يكون عاملا ، وأن لا يمنع من عمله مانع .

والمراد بالوصف العامل : اسم الفاعل ، واسم المفعول بِمَعْنَى الحال والاستقبال مثل : الطعامُ أنا آكله الآن أو غدا ، وعلِيا أنا مكرِمُه الآن ،

والدّرهم أنت مُعْطاهُ ، فيجوز فى الاسم السابق النصب والرفع .

واحترز بالوصف : عن غير الوصف : كاسم الفعل مثل : محمدٌ دراكه ، فلا يجوز نصب « محمد ، لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله » .

وإن كان الوصف غير عامل : كاسم الفاعل بمعنى الماضى ، مثل : محمد أنا ضاربه أمس لا يجوز نصب الاسم السابق (محمد) لأن الوصف لا يعمل ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، وكذلك إن منع مانع من عمل الوصف كالألف واللام مثل :

محمدٌ أنا الضَّارِبُه : لا يجوز نصب الاسم السابق ، لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما فلا يفسر عاملا .

الخلاصة :

إن الوصف العامل فى أسلوب الاشتغال كالفعل أمّا إن كان العامل غير وصف ، كاسم الفعل ، أو كان الوصف غير عامل أو منع مانع من عمله .

فلا يجوز نصب الاسم السابق ، ولا يكون من باب الاشتغال ، وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وسَوِّ فِى ذَا البَابِ وصْفًا ذَا عَمَلْ   بِالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

٣ ـ الضميرُ الرابِطِ يكون فى التابع ، أيضا :

عرفت أن الفعل فى الاشتغال لابد وأن يشتمل على ضمير الاسم السابق ليكون الضمير رابطا بين الاسم والجملة ، وهذا الضمير يسمى فى اصطلاح النحاة « بالعُلقة » أى العلاقة والرابط ، وكَمَا يحصل الرّبط و « الملابسة » .

(أ) باتصال الفعل بالضمير ، مثل : محمدًا أكرمته .

(ب) أو بالسببى المضاف إلى الضمير ، مثل : محمدًا أكرمت أخاه .

(جـ) كذلك يحصل الربط والملابسة باسم أجنبى اتبع بتابع مشتمل على

ضمير الاسم السابق : سواء أكان التابع نعتًا ، مثل : التجارةُ عرفت رجلا يتقنها فجملة « يتقنها » نعت لرجل ، وفيها الضمير العائد .

أو كان التابع : عطف بيان ، مثل : محمدًا أكرمت الوالدَ أباه .

أو كان التابع : عطف نسق : بالواو خاصة ، مثل : الفتاةُ أكرمتُ الوالد وأهلَها ، ولا يصلح من التوابع غير هذه الثلاثة (النعت ، والبيان ، والنسق) .

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وعُلْقَــةٌ حَاصِلَــةٌ بتَابِــعِ   كعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِـعِ

ويتلخص : أن الأجنبى الذى اشتغل به الفعل : إذا اتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببىّ ، كما مثلنا .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ـ عرف الاشتغال ، واذكر أركانه ، موضحًا ذلك بأمثلة من عندك .
٢ ـ اذكر المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشغول عنه ، والتي يترجح فيها النصب . ثم اذكر المواضع التي يجب فيها رفع الاسم المشغول عنه ومتى يترجح رفعه ومتى يجوز الأمران على السواء ؟ مثل لما تذكر .
٣ ـ يستشهد النحاة في باب الاشتغال بما يأتي : وضح موضع الاستشهاد على ضوء ما عرفت .
قال الله تعالى : ﴿ جَنَّاتِ عدن يدخلونها ﴾ ﴿ والأنعامَ خلقها لكم ﴾ (أبشر منًّا واحِدا نتبعه) .

□ □ □

التطبيقات

بين حكم الاسم المشغول عنه في كلّ مما يأتي :

١ ـ الدرسُ ما أهملته ـ دخلت فإذا الطلابُ يقدِّرُهم أستاذُهم ، أعقلَكَ أطعْته أم هواك ، إذا المرءُ غلبه الهوى عميت بصيرته ، هَلّا وطنَكَ أحببته وإن الضيفَ قابلته فأكرِمْه ، وأينَما أعداء الوطن لقيتُهم فانبذهم ، أمصرَ تنساها ؟ وقد أرضَعَتْكَ من لبانها .
٢ ـ أكلَّ يوم دَرْسَكَ تهمله ـ أأنت محمدٌ تكرمه ـ الكتابَ خذه ـ والصحيفةَ اقرأها .
اضبط بالشكل الاسم المشغول عنه في « الأمثلة السابقة » مع بيان السبب .
٣ ـ اجعل لفظ « الأمانة » مشغولا عنه ، في ثلاث جمل من عندك يكون في إحداها واجب النصب ، وفي الثانية واجب الرفع ـ وفي الثالثة جائز الأمرين .
٤ ـ أعرب البيت الآتي :
ونَفسَكَ أكرِمْهَا ، وإنْ ضَاقَ مَسْكَنٌ   عَلَيْكَ بِها ـ فاطْلُبْ لِنَفْسِكَ مَسْكَنًا

□ □ □

تعدى الفعل ولزومه

ينقسم الفعل باعتبار عمله إلى قسمين : متعدّ ، ولازم .

١ ــ فالمتعدى : هو الذى يصل إلى المفعول به بنفسه ، أى : بغير حرف جر ، مثل : أكلتُ الطعامَ ، وقرأتَ الكتابَ ، وفهمتَ الدرسَ .

ويسمّى ما يصل إلى المفعول بنفسه ، فعلا متعديا لتعدّيه إلى المفعول ، وواقعا لوقوعه على المفعول به ، ومجازًا ، لأنه يجاوز الفاعل إلى المفعول به .

٢ ــ والفعل اللّازم : هو ما لا يصل إلى المفعول به إلا بحرف جر ، أو ما ليس له مفعول ، مثل : مررت بزيدٍ ، واطمأننتُ على سيرِ العمل ، ومثل : نجح محمدٌ ، ويسمى لازما ، وقاصرًا ، وغيرَ متعد ، كما يسمى ، متعديا بحرف جر [١] .

علامة الفعل المتعدى :

وعلامة الفعل المتعدى : أن تتّصل به هاءُ ضمير تعود على غير المصدر وهى هاء المفعول به ، نحو : الباب أغلقتُه ، والمال أنفقتُه ، أمّا هاء المصدر فلا تدل على تعدّى الفعل ، لأنها تتصل بالمتعدى واللازم ، فمثال المتصلة بالمتعدى : الضربُ ضربتهُ زيدا ، ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته ، أى : قمت القيام .

---

(١) ذكر ابن هشام : أن هناك نوعا ثالثا لا يوصف بالتعدى واللزوم وهو كان الناقصة وأخواتها .

عمل المتعدى :

وشأن المتعدى : أن ينصب المفعول به ، إذا لم ينب عن فاعله مثل تَدَبَّرتُ الكُتبَ . ونصرتُ الحقَّ ، فإذا ناب المفعول عن الفاعل ، وجب رفعه كما تقدم نحو : تُدُبِّرتْ الكتُبُ ، ونُصِرَ الحقُّ .

وقد يرفع المفعول ، وينصب الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : خَرقَ الثوبُ المِسْمَارَ ، ولا ينقاس ذلك ، بل يقتصر على السماع .

وقد أشار ابن مالك إلى علامة المتعدى ، وإلى نصبه للمفعول ما لم ينب عن الفاعل فقال :

عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدّى أَنْ تَصِلْ ... (هَا) غَيْرَ مَصْدَرٍ به نَحْوُ : عَمِلْ

فَانْصِبْ ، به مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ

أنواع الفعل المتعدى :

ينقسم المتعدى إلى أربعة أقسام بحسب ما بعده من المفعولات .

١ ــ ما يتعدى إلى مفعول واحد : وهو كثير فى اللغة العربية ، مثل : ضَرَبَ علىٌّ خالدًا ، وأضاءت المصباحَ ، وسمعتُ المِذْياعَ .

٢ ــ ما يتعدّى إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو (ظن وأخواتها) وقد تقدمت .

٣ ــ ما يتعدى إلى مفعولين : ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل أعطى ، وكسا ، وسأل ، تقول : أعطيت المحتاجَ درهمًا ، وكسوت الفقيرَ جُبَّةً وسألت اللهَ المغفِرةَ .

٤ ــ ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : كأعلم وأرى ، كما تقدم ، تقول : أعلمتُ محمدًا الجوَّ معتدِلا .

علامة الفعل اللازم وأنواعه :

الفعل اللازم : غير المتعدى ، وعلامته أن لا يتصل به هاء الضمير التى تعود على غير المصدر ، بل تتصل به هاء الضمير التى تعود على المصدر ، مثل : القيامُ قمته ، والجلوسُ جَلسْته .

أنواع الأفعال اللازمة :

وهناك أفعالٌ يتحتم لزومها : وتعرف ذلك بمعناها أو بصيغتها وهى أنواع ، منها :

١ ــ ما دل على سجية وطبيعة ، وهى الأفعال الدالة على صفة تلازم صاحِبها ــ ولا تفارقه إلاَّ لسببٍ قاهر ــ مثل شَرُفَ فلانٌ ، وشجُعَ ، وجَبُن ، وكَرُم ، وظَرُف ، وطال ، وقَصُر ، ونَهُم الرجل [1] .

٢ ــ كل فعلٍ دَلَّ على نظافةٍ أو وَسَخ ، مثل : نظُف الرجلُ ، ووضُؤ وطهرُ الثوبُ ، ودنُس ووسُخ ، وقَذُر .

٣ ــ ما دل على لون أو عَيْب مثل : احمرَّ ، واخضرَّ ، وعَوِرَ ، وعِمَى .

٤ ــ ما دل على أمر عَرَضى طارِىء يزول بزوال سببه ، مثل ، مَرِض زَيْدٌ ، وارتعشتْ يدُه ، وكسُل الخادمُ ، ونَشِط العاملُ ، وفرِحَ المجتهدُ ، وحزِن المصابُ .

٥ ــ ما جاء على وزن : افْعَلَّلَ مثل : « اقْشَعَرَّ البدنُ ، واشْمَأَزَّ القادِمَ ، واطْمَأَنَّ الضيفُ » .

٦ ــ ما جاء على وزن انفعل ، مثل انْبعث وانْطلق .

---

(١) نهم الرجل ، اشتدت رغبته فى الطعام وملازمته .

٧ ـــ ما جاء على وزن : افْعنلل ، مثل اقْعَنْسس ، وأخْرَنْجَمَ ، تقول : اقعَنْسَس الجملُ ، إذا لم يستجب لقائده وأخْرَنْجَمتْ الإبلُ ، « تجمّعت » وافرنقع ، أي : افترق .

٨ ـــ ما كان مطاوعا لما تعدى لمفعول واحد ، مثل مَدَدْتُ الحديد فَامتَدَّ ، وكسرتُ الزُّجاجَ فانكسَر ، ودحرجت الكرة فتَدَحْرَجَتْ .

أما ما كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعولين : فإنه لا يكون لازمًا ، بل يكون متعديًا إلى مفعول واحد ، مثل : أفهمَتُ عليًا المسألَةَ فَفَهِمَها ، وعلمته النحوَ فتعلَّمه .

تلك هي أشهر أنواع الأفعال التي يتحتم فيها اللزوم .

وقد أشار ابن مالك إلى ما سبق من أنواع الأفعال اللازمة ، فقال :

ولازِمٌ غيْرُ المعَدَّى ، وَحُتِـمْ   لُزَومُ أفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِـمْ
كَذَا افْعَلَلَّ ، والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا   وما اقْتَضَى ، نَظَافَةً ، أو دَنَسَا
أو عَرَضًا ، أو طَاوَعَ المُعَدَّى   لواحِـــدِ كَمَـــدَّهُ فامتَـــدَّا

تعدية اللازمة « بحذف حرف الجر » :

تقدم أن الفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه ، وأما الفعل اللازم : فَيصِل إلى مفعوله بحرف جر : أي يتعدى بحرف الجر ، مثل : ذهبتُ إلى على ، ومررتُ بزيدٍ ، فالكلمات : على وزيدٍ ، في مكان المفعول به ، لأنها وقع عليها الذهاب والمرور ، ولكنها ليست مفعولات مباشرة ؛ لأن الفعل يوصل إليها بواسطة حرف الجر ، وقد يحذف حرف الجر ليصل الفعل إلى مفعوله بنفسه ، مثل : مررتُ زيدًا .

وحينئذ ينصب المجرور على أنه مفعول به ، أو على نزع الخافض [1] .

حذف حرف الجر نوعان سماعيّ ، وقياسيّ :

١ ـ فالحذف السماعى : ما كان مقصورًا على السماع من العرب ، مثل : ذهبتُ الشامَ ، والأصل : إلى الشامِ ، ومررت زَيدًا ، وتمرون الدِّيارَ . قال الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَـنْ تَعُوجُـوا   كَلامُكُـمْ عَلَـىَّ إذًا حَـرامُ [2]

والأصل : تمرُّون بالديار ، فحذف حرف الجر ، ومثل هذا مقصور على السماع .

٢ ـ الحذف القياسى :

١ ـ يجوز حذف حرف الجر قياسًا مطردًا (بالإجماع) مع (أنَّ وأنْ) بشرط : أمن اللبس .

فمثال ذلك مع (أنَّ) أشهدُ بأنَّ الأمانةَ خلقٌ كريم وسررت بأنَّك ناجحٌ ، فيجوز حذف حرف الجر قياسًا : فنقول : أشهد أنَّ الأمانة ... وسررت أنَّك ناجح .

ومثال ذلك مع (أنْ) قولك : عجبتُ من أنْ تحضُر بهذه السرعة ، فيجوز

---

(١) النصب على أنه مفعول به رأى البصريين ، وعلى نزع الخافض رأى الكوفيين .

(٢) اللغة : لم تعوجوا : لم تقيموا ، يقال : هاج ، بالمكان ، إذا أقام به .

الإعراب : تمرون ، مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ، الديار منصوب على نزع الخافض وجملة (ولم تعوجوا) حال كلامكم : مبتدأ ، عليَّ متعلق بحرام الواقع خبر المبتدأ .

والشاهد : فى (تمرون الديار) حيث وصل الفعل اللازم إلى المفعول به بنفسه بعد حذف الجار ، وهو مقصور على السماع .

حذف حرف الجر قياسا ، فنقول : عجبت أنْ تحضرَ ، ومنه قولهم : عجِبْتُ أنْ يدُو (أى : بأن يَدُو) أن يُعْطُو الدِية [1] فإذا خيف اللّبْس ، لا يجوز الحذف ، مع (أنَّ وأنْ) مثل : رغبت فى أنْ تقرأ « الرسالة » ورغبت فى أنّك تقرأ ، فلا يجوز حذف (فى) فلا تقول رغبت أن تقرأ . لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس حيث لا ندرى المقصود بعد الحذف : أهو رغبت فى أن تقرأ ، أو رغبت عن أن تقرأ : والمعنيان متعارضان متناقضان .

٢ ــ وقد اختلف النحاة فى الحذف مَعَ غير (أنَّ وأنْ) ــ فمذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف مع غير (أنَّ وأنْ) بل يقتصر فيه على السماع وذهب الأخفش إلى أنه .

يجوز حذف حرف الجر قياسًا (مع غيرهما) بشرط : تعين الحرف ومكان الحذف كَقَولِك : بريْتُ القلَم بالسكين : فيجوز حذف حرف الجر . فنقول : بريتُ القلمَ السكينَ ، لتعيّن الحرف المحذوف وتعين مكانه ، فإن لم يتعين الحرف : لم يصح حذفه ، نحو قولك : رغبت فى لقاء خالد ، فلا يجوز حذف (فى) هنا ، فلا تقول : رغبت لقاء خالد (لحصول اللبس) لأنه لا يدرى بعد الحذف ، هل الأصل : رغبت فى لقاء خالد ، أو رغبت عن لقائه ، وكذلك : إن لم يتعين مكان الحذف ، لم يجز الحذف ، كقولك : اخترت الفائزين من أبناء الكلية ، فلا يجوز الحذف فلا تقول . اخترت الفائزين أبناء الكلية (لحصول اللبس) لأنه لا يدرى بعد الحذف ،

(١) الدية : هى التعويض المالى ، الذى يدفعه من ارتكب نوعا معينا من الجرائم (كقتل النفس خطأ) ليأخذه المكلوم الذى وقعت عليه الجريمة .

هل قصدت : اخترت من الفائزين أبناءَ الكلية ، أم اخترت الفائزين من أبناءِ الكلية .

والحذف إذا تعين الحرف المحذوف ومكانه ، جائزٌ : (قياسًا) عند الأخفش ومن معه ، ومذهب الجمهور : أنه لا ينقاس الحذف إلا مع (أنَّ وأنْ) فقط .

محل (أنَّ وأنْ) بعد الحذف :

اختلف النحويون في محل (أنَّ وأنْ) بعد الحذف .

فذهب الأخفش ، إلى أنهما في محل جر ، وعلى ذلك فالمصدر المؤول ، من (أنّ) وما بعدها وأن والفعل ، مجرور بالحرف المحذوف :

وذهب الكسائي ، إلى أنهما في محل نصب ، وعلى ذلك فالمصدر المؤول منصوب على نزع الخافض ، أو بالفعل .

وذهب سيبويه ، إلى تجويز الوجهين :

الخلاصة :

أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر [1] ويجوز حذف حرف

---

(١) الفعل الماضي يتعدى بأشياء منها :

١ ــ إذا دخلت عليه همزة النقل . الذي يصير بها الفاعل مفعولا ، مثل : فرح الحزينُ ، وأفرحتُ الحزين .

٢ ــ تضعيف عين الفعل ، مثل : فرح المنتصرُ ــ وفرّحت المنتصر .

٣ ــ إذا دل على مفاعله ، مثل : جالست الأدباءَ وماشيت العلماءَ .

٤ ــ تحويل الفعل إلى صيغة (استفعل) مثل : استعنت بالله واستحسنت الهجرة .

٥ ــ تحويل الفعل إلى صيغة (فعل) بفتح العين ، مثل كارمتُ عليا فكرمته غلبته في الكرم .

٦ ــ التضمين ، مثل (ولا تعزموا عُقْدة النكاح) أي : لا تنووا ، فقد عدى تعزم إلى المفعول مباشرة للتضمين مع أن عزم لا يتعدى إلا بعلى .

الجر سماعا ، إذا لم يكن المجرور (أنْ وأنَّ) مثل : مررت زيدا ، وينصب المجرور بعد الحذف ويجوز الحذف قياسا ، مع (أنْ وأنَّ) بالإجماع ، بشرط أمن اللبس وقيل : يجوز أيضًا الحذف إذ تعين الحرفُ المحذوف ومكانُهُ والأمثلة قد تقدمت .

ويجوز فى إعراب المصدر المؤول بعد الحذف ، أن يكون منصوبًا على نزع الخافض ، أو أن يكون مجرورًا بالحرف المحذوف .

وإلى هذا أشار ابن مالك فقال :

وعَــدِّ لَازِمًــا بِحَــرْفِ جَــرٍّ ... وإنْ حُذِفِ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجـرّْ
نقْلًا ، وفى (أنَّ) (وأنْ) يَطَّرِدُ ... مَعَ أمْنِ لَبْس كعَجِبْتُ أن يَدُو

تقديم أحدِ المفعولين « على الآخر فى باب ، أعْطَى وكَسَا » :

سبق أن الفعل منه ما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة :

١ ـــ فإذا كان متعديا لاثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، مثل : (أعطى وأخواتها) فالأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، مثل : أعطيتُ السائِلَ قِرْشًا ، فالأصل أن يتقدم (السائل) لأنه فاعل فى المعنى : لأنه الآخذ ويتأخر (القرش) لأنه المأخوذ ، ومثله : كسوتُ عليًّا ثوبًا ، وقولهم : أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ ، فمَنْ مفعول أوّل ، ونسْجَ مفعول ثان ، والأصل تقديم (مَنْ) على ، نَسْج ، لأنه اللّابس فهو الفاعل فى المعنى ، ونسْجَ اليمن ملبوس :

ومع أن الأصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى ، فقد يجوز تقديمه ، وقد يجب تقديمه ، وقد يجب تأخيره .

١ ـــ فيجوز أن يتقدم ما هو فاعل فى المعنى ، وأن يتأخر ، إذا لم يحدث

لَبْس وضرر فى الأسلوب بتقديمه أو تأخيره ، مثل : أعطيْتُ السائلَ قرشًا ، وأعطيت قرشًا السائل ، وأعطيتُ الزائر ورْدَة ، وأعطيتُ وردةً الزائر .

٢ ـــ ويجب لزوم الأصل ، أى : يجب أن يتقدم الفاعل فى المعنى ، فى ثلاثة مواضع :

(١) خوفُ اللَّبس . مثل : أعطيتُ زيدًا عمرًا ، فيجب تقديم الفاعل فى المعنى (الآخذ) ولا يجوز تقديم غيره : لأجل اللبس إذ لو تقدم غيره لا يدرى الآخذ من المأخوذ ، لأن كلا منهما يصلح أن يكون آخذا ومأخوذا .

(٢) إذا كان المفعول الثانى محصورًا فيه مثل : ما منحت السائلَ إلا درهمًا ، لأن المحصور فيه يجب تأخيره .

(٣) إذا كان الفاعل فى المعنى ضميرا متصلا ، والمفعول الثانى اسما ظاهرا مثل : سأعطيكَ كتابًا . لأن الضمير المتصل يجب تقديمه ليتصل بالفعل .

(٤) ويجب ترك الأصل : أى يجب تأخير الفاعل فى المعنى ، وتقديم ما ليس فاعلا فى المعنى فى ثلاثة مواضع :

(أ) إذا كان المفعول الأول ، أى الفاعل فى المعنى ، مشتملا على ضمير عائد على المفعول الثانى ، مثل : أعطيتُ الأمانةَ صاحبَها .

فلا يجوز تقديم (صاحبَها) وإن كان فاعلا فى المعنى فلا تقول : أعطيت صاحبها الأمانة ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممتنع .

(ب) إذا كان المفعول الأول : أى الفاعل فى المعنى محصور فيه ، مثل : ما أعطيت الكتاب إلا محمدًا ، وما كسوتُ الثوبَ إلا عليا ، لأن المحصور يجب تأخيره .

(جـ) إذا كان المفعول الأول أي الفاعل في المعنى اسمًا ، ظاهرًا والمفعول الثاني ضميرا متصلا ، مثل : القلمُ أعطيتُه محمدًا .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم بقوله [1] :

والأصْلُ سبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ ... مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »
ويلْـزمُ الأصلُ لِمُـوجِبٍ عَـرَى ... وتَرْكُ ذَا الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

□ □ □

حذف المفعول به أي : حذف الفضلة :

المفعول به ليس ــ ركْنًا أساسيا في الجملة ، ولذلك قد يستغنى عنه . ويسميه النُّحَاة (فضلة) .

والفضلة : خلافُ العُمْدة ، والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل .

والفضلة : ما يمكن الاستغناء عنه . كالمفعول به ، وقد يحذف المفعول به (الفضلة) جوازا ، وقد يمتنع حذفه .

١ ــ حذف المفعول به جوازًا :

يجوز حذف المفعول به (أي يجوز حذف الفضلة) إذا لم يَضُرّ حذفه كقولك في ضربْتُ زيدا ، ضربتُ ، بحذف المفعول به .

---

(١) لعلك تسأل عن حكم المفعول الأول إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، كظن وأخواتها ، فنقول : الأصل تقديم ما أصله المبتدأ وتأخير ما أصله الخبر ، وقد يجب الأصل في المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ كما إذا أدى عدم الترتيب إلى لَبس ، مثل ظننت محمدا خالدًا ، وقد يجب تأخير الأول : في المواضع التي يجب فيها تأخير المبتدأ ، كما إذا كان مشتملا على ضمير يعود على شيء في الخبر ، مثل ظننت في الدار صاحبَها ، ويجوز الأمران فيما عدا ذلك ، مثل : حسبت محمدا مسافرا ، وحسبت مسافرا محمدا .

وكقولك فى : أعطيت محمدًا درهما ، أعطيت : بحذف المفعولين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى واتَّقى ﴾ .

وكقولك في المثال : أعطيتُ محمدًا ، بحذف المفعول الثانى : ومنه قوله تعالى : ﴿ ولسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ وكقولك : أعطيتُ درهما : بحذف المفعول الأول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حتَّى يُعْطُو الجِزْيَةَ ﴾ التقدير : والله أعلم حتى يَعْطُوكم الجِزية .

٢ ــ امتناع حذف المفعول به :

ويمتنع حذف المفعول به (أى يمتنع حذف الفضلة) : إذا حصل ضرر في الأسلوب بحذفه ، ويشمل ذلك :

١ ــ أن يكون المفعول به : هو الجواب المقصود من سؤال معين ، كأن يقال لك : من قابلتَ ؟ فتجيب : قابلت خالدًا ، فلا يجوز حذف المفعول (خالدا) لأنه المقصود بالجواب .

٢ ــ أن يكون المفعول به محصورا ، مثل : ما قابلتُ إلا خالدًا ، فلا يجوز حذف المفعول به (خالدًا) لأنه محصُور ، ولا يجوز حذف المحصور لئلا يفسد المعنى ، وقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف الفضلة (المفعول به) وامتناعه فقال :

وحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ ، إن لَم يَضُرّ   كحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أو حُصِرْ

□ □ □

حذف ناصب المفعول به ، أى : العامل :

يحذف ناصبِ المفعول به « ناصب الفضلة » جوازا أو وجوبا :

١ ــ فيجوز حذف ناصب المفعول به : إذا دَلَّ عليه دليل ، بأن وجدَتْ

قرينة تدل عليه ، مثل : من قَابَلتَ ؟ فتقول : محمدا ، والتقدير : قابلتُ محمدا . فحذف قابلت من الجواب ، لدلالة ذكره فى السؤال ، ومثل : ماذا حصدت ؟ فتقول : قمْحًا ، وماذا صنعت ؟ خيرًا .

٢ — ويجب حذفه فى أبواب معينة ، منها باب الاشتغال ، مثل : الوالدَ احترمتُهُ ، والتقدير : احترمتُ الوالدَ احترمته ، فحذف ، احترمتُ وجوبا كما تقدم [١] .

وقد أشار ابن مالك إلى حذف ناصب الفضلة جوازا ووجوبا . فقال :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما ... وَقَدْ يَكُونُ حَذفُهُ مُلتَزَمَا

ويقصد بقوله : الناصِبَها ، ناصب الفضلة .

□ □ □

(١) ومنها النداء كيا عبد الله ، فإن المنادى منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أدعو ، ومنها التحذير بإياك وأخواتها مثل : إياك الكذب ، والإغراء بالشروط المذكورة فى بابه ، كما سيأتى إن شاء الله ، مثل الصبر والإيمان . أى الزم الصبر والإيمان ، ومنها الأمثال المسموعة ، مثل : أحشفًا وسوءَ كيلة ومثل . الكلاب على البقر ، وكذلك ما يشبه الأمثال ، كقوله تعالى : ﴿ انتهُوا خيرًا لكم ﴾ .

أسئلة وتمرينات

١ ـ فرّق بين الفعل المتعدى واللازم ، وبين علامة كل منها مع التمثيل .
٢ ـ ما أنواع الفعل المتعدى ؟ وما أنواع اللازم .
٣ ـ اذكر أربعة من صيغ الأفعال التى لا تكون إلا لازمة : وصُغها فى جملة مفيدة .
٤ ـ متى يجوز حذف حرف الجر ، ومتى يمتنع مع التمثيل ؟
٥ ـ قد يحذف حرف الجر سماعا ، أو قياسيا ، مثّل للأول بمثال واذكر موضعين للحذف القياسي . موضحا آراء النحاة فى الحذف . ثم اذكر محل أنَّ وأنْ ، بعد الحذف .
٦ ـ اشرح قول ابن مالك :

وعـدِّ لازمـا بحـرف جـر وإن حـذف فالنصب للمنجـر
نقلا ، وفـى أنَّ وأنْ يطـرد مع أمن لبس كعجبت أن يدُو

٧ ـ باب « أعطى وكسا » ينصب مفعولين ، وأحدهما فاعل فى المعنى فمتى يجب تقديم ما هو فاعل فى المعنى ؟ ومتى يمتنع ؟ ومتى يجوز مع التمثيل .
٨ ـ متى يجوز حذف حرف المفعول به (أى الفضلة) ومتى يمتنع ممثلا .
٩ ـ اذكر موضعين يجب فيها حذف ناصب المفعول به وموضعا يجوز فيه الحذف مع التمثيل .

□ □ □

تمرينات

١ ـ (شهد الله أنّه لا إله إلا هو) وتقول مررت زيدا .
وقال الشاعر :

وما زرتُ ليلى أن تُكُون حَبيبةً إلىّ ولا دَين بها أنا طالبه

بين حكم حذف حرف الجر فى الأمثلة السابقة ؟
٢ ـ يقال : بريت القلم بالسكين . ورغبت فى لقاء خالد ، واخترت الفائزين من الطلبة ، لماذا يجوز حذف الجار فى المثال الأول ويمتنع حذفه فى الأخيرين .

□ □ □

التنازع

أمثلة :

١ ـ اجتهد ونجحَ الطالبُ — ١ ـ اشتريتُ وقرأتُ الكتابَ

٣ ـ حضَروا وأكرمتُ الضيفَ — ٤ ـ أنِسْتُ وسَعِدتُ بالزائر

التوضيح :

في كل مثال من الأمثلة السابقة : تجد فِعْلين « أي عاملين » تقدما ، وتأخر معمولٌ واحد ، وكل من العاملين يطلب ذلك المعمول ، ويتنازع عليه فمثلا :

١ ـ في المثال الأول : « اجتهد ونجح الطالبُ ، نجد كلا من الفعلين اجتهد ونجح : يطلب الاسم الظاهر (الطالب) ليكون فاعلا له فإذا أخذه أحدهما فأين فاعل الثاني ؟

٢ ـ وفي المثال الثاني : « اشتريتُ وقرأتُ الكتابَ » نجد كلا من الفعلين ، يطلب « الكتاب » ليكون مفعولا له ، فإذا أخذه أحدهما ، فأين مفعول الثاني ؟

٣ ـ وفي المثال الثالث : حضرّ وأكرمتُ الضيفَ ، تجد الفعل الأول « حضر » يطلب « الضيفَ » ليكون فاعلا له والفعل « أكرمت » يطلبه ليكون مفعولا له ، فمطلب كل من الفعلين مختلف « غير ما سبق ، فإذا أخذه أحدهما ، فأين معمول الثاني » ؟

٤ ـ وفي المثال الرابع : كل من الفعلين (أنست وسعدت) يطلب

(المجرور بالزائر) ، ليكون معمولا له ، فإن أخذه أحدهما ، فأين معمول الآخر ؟

ومن الأمثلة السابقة : ندرك أن كلا من العاملين : يطلب المعمول : المتأخر ويتنازع عليه .

ولذا سمى : هذا الأسلوبَ (أسلوبَ التنازع) .

ولعلك تسأل : وما الحكم إذن لو أخذ أحد العاملين المعمول وفاز به .

فنقول : إذا عمل أحدهما فى الاسم الظاهر : أعملنا الآخر فى ضميره وبذلك يستوفى كل واحد معموله ، فمثلا ، إذا قلت :

اجتهد ونجح الطالب ، فلو كان الطالب فاعلا لـ (نجح) عمل الآخر فى ضميره ولو كان (الطالب) فاعلا لاجتهد ، عمل الثانى فى ضميره .

ويظهر هذا . فى المثنى أو الجمع فتقول : اجتهد ونجحا أخواك : بإعمال الأول فى الظاهر ، والثانى فى ضميره ، كما تقول اجتهدا ونجح أخواك ، بإعمال الثانى فى الظاهر ، والأول فى ضميره — وسيأتى لهذا مزيد وتوضيح .

وإليك بالتفصيل : تعريف التنازع ، وحكم إعمال أحد العاملين ، وإهمال الآخر ، وما يجب مع العامل المهمل ، وما يمتنع ، إلى غير ذلك .

التنازع

تعريفه :

هو : أنْ يتقدَّم عاملان ، ويتأخرَ معمولٌ يطلبه كل من العاملين [1] مثل

---

(١) قد يتنازع ثلاثة عوامل ، فأكثر ، فمثال الثلاثة : قوله ﷺ : « تسبّحون وتحمّدون وتكبّرون دُبُرَ كل صلاة ثلاثا وثلاثين » فتنازع ثلاثة أفعال فى معمولين ، هما دبر — وهو ظرف - وثلاثا وثلاثين — ويعرب مصدرا ، وأعمل الأخير لقربه .

اشتريتُ وقرأتُ الكتابَ : فكل من الفعلين اشتريت ، وقرأتُ يطلب (الكتاب) ليكون مفعوله .

شروط التنازع :

يشترط فى أسلوب التنازع :

١ ــ أن يتقدَّم العاملان ويتأخر المعمول ، فلو لم يتقدما ، لم يكن ذلك من بابِ التنازع ، مثل : الطالبُ نجح واجتهد ، لأن كلا منهما قد أخذ مطلوبه .

٢ ــ كما يشترط : أن يكون العاملان . فعلين متصرفين ، أو اسمين يشبهان الفعل فى العمل ، أو فعل واسم ، فمثال الفعلين : وقف وتكلم الخطيبُ ،ومثال الاسمين : المؤمنُ ناصرٌ ومغيثٌ الضعيفَ ، ومثال المختلفين ، قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَه ﴾ فلا تنازع بين حرفين ، أو حرف وغيره ولا بين اسمين غير عاملين ولَا بين فعلين جامدين ، كعسى وليس .

إعراب أسلوب التنازع : ورأى النحاة فى إعمال أحد العاملين

لابد أن يستوفى كل عامل فى التنازع عمله ، فيعمَلُ أحدَ العامِلين فى الاسم الظاهر ويَعْمَلُ الآخر « المهمل » فى ضميره كما سيأتى :

وقد اتَّفق النحاة « البصريون والكوفيون » على أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكنهم اختلفوا فى الأولى منهما فذهب البصريون إلى أن الثانى أولى به لقربه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أوْلى به لتقدّمه .

وقد أشار ابن مالك إلى « التنازع » وآراء النحاة فى إعرابه فقال :

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فى اسْمٍ عَمَل ... قبْلُ فلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ
والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَة ... واخْتَارَ عكْسًا غيرُهم ذا أُسْرَةْ

حكم الإضمار فى العامل المهمل :

قلنا : إنك لو أعملت أحد العاملين فى الظاهر أعملت الآخر « المهمل » فى ضمير ذلك الاسم الظاهر .

ولكن تارة يجب الإضمار فى العامل المهمل ، وتارة يمتنع ، وتارة : يجب فيه الإتيان بالظاهر بدل الضمير ــ وإليك التفصيل :

وجوب الإضمار :

ويجب الإضمار ، أى : ذكر ضمير الاسم الظاهر فى العامل المهمل : فى ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

إذا كان مطلوب العامل المهمل مرفوعا « لا يجوز حذفه » كالفاعل ونائبه ، ففى تلك الحالة : يجب الإضمار فى العامل المهمل سواء كان هو العامل الأول ، أم الثانى : وذلك كقولك : يحسن ويسىء « ابناك » فكل واحد من « يحسن ويسىء » يطلب « ابناك » فاعلا ، فإذا أعملت الثانى فى الاسم الظاهر ، وجب أن تضمر فى الأول فاعله ، فتقول : يحسنان ويسىء ابناك وإذا أعملت الأول ، وجب أن تضمر فى الثانى فاعله ، فتقول : يحسن ويسيئان ابناك .

ومثاله : بغى واعتديا عبداك ، بإعمال الأول ووجوب الإضمار فى الثانى ، لأنَّ ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملتزم ذكره .

فأنت ترى : أنه وجب الإضمار فى المهمل ــ أيا كان ــ ولا يجوز ترك الإضمار ، فلا تقول : يحسن ويسىء ابناك ، ولا بغى واعتدى عبداك ، لأن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعل ملتزم ذكره .

وأجاز الكسائى ترك الإضمار وحذفه ، بناء على مذهبه ، فى جواز وحذف الفاعل ، وأجاز الفراء ذلك ، بناء على أن العاملين معا قد عملا فى الظاهر .

والسبب فى إجازتهما ذلك أى : فى ترك الإضمار ، أنهما يمنعان الإضمار فى الأول عند إعمال الثانى ، فلا تقول عندهما : يحسنان ويسىء ابناك [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى الحالة السابقة فقال :

وأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِى ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، والتَزِمْ ما الْتُزِمَا
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِىءِ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى واعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

وقد ذكر مِثالين ففى الأول : اعمل الثانى وأضمر فى الأول ، وفى الثانى : العكس .

الحالة الثانية :

إذا كَانَ مطلوبُ العامل المهمل : منصوبا ، لكنه فى الأصل عمدة ، أى مرفوعا ، كمفعول : « ظنَّ وأخواتها » فإن أصلهما المبتدأ والخبر ، ففى تلك الحالة ، يجب الإضمار أى ، ذكر ضمير الظاهر فى العامل المهمل سواء كان هو الأول أم الثانى : غاية الأمر ، أن العامل المهمل لو كان هو الأول ، وجب الإضمار مؤخرا ، مثل ظنَّنى وظننت زيدا عالما ، إيَّاه .

ولو كان العامل المهمل هو الثانى : أتيت بالضمير متصلا به أو منفصلا عنه فتقول : ظننت وظننته زيدا عالما ، أو ظننتُ وظنَّنِى إياه زيدا عالما .

الحالة الثالثة :

إذا كان مطلوب العامل المهمل ــ منصوبا ليس عمدة ــ أو كان مجرورا

---

(١) وحجتهم أن الاضمار فى الأول فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك ممتنع عندهم ــ وجائز عند الجمهور فى هذا الباب .

وفي تلك الحالة لا يخلو : إما أن يكون العامل المهمل هو الأول أم الثاني .

فإن كان المهمل هو الأول : لم يجز فيه الإضمار ، بل يحذف منه الضمير فتقول ، أكرمتُ وأكرمني خالدٌ ، ومررتُ ومرَّ بي خالدٌ ، بحذف الضمير المنصوب والمجرور من الأول . ولا يجوز ذكره ، فلا تقول : أكرمته وأكرمني خالد ، ولا مررتُ به ومرَّ بي خالدٌ ، لأنه فضله يستغنى عنه فيحذف ولا داعي لإضماره أولا [1] .

وقد جاء في الشّعر ذكر الضمير المنصوب أولا ، كقول الشاعر :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ ... جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظُ لِلْعَهْدِ [2]
وأَلْغِ أَحَادِيثَ الوُشَاةِ ، فَقَلَّمَا ... يُحَاوِلُ وَاشٍ غيرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ

والشاهد : ترضيه ويرضيك ، فالأول يطلب « صاحب » مفعولا .

---

(١) لأنك أن ذكرته أولا ــ فسوف يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة : وهو فضله يمكن الاستغناء عنه .

(٢) الإعراب : كنت : كان واسمها وهي فعل الشرط ترضيه ، الجملة خبر كان ، والهاء مفعول به عائدة على صاحب ، الواقع فاعلا ليرضيك ، وصاحب تنازعه الفعلان قبله ــ وجهارا : منصوب على الظرفية أي في الجهر .

والمعنى : إذا كان بينك وبين أحد صداقة وكلاكما يحاول الإبقاء عليها فاحفظ سره في السر والعلن في حضوره وغيبته ولا تسمع كلام الوشاة فهم لا يريدون إلا القطيعة والإفساد بين الأصدقاء .

والشاهد : في ترضيه ويرضيك ، حيث تنازع كل منهما (صاحب) فالأول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا وقد عمل فيه الثاني وعمل الأول في ضميره ؛ ولم يحذف الضمير مع أنه فضله وكان عليه أن يحذفه على رأي الجمهور لأنَّ فيه إضمارا قبل الذكر وهو ممنوع عندهم إلا إذا كان الضمير فاعلا .

والثانى يطلبه فاعله ، فاعمل الثانى : ولم يحذف من الأول ضميره مع أنه فضله ، والقياس ، حذفه من الأول فتقول : ترضى ويرضيك .

وإن كان العامل المهمل هو الثانى : وجب الإضمار ، أى ذكر ضمير المنصوب أو المجرور ، فتقول : أكْرَمَنى وأكرمتُهُ خالدٌ .

ومر بى ومررتُ به خالدٌ ، ولا يجوز حذف الضمير « فى الثانى » فلا تقول أكرمنى وأكرمت خالدٌ ، ولا مرَّ بى ومررتُ خالدٌ .

وقد جاء فى الشعر حذفُ الضميرِ « فى العامل الثانى » كقول الشاعر :

بِعُكَـاظَ يُـعْشِى النَّاظِرِيـنَ ... إذَا هُمُ لَمَحُـوا ــ شُعَاعُـه[1]

فـ « يعشى » يطلب ، « شعاعه » فاعلا ، ولمحوا يطلبه مفعول .

وقد أعمل الأول ، ولم يذكر ضمير فى الثانى ، مع أن حقه الذكر ، والقياس : أن يقول : لمحُوه ــ ولكنه ترك الإضمار شذوذًا ــ .

وقد أشار ابن مالك إلى الحالتين السابقتين وهو كون المطلوب ، منصوبا عمدة أو فضله ، وحكم الإضمار فى ذلك فقال :

ولا تَجِىءْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أُعْمِلَا ... بِمُضْمَـرٍ لِغَيْـرِ رَفْـعٍ أُوهِلَا
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غيرَ خَبَرْ ... وأَخِرنهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَـرْ

(١) اللغة والإعراب عكاظ : موضع بمكة ، يعشى من الأعشاء ، وهو ضعف البصر ، شعاعه : نوره والضمير فيه عائد على السلاح ، بعكاظ : متعلق بما قبله ، الناظرين : مفعول يعشى ، هم مبتدأ ولمحو الجملة خبر ، وشعاعه ، فاعل يعشى .

والمعنى أن أسلحة القوم كانت شديدة اللمعان ، تضعف بصر من ينظر إليها .

والشاهد : فى يعشى ولمحوا حيث تنازعا (شعاعه) فأعمل الأول فيه (فاعله) ، وأضمر فى الثانى ثم حذفه وهذا الحذف شاذ عند الجمهور ، لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم حذفه عنه بدون سبب .

والخلاصة :

يجب الإضمار فى العامل المهمل إذا كان مطلوبه (المتنازع فيه) مرفوعا فاعلا ، أو نائبه ، أو كان منصوبا عمدة : أما إن كان فضلة ، منصوبا أو مجرورا ، فإن كان العامل المهمل هو الثانى : وجب ذكر الضمير وحذفه شاذ ــ وإن كان العامل المهمل هو الأول : وجب حذف الضمير (وامتنع إضماره) وذِكْره شاذ .

والأمثلة والتفصيل قد تقدم :

ولعلك عرفت الآن : متى يجب ذكر الضمير فى العامل المهمل ومتى يحذف .

وجوب الإظهار فى العامل المهمل بدل الإضمار :

يجب الإتيان بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا ، إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ، وذلك يتحقق بأن يكون الفعل المهمل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه ، لأنه عمدة فى الأصل ، « أى خبر » ، ولا يصح إضماره لأننا لو أضمرناه لترتب على إضماره . عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر ، وذلك مثل : أظنّ ــ ويظنّانى أخا ــ محمدًا وعليا أخَوَين .

فالفعل الأول (أظنّ) قد استوفى مفعوليه ، (فحمدا وعليا) مفعوله الأول . وأخوين مفعوله الثانى ، بقى الفعل الثانى (يظنانى) محتاجا إلى مفعولين ، فياء المتكلم مفعوله الأول ، وهو مبتدأ فى الأصل ، فأين مفعوله الثانى ، الذى هو خبر فى الأصل ؟ لا يصح أن تأتى بالمفعول الثانى ضميرا وإلا وقعنا فى خطأ ، لأننا لو جئنا به ضميرا مفردا فقلنا : أظنّ ــ ويظنانى إياه ــ محمدا وعليا أخوين ، لكان « إياه » مطابقا للمفعول الأول الياء فى أنهما مفردين : ولكنه لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » لأنه مفرد ،

وأخوين، مثنى: ولابد من مطابقة المفسِّر للمفسَّر، ولو جئنا بالضمير مثنى، فقلنا: أظن — ويظناني أياهما — محمدا وعليا أخوين — لكانَ «إياهما» مطابقا لمرجعه أي لمفسِّره ولكنه لا يطابق المفعول الأول «الياء» الذي هو مبتدأ في الأصل، لأن «إياهما» مثنى «والياء مفرد»، ولابد من مطابقة الخبر للمبتدأ.

فلما أوقع مجيء الضمير في خطأ، حيث تعذرت معه المطابقة. وجب الاظهار، فتقول: أظن ويظناني أخا محمدا وعليا، أخوين.

وقد خرجَت هذه المسألة من باب التنازع، لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

واختار الكوفيون: الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه، فتقول: أظنّ ويظناني إياه، محمدا وعليا أخوين، وأجازوا الحذف، فتقول أظن: ويظناني، محمدا وعليا أخوين.

وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحالة فقال:

وأَظْهِرْ إنْ يَكُنْ ضَمِيرًا خبرًا ... لِغَيْرِ ما يُطابِقُ المفسَّرا
نحوُ: أظنُّ ويَظُنَّانِي أَخا ... زَيْدًا وعَمْرًا أخَوَيْن في الرَّخا

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ــ عرف التنازع ، وبين شرط العامل فى باب التنازع ، وشرط المتنازع فيه :
٢ ــ ما الذى يجب إضماره فى العامل المهمل ؟ وما الذى يمتنع إضماره ؟ مع التمثيل والتوضيح لمواضع الإضمار .
٣ ــ اذكر مثالين مختلفين لوجوب ذكر الضمير فى العامل المهمل ومثالا لوجوب حذفه ، مع التعليل لما تذكر .
٤ ــ ما الحالة التى يجب فيها الإظهار بدل الإضمار فى العامل المهمل ؟ مع التمثيل .

□ □ □

تمرينات

(أ) بين فيما يأتى المتنازع فيه ، والعامل ، وحكمهما فى التقديم والتأخير ، والإضمار ، والحذف .
وقف وتكلم الخطيبُ ــ أعبدُ وأخافُ اللهَ ــ يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة » ــ المخلصُ أكْرَمَهُ وأحْسَنَ إليه صديقُه .
اتحدوا واجتمع الرؤساءُ والملوكُ ، وتناقشوا فى كل ما يهم ويسعد أبناءَ العروبة ، فَاللَّهُم قَوِّ وثبِّت إيمانهم ، ووفِّق وأهدهم لما فيه الخير والرشاد .
(ب) أَعْمِل فى الجمل الآتية : العامل الأول ، وأهمل الثانى ، واعط كلا ما يستحقه .
شربوا وتمهل العاطشون ــ شربن وتمهلت العاطشات ــ نجحا وفاز أخواك .
(جـ) اعْمِل فى الجمل الآتية : العامل الثانى ، وغير ما يلزم مع التوجيه : استعنت واستعان علىّ بِمُحَمَّد .

□ □ □

المفعول المطلق

مقدمة : تشمل تعريف المصدر :

الفعل يدل على أمرين معا « هما » الحدَث ، وَالزمان ، ففى مثل : رَجَع المسافر ، يدل الفعل « رجع » على أمرين ، أحدهما الرجوع ، وهو الحدث [1] .

والثانى : الزمن الذى وقع فيه الرجوع ، وهو هنا الماضى ، ولذا يسمى هذا الفعل : الفعل الماضى .

فإذا قلت : يرجع المسافر ، دلَّ الفعل على الرجوع ، فى زمن الحال أو الاستقبال ، ولذا يسمى المضارع .

فإذا قلت : ارجِعْ ، دل الفعل على الرجوع فى الاستقبال ، ولذا يسمى ، فعل الأمر .

فكل فعل إذن ، يدل على أمرين ، الحدث ، والزمن الذى وقع فيه الحدث ولو أتيت بمصدر هذا الفعل أو غيره ، فقلت ، رجوعا أو فهما لوجدت المصدر يدل على الحدث فقط ، ولا يدل على الزمن .

---

(١) الحدث : هو المعنى المجرد الذى يفهمه العقل من الفعل ، فمثلا الفعل رجع يفهم منه : الرجوع ، وسافر : يفهم منه السفر ، ونجح : يفهم منه النجاح فالرجوع والسفر ، والنجاح هو الحدث ويسمى : المصدر كما ستعلم وسمّى مصدرا ، لأنه أصل المشتقات كلها كما هو الشائع .

ولذلك يقال فى تعريف المصدر : هو ما دل على الحدث ، دون التقيد بزمن ، بخلاف الفعل ، فإنه يدل على الحدث والزمان معا .

وهذا هو معنى قول النحاة : إن المصدر يدل على أحد الشيئين الذى يدل عليهما الفعل ، وهو الحدث ، دون الزمن .

والمصدر يصلح لأنواع الإعراب كلها ، فيكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا به ، وقد يأتى المصدر منصوبا فى الجملة ، لغرض من الأغراض كتوكيد عامله ، أو بيان نوعه ، أو بيان عدده ، وهذا هو المفعول المطلق كما سيأتى عند تعريفه .

وإلى ما تقدم من تعريف المصدر أشار ابن مالك بقوله :

المصدرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ ... مَدْلُولَىِ الفِعْلِ كأَمْنٍ مِنْ أَمِــنْ

يريد أن المصدر اسم الحدث ، كأَمْنٍ . فإنه أحد مدلولى الفعل ، أمِنَ .

المفعول المطلق :

هو المصدر ، المنتصب ، توكيدًا لعامله ، أو بيانا لنوعه ، أو بيانا لعدده ، فالمؤكد لعامله ، مثل ضربتُ زيدا ضربًا ، ورسَمَ المهندسُ المنزلَ رَسْمًا ، والمبيِّن لنوع الفعل ، مثل : ضربتُ زيدا ضَرْبَ القَسْوة ، ورسَمَ المهندسُ رَسْمًا جميلا .

والمبين لعدده ، مثل ضربتُهُ ضَرْبتين ، ورسَمَ المهندس رَسْمَتين ، وسمى مفعولا مطلقا ، لأنه هو الذى يصدق عليه اسمَ المفعول دون أن يتقيد بحرف جر أو غيره ، بخلاف المفاعيل ، فإنها مقيَّدة بحرف جر ، أو ظرف حيث يقال : المفعول به ، أو المفعول لأجله ، أو المفعول فيه ، أو المفعول معه .

عامل النصب فى المفعول المطلق :

والمصدر المنصوب على أنه مفعول مطلق ، ينصبُه : أحدُ أمور ثلاثة :

١ ــ مصدرٌ مثلُه ، نحو : عجبت من ضَرْبِك المتهم ضَرْبًا شديدا ، فالمصدر « ضربًا » مفعول مطلق ، وناصبه مصدر قبله وهو « ضَرْبُك » .

٢ ــ الفعل ، مثل : فرحتُ بمحمد فرَحًا عظيما ، فـ (فرحا) مفعول مطلق ناصبه الفعل قبله وهو (فَرِح) ونحو قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ .

٣ ــ الوصف ، كاسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، مثل : أنا مُخْلِصٌ لِك إخلاصًا شديدا ، فإخلاصا مفعول مطلق ، ناصبه ، اسم الفاعل ، مخلص ومثل : أنا مضروب ضَرْبا خَفِيفا ، فضربا مفعول مطلق ، ناصبه ، اسم المفعول ، مضرُوب .

ويتلخص أن المصدر : أى : المفعول المطلق ينصبه ، مصدر مثله ، أو فعل أو وصف ، كما تقدم فى الأمثلة .

هل المصدر أصلٌ والفعل فرع ؟ أو العكس .

مذهب البصريين : أن المصدر ، أصل ، والفعل والوصف ، مشتقان منه وهذا هو الراجح .

ومذهب الكوفيين : أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .

ومذهب قوم من البصريين : أن المصدر أصل : والفعل مشتق منه ، والوصف مشتق من الفعل .

وذهب بعضهم ، أن كلا من المصدر ، والفعل ، أصل برأسه . ليس أحدهما مشتقا من الآخر ، والصحيح مذهب البصريين ، وهو أن المصدر ،

هو الأصل ، لأن المصدر يدل على شيء واحد هو : (الحدث) فهو بسيط ، والفعل يدل على شيئين (الحدَث والزمان) فهو مركب والبسيط ، أصل المركب .

أو نقول : لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة ، والفعل ، والوصف بالنسبة للمصدر كذلك ، فالفعل يدل على المصدر والزمان ، والوصف يدل على المصدر والفاعل [1] .

وقد أشار ابن مالك ، إلى ناصب المصدر ، وإلى كونه أصلا للفعل على الراجح ، فقال :

بِمِثْلِهِ أو فِعْلٍ أَوْ وصْفٍ نُصِبْ وكَوْنُه أصْلًا لِهَذَيْنِ انتُخِبْ

أنواع المفعول المطلق : وأحواله :

من التعريف السابق للمفعول المطلق ، نجد أنه ينقسم بحسب ما يدل عليه إلى ثلاثة أنواع هي :

١ ــ أنْ يكونَ مؤكِّدا لعامله ، مثل : ﴿ وكلَّم اللهُ موسَى تَكْلِيما ﴾ .

٢ ــ أن يكون مبيِّنا للنوع ، مثل : ﴿ فأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِر ﴾ ، ومثل : سِرْتُ سَيْرَ العُقَلاء .

٣ ــ أن يكون مبينا لِلعَددِ ، مثل : ضَرَبْتُهُ ضربةً واحدَةً أو ضربته ضرْبتين أو ضَرَبَاتٍ [2] .

---

(١) هذا البحث : جدلي لا ثمرة له ، وهو مع ذلك خاص بعلم الصرف .

(٢) لا مانع أن يكون المبين للنوع أن للعدد : مؤكدا لعامله أيضا .

فـفائدة المصدر الأساسية : التوكيد في جميع الأحوال ، ثم قد يقتصر على ذلك وقد يضاف معه ، بيان النوع ، أو العدد .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم من أنواع المفعول المطلق فقال :

تَوكِيدًا ، أو نوعًا يُبِّن أو عَدد ‏ ‏ ‏ ‏ كَسِرْتُ سَيرتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدِ

والخلاصة :

١ — أن المفعول المطلق « المصدر » ناصبُه ، مصدر مثله ، أو فعل ، أو وصف .

٢ — ومذهب البصريين أن المصدر أصل المشتقات كلها ، وهو أرجح الآراء .

٣ — والمفعول المطلق ثلاثة أنواع : مؤكدا لعامله ، أو مبينا للنوع ، أو للعدد ، كما تقدم .

ما ينوب عن المصدر ، أى : عن المفعول المطلق :

وينوب عن المصدر : « فى النصب » أى : ينوب عن المفعول المطلق : ما يدل عليه ، ويشمل :

١ — لفظ « كلّ وبعض » مضافين إلى المصدر ، مثل : لا تُنْفِق كلَّ الإنفاقِ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ ومثل : أحسِن إلى الصديق بعض الإحسان .

٢ — الإشارة إلى المصدر ، مثل : لا تعاملنى هَذِه المعاملةَ ، وأكرمْت المحسن ذَلك الإكرامَ [١] .

واشترط بعضهم : أن يوصف اسم الإشارة بالمصدر ، كما مثلنا ، ولكن هذا الشرط ليس بلازم . لأن سيبويه قد مثل بقوله : ظننتُ ذاكَ ، أى : ظننت ذلك الظن فذلك إشارة إلى الظن ، ولم يوصف به .

---

(١) يعرب ما ناب عن المصدر ، مفعولا مطلقا سواء كان اسم إشارة أو ضميرا وتقول فى إعرابه أنه : فى محل نصب مفعولا مطلقا .

٣ ـــ ضمير المصدر العائد عليه ، كقولك لمن يتحدث عن الإخلاص « أخلصتُه لمنْ أحِبه » فالضمير في « أخلصته » عائد على المصدر « الإخلاص » في محل نصب مفعول مطلق ، ونحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعذِّبُهُ أَحَدًا من العَالَمِين ﴾ ، فالضمير في (لا أعذِّبه) عائد على المصدر في محل نصب مفعول مطلق ، أي : لا أعذب العذاب .

٤ ـــ عدد المصدر ، مثل : ضربتُه عشرينَ ضربةً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ .

٥ ـــ آلة المصدر ، مثل : ضربْتُه عصًا ، أو ضربته سوْطا ، بمعنى ضربته بأداة تسمي : العصا ؛ أو السوط ، والأصل . ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه . ومثله ضَرَبَ اللاعبُ الكُرَة رأْسًا ، وسقيت العَطْشَانَ كُوبا .

٦ ـــ مُرادف المصدر ، مثل : قَعَدْتُ جلوسًا . وأفرح جَذَلًا ، فالجلوس ، مرادف للقعود والجذل ، مرادف للفرَح . ويعرب كل منهما ، مفعولا مطلقا .

٧ ـــ اسم المصدر وهو ما نقصَ عن حروف المصدر الأصلى مثل : أعطيته عطاءً : فعطاء : اسم مصدر لأعطى ، أما المصدر الأصلى : فهو : الإعطاء ، ونحو قوله تعالى : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ فنباتا : اسم مصدر . والمصدر الأصلى إنباتا [1] .

---

(١) وكذلك ينوب عن المصدر : أشياء أخرى منها ما يدل على نوع المصدر مثل : قعد الطفل القرفصاء ومشى القهقرى ، وهى الرجوع إلى الخلف ، ومنها : صفة المصدر ، مثل : سرت أحسن السير ، وهيئته : مثل : مشى القط مشية الأسد ، ومثل : يموت الكافر ميتة سوء .

تلك هي أشهر الأشياء التي تنوب عن المصدر (المفعول المطلق) عند حذفه ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ وافْرَح الجَذَلْ

الخلاصة :

ينوب عن المصدر ، فينصب على أنه مفعول مطلق ، ما يأتي :

كلٌ وبعض — مضافين إلى المصدر ، ضمير المصدر — الإشارة إليه — عدده ، آلته — مرادفه — اسم المصدر . منه ، والأمثلة تقدمت .

تثنية المصدر وجمعه :

(أ) المصدر المؤكد لعامله : لا يجوز تثنيته أو جمعه ، بل يجب إفراده ، مثل : صفا الجو صفوا وأشرقت الشمس إشراقا ، وذلك لأن المصدر المؤكد بمثابة تكرير الفعل . والفعل لا يثنى ولا يجمع .

(ب) وأما المصدر المبين للعدد ، فيجوز تثنيته وجمعه « بالإجماع » نحو : ضربته ضربتين ، وضَرَبات .

(جـ) وأما المصدر المبين للنوع ، فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه : إذا اختلفت أنواعه ، مثل : سلكت سُلوكَيْ العاقل ، الشدةَ حينًا واللّينَ حينا آخر ، وكقولهم : سِرْت سَيْرَيْ زيدٍ السريعَ والبطيءَ ، وقد ورد جمعه في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وتَظُنّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا ﴾ .

والظاهر في كلام سيبويه : أنّه لا يجوز تثنيته وجمعه قياسا : بل يقتصر في ذلك على السماع من العرب .

وقد أشار ابنُ مالك إلى حكم تثنية المصدر وجمعه فقال :

ومَا لِتَوْكِيد فَوَحِّدْ أبَدَا وثَنِّ واجْمَعْ غَيرَهُ وأفْرِدَا

حذف عامل المصدر :

١ ـــ المصدر المؤكّد ، مِثْل : ضربت ضربًا ، لا يجوز حذف عامله ، لأنه مَسُوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مُنَافٍ لذلك [1] .

٢ ـــ أما غير المؤكّد : فيحذف عامله : للدلالة عليه : جوازا ، أو وجوبا وإليك مواضع كل .

حذف عامل المصدر جوازا :

يجوز حذف عامل المصدر ، المبين للنوع أو العدد ، جوازا ، إذا دل عليه دليل ، كأن يقع جوابا لسؤال ، أو غير ذلك .

١ ـــ فمثال حذف عامل المبيِّن للنوع ، أن يقال لك : هل انتظرتَ خالدًا ؟ فتجيب : انتظارًا مُمِلاًّ ، أى : انتظرته انتظارا مملا ، ومثل أن تقول للقادم من سفر : قدومًا مباركا ، وللقادم من الحج : حجًّا مبرورا ، والأصل : قدمت قدومًا مباركا ، وحججت حجًا مبرورًا [2] ، فحذف العامل جوازا .

٢ ـــ ومثال حذف ، عامل المبين للعدد : جوازا أن تقول : ضربَتين جوابا لمن قال لك : كمْ ضربت زيدا ؟ والأصل ، ضربته ضربتين . فحذف العامل .

أما : مواضع حذف العامل وجوبًا . فسنذكرها بعد البحث فى المسألة الآتية :

هل المصدر فى . مثل : ضربًا زيدًا : مؤكدٌ ؟ أو لا ؟

المصدر فى نحو : ضربا زيدا قد حذف عامله وجوبا (بالإجماع) لأنه قائم مقامه (كما سيأتى) .

---

(١) لأن الحذف مبنى على الاختصار : والتأكيد مبنى على الذكر والتطويل فيتنافيا .

(٢) الدليل مع الجواب . هو ذكر العامل فى السؤال ، ويسمى دليل ذكرى .. ويسمى غيره دليل حالى .

ولكن السؤال ، هل مثل هذا : مصدر مؤكد لعامله . أو لا ؟ والجواب أن فى ذلك خلافا .

١ ــ فيرى بعض النحاة ، أن مثل : ضربا زيدا « مصدر مؤكد » وهذا الرأى ، فيه رد على ابن مالك .

لأنه يترتب عليه حذف عامل المصدر المؤكد ، وابن مالك يمنع حذف عامل المؤكد .

٢ ــ الرأى الثانى (وهو الصحيح) أن مثل : ضربا زيدا ، ليس مصدراً مؤكدا ، ويدل على ذلك أمران :

الأول : أنه مصدر جاء عوضا عن عامله ، ويمتنع الجمع بينه وبين عامله لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكَّد .

والثانى : أن المصدر المؤكِّد فى مثل ضربت ضربا : يمتنع عمله بالإجماع ، أما المصدر الواقع موقع فعله ، مثل : ضربا زيدا ، ففى عمله خلاف .

١ ــ قيل إنه يعمل ، وهو الصحيح ، وعلى ذلك ، فزيدا منصوب به وقيل : إنه لا يعمل ، وعلى ذلك ، فزيدا منصوب بالفعل المحذوف .

وعلى القول : أنه عامل يكون ضربًا ، قد ناب عن اضرب ، فى عمله ، وفى الدلالة على معناه ، وعلى القول بأنه لا يعمل ، يكون « ضربا » نائبا عن « اضرب » فى الدلالة على معناه فقط لا فى عمله .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدّم ــ من امتناع حذف عامل المصدر ، أو جوازه فقال :

وحَذْفُ عامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ وفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ متَّسَعْ

حذف عامل المصدر : وجوبًا :

يحذف عامل المصدر وجوبًا : إذا كان المصدرُ بدلا من فعله ، لأنه لا يجمع بَيْن البَدَل والمبدَل منه ، وهذا نوعان : ما كان بدلا من فعله الطلبى ، ويسمى المصدر الطلبى ، وما كان بدلا من فعله الخبرىّ ويسمى : المصدر الخبرىّ وإليك مواضعَ كلّ نوع :

١ ــ النوع الأول : المصدر الطلبى :

وهو أن يكون المصدر بدلا من فعله (الطلبى) ويشمل المصدر المراد به الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو التوبيخ .

فمثال الأمر : قول المعلم لتلاميذه . قيامًا لا قعودًا ، بمعنى : قوموا قياما فكلمة قياما ، مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، لأنه بدل من فعله ولا يجمع بين البدل والمبدل منه .

ومن الأمثلة : قولك : ضَرْبًا زيدا ، وصبْرا على المكروه ، وقول الشاعر :

يَمُرّونَ بالدَّهْنَا خِفافًا عِيَابُهم
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهى النّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم
فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ (١)

---

(١) اللغة : يمرون الضمير يعود إلى اللصوص ، الدهنا بقصر ويمد موضع معروف بنجد لبنى تميم ، عيابهم ، جمع عيّة . وهى وعاء الزاد والثياب ، ونحوهما كالحقيبه ، دارين قرية بالبحرين مشهورة بالطيب بجْر : جمع بجراء ، وهى الممتلئة ، الحقائب جمع حقيبة ، وهى العيبة . ألهى الناس ، شغلهم ، ندلا : خطفا فى خفة وسرعة ، زريقُ : اسم رجل أو قبيلة وهنا أبوها .

فقوله : ندلا مصدر حذف عامله وجوبا ، لأنه نائب مناب فعل الأمر ، وهو : اندلْ .

و (النَدْل) خطفُ الشيء بسرعة ، و (زُرَيق) اسم رجل : منادىً ، والتقدير : ندلا يا زُريقُ المال ، وأجازَ ابن مالك : أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر ، لأنه إن جعله (ندلا) نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب .

والتقدير : اندِلْ ، لم يصح أن يكون مرفوعا به ، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرًا ، فكذلك ما ناب منابه ، وإن جعله نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير : فليندل — صح أن يكون مرفوعا به ، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو : ضربًا زيدا — ولهذا كان الأصح فى (زريقُ) أن يكون منادى بحذف حرف النداء .

ومثال المصدر المرادُ به النهى ، أن تقول لزميلك عند المحاضرة : سكوتا

= الإعراب : يمرون : فعل وفاعل خفافا ، حال عيابهم : فاعل لخفافا ويرجعن الجملة معطوفة على ما قبلها وعبّر بنون النسوة لتحقيرهم ، أو التأويل بالجماعة . على حين : يرون بالفتح على البناء لإضافته الجملة (أُلهى) وبالكسر على الإعراب ، ندلا مفعول مطلق لفعل محذوف زريق ، منادى حذف منه حرف النداء ، المال مفعول به لندل ، أو لعامل محذوف ، أى : أخطف المال ندل الثعالب ، مفعول مطلق مبين النوع .

والمعنى : أن هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء : وحقائبهم التى يضعون فيها المسروقات خفيفة لفراغها ويرجعون من قرية دارين وحقائبهم ممتلئة ، وهم يتهزون وقت إنشغال الناس بأعمالهم ويخرجون للسرقة ، وينادى بعضهم بعضا ، أخطف يا زريق المال بخفة وحيلة وبسرعة كالثعلب ، والثعالب يضرب بها المثل ، فى سرعة الخطف .

والشاهد : فى قوله : فندلا ، حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، فحذف عامله وجوبا .

لا تكلّما ، أى : اسكت سكوتا ، ولا تتكلّم تكلُّما ، فكلمة (تكلّما) مصدر منصوب بالفعل المجزوم بلا الناهية .

ومثله : قيامًا لا قعودا ، أى : قم قياما ولا تقعد قعودا ، فالأول للأمر ، والثانى للنهى .

ومثال المصدر المراد به الدعاء ، قولُ الجندى : يارب إننا مقدِمون على حربِ العدوِّ المعتدى ، فنصرا عبادك المخلصين ، وهلاكا للمعتدين ، أى : فانصر عبادك المخلصين وأهلك المعتدين ، ومثله سَقْيا لك [1] ، أى سقاك اللهُ فالمصدرُ ، مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا .

ومثال المراد به التوبيخ أى : وقوع المصدر بعد استفهام مقصود به التوبيخ . أبخلًا وأنت غنى ؟ أى : أتبخل وأنت غَنِىّ ؟ ومثله أتوانيًا عن الصلاة ، وقد علاك الشيبُ ؟ أى أتتوانى عن الصلاة وقد علاك الشيب ؟ فالمصدر مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا .

وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم فقال :

والحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلًا اللَّذْ كَانْدُلِا

النوع الثانى من وجوب حذف الفعل : المصدرى الخبرى .

وهو أن يكون المصدر بدلا من الفعل المقصود به الخبر ويشمل خمسة مواضع ، منها موضع الحذف فيه سماعى ، والباقى قياسى ، وإليك بيانها :

---

(١) المصدر هنا : مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا . وكلمة لك : خبر لمبتدأ محذوف . أى : الدعاء أيها المخاطب لك لأن المعنى . أسق يارب . الدعاء لك ولا يصلح أن يكون لك متعلق بالمصدر قبله لئلا يفسد المعنى ، إذ يكون ، أسق لك يارب ، وهذا فاسد ، لأن السقى ليس مطلوبا لله .

الموضع الأول : وهو السماعي :

من المسموع عن العرب (من تلك المصادر) قولُهم عند تذكّر نعمةٍ : حمدًا وشكرًا ، لا كفرا ، أى : أحمد الله حمدا ، وأشكره شكراً ، ولا أكفره كفرًا ، وقولهم عند الحث على أمر .

أفعَلُ وكرامةً ، أى : أفعلُ وأكرمُكَ كرامة وقولهم عند الأمتثال : سمعًا وطاعةً ، وعند الشدّة : صبرًا لا جزَعا ، فالمصدر فى كل ما سبق (أو المفعول المطلق) منصوب بعامل محذوف وجوبا ، وقد ناب عنه المصدر فى الدلالة على معناه :

الموضع الثانى :

أن يقع المصدرُ تفصيلا لعاقبة ما تقدّمه ، مثل : انظرْ إلى شكّواىَ ، فإمَّا رفضًا وإما قَبُولا ، فرفضًا وقبولا ، مصدران منصوبان بعامل محذوف وجوبا والتقدير : فإما ترفضُ رفضًا ، وإما تقبَل قَبُولا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ فَمَنًّا وفِدَاءً : مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير والله أعلم ، فإما تُمنُّون مَنًّا وإمّا تَفْدُون فِدَاءً .

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

الموضع الثالث من وجوب حذف عامل المصدرى الخبرى :

أن يكون المصدر مكررا أو محصورا فيه وعامله وقع خبرا عن اسم ذات فمثال المكرر : خالدٌ سَيْرًا سَيْرًا ، والتقدير : خالدا يسير سيرًا ، فحذف (يسير) وجوبا ، لِقِيَامِ التكرير مقامه .

ومثال المحصور فيه : ما خالدٌ إلا سيْرًا، وإنّما خالدٌ سَيْرًا ، والتقدير :

ما خالدٌ إلا يسير سيْرا ، وإنما خالدٌ يسيُر سيرا ، فحذفت (يسير) وجوبا ، لما فى الحصر من التأكيد القائم مقامَ التكرير .

فإن لم يكَّرر ، ولم يُحصَر ، لم يجب حذف العامل ، بل يجوز . نحو : خالد سيرا ، التقدير : خالد يسير سيرا ، فإن شئت حذفت (يسير) ، وإن شئت صرَّحتَ به .

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ وذُو حَصْرٍ وَرَدَ ❊ نائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

الموضـع الرابع من وجوب حذف عامل المصدر الخبرى :

أن يكون المصدرُ مؤكَّدا لنفسه أو لغيره .

فالمؤكَّد لنفسه : هو الواقع بعد جملة ، لا تحتمل غيره ، نحو : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ اعترافا ، فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا والتقدير : اعْتَرِف اعترافا ، وسُمِّيَ مؤكَّدا لنفسه ، لأنه مؤكِّد للجملة السابقة ، ومعناها : نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتمل غيره .

والمصدَرُ المؤكدُ لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وتحتمل غيره فإذا ذُكِر المصدر صارت نصًّا فيه ، نحو : أنتَ ابْنِي حَقًّا ، فحقا ، مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير ، أحقُّه حَقًا ، وسمى مؤكدا لغيره ، لأن الجملة التى قبله وهى (أنت أبنى) تصلح له ولغيره ، لأنها تحتمل أن تكون حقيقة ، فيكون ابنه حقا ، وأن تكون مجازا على معنى ، أنت عندى بمنزلة ابنى فى العطف والحنُوّ ، فلما قال : حقًّا ــ صارت الجملة نصاً فى أن المرادَ البنُوةُ حقيقة ، ورفعُ احتمالِ المجاز :

وقد أشار ابن مالك إلى هَذا الموضع بقوله :

ومِنْـهُ مَـا يَدْعُونَـهُ مُؤَكِّـدَا ❊ لنفسه ، أو غَيْرِهِ ، فَالمبتَدَأْ

نَحْوَ (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) ❊ والثَّانِ كَ (ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفا)

الموضع الخامس من وجوبِ حذف عامل المصدر الخبرى :

المصدر المقصود به التشبيه ، بشرط أن يكون حِسيًّا واقعًا بعد جملة مشتملة على معناه وعلى فاعله ، نحو قولك : لِزَيْدٍ صَوْتٌ صوْتَ حمار ، فصوت حمار مصدر تشبيهى ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : يَصَوتُ صوتَ حمار ، فقبله جملة وهى (لزيد صوت) مشتملة على فاعل : المصدر فى المعنى ، وهو (زيد) ، ومن أمثلة ذلك : له صوْتٌ صوْتَ البُلْبل ، ولهذا بكاء بكاءَ الثَّكْلَى ، فبكاء الثكلى . مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير تبكى بكاءَ الثَّكْلَى .

فإن كان ماقبلَ هذا المصدر ، ليسْ جملة ، وجب الرفع ، مثل : صَوْتُه صوتُ حمارٍ ، وبكاؤه بُكَاءُ الثكلى .

وكذا لو كان قبله جملة ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، مثل : هذا صوتٌ صوتُ حمارٍ ، وهذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى .

وإلى هذا الموضع أشار ابن مالك بقوله :

كَذَلِكَ ذُو التشبيه بَعْد جُمْلَةَ   كَـ (لِى بُكَا بُكَاءَ ذاتِ عَضلَةَ)

والعضْلة الداهية ، وبُكَاءُ ذاتِ عضلة ، أى : بكاء من أصابتها داهية .

□ □ □

الخلاصة :

١ ـــ يحذف عامل المصدر (المفعولِ المطلق) جوازًا إذا دل عليه دليل .

٢ ـــ ويحذف وجوبا ، إذا كان بدلا من فعله سواء كان :

(ا) بدلا من فعل (طلبى) مقصودًا به : الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو التوبيخ ، مثل سكوتا لا تكلما (وهذا الموضع قياسى) .

(ب) أو كان بدلا من فعل خبرى ، وهو مسموع فى مثل : سمعًا وطاعة ، وقياسى فيما يأتى :

(ا) إذا كان المصدرُ تفصيليا . مثل : انظر إلى شكواى فإمَّا رفْضاً وإما قبولا .

(ب) وإذا كان المصدر مكرَّرًا ، أو محصورًا ، مثل : سيرا سيرًا ، وإنما أنت سيرًا .

(ج) أو كان المصدر مؤكدا لنفسه مثل : لهُ علَيَّ الفٌ اعترافا ، أو لغيره ، مثل : أنتَ ابنِي حقًّا .

(د) أو كان المصدر دالا على تشبيه ، مثل : للمغَنِّي صوتٌ صوتَ البلبلِ والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

□□□

أسئلة وتمرينات

١ ـ عرف المفعول المطلق ، وبين الفرق بينه وبين المصدر .
٢ ـ ما أنواع المفعول المطلق ؟ مع التمثيل لكل نوع .
٣ ـ بماذا ينصب المفعول المطلق ؟ مع التمثيل .
٤ ـ ما الذى ينوب عن المصدر عند حذفه ؟ مثل لخمسة أنواع منها ؟
٥ ـ هل يجوز تثنية المصدر أو جمعه ؟ وضح ما تقول .
٦ ـ متى يجوز حذف عامل المصدر جوازًا ؟ ومتى يحذف وجوبا ؟ مع التمثيل للحذف مع المصدر الطلبى بثلاثة أنواع وبأخرى للحذف مع المصدر الخبرى .
٧ ـ أشرح قول ابن مالك :

وحذف عامِل المؤكّد امتنع ... وَفِى سِواه لدليل متَّسع

٨ ـ عرف المصدر المؤكد لغيره ، مع التمثيل :
٩ ـ مثل لما يأتى مفعول مطلق يمتنع حذف عامله ، وآخر يجب حذف عامله :

□ □ □

تمرينات

١ ـ بين نوع المفعول المطلق ، والمصدر العامل ونوعه فيما يأتى :
(وكلم الله موسى تكليما) نظرت إلى العالم نظرةَ الإعجاب ، قرأت الكتاب قراءتين ، عجبا لبعض الناس : إذا تحدث لا ينظر فيما يقول نظرة فاحصة ، ولو أنه فكر بعض التفكير ، ولم يندفع ذلك الإندفاع ، لأُثنى عليه سامعوه ثناء عَطرا ﴿ ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ﴾ .
٢ ـ بين المفعول المطلق ، وحكم حذف العامل فيما يأتى ، مع التوجيه : قدومًا مباركًا ، حجا مبرورا ، صبرا لا جَزَعًا ، وسمعًا وطاعة ، أكسَلًا والامتحان على الأبواب ؟ تعبت من المذاكرة فاتركها لأشياء أخرى : فإما مشيا فى الحقول ، وإما استماعا للإذاعة ، وإما عملا يدويا .
٣ ـ للمغنى صوت صوت البلبل ـ هذا صوت صوت البلبل ، لما حذف عامل المصدر فى المثال الأول وجوبا ، دون الثانى ؟
٤ ـ اعرب ما تحته خط فى البيت الآتى :

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما ... يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

□ □ □

المفعول له

ويسمّى : المفعولَ لأجله ، ومن أجله ، وهو أقربُ المفعولات إلى المفعولِ المطلق لأنه مصدر مثله .

تعريفه :

هو : المصدر المفهِم عِلّة (أى : المبينُ لسبب الفعل) المشارك لعامله فى الوقت وفى الفاعل ، وذلك مثل : ضَرَبَ خالدٌ ابنَه تأدِيبًا ، فتأديبًا ، مصدر ، مفهم للتعليل ، لأن المعنى ضربه لأجل التأديب (وعلامة ذلك : أن يصح وقوع المصدر جوابا عن سؤال هو : لم ضرب خالد ابنه ؟) وهو مشارك لعامِلِه وهو (ضَرَب) فى الوقت ، لأن زمن التأديب هو زمن الضرب ، ومشارك له فى الفاعل ، لأن فاعل الضَّرب هو (خالد) وهو فاعل التأديب أيضا .

ومثله : زرتُ المريضَ اطمئنانًا عليه ، وجدْتُ شكرًا ، فكلّ من (شكرا واطمئنانا) مفعول لأجله لأنه مصدر ، ومفهم للتعليل ، أى : السبب لأنه يصح أن يقع جوابا عن سؤال هو : لم زرتَ المريض ؟ ولم جُدْتُ ؟ وهو مشارك لعامله (زرتُ ، وجُدْت) فى الفاعل وفى الوقت .

شروط المفعول له :

يشترط فى المفعول له (كما علمت من التعريف) أربعةَ شروط :

١ ــ أن يكون مصدرًا ، وأن يكون عِلّة لما قبله ، متّحِدا مع فاعله فى الوقت ، وفى الفاعل :

حكم جر المفعول له :

إذا استوفى المصدرُ تلك الشروطَ الأربعةَ جاز أن يُنصَب وجاز أن يُجَرّ بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل ، فنقول : ضربتَ ابنى تأديبًا ، أو للتأديب [1] ، وزرتُ المريضَ اطمئنانا أو للاطمئنانِ .

فإذا فَقَدَ ، مَا أفادَ العلة [2] : شرطا من هذه الشروط : وجب جره بحرف من حروف الجر التى تفيد التعليل وهى اللّامُ ، ومِنْ ، والباء ، وفى [3] .

فمثال : ما فَقَد المصدرية : قولك ، سافرتُ للمال ، وعدت لأولادى ، فالمال والأولاد ، مصدرين ، ومثاله : جئتك للعسل والسمْنِ ، ومثال ما لم يتحد مع عامله فى الوقت قولك ، جئتُ اليومَ للإكرامِ غدا ، ومثال ما لَم يتحد مع عامله فى الفاعل ، قولك : حضَر محمدُ لإكرامِ خالدٍ له ، وزعَمَ قوم أنه لا يشترط فى نصب المفعول له إلا كونه مصدرا ، مُبيِّنًا للعلة ، ولا يشترط إتحاده مع عامله فى الوقت ، ولا فى الفاعل ، فجوزوا نصب (إكرام) فى المثالين السابقين [4] .

---

(١) لكن عند جره : لا يعرب مفعولا لأجله ، وإنما يعرب جار ومجرور متعلقا بعامله . على الرغم من استيفائه الشروط ، وعلى الرغم أن معناه فى حالتى النصب والجر لا يختلف .

(٢) أما المصدر الذى فقد العلة ، مثل : عبدت الله عبادة : فلا يجر بحرف جر التعليل ، فالمصدر هنا منصوب ، لأنه مفعول مطلق مؤكد لعامله .

(٣) ومن أمثلة (فى) للتعليل : قوله عليه السلام (دخلتْ امرأةٌ النارَ فى هِرة حَبستْها) أى بِسبَب هِرة ، ومن أمثلة (الباء) قول تعالى ﴿ فبِظُلْمٍ مِنَ الذِينَ هَادُوا حرَّمنَا عليهم طيباتٍ أحِلتْ لهم ﴾ . أى : بسبب ظلم ومثال (من) التى للتعليل قوله تعالى ﴿ وَلا تَقْتلوا أولادَكم من أملاق ﴾ أى بسبب أملاق .

(٤) لعلهم استدلوا بقوله تعالى : ﴿ وهو الذى يُريكم البرقَ خوفًا وطمعا ﴾ (فخوفا وطمعا) مفعول لأجله مع عدم الاتحاد فى الفاعل .

وقد أشارَ ابنُ مالك إلى ماتقَدّم ، فقال :

يُنصَبُ مفعولا له المصدرُ ، إنْ أَبَانَ تعليلا ، كَجُدْ شُكْرا ودِنْ
وهْوَ بمَا يَعْمَلُ فِيه مُتّحِد وقْتًا وفَاعِلًا ، وإن شرطًا فُقِدْ
فاجْرُره بِالْحَرْفِ ، ولَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ، كَلِزُهْد ذا قَنِعْ

وقوله : جُدْ شُكْرًا ، ودِنْ للهِ طاعةً ، فحذف المفعول لأجله للعلم به .

أحوال المفعول لأجله وحكم كل حالة :

المفعول له : المستكمل للشروط السابقة . له ثلاثة أحوال :

١ ـــ أن يكون مجردا من (أل) والإضافة .

٢ ـــ وأن يكون مضافا .

٣ ـــ وأن يكون محلًى بالألف واللام ، وكلها يجوز أن تُنصَب ، وأن تُجَرَّ بحَرْفِ التعليل . لكن النصب والجرَّ فيها ليسا على درجةٍ واحدة ؛ فالمجرد من (أل) والإضافة : الأكثر فيه النصب ، مثل : ضربتُ ابنِي تأديبا ، ويجوز فيه الجر (بقلة) فنقول : ضربت إبنى للتأديبِ .

وزعم بعضُ النُّحاة أنهُ لا يجوز جره :

والمقترن بالألف واللام : الأكثر فيه الجر ، ويجوز فيه النصب ، فقولك ضربتُ إبنى للتأديبِ . أكثر من : ضربت إبنى التأديبَ ، وقولك : اجلس بين الأصدقاء لِلصلِح ، أكثر من قولك . اجلس بين الأصدقاء الصُّلْحَ .

ومما جاء منصُوبا ـــ من المقرون بأل ـــ قول الشاعر :

لاَ أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ [1]

---

(١) اللغة : الهيجاء : الحرب . زمر : جماعات جمع زمرة .

الإعراب : لا : نافية : أقعد : مضارع والفاعل مستتر . الجبن : مفعول له . عن الهيجا : متعلق بأقعد ، زمر : فاعل توالت :

أى لا أقعد للجبن ، فالجبنَ مفعولٌ له منصوب ، ومثاله قول الشاعر :

فَلَيْتَ لى بِهِمْ قَوْمًا إذَا رَكِبوا شَنُّوا الإغَارَة فُرسَانا ورُكْبَانا [1]

أى : شنوا للإغارة ، فالإغارة مفعول له منصوب .

وأما المضاف فيجوز فيه النصب والجر على السواء ، تقول : ضربت ابنى تأديبه ، أو لتأديبه ، ومما جاء منصوبا « قوله تعالى : (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الموتِ) ومنه قول الشاعر :

وأغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكَرِيـم ادِّخَـارَهُ

واعْرِضُ عَنْ شَتْـمِ اللَّئيـم تَكَرُّمـا [2]

فادخاره : مفعول لأجله منصوب ، وهو مضاف أما تكرما ، فمفعول لأجله منصوب : لكنه من النوع الأول (المجرد) :

-والشاهد : فى لفظ « الجبن » حيث جاء مفعولا له مقترنا بالألف واللام ، ونصب على قلة .

(١) اللغة : شنوا : فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، والإغارة ، الهجوم على العدو .

الإعراب : ليت : حرف تمنى ونصب ، لى : خبرها . قوما : اسمها ، بهم : متعلق بمحذوف حال من « قوما » : إذا ركبوا شرط وفعله . وشنوا : جواب الشرط : الإغارة : مفعول لأجله ، فُرسانا : حال من الواو فى « شنوا » وركبانا معطوف عليه .

والشاهد : فى (الإغارة) حيث جاء مفعولا لأجله . منصوبا مع أنه مقترن (بأل) والأكثر فيه الجر .

(٢) عوراء : هى الكلمة القبيحة ، وكل ما يستحى منه — فهو عورة ، ادخاره استبقاء لمودته .

والإعراب : عوراء مفعول أغفر ، والكريم : مضاف إليه ، إدخاره : مفعول لأجله ، مضاف إلى الضمير ، تكرما : مفعول لأجله .

والشاهد : فى (ادخاره) حيث جاء مفعول لأجله ، وهو مضاف ونصبه وجره سواء وفيه شاهد آخر هو (تكرّما) فهو مفعول لأجله ، مجرد ، ومن هنا نعلم أن المفعول لأجله يأتى معرفة ، ونكره .

وقد أشار ابن مالك إلى أنواع المفعول لأجله ، وبين درجة النصب والجر في كل نوع ، فقال :

وقَلَّ أن يَصْحَبُها المجرَّدُ والعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وأَنْشَدُوا

لا أقعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهيجَاءِ ولَوْ توَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

والضمير في : (يصحبها) لحروف الجر ، أي قليل في المجرد أن يجر وكثير في المقترن بأل أن يجرَّ ، وقد جاء النصب كما في البيت .

الخلاصة :

المفعول لأجله هو المصدر المبيِّن علة : المشارك لعامِله في الوقت والفاعل ، ويجوز فيه النصب والجر ، ويشترط لجواز نصبه أربعة شروط كما عرفت فإذا فَقَدَ شرط ، من تلك الشروط تعين الجرّ ، وأنواعه ثلاثة ، والأكثر في المجرد أن يكون منصوبا والأكثر في المقترن بأل أن يكون مجرورا بحرف تعليل أما المضاف فيجوز فيه النصب والجر على السواء ، والأمثلة والتفصيل قد تقدم .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ــ عرف المفعول لأجله ، ثم بين الشروط اللازمة لجواز نصبه ، ومتى يجب جره بحرف تعليل ، مع التمثيل .

٢ ــ اذكر أحوال المفعول لأجله ، وحكم كل حالة مع التمثيل .

□ □ □

تطبيقات

١ ــ بين فيما يأتى : المفعول لأجله ونوعه ، وحكمه من حيث النصب أو الجر ، أو جواز الأمرين . لازمت البيت استجماما ، وأسعى بين المتخاصمين . التوفيقَ ، واتحفظ فى كلامى خشيةَ الزلل ، تهتم الدولة بالصناعة رغبةً فى سد احتياجاتها ، وتعنى بذلك الحرصَ على زيادةِ دخلها ، العاقل من يَجِدّللوصول إلى غايته ، ولا يقعد عن ذلك ، حَياءً من أحد أو خوفَ الإخفاق : فالحياة عمل وجهاد ، ومن قصر فى عمله كسلا بكى فى غده ندمًا .

٢ ــ أعرب البيت الآتى :

وأختر قرينَكَ وأصطفيةِ تفاخُرًا ... إن القرينَ إلى المقَارِنِ يُنْسَب

□ □ □

المفعول فيه : وهو المسمى ظرفا

تعريفه :

الظرف : أى : المفعول فيه ، هو اسم يدل على زمانٍ أو مكان ، ويتضمن معنى (فى) باطراد ، فهو ينقسم : إلى ظرف زمانٍ وإلى ظرف مكان .

مثل ، جلست هُنَا أزمُنا ، فهُنا ظرف مكان ، وأزمنا : ظرف زمان . وكل منهما تضمن معنى (فى) لأن المعنى ، جلست فى هذا الموضع فى أزمن ، ومثل : خرجت صباحًا ومشيت يَمينَ الطريق ، فصباحًا ظرف زمان ويمين ظرف مكان وكل منهما تضمن معنى (فى) لأنَ المعنى : خرجت فى الصباح ومشيت فى يمين الطريق .

فالشرط إذن فى الظرف : أن يكون متضمنا معنى (فى) باطِّراد ، فإذا لمْ يتضمَّن اسم الزمان أو المكان معنى (فى) لم يكن ظرفا ، ويشتمل ذلك أن يقع الزمان أو المكان ، مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجرورا بحرف ، فلا يسمَّى شيء من هذا ظرفا .

مثل : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، والدارُ دارٌ واسعة ، فكل من يوم و دار ، استعمل مبتدأ وخبر ، وليس ظرفا ومثل : جاء يومُ الامتحان ، (فيوم) فاعل للفعل جاء ، ومثل : شهدت يومَ النصر ، واحببت مجلسَ والدى : فمجلس اسم مكان ، ويوم اسم زمان . واستعمل كل منهما مفعولا به ، وليس ظرفا .

ومثل : جئت فى يوم الجمعة ، وجلست فى المكان القريب : فاستعمل الزمان والمكان مجرورًا (بفى) وليس ظرفا ، (على أن فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا) .

ومن هنا تعلم : أن اسم الزمان والمكان : إذا كان مبتدأ ، أو خبرا ، أو فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مجرورا ، لا يسمى ظرفا ، لأنه فى تلك الأحوال لا يتضمن معنى (فى) وكذلك إذا تضمن الزمان والمكان معنى (فى) بغير إطراد ، نحو ، قولهم : دخلتُ البيتَ وسكنت الدارَ ، وذهبت الشامَ فكل واحد من البيت ، والدار والشام ، متضمن معنى (فى) ولا يسمى ظرفا ، لأن تضمنه معنى (فى) ليس بإطراد [1] : لأنها لا تستعمل بمعنى (فى) مع غير تلك الأفعال ، فلا تقول : نمت البيتَ ، وقعدت الدارَ ، وأقمت الشامَ ، بل يتعين ذكر (فى) معها . لأن هذه أسماء مكان مختصة (لا مبهمة) وأسماء المكان المختصة لا يجوز حذف (فى) معها .

إعرابها :

وعلى ذلك فكلمة (البيتَ ، والدارَ ، والشامَ) فى قولهم : دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشامَ ، ليست منصوبه على الظرفية ، بل منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لأنها ليست ظرفا لأن الظرف ما تضمن (فى) بإطراد وهذه متضمنة معنى (فى) لا بإطراد وإعرابها : منصوبة على التشبيه بالمفعول به هو رأى ابن مالك ، وفيه نظر ، لأنك لو جعلت هذا الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنه معنى (فى) لأن المفعول به لا يتضمن معنى (فى) فكذلك ما أشبهه [2] .

---

(١) المراد بالإطراد : أن تستعمل الكلمة ظرفا بمعنى (فى) مع سائر الأفعال .
مثل : خرجت صباحا . فلو غيرت الفعل وقلت : مشيت صباحا ، أو سافرت صباحا ، وقابلتك صباحا : لبقيت كلمة صباحا ، بمعنى (فى) مع كل فعل . وأما مثل : البيت . والدار ، والشام . فى الأمثلة فتكون بمعنى (فى) مع الفعل دخل ، وسكن ، وذهب فقط وليست بمعنى (فى) بإطراد لأنها لا تستعمل بمعنى (فى) مع سائر الأفعال فلا يصح أن تقول : نمت الدار ولا قعدت البيت لما عرفت .

(٢) وقيل : أنها تعرب ظرفا ، وقائل هذا لا يشترط الإطراد ، وقيل فيه إعراب ثالث : هو-

ولذا قيل : إنها منصوبة على نزع الخافض أو على أنها مفعول به . وقد أشار ابن مالك إلى التعريف السابق للظرف فقال :

الظَّرْفُ : وقْتٌ أوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا (فى) بِاطِّرَادٍ كهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

عامل النصب فى الظرف :

حكم الظرفِ النصبُ ، زمانا أو مكانا . والناصبُ له ماوقع فيه [1] وهو :

١ ــ المصدر ، مثل : المشْيُ صباحا مفيد ، فصباحا ظرف زمان والناصب له المصدر (مشْي) ومثل : إكرامك زيدا يومَ الجمعةِ أمامَ الناسِ عملٌ جميلٌ ، فيوم وأمام (ظرفان) والناصب لهما المصدر (إكرام) .

٢ ــ الفعل ، مثل : قابلتُ محمدا يومَ الخميس عند شاطىء النيل ، (فيوم وعند) ظرفان والناصب لهما الفعل (قابل) :

٣ ــ الوصف ، مثل : أنا حاضرٌ غدا عندك (فغدا وعند) ظرفان والناصب لهما . اسم الفاعل (حاضر) .

وهذا العامل (أى ناصب الظرف) إما مذكور كما مثلنا ، أو محذوف جوازا أو وجوبا .

١ ــ حذف العامل جوازا :

ويحذف عامل الظرف جوازا : إذا دلَّ عليه دليل ، كأن يقال لك : متى حضرت ؟ فتقول : يومَ الخميس . والتقدير ، حضرت يوم الخميس ، وأن يقال لك : كم ميلا مشيت ؟ فتقول : ميلين . وكم سرت ؟ فتقول : فرسخين ، أى : سرت فرسخين .

= أن يكون مفعولا به ، وقيل منصوبة على نزع الخافض والخلاصة أن فى نصبها آراء أربعة .

(١) المراد : اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (أى : فى الظرف) .

فمثلا : خرجت صباحا ومشيت ساعة : الخروج واقع فى الصباح والمشى واقع فى الساعة ، والذى دل على الخروج ، وعلى المشى : خرج ومشى :

٢ ـ ويحذف عامل النصب في الظرف وجوبا فيما يأتي :

(أ) إذا وقع الظرف صفة ، مثل : شاهدت طائرًا فوقَ الغصن .

(ب) إذا وقع الظرف خبرًا ، مثل : الأزهارُ أمامكَ ، ومحمدٌ عندَك ، ومنه : ظننت محمدًا عندك (لأن) الظرف (عندك) خبر في الأصل .

(جـ) إذا وقع الظرف حالا ، مثل : رأيت الهلال بينَ السحاب ، وشاهدت محمدًا عندك .

(د) إذا وقع الظرف صلة ، مثل : جاء الذى عندك : وشاهدت التى معك .

(هـ) إذا وقع الظرف مشغولا عنه ، مثل : يومَ العيد زرت فيه صديقى [1] .

بم يقدر العامل المحذوف في المواضع السابقة ؟

والعامل المحذوف في الثلاثة الأولى : الخبر ، والصفة ، والحال ، يجوز أن يقدر اسما (بمعنى : مُستقرّ) أو فعلا (بمعنى : استقر) أما في الصلة : فيجب تقدير العامل المحذوف فعلا (بمعنى ، استقرّ) ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله المحذوف جملة = ويقدر في المشتغل عنه بما يناسب المفسِّر الواقع بعد الظرف ، فتقدر في المثال (السابق) فعلا هو : زرت يوم العيد :

وقد أشار ابن مالك إلى عامل النصب في الظرف ، وإلى حذفه فقال :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَـرًا كَـانَ ، وَإلاَّ فَانْوِهِ مقَــدَّرًا ؟

□ □ □

(١) وهناك موضع سادس ، لحذف العامل وجوبا ، وهو أن يكون الظرف مسموعا فيه الحذف لا غير ، كما سمع عن العرب : حينئذ الآن ، أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن فناصب (حين) عامل ، وناصب (الآن) عامل آخر فيهما في جملتين .

الخلاصة :

١ ـ العامل فى الظرف : ما وقع فيه ، وهو : المصدر ، أو الفعل ، أو الوصف :

٢ ـ والعامل يكون مذكورًا ومحذوفا ، فيحذف جوازًا ، إذا دل عليه دليل ويحذف وجوبا إذا وقع خبرًا ، أو صفة ، أو حالا ، أو صلة ، أو مشغولا عنه ، أو مسموعا حذفه عن العرب ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

ما ينصب على الظرفية ، ينصب على الظرفية ما يأتى :

١ ـ اسم الزمان ، وهو يقبل النصب على الظرفية ، مطلقا . أى سواء كان مبهما أو مختصا .

والمراد بالمبهم مادل على زمن غير محدود ولا مقدّر ، وذلك مثل : حين ومدة ، ووقت ولحظة ، تقول : سرت حينًا ، وقعدت مدة ، وتمتعت وقتا ، واسترحت لحظة أو ساعة [1] .

والمراد بالمختص : مادل على زمن محدود مقدر ، سواء أكان معرفة أو نكرة [2] . فالمعرفة يشمل : ما كان معرفا بالعلمية ، مثل : صمت رمضانَ أو بالإضافة ، مثل : سافرت يومَ الخميس ، وحضرت يومَ الجمعة ، أو معرفا (بأل) ، مثل : استرحت اليومَ ، وأقمت العامَ .

والنكرة : تشمل النكرة المعدودة ، مثل : سرت يوما : أو يومين والنكرة الموصوفة ، مثل : سرت يوما جميلا .

---

(١) لحظة وساعة : يكونان من الظروف المبهمة ، إذا أريد بهما مطلق زمن أما اللحظة المقدرة بطرفة عين والساعة كذلك . فهما من الظروف المختصة .

(٢) لا دخل فى التعريف ، والتنكير : فى المبهم والمختص .

٢ ـ اسم المكان ، ولا يقبل النصب منه على الظرفية إلا نوعان الأول المبهم ، والثانى ما صيغ من المصدر ، بالشرط الذى سنذكره .

١ ـ فالمكان المبهم ، ماليس له صورة ولا حدودٌ محصورة [1] ويشمل الجهات والمقادير .

(ا) فالجهات الستّ : فوق ـ وتحت ـ ويمين ـ وشمال ـ وأمام ـ وخلف ـ تقولُ : طار العصفور فوق البيت ، ووقف الحارس أمامه .
(ب) والمقادير : نحو ـ ميل ، وفرسَخ . وبَرِيد ، وغَلْوة « مائة باع » [2] تقول : ركبت ميلا ، وسرت غلوة ، ومشيت فرسخًا ، بنصبها على الظريفة .

وأما ـ المكان المختص ، وهو ماله صورة وحدود محصورة ، مثل البيت ، والدار والمسجد ، فلا ينصب على الظرفية ، بل يتعين جره ، كما سيأتى :
٢ ـ وما صيغ من المصدر ، مثل : مَجلِس الأمير ، ومقعَدِه وموقفه ، ويشترط لنصبه قياسا ، أن يكون عامله من لفظه ـ نحو : جلست مجلِسَ الأمير ، وقعدتُ مقعدَه ، ووقفت موقفَ الخطيب .

فلو كان عامله من غير لفظه لا ينصب على الظرفية ، بل يتعين جره بفى ، مثل : قعدتُ فى مجلِس الأمير . ووقَفت فى مقعدِه ، وجلست فى مرمى زيد ، ولا تقول : جلستُ مرمى زيد ، إلا شذوذًا ـ ومن الشذوذ تعبيرات وردت من العرب منصوبة شذوذا ولا يقاس عليها ، ومنها قولهم : هُو منِّى

---

(١) أى : ليس له شكل مخصوص ، ولا بدء ونهاية مضبوطة من جوانبه ونواحيه ،

(٢) الغلوه : مائة باع ، وقيل : ثلثمائة ذراع والميل عشر غلوات : أى ألف باع والفرسخ ، ثلاثة أميال ، أى ثلاثة آلاف باع ..إلخ .

مقعدَ القابلةِ « أي الداية »[1] وَمعْقِدَ الإزَار ، وهو مِنِّى مزْجَرَ الكلبِ[2] ومناط الثُّرَيَّا[3] ومعنى المثالين الأولين : أنه قريب ، ومعنى الأخيرين . أنه بعيد . ووجه شذوذ تلك الأمثلة : أن اسم المكان « المشتق » فيها ، جاء منصوبا ، ولم يذكر قبله عامل من لفظه ولذلك كان نصبه شذوذا ، ولا يقاس عليه ، خلافا للكسائي وكان القياس في الأمثلة الجر بفي فيقال : هو مِنِّى في مقعدِ القابلة وفي معْقِدِ الإزار ، وفي مزجر الكلب ، وفي مناط الثريا ، ولكنَّ نصب شذوذا[4] .

وقد أشار ابن مالك إلى ما ينصب من الزمان والمكان على الظرفية فقال :

وكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا ... يَقْبَلُهُ المكانُ إلا مُبْهَمَا
نحوُ الجهاتِ ، والمقادِيرِ ، وَمَا ... صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى

ثم بين شرط نصب اسم « المكان » الذى صيغ من الفعل فقال :

وشَرْطُ كَوْنِ ذا مَقِيسًا أنْ يَقَعْ ... ظَرْفًا لِمَا فى أصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعْ

□□□

---

(١) أي قريب منى كقرب مكان قعود القابلة (الداية) من المرأة عند ولادتها وكقرب محل عقد الإزار من عاقده .

(٢) أي : في مكان بعيد عني ، كبعد مكان زجر الكلب من زاجره ، يريد الذم .

(٣) أي : هو في مكان بعيد عني ، كبعد مكان نوط الثريا ــ أي تعلقها من الناظر إليها : يريد المدح . أي أنه لا يدرك في الشرف والرفعة كما لا يدرك مكان الثريا .

(٤) ويكون منصوب بعامل مقدر ، والتقدير : هو مني مستقر في كذا فإذا ذكر أو قدر العامل من لفظه . كان نصبها على الظرفية قياسا بدون شذوذ كان يقال زجر مزجر الكلب . وقعد مقعد القابلة وناط مناط الثريا ..الخ .

الخلاصة :

اسم الزمان : يقبل النصب على الظرفية : أى سواء كان مبهما أو مختصا .

واسم المكان لا يقبل منه إلا نوعان : المبهم كالجهات الست والمقادير ، وما صيغ من المصدر على وزن : مفعل . بشرط أن يكون عامله من لفظه ، مثل : جلست مجلِسَ أخى — وما ورد ، منصوبا بدون ذلك الشرط : فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ملاحظات

أولا : ظاهر كلام ابن مالك السابق : أن المقادير ، كميل ، وما صيغ من المصدر ، كمجلِس من أسماء المكان المبهمة : والتحقيق أن فيها خلافا وتفصيلا : أما المقادير : فمذهب الجمهور ومنهم (ابن مالك) أنها من الظروف المبهمة ، لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهى مجهولة الصفة لأن محلها غير معلوم ، وذهب الأستاذ على الشلوبين : أنها ليست من الظروف المبهمة ، لأنها معلومة المقدار — وأما ما صيغ من المصدر : فيكون مبهما ، مثل : جلست مجلِسًا ويكون مختصا ، مثل : جلست مجلس الأمير .

وظاهر كلام ابن مالك أيضا : أن مرمى . مشتق من الفعل « رمى » وليس هذا على مذهب البصريين . فإن مذهبهم : أنه مشتق من المصدر لا من الفعل .

ثانيا : علمت أن ظرف المكان المختص : ماله صورة وحدود محصورة مثل : الدار ، والبيت ، والمسجد ، وأنه لا ينتصب على الظرفية — ولكن أعلم أنه يستثنى من ذلك حالتان سمع فيهما النصب فى اسم المكان المختص .

الأولى : أن يكن عامل الظرف المكانى ، هو الفعل « دخل » أو « سكن » أو « نزل » فقدْ نصبت العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة نحو : دخلت الدار ، وسكنت البيت ، ونزلت البلدَ .

الحالة الثانية : أن يكون الظرف المكانى المختص وهو كلمة « الشأم » وعامله هو الفعل « ذهب » مثل : ذهبت الشام ، وقد اختلف الناس فى توجيه النصب فى مثل تلك الأمثلة ، (كما تقدم) فقيل : هى منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصل دخلت فى الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار . نحو مررت زيدًا ، وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به [1] .

الظرف المتصرف وغير المتصرف :

ينقسم كل من اسم الزمان والمكان : إلى متصرف وغير متصرف :

١ ـ فالمتصرف : من ظرف الزمان والمكان : ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، بأن يقع مبتدأ أو خبرًا ، أو فاعلا أو مفعولا به ، وذلك مثل : يوم « ومكان » ، فإن كلا منهما يستعمل ظرفا ، مثل : سافرت يومَ الجمعة ، وجلست مكانا : ويستعمل فاعلا ، مثل : انقضى يوم « سعيد » ، وارتفع مكانُك ، ويستعمل مفعولا به ، مثل : أبغضت يومَ الفراق ، وكرهتُ مكانَ النفاق .

فأنت ترى : أن الظرف ، يوم ومكان قد تصرف : فاستعمل ظرفا واستعمل غير ظرف ،

---

(١) وذلك بناء على أنْ الفعل قاصر أى : لازم فأجرى الفعل القاصر مجرى المتعدى وهناك مذهب رابع ، وهو إنها مفعول به حقيقة ، لأن دخل ونحوه يتعدى بنفسه تارة وبالحرف أخرى ، وكثرة الأمر بن فيه تدل على أن كل منهما أصل .

٢ ــ وغير المتصرف من ظرف الزمان والمكان ــ هو : مالا يستعمل إلا ظرفا ، أو شبهه .

فمثال مالا يستعمل إلا ظرفا ، سَحَرَ ، إذا أريد به « سَحَرَ » يوم معين محدد ، نحو : أزورُك سَحَرَ يوم الخميس المقبل ، وإذا لم يرد به معيّن ، فهو ظرف متصرف ، نحو تمتعت بسَحَرٍ جَميلٍ ، وكقوله تعالى : ﴿ إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ .

ومثال مالا يستعمل إلا ظرفا أيضا . فوقَ ، نحو : جلست فوقَ الكرسيِّ فكل واحد من « سحر » و « فوق » لا يكون إلا ظرفا [1] .

مثال ما يستعمل ظرفا وشبه ظرف : عِنْد ولَدُن ، والمراد بشبه الظرف أن يستعمل مجرورًا بمن .

فمثال « عند » ظرفا وشبه ظرف : مكثت عندَك ساعة ثم خرجت من عندِك . ولا تجر « عند » إلا بمن ، فلا يقول : خرجت إلى عندك ، وقول العامة خرجت إلى عنده : خطأً .

ومثال « لدن » ظرفا وشبهه : سأقصد الحدائقَ لَدُن الصبحَ إلى الضحى

(١) هذا صحيح بالنسبة لسحر المراد بها معين فأما (فوق) فالصواب أنها مما يلزم الظرفية أو شبهها . وهو الجر بمن لقوله تعالى ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ ومن الظروف التي تلزم النصب على الظرفية (قط وعوض) ظرفين للزمان الأول للماضى ، والثانى للمستقبل : ولا يستعملان إلا بعد نفى أو شبهة ، وقط مشتقة من قططت الشيء إذا قطعته ، وعوض ، مشتقة من العوض ، وسمى الزمان عوض ، لأن كل جزء منه يخلف ماقبله فكان عوض عنه ، وقط مبنية على الضم فى محل نصب أما (عوض) فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضف فإن أضيفت أعربت .

ومن الظروف الملازمة أيضا للظرفية ، بينا وبينما . والظروف المركبة ، مثل صباح مساء ، وبين بين ، مثل : أزورك صباح مساء ومنها . مذ ومنذ إذا رفعت ما بعدهما ، وجملتهما خبرين عنه ، ومنها (بدل) إذا استعملته بمعنى كان ، مثل خذ هذا بدل ذاك ، أى مكانه .

ثم أعود من لدنْها : ومن استعمالهما شبه ظرف قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وعلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ .

أشار ابن مالك إلى الظرف المتصرف وغير المتصرف ، فقال :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وغَيْرَ ظَرْفِ ... فذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ

وغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ : الَّذِى لَزِمْ ... ظَرْفِيَةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

الخلاصة :

الظرف المتصرف : ما استعمل ظرفا ، وغير ظرف ، مثل : يوم ومكان ، ويمين ، وميل ، وغير المتصرف : مالا يستعمل إلا ظرفا ، مثل : سحر وفوق ، وعند ولدن .

نيابة المصدر عن الظرف :

١ ــ ينوب المصدر عن ظرف المكان . قليلا : مثل قولك جلست قُرْبَ زيدٍ ، والأصل ، مكانَ قُرْبِ زيدٍ ، فحذف المضاف « مكان » وأقيم « المصدر » المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية .

ولاَ ينقاس ذلك فى ظرف المكان ، فلا تقول آتيك جلوس زيد ، تزيد مكان جلوسه ، بل يقتصر على ماسمع منه .

وينوب المصدر عن ظرف الزمان ، كثيرًا ، نحو : جئتكَ صلاةَ العَصْر وآتيك طلوعَ الشمسِ ، وقُدومَ الحاج ، وخُروجَ زيد ، والأصل فى الأمثلة : وقتَ صلاةِ العصر ، ووقت طلوع الشمس ووقتَ قدومِ الحاجّ ، ووقت خروج زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية .

ونيابة المصدر عن ظرف الزمان كثير ، وقياسى فى كل مصدر [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى نيابة المصدر عن الزمان والمكان ، فقال :

وقد يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فى ظَرْفِ الزَّمَانِ يكْثُر

الخلاصة :

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا ، وهو غير قياسى . وينوب عن ظرف الزمان كثيرا وهو قياسى ، والأمثلة قد تقدمت .

□□□

---

(١) هناك أشياء أخرى تنوب عن ظرف الزمان أو المكان ، ومنها :

١ ـــ أسماء العدد المميز باسم زمان أو مكان ، مثل : صمت عشرين يوما ، سرت ثلاثين فرسخا فيعرب : عشرين ، وثلاثين : ظرف .

مادل على كلية أحدهما أو جزئيته . ككل وجميع ، وبعض ونصف مثل : سرت كلَّ اليوم . نصفَ الفرسخ ، وسارت السيارة بعضَ اليوم .

٣ ـــ ما كان صفة لأحدهما ، مثل : جلست طويلا شرقى الدار .

٤ ـــ ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف مجازا ، لتضمنها معنى (فى) نحو : أحقاً إنك ذاهب فأحقا ، منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر ، وأنك ذاهب ، فى تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والأصل ، أفى حق ويجوز أن يعرب حقا ، مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره . (حق) بمعنى ثبت ، والمصدر المنسبك فاعله .

أسئلة وتمرينات

١ ــ ما المفعول فيه ؟ وما ناصبه ؟ وما حكم هذا الناصب من حيث الذكر والحذف ؟

٢ ــ متى يحذف عامل الظرف وجوبًا ؟ وبم تقدر العامل ؟ ومتى يحذف جوازا ؟ مع التمثيل .

٣ ــ لماذا نصب على الظرفية صباحًا . فى : خرجت صباحًا : ولم ينصب البيت على الظرفية ، فى : دخلت البيتَ ؟ وكيف تعرب لفظ البيت على ذلك ؟

٤ ــ ما الفرق بين الظروف المتصرفة ، وغير المتصرفة مع التمثيل ؟

٥ ــ ينوب المصدر عن الظروف قليلا وكثيرا وضح ذلك ممثلا .

□ □ □

تمرينـــات

١ ــ بين فيما يأتى ما ينصب على الظرفية ، ومالا ينصب موضحًا نوعَ الظرف من حيث كونه مبهما أو مختصًا متصرفا أو غير متصرف مع التعليـل :
يومك يومٌ مبارك : شاهدت يومَ النصر ، وجاء يومُ الامتحان ، ذهبت الشام ــ يمينك أوسع من شمالك « واتقوا يومًا ترجعون فيه إلى الله » ــ « أعمل ما استطعت صباحًا ومَسَاء » فإذا تعبت فاسترح ساعة ــ سهرت ليلة الجمعة ، ورأيت الهلال بين السحاب ، صنعت مصنع الورق ، وجلست مجلس المتعلم .

أخرجُ من البيت شروق الشمس ، أزوركم فى الشهر الآتى : قدوم الحاج ، جلست قرب البيت .

٢ ــ بين الظرف ، ونوع العامل فيما يأتى :
الطيارة مرتفعة فوقَ السحاب ــ أنجزت عملى مساءً ، ثم قعدت أمامَ المذياع استمع إليه ، المشى يمينَ الطريق أسلم ، والجرى وراءَ السيارات خطر .

٣ ــ لماذا لا يعد اسم الزمان والمكان ظرفا فيما يأتى :
عطلة المدارس فى الصيف ، وهى شهران ونصف شهر ، من الأفضل أن نمشى كلَّ يوم مقدار ساعة فى الصباح .

□ □ □

المفعـول معه

أمثلة :

١ ـــ جلس الوالدُ مَعَ الأبناءِ ـــ جلس الوالدُ والأبناءَ .

٢ ـــ مَشيْتُ مع الطريقِ حتّى المعهد ـــ مشيتُ والطريقَ .

٣ ـــ سافِرْ مَع طريقِ السلامةِ ـــ سافِرْ وطريقَ السلامة .

التوضيـح :

في الأمثلة الأولى ، جاءت كلمة مع ، التي تفيد المصاحبة ، وفي الأمثلة المقابلة ، جاءت الواو بدلا منها ـــ ولم يتغير المعنى ، لأن الواو بمعنى « مع » ، فإذا قلت : مثلا :

١ ـــ جلس الوالد مع الأبناءِ : دلَّ ذلك على مصاحبة الأولادِ ومشاركتهم لوالِدهم في الجلوس ، لوجود كلمة « مع » التي تدل على المعية ، أي : المصاحبة . ولو قلت في الجملة : جلس الوالد والأبناءَ ، لم يتغير المعنى لأن الواو بمعنى « مع » .

٢ ـــ وإذا قلت ، مشيت معَ الطريق : دل ذلك على مصاحبة الطريق للماشي لوجود كلمة « مع » وليس المراد أن الطريق يمشي حقيقة . وإلا لكان المعنى فاسدًا ، ولكن المراد ، أن المشيَ مقترِنٌ بهذا الطريق ـــ ولو قلت في الجملة مشيت والطريقَ ، لم يتغير المعنى لأن الواو بمعنى « مع » وكذلك .

سافر مع طريق السلامة : لو قلت مكانها ؛ سافر وطريقَ السلامة لم يتغير المعنى ، لأن الواو هنا بمعنى « مع » تفيد المعية والمصاحبة .

وعلى ذلك فالأمثلة السابقة التى وقع فيها « الواو » بمعنى « مع » يعرب الاسم بعدها : مفعولا معه منصوبًا ، وليس كل اسم بعد الواو يعرب مفعولا معه ، بل للاسم الواقع بعد الواو حالات ستعرفها .

وإليك بالتفصيل ــ تعريفَ المفعول معه ، وأحوال الاسم بعد الواو .

المفعـول معه :

هو : الاسم الفضلة ، المنتصب بعد « واو » بمعنى : مع ، مثِل : جَلَسْتُ والأولادَ ، ومشيت والطريقَ ، وسرتُ والنيلَ ، وحضر محمدٌ وطلوعَ الشمس :

العامل فى المفعول معه :

المفعول معه حكمه النصب ، والناصب له . ما تقدمه . من الفعل . أو ما أشبهه فى العمل .

١ ــ فالفعل . مثل سرتُ والنيلَ ، وحضرتُ وطلوعَ الشمس ، وتركت السيارةَ والسائقَ .

٢ ــ وشبه الفعل ، ما أشبهَهُ فى العمل ، كاسم الفاعل ، مثل . أنا سائرٌ والنيلَ . وأنا حاضرٌ وطلوعَ الشمس ، وكاسم المفعول ، مثل : السيارة متروكةٌ والسائقَ ، وكالمصدر ، مثل : أعجبنِى سيرُك والنيلَ ، واسم الفِعْل مثل : رويدَك والغاضبَ .

فالأسماء الواقعة بعد الواو فى الأمثلة ــ وقعت : مفعولا معه منصوبا بما سبقه من الفعل . أو شبهه . وهذا هو الصحيح .

وهناك أقوال أخرى : فى عامل النصب فى المفعول معه ، ومنها أن الناصب للمفعول معه هو « الواو » وهذا غير صحيح ، لأن الحرف المختص

بالاسم – إذا لم يكن كالجزء منه لا يعمل إلا الجر ، كحروف الجر ولا يعمل النصب . وإنما قلنا . إذا لم يكن كالجزء منه : احترازًا من الألف واللام : فإنها مختصة بالاسم « كالرجل » ولم تعمل فيه شيئًا ، لأنها كالجزء منه بدليل تخطِّي العاملَ لها : مثل : مررتُ بالرجلِ .

متى يكون المفعول معه قياسيًا ؟

والمفعول معه : مقيس فى كل اسم وقع بعد « واو » بمعنى « مع » وتقدمَهُ فعلٌ أو شبههُ ، ولم يصح عطفُ الاسم على ما قبل الواو من جهة المعنى ، مثل : قول الرجل لابنته : سيرِى والطريقَ مسرِعَةً [1] .

فسيرى : فعل أمر وياء المخاطبة فاعل ، والطريقَ : مفعول معه ومسرعة حال ، ومثل : ماتَ زيدٌ وطلوعَ الشمسِ ، وسرت والنيلَ [1] .

وقد أشار ابن مالك إلى تقدم من تعريف المفعول معه ، وناصبه فقال :

يُنصَبُ تَالِى الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ ... فى نحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذا النَّصْبِ لا بالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقْ

الخلاصـــة :

كما أشار ابن مالك : أن المفعول معه : الاسم المنصوب بعد واو تفيد المعية ، وناصبه الفعل أو شبهه ، وليس الواو على الصحيح ، ولا بد أن يسبقه العامل ، ولا يتأخر عنه .

وقوع المفعول معه بعد « ما » وكيف . الاستفهاميتين :

قلنا : إن المفعول معه : منصوبٌ ، وإن الناصبَ له ، ما تقدمه من فعل

---

(١) لم يصح العطف لأنه على تكرار العامل ، ولو كررت هنا فقلت : سيرى وليسر الطريق : لا يصح المعنى كذلك لايصح أن تقول : مات زيد ومات طلوع الشمس .

أو شبهه « مذكورين » وقد سمع من كلام العرب . نصبه بعد « ما » وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه ، نحومَا أَنْتَ وزَيْدًا ؟ وكيف أَنْتَ والْبَرْدَ ؟ ، وكقولهم فى المثال المشهور ، كيفَ أَنْتَ وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ ؟

وقد خرَّج النحاة هذه الأمثلةَ ، فجعلوا المفعول معه فيها . منصوبًا بفعل محذوف مشتق من لفظ « الكون » [1] والتقدير : ما تكُونُ وزيدًا ؟ وكيف تكونُ والبردَ ؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريدٍ ؟ فكل من « زيدا » والبرَد وقصعة ، عندهم مفعول معه « بتَكُونُ » المحذوفة المقدرة .

وبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

حالات الاسم الواقع بعد الواو :

للاسم الواقع بعد الواو . أربع حالات لأنه تارة يجوز عطفه ، أو نصبه على المعية ، والعطف أرجح ، أو النصب أرجح ، وتارة يجب نصبه ، وتارة يجب رفعه ، وإليك تفصيل كل حالة .

أولا : ترجيح العطف :

ويجوز الأمر ان (العطف أو النصب على المَعِيَّة) والعطف أرجح : وذلك إذا أمكن العطف بلا ضَعْف ، مثل : حضرَ محمدٌ وعليٌّ . وأشفق الابُ والجدُّ على الوليدِ « فيجوز فى : « على والجد » الرفع على العطف ، والنصب على المعية ، والرفع أرجح ، لان التشريك أولى من عدم التشريك [2] .

---

(١) ويجوز تقدير الفعل المحذوف من غير لفظ الكون ، إذا صلح الكلام معه مثل : تصنع ، فهو يصلح فى الأمثلة : فيصبح : ماتصنع وزيدا وما تصنع والبرد .

(٢) لابد فى العطف أن يكون على نية تكرار العامل (أى : التشريك فى العامل) فمثلا : حضر على وخالد ، يكون التقدير مع العطف ، حضر على وحضر خالد ، ومثل أشفق الأب والجد ، يكون التقدير أشفق الأب وأشفق الجد ، ولذلك لو امتنع التكرار لمانع وجب النصب ومثله : أكلت التفاح والقهوة . فلا يصح العطف ، لأنه لا يصح أكلت التفاح وأكلت القهوة كما ستعلم .

ومثل : كنْتُ أنَا وخالدٌ أخوَيْن : فيجوز فى « خالد » الرفع على العطف على الضمير المتصل بدون ضعف ، لوجود الفصل بالضمير المنفصل[1] .

ويجوز النصب على المعية ، ولكن الرفع أرجح ؛ لأن التشريك أولى من عدم التشريك .

ثانيًا : ترجيح النصب على المعية ويجوز الأمران : العطف ، أو النصب على المعية ولكن النصب على المعية أرجح ، وذلك إذا أمكن العطف بضَعْفٍ ، مثل : أسرعتُ والصديقَ فيجوز فى « الصديقَ » النصب على المعية ، والرفع على العطف ، ولكن النصب أولى وأرجح من العطف ، لضعف العطف على الضمير المتصل بدون فاصل[2] .

ثالثًا : وجوب النصب: وامتناع العطف :

ويجب نصب الإسم بعد الواو إذا امتنع العطف ، ثم قد يجب نصبه على المعيه فقط ، أو على أنه مفعول لفعل محذوف .

فمثال وجوب النصب على أنه مفعول معه فقط ، قولك : سيرِى والطريقَ مسرعَةً . ومات زيد وطلوعَ الشمس ، فيجب نصب الاسم بعد الواو ، حيث امتنع العطف لفساد المعنى[3] (وهذا هو المفعول معه القياسى المتقدم ذكره).

---

(١) لعلك تذكر : أن العطف على الضمير المتصل لا يجوز (على الصحيح) إلا بعد الفصل بينه وبين المعطوف ، وهنا جاء الفصل بالضمير المنفصل . الذى نعربه توكيدًا للمتصل .

(٢) جاء ضعف العطف لعدم وجود فاصل عند العطف على الضمير .

(٣) إنما أمتنع العطف ، لأن العطف يكون على تكرار العامل ، ولايصح أن نقول : سيرى وليسر الطرق ، ومات زيدٌ ومات طلوع الشمس . لفساد المعنى .

ومثل وجوب النصب على تقدير ، فعل محذوف : أكلتُ التفَّاحَ والقهوةَ فيمتنع عطف « القهوة » على ماقبلها ، لأن القهوة لا تؤكل ، ويتعين النصب على أنه مفعول به لفعل مناسب محذوف ، والتقدير : أكلت التفاحَ وشربت القهوةَ، ومثال النصب بفعل محذوف أيضًا قول الشاعر «يتحدّث عن دابة»:

عَلفتُهـا تِبْنـا وَمَـاءَ بَـارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَـا[1]

فيمتنع عطف « مَاءً » على ماقبله لأن الماء لا يعلف ، بل يسقى ، ويتعين نصبه بفعل مناسب محذوف . والتقدير : علفتها تبنا وسَقَيْتُها ماءً .

وقيل : يجوز نصب « ماء » على المعية أيضًا . ولا حذف في الكلام ، ولا تقدير ، بل نؤول الفعل المذكور بفعل آخر يصلح معه أن تعطف ما بعد الواو على ما قبلها ، فنؤول الفعل علفتها . بالفعل « أنلتُها » أو « أعْطيتها » ويكون التقدير : أنلتها تبنا وماءًا باردا .

ومِنْ أمثلة ما يجبُ نصبُه ، قوله تعالى ﴿ فَأَجْمِعُو أمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ ﴾

---

(١) اللغة علفتها : قدمت لها ماتأكله ــ غدت . صارت ، ويروى : بدت ، هماله صيغة مبالغة : من هملت العين إذا صبت دمعها .

الإعراب : علفتها : فعل وفاعل ومفعول أول ، والضمير يعود على الدابة ، تبنا مفعول ثان ، وماء : الواو للعطف ، ماء مفعول لمحذوف تقديره . وسقيتها ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، ولا يجوز أن يكون « ماء » معطوفا على تبنا ، لعدم المشاركة في الفعل ، لأن الماء لا يعلف ، ولا يجوز أن يكون الواو للمعية لا نتفاء المصاحبة « وهو محل الشاهد » وقيل يجوز النصب على المعية : على تضمين معنى فعل يتعدى لهما . نحو أنلتها أو أعطيتها .

والمعنى : أشبعت الدابة تبنا وسقيتها ماء حتى انهمرت عيناها بالدموع من الشبع على عادة الدواب .

والشاهد : في ماء باردا . فإنه مفعول به بفعل محذوف . تقديره وسقيتها ولا يجوز أن يكون معطوفا على ماقبله ، أو منصوبا على المعية (إلا بتأويل كما علمت) .

« فشُرَكَاءَكُمْ » منصوبٌ على المعية ، ويمتنع عَطْفُ « شركاءكم » على أمركم ؛ لأن العطف على تكرار العامل ، وهنا يمتنع تكرار أجمع لأن « أجمع » تتعدى إلى المعانى فقط ، ولا تتعدى إلى الذوات تقول : أجمعت أمرى وأجمعت رأيى : ولا تقول أجْمَعْتُ شركائى ، ولهذا امتنع العطفُ وكان النصب على أنه مفعول معه .

والتقدير والله أعلم فأَجْمِعُوا أمرَكم مَعَ شر كائكم ، ويجوز أن يكون النصب على أنه مفعول به لفعل مناسب ، والتقدير ، فأجمعُوا أمرَكم واجْمَعُوا شركاءَكم [1] .

رابعا : وجوب العطف ، بعد الواو وذلك فى مواضع منها [2] :

(أ) إذا لم يُسْبَق الاسمُ بجملة مِثْل : كلُّ رجلٍ وضيعَتُه ، كلُّ طالبٍ وكِتَابُه ، فالواو للمعية ، وهى عاطفة ما بعدها على ماقبلها ، والخبر محذوف تقديره : مقترنان ، كما تقدم .

(ب) إذا لم يكن الاسم الذى بعد الواو فضلة ، نحو : تخاصَمَ خالدٌ وبكر ، واشترك عَلِىٌّ وأحمدُ .

(جـ) إذا كانت الواو لاتدل على مصاحبة ، نحو : جاء القائد والجندىُّ قَبْله ، أو بعدَه . فيمتنع أن تكون الواوُ للمصاحبة بسببِ « قَبْل » أو بَعْد .

وقد أشار ابن مالك إلى ما سبق من أحوال الاسم بعْدَ الواو فَقَال :

والعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْف أَحَقّْ   والنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

---

(١) الفعل الأول بهمزة قطع . وهو أمر من أجمع : بمعنى عزم على والفعل الثانى بهمزة وصل : وهو أمر من (جمع) بمعنى : ضم المتفرق وهذا يتعدى إلى المعانى و غيرها مثل : جمع كيده وجمع مالا .

(٢) هذه المواضع لم يذكرها ابن عقيل وابن مالك صراحة .

والنصبُ إنْ يجُزِ العَطْفُ يَجِبْ ... أو اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الخلاصــة :

الاسم الواقع بعد الواو له خمسُ حالات :

١ ـ **وجوبُ العطف** : فى مواضع ثلاثة عرفتها ، مثل : اشتَرَكَ محمدٌ ، وأحمدُ ، وكل رجُلٍ وضيعتُه ، وجاء القائدُ والجُنْدِيُّ بعده .

٢ ـ **رجحان العطف** : إذا أمكن العطف بدون ضعف ، مثل : حضر محمد وأحمدُ .

٣ ـ **رجحان النصب على المعية** : إذا أمكن العطف بضعف ، مثل : سَافِرْ ومحمدًا .

٤ ـ **وجوب النصب على المفعول معه ، وامتناع العطف** . مثل : مات محمد وطلوعَ الشمس .

٥ ـ **وجوب النصب بفعل محذوف** ، مثل : أكلت التفاح والقهوةَ وعلفتها تبنا وماء ، وقيل : يجوز أن يكون هنا النصب على المعية إذا أُوِّل الفعل بفعل آخر ، مثل : تناولتُ التفاح والقهوة ، وأنلتها تبنا وماء .

□ □ □

أسئلة وتمرينات

١ ـ عرف المفعول معه ، ومثل له بثلاثة أمثلة .

٢ ـ بين ناصب المفعول معه : وإن كانت فيه خلاف فاذكر مرجحا ماتختاره مع التوجيه .

٣ ـ متى يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه : ومتى يجب عطفه ، ومتى يترجح أحدهما مع التمثيل .

٤ ـ مثل لما يأتي : اسم منصوب على أنه مفعول معه وجوبًا ، وآخر يترجح فيه النصب على أنه مفعول معه على العطف ، ومثال ثالث ، لاسم يترجح رفعه على نصبه على المعية .

□ □ □

تمرينـات

١ ـ بين موضع الاستشهاد فيما يأتي في باب المفعول معه ، وعلّل لما تقول .

جمعتُ وفحشًا غيبَة ونميمةً ... ثلاثُ خصال لستُ عنها بمُرْعَوى

إذا ما الغانياتُ برزْن يوما ... وزجّجْن الحواجِبَ والعيونا

فكُونوا أنتموا وبَني أبيكم ... مكانَ الكُلْيتين مِنَ الطحَال

٢ ـ بين المفعول معه ، وحكمه ، وعامله فيما يأتي :

على مرتحِل والطائرة ـ دعينا إلى حفل ساهر فأكلنا لحما وفاكهةً وماءً عذبًا وغِناءً ساحرًا ، بالغ الرجل وابنَه في الحفاوة بالضيف ـ لو ترك الناس وشأنهم لسارت الفوضى بينهم والمجتمع ، أنصف الناس وأعداءك من نفسك ، حتى تكون وأبناء قومك رسل سلام : سافرت والأصدقاء .

٣ ـ اعرب ماتحته خط فيما يأتي :

أُكلّفني نهارِى بالحديث وبالمنى ... ويجمعني والهم بالليل جامعُ

□ □ □

الاستثناء

مقدمة تشمل تعريفه ، وبيان مصطلحاته .

الاستثناء : هو إخراج شيء « بإلا » أو إحدى أخواتها مما كان داخلا فى الحكم السابق عليها ، مثل : أقبلَ المجدُّون إلا خالدًا .

فالمجدون : مستثنى منه ، وخالدًا . مستثنى قد خرج بإلا ، فلم يصدق عليه الحكم السابق ، وهو الإقبال .

وقبل معرفِة أحكام الاستثناء ، ينبغى أن تعرف أهم مصطلحاته التى تتردد فيه ، وتبنى أحكامه عليها ، ومن تلك المصطلحات :
المستثنى منه ـــ المستثنى ـــ أداة الاستثناء ـــ الكلام التَّام ـــ الموجب وغير الموجب ـــ المتصل والمنقطع ـــ الاستثناء المفَرّغ ـــ وإليك بيانها :

١ ـــ المستثنى منه ـــ والمستثنى ـــ وأداة الاستثناء :

المستثنى منه : هو الاسم العام المذكور عادة قبلَ « إلا » ويكون شاملا للمستثنى ، مثل : حضر الطلبة إلا عليًّا ، فالطلبة اسم عام يشمل عليا وغيره ، والمستثنى : هو الاسم الذى يذكر بعد (إلا) مخالفا فى الحكم لما قبله .
وأداة الاستثناء هى (إلَّا أو احدى أخواتها) كما سيأتى ـــ والاستثناء فى أكثر حالاته : يساوى عملية الطرح فى علم الحساب فالمستثنى منه يساوى المطروح منه ، والمستثنى : يساوى المطروح ، وأداة الاستثناء تساوى علامة الطرح (-) ، ولذا قيل فى تعريفه ، هو الإخراج بإلا ، وليس الإخراج إلا (الطرح) بإسقاط مابعدها مما قبلها .

٢ ــ الكلام التام :

هو : ماذكر فيه المستثنى منه ، وسمّى تاما ، لأنه استوفى أركانَ الاستثناء الثلاثة المستثنى منه ــ والمستثنى ــ والأداة .

٣ ــ الاستثناء الموجب وغير الموجب :

والموجب : ما كانت جملته خالية من النفى أو شبهه ، كالأمثلة السابقة وغير الموجب : ما سبقت جملته بنفى أو شبهه ، وشبه النفى : « النهى والاستفهام » وذلك مثل : « ما تأخر المَدْعُوونَ للحفل إلا واحدًا » ومثل : هَل تأخَّر أحدٌ إلا عليًّا ؟ ونحو : « ولاَ يلْتَفِتْ مِنْم أحَدٌ إلاَّ امْرَأتُكَ » .

٤ ــ الاستثناء المفَرّغ :

هو : مالم يذكر فيه المستثنى منه ولا بد أن يكون الكلام غير موجب ، مثل : ماقامَ إلاّ علىٌّ ، وما زرعتُ إلا القمحَ ، وسمى ، مفرّغا ، لخلوه من المستثنى منه أو لأن ماقبل « إلا قد تفرّغ للعمل فيما بعدها .

٥ ــ الاستثناء المتّصل والمنقطع :

فالمتصل : ما كان المستثنى فيه بَعْضا من المستثنى منه (أى : من نوعه) مثل : سقيتُ الأشجارَ إلا شجرةً .

والمنقطع : ما لم يكن المستثنى فيه بَعْضا من المستثنى منه (أى ليس من نوعه) مثل : قام القومُ إلا حمارًا ، واكتمَل الطلاب إلا الكتابَ . وبعد أن عرفت تلك المصطلحات ــ التى لابد منها ــ إليك أحكام الاستثناء .

أحكام الاستثناء :

قلنا : إن الاستثناء هو الإخراج بإلا ، أو إحدى أخواتها لِماَ كان داخِلا فى الحكم السابق ، وأخوات « إلا » هى :

(غير ــ سوى ــ عَدا ــ خلا ــ حاشا ــ ليس ــ ولا يكون) وإليك

حكم المستثنى بعد كلّ أداة منها :

١ ــ المستثنى « بإلا » : أحواله وأحكامه .

المستثنى بعد إلا ، له ثلاثة أحكام : وجوب نصبه ، وجواز نصبه أو إتباعه ، ووجوب إعرابه حسب موقعه فى الجملة وإليك الحديث .

وجوب نصب المستثنى « بإلا » :

ويجب نصبه فى ثلاثة حالات :

١ ــ بعد كلام تام موجب .

٢ ــ بعد كلام غير موجب إذا كان الاستثناء منقطعا .

٣ ــ إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه . وإليك كل حالة وحكمها بالتفصيل :

(١) المستثنى بعد كلام تام مُوجَب .

إذا كان المستثنى « بإلا » بعد كلام تام مُوجَب : وجب نصبه مطلقا ، أى سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا .

فمثال المتصل : حضَر الطلابُ إلا الكَسْلانَ ، وقدمَ الحجُّاج إلاّ واحدًا .
ومثال المنقطع : قام القومُ إلا حمارًا ، وكتمَل الطلابُ إلا الكتُب .
فالمستثنى فيما تقدم « واجب نصبه » وعند الإعراب تقول : إلاَّ ، أداة استثناء والمستثنى منصوب على الاستثناء .

والصحيح أن الناصب للمستثنى ، هو ما قبله بواسطة إلا : وقيل : الناصب لَه « إلاَّ » [1] واختار هذا ابن مالك .

---

(١) وذلك لأن ألا نابت عن الفعل استثنى .
كما ناب حرف النداء عن الفعل أدعو ، وقيل : الناصب له فعل دلت عليه « إلا » تقديره ، استثنى .

(٢) بعد كلام تام غير موجب :

وإذا وقع المستثنى « بإلا » بعد كلام تام غيرِ موجَب ، وهو الذى تقدمه ، نفى أو شبهه « كالنهى والاستفهام » ، فإما أن يكون الكلام متصلا أو منقطعا ، فإن كان الاستثناء منقطعا : وجب نصب المستثنى « عند الجمهور » مثل : ما سَافر أحدٌ إلا غزالاً ، وما قام أحدٌ إلا حمارا ، بوجوب النصب عند الجمهور وأجاز بنو تميم اتباعه لما قبله (على البدلية) فنقول : ما قام أَحَدٌ إلّا حمارٌ وما مررت بأحدٍ إلا حمارٍ[١] .

وإذا كان الاستثناء متصلا جاز نصب المستثنى وجاز اتباعه لما قبله هذا هو المختار ، والمشهور فى الإتباع أن يكون بدلا مما قبله ــ وذلك مثل : ما رآنى أحدٌ إلا خالدٌ ــ وإلا خالدًا ، وما رأيت أحدًا إلا خالدا ، ومَا مررت بأحدٍ إلا خالدٍ أو خالدا .

ومثل : هل قام أحدُ إلا خالدٌ ــ أو خالدًا ؟ « فخالد » فى الأمثلة يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون بدلا مما قبله وهو المختار ، ومن[٢] الأمثلة قوله تعالى : (ولاَ يلْتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلاَّ امْرَأَتُكَ) ، فامرأتك ، بالرفع بدل من أحد ، وقرى بالنصب على الاستثناء .

ويتلخص : أن المستَثنَى بعد كلام تام موجب : يجب نصبه وبعد كلام تام غير موجب ، إن كان منقطعا وجَبَ نصبه . وإن كان متصلا جاز فيه النصب والاتباع ، وإلى هذا أشار ابنُ مالك فقال :

مَا استَثْنَتْ إلاَّ مَعَ تمامٍ يَنْتَصِبْ ... وبَعْدَ نَفْيٍ أو كَنَفْى انتُخِبْ

---

(١) على أن « حمارا » بدل غلط . وقيل بدل كل ، بملاحظة معنى « إلا » وهو « غير » فيكون المعنى غير حمار ، وغير حمار يصدق على الأحد .

(٢) وإذا كان بدلا : يضبط على حسب ماقبله ، فيكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .

اتباعُ مَا اتَّصَل وانصِبْ مَا انْقَطَعْ   وعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبدالٌ وَقعْ

(٣) المستثنى المتقدم :

وإذا تقدم المستثنى (بإلا) على المستثنى منه[1] : فإما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب :

فإذا تقدم مع الكلام الموجب ، وجب نصبه (بالإجماع) مثل : نجح إلا الكسْلان الطلبةُ وحضَر إلا بكرًا اللاعبون .

وإذا تقدم المستثنى مع كلام غير موجَب : فالمختار النَّصْب ، فتقول : ما قام إلا عليًّا القومُ ، ومنه قول الكميت :

فمَا لِىَ إلاَّ آلَ أحْمدَ شِيعةٌ   ومَالِى إلاَّ مذْهَبَ الحَقِّ مذْهَبُ[2]

وقد رُوى رفع المتقدم مع كلام غير موجب فتقول : ما قام إلا علىٌّ القومُ قال سيبويه ، حدَّثنى يونس . أن قومًا يُوثق بِعَرَبِيَّتِهم يقولون : مالِى إلاَّ أخوك ناصرٌ .

وأعربوا الثانى بدلا من الأول على القلب ، ومنه قول الشاعر :

فإِنَّهُمْ يرْجَونَ مِنْه شَفَاعَـةً   إذا لم يكُن إلاَّ النَّبِيُّون شافِعٌ[3]

---

(١) يلاحظ : أن المستثنى لا يتقدم ولا يتأخر بدون « إلا » فهما متلازمان دائما .

(٢) الإعراب : ما : نافية : لى ، خبر مقدم ، شيعة ، مبتدأ مؤخر وهو المستثنى منه « إلا » أداة استثناء ، آل . منصوب على الاستثناء ، أحمد : مضاف إليه . ممنوع من الصرف . وكذلك يعرب الشطر الثانى .

والشاهد : نصب المستثنى المتقدم « بإلا » وهو : آل ، ومذهب لأنّ الكلام منفى ، وتقدم المستثنى وهذا هو المختار .

(٣) البيت لحسان بن ثابت ، من قصيدة له فى يوم بدر وأهلها .

الإعراب : فإنهم ، أن واسمها ، يرجون : الجملة خبر إنَّ . وشفاعة مفعول يرجون ، إذا : ظرفية ، يكن : فعل مضارع تام مجزوم بلم ، إلا أداة استثناء ، النبيون : فاعل يكون وهو

وإلى حكم المستثنى المتقدم أشار ابن مالك بقوله :

وَغَيْرُ نصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي ولَكِنْ نَصبُه اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

ومعنى البيت أن المستثنى المتقدم مع كلام غير موجب ، قد ورد فيه الرفع « كما مثلنا » لكن المختار فيه النصب . ويفهم من كلامه ، أن المتقدم مع كلام موجب يتعين نصبُه .

(٤) الاستثناء المُفَرَّغ :

وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ولابد أن يكون فى كلام غير موجب ويعرب فيه الاسم الواقع بعد إلاَّ على حسب ما يقتضيه العاملُ الذى قبلها ، وإلاَّ مُلغاة لا تأثير لها ولا قيمه لوجودَها من الناحية الإعرابية ، وذلك مثل : ما سَافرَ إلا محمدٌ ، فمحمدٌ فاعل سافر ، وما أكرمتُ إلاَّ محمدا ، فمحمدا ، مفعول به لأكرمت ، وما نظرت إلاَّ إلى محمدٍ ، فمحمد مجرور بإلى ، ومثل : « ومَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ » فرسولٌ خبر .

ومثله : وَمَا أَرسَلْنَاكَ إلاَّ رحْمةً للعالمين ، فرحمةً مفعول لأجله ، وهكذا ويشترط فيه أن يكون الكلام غير موجب ، بأن يتقدمه نفي ، كما مثلنا[1] . أو نهى ، مثل : لا تَقُلْ إلا الحقَّ ، أو استفهام ، مثل : هل تُحِبُّ إلا المسلمين ؟

المستثنى ، شافع : بدل من النبيون وهو المستثنى منه .

والشاهد فيه قوله : إلا النبيون : حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفى والرفع فى مثل هذا غير المختار . وإنما المختار : النصب .

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ليطابق المختار عندهم . فأعربوا « النبيون » فاعل يكن وشافع . بدل منه فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر المستثنى منه . كما يكون الكلام على القلب والعكس فالذى كان بدلا صار مبدلا ، والمبدل صار بدلا .

(١) يكون النفى مقدرا : مثل ، « ويأبى الله إلا أن يُتم نوره » .

ولا يقع الاستثناء المفرّغ بعد كلام موجب ، فلا تقول : أكرمتُ إلا محمدا[٢] .

وقد أشار ابن مالك إلى الاستثناء المفرغ وحكمه ، فقال :

وإنْ يُفـرَّغْ سَابِـقُ (إلاّ) لِمـا
بَعْدُ ـ يَكُنْ كمَا لَوْ (إلاّ) عُدِمَا

وسمى : مفرغا ، لأن ماقبل (إلا) قد تفرغ للعمل فيما بعدها .

الخلاصة :

للمستثنى بعد « إلا » أربعة أحوال ، ولكل حالة حكمها :

١ ـ فإن كان بعد كلام تام موجب ، وجب نصبه ، مثل : أقبل الحجاجُ إلا واحدا .

٢ ـ وإن كانَ بعد كلام تام غير موجَب ، فإن كان منقطعا وجب نصبه ، وإن كان متصلا جاز نصبه وإتباعه على البدليه ، والإتباع أرجح .

٣ ـ وإن كان المستثنى متقدما على المستثنى منه ، فإن كان فى كلام موجب ، وجبَ نصبه ، مثل : نجحَ إلا الكسلانَ الطلبةُ ، وإن كان فى كلام غير موجب ، فالمختار النصب ، ورُوِى رفعه .

٤ ـ وإن كان الاستثناء مفرَّغا أعرب ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه العامِل قبلها ، فإن اقتضاه فاعلا أعرب فاعلا ، وإن احتاج إليه مفعولا أعرب مفعولا وهكذا ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

ولعلك عرفت ، المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى بعد إلا والموضع الذى يترجح فيه الإتباع على النصب : والموضع الذى يترجح فيه النصب .

---

(١) لأن معنى هذا : أنك أكرمت جميع الناس إلا محمدا ، وهذا محال .

تكرار (إلا) وحُكْمُه :

إذا تكررت « إلا » فى الاستثناء فإما أن تكون للتأكيد ، أو لغير التأكيد :

١ ــ تكرارها للتأكيد :

فإذا تكررت (إلاَّ) لقصد التأكيد : ألغيت . فلم تؤثر فيما بعد شيئًا ولم تفد الاستثناء ، وإنما تفيد التأكيد اللفظى للأولى فقط .

وتكرار (إلا) للتوكيد ، يقع فى موضعين : الأول : فى البدل وذلك إذا أتى بعدَها اسمٌ يصح إعرابه بدلا من الأول . والثانى : فى العطف ، وذلك إذا أتى قبلها واو عاطفة .

(أ) فمثال تكرارها فى البدل قولك : ما مرت بأحدٍ إلا محمد [١] إلاَّ أخيك فأخيك بدل من محمد ولم يؤثر فيه « إلاَّ » شيئًا وإلاَّ ، الثانية زائدة للتأكيد اللفظى للأولى فقط ، والأصل : ما مَرَرْتُ بأحد إلا محمدٍ أخيك ، ومن الأمثلة قولهم : لا تَمُرُ بِهِمْ إلاَّ الفتى إلاَّ العُلا .

والأصل : لا تَمْرُرْ بِهم إلَّا الفتى العُلاَ . فالعلا : بدل من الفتى ، وكررت إلا للتوكيد .

ومثال تكرارها فى العطف : حضر المدعوون إلا محمدًا وإلاَّ عليًا ، فالواو حرف عطف . وإلاَّ : زائدة للتأكيد ، وعليا : معطوف على « محمد » والأصل : حضر المدعوون إلا محمدا وعليا ، ومن تكرارها بعد العطف قول الشاعر :

هَل الدَّهْرُ إلَّا لَيْلَةٌ ونَهَارُهَا وإلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غيارُها[٢]

---

(١) لعلك تذكر : أن محمدا يجوز فيه الجر على الاتباع والنصب على الاستثناء .

(٢) اللغة والإعراب : غيارها . غيابها . هل : حرف استفهام إنكارى الدهر : مبتدأ . « إلا » أداة استثناء ملغاة ليلة . خبر . ونهارها : معطوف على ليلة . وإلا : الواو للعطف .

والأصل : إلا ليلة ونهارها وطلوعُ الشمسِ فكررت « إلا » توكيدا .

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف ، في قول الشاعر :

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ   إلاَّ رَسِيمُــهُ وإلاَّ رَمَلُــهُ[1]

الأصل : إلا عملُه رسيمُه ورملُه : فرسيمه ، بدل من عمله . ورمله ، معطوف على رسيمه ، وكررت « إلا » فيهما توكيدا .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم تكرارها للتوكيد ، فقال :

وَأَلْغِ « إلاَّ » ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَى إلاَّ الْعُلاَ

٢ ـــ تكرار « إلا » لغير التوكيد :

وإلا : المكرَّرَة لغير التوكيد : هي التي يقصد بها الاستثناء ، أي :

وإلا زائدة للتوكيد ، طلوع الشمس معطوف على ما قبله ومضاف إليه . ثم غيارها معطوف على طلوع .

والمعنى : ليست مدة الدنيا كلها إلا ليل ونهار متعاقبان بطلوع الشمس وغروبها .

والشاهد قوله : وإلا طلوع الشمس ، حيث تكررت إلا ، للتوكيد فألْغِيَتْ وعطف ما بعدها على ماقبلها .

(١) اللغة : شيخك بالياء والخاء . على المشهور . والشيخ الرجل المسن وعلى هذا فالمراد بالرسيم ، وهو سير الإبل البطيء ، السعي بين الصفا والمروة . والمراد بالرمل ، هو الهرولة . والسعي في الطواف . وقيل أنه محرف عن الشنج بالنون المفتوحة وهو في اللغة الجمل وسكنت نونه للضرورة ، والرسيم والرمل : ضربان من سير الإبل .

الإعراب : ما نافية : لك : جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر . إلا : استثناء مفرغ . عمله : مبتدأ مؤخر . إلا الثانية : للتوكيد . رسيمه : بدل من عمل بدل بعض من كل وإلا الثالثة : للتوكيد . الواو عاطفة . رمله : معطوف على رسيمه والمعنى على الرواية الأخيرة : ليس لك من جملك غرض إلا رسيمه ورمله . وكلاهما أنت في حاجة إليه وقد بينا لك المعنى على الرواية المشهورة .

والشاهد : في إلا رسيمه وإلا رمله . حيث تكررت « إلا » في البدل وفي العطف للتوكيد ، وقد ألغيت .

« استثناء بعد استثناء » ولو أسقِطَتْ لم يفهم ذلك ، وفى تلك الحالة : إما أن تكون مع استثناءٍ مفرَّغٍ ، أوغيرَ مفَرَّغ .

(أ) فإن تكررت مع استثناء مفرَّغ : شغَلْتَ العاملَ السابقَ بواحد من المستثنيات ونصبْتَ الباقى « على الاستثناء » تقول : ما نبتَ إلا قمح ، إلا شعيرا إلا قطنًا ، ولا يتعيَّن واحد منها لشغل العامل ، بل يصح أن يشغل بأى منها : فيجوز أن تقول فى المثال السابق : ما نبت إلا قمحا إلا شعيرٌ إلا قطنا ، بشغل العامل فى الثانى ، ويجوز : ما نبتَ إلا قمحا إلا شعيرا إلا قطنٌ ، بشغل العامل في الثالث .

ومن الأمثلة : ما حضَرَ إلا علىٌّ إلا بكرًا إلا أحمدَ .

(ب) وإن تكررت مع استثناء غير مفرَّغ ، فلا يخلو إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر ، وإن تأخرت فإما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب ، فتلك ثلاثه أنواع وإليك حكمها .

١ ــ فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه : وجب نصبها كلها سواء أكان الكلام موجَبا ، أمْ غيرَ موجب . مثل : فاز إلا عليا إلا بكرا ، إلا خالدا المتسابِقون : وما غاب إلا عليا ، إلا بكرا إلا خالدا الطلابُ .

٢ ــ وإن تأخرت المستثنيات والكلام تام موجب : وجب نصبها كلها مثل : فاز المتَسابقون إلا عليًا إلا بكرا ، إلا خالدا .

٣ ــ وإن تأخرت المستثنيات والكلام تام غير موجب : عومل واحد من المستثنيات بما كان يعامل به لو لم تكرر (إلاَّ) فيجوز فى واحد منها الإبدال على الراجح ، وأما باقيها فيجب فيه النصب ، مثل : ما غاب أحدٌ من المدعوِّين إلا علىٌّ ، إلاَّ بكرا ، إلا خالدا فعَلىٌّ : بدل من أحد على الراجح ، ويجوز فيه النصب ، أما الباقى ، فمنصوب وجوبا على

الاستثناء ـــ وإن شئت أبدلتَ غير (الأول) من الباقين ، مثال : ذلك قول ابن مالك :

« لَمْ يَفُوا إلاّ امرأً إلا عليٌّ » فعليٌّ : بدل من الواو فى « يفوا » وامرًا : منصوب على الاستثناء .

وقبل أن الخص لك حكم تكرير « إلا » أسوق قول ابن مالك فى تكريرها لغير التوكيد .

فقد أشار إليها مع الاستثناء المفرَّغ فقال :

وإنْ تُكَرَّر لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِير بالعَامِــلْ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ استُثْنِي ولَيْسَ عَنْ نَصْبِ سَواهُ مُغْنِى

ثم أشار إليها مع الاستثناء غير المفرغ . فقال :

ودُونَ تَفْرِيغٍ ـــ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ والتَزِمِ
وانصِبْ لِتَأْخِير ، وجِيءْ بوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ غيرَ زائِدِ
كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُءٌ إلاَّ عَلِى وحُكْمُها فى القَصْدِ حُكمُ الأَوَّلِ

حكم التكرار بالنظر للمعنى :

ما تقدم هو حكم المستثنى المكرر الإعرابى ، وأما حكمه المعنوى : فيأخذ حكم المستثنى الأول من الدخول فى الحكم السابق إن كان الكلام منفيا ، والخروج عنه إن كان الكلام مثبتًا ، فنحو قولك : قام القوم إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا ، الجميع مُخْرَجون ، وفى نحو قولك : ما قام القوم إلا عمرا إلا بكرا إلا خالدا ، الجميع داخلون[1] .

---

(١) هذا الحكم المعنوى ، وهو أن الكل خارج فى الإثبات ، وداخل فى النفى إنما يكون فى الذى لا يمكن استثناء بعضه من بعض : كزيد ، وعمرو ، وخالد ـــ فأما مايمكن استثناء بعضه من بعض كالأعداد ، مثل له عليّ : عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة ، إلا واحدا . فقد اختلف

والخلاصة :

فى حكم إعراب المستثنى بعد تكرار « إلا » للتأكيد ، أو غيره :

١ ــ إن تكررت « إلا » للتوكيد ، ألغيت ، ولا تأثير لها فيما بعدها وتقع فى البدل . وفى العطف مثل : ما أعجبت بأحد إلا محمد إلاَّ أخيك ، ومثل حضر المدعوون إلاَّ محمدا وإلا عليًا .

٢ ــ وإن تكررت لغير توكيد ، بأن قصد بها استثناء جديد ، فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ .

فإن كان الاستثناء مفرغا ، شغلت العامل بواحد من المستثنيات ونصبت الباقى ، وإن كان الاستثناء غير مفرغ ، فإن تقدمت المستثنيات وجب نصبها ، وإن تأخرت بعد كلام تام موجب وجب نصبها وإن كان غير موجب ، جاز فى أحدها البدل أو النصب ووجب فى الباقى النصب ، والأمثلة والتفصيل قد تقدمت .

النحاة فى الحكم ، فقيل : الكل خارجون ــ وهذا رأى ضعيف ، وعليه يكون المقر به الشخص هو واحد فقط .

والرأى الصحيح أن كل عدد مستثنى مما قبله ، وأحسن الطرق لحساب ذلك تطرح كل عدد مما قبله ــ مبتدئين بالأخير ــ هكذا :

١٠ إلا ٥ إلا ٣ إلا ١

٣ - ١ = ٢

٥ - ٢ = ٣

١٠ - ٣ = ٧

وهو الناتج فمجموع ما استثنى ثلاثة : والمعترف به سبعة .

وهناك طريقة أخرى حسابيه وهى : أن تجعل المستثنى الأول ناقصا من المستثنى منه والثانى زائدا . والثالث ناقصا . والرابع زائدا وهكذا .

أدوات الاستثناء غير «إلا»:

استعمل بمعنى «إلا» في الدلالة على الاستثناء ألفاظ، منها: ما هو اسم، وهو: غيرٌ وسوًى (بلغاتها الواردة) ومنها ما هو فعل، وهو: (ليس) و (لا يكون)، ومنها فعلا وحرفا، وهو: خلا، وعدا، وحاشا، وإليك حكم المستثنى بعد كل أداة.

حكم المستثنى بغير وسوى:

فأما «غير» و «سِوى» فحكم المستثنى بهما: الجر دائما على الإضافة، تقول: أقبل المهنئون غيرَ خالدٍ، أو سوَى خالدٍ، بوجوب جر خالد على الإضافة.

وأما «غير» نفسها، فتعرف أعراب المستثنى «بإلا» وكذلك «سوى» على الأصح، فإن كان الكلام تامًا موجبا: وجب نصبها، مثل: نَضَجَ الفَواكِهُ، فوق الأشجار غَيْرَ البرتقالِ، بنصب (غير) وجوبًا.

وإن كان الكلام تاما غير موجب: جاز النصب والاتباع أرجح، مثل: ما حُفِظَ كِتابٌ غيرُ القرآنِ، وغَيْرَ القرآن، وإنْ كان الاستثناء منقطعا مثل: ما قام القومُ غيرَ حمارٍ: وجب نصبها عند غير بني تميم (وهو المختار)، وجاز الاتباع عند بني تميم.

وإن كان الاستثناء مفرَّغا أعربت على حسب العوامل التي قبلها فتقول: ماقام غَيْرُ أحمدَ، برفع غير فاعلا، ومارأيت غيْرَ أحمدَ: بنصبها على المفعولية. وما مررت بغيرِ أحْمدَ: بجر (غير).

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسِبَا

(سوى) لغاتها والآراء فى إعرابها :

يستثنى بسوى ، كما يستثنى بغير ، ولكنها تعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها التعذر ، ويمكنك وضع (سوى) موضع غير فى كل الأمثلة السابقة .

وقد ورد فيها لغاتٌ ، وفى إعرابها آراء .

فاللغات الواردة فيها أربعة ، وهى :

١ ـ سِوَى : بكسر السين مع الألف المقصورة ، وهذه أشهر اللغات .

٢ ـ سُوَى : بضم السين مع القصر .

٣ ـ سَواء : بفتح السين مع الألف الممدودة .

٤ ـ وسِوَاء : بكسر السين مع المد ـ وهذه أقلها ـ وقليل من النحاة من ذكرها .

الآراء فى إعراب « سوى » :

١ ـ مذهب بعض النحويين ، ومنهم سيبويه ، والفراء : أن « سِوَى » لا تستعمل إلا ظرفا فإذا قلت . قام القوم سِوى خالدٍ ، كانت « سِوَى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مُشْعِرَةٌ بالإستثناء ، ومعنى ذلك : أن سوى عندهم ملازمة للظرفية ولا تتصرف ، فلا تخرج عن النصب على الظرفية إلى الرفع والجار أو النصب بغير الظرفية ـ إلا فى ضرورة الشعر .

٢ ـ ومذهب غيرهم ـ واختاره ابن مالك ـ أن « سوى » تُعامل معاملة غير فتأتى مرفوعة أو مجرورة ، أو منصوبة على غير الظرفية .

وإلى هذا الرأى أشار ابن مالك بقوله :

وَلِسِوَى سُوًى سَواءَ اجْعَلاَ   عَلَى الأَصَحِّ ما لِغَيرٍ جُعِلاَ

والدليل على أن « سوى » متصرِّفة ، وأنها غير ملازمة للظرفية : مجيئها في لسان العرب : مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة .

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ : « دعَوْتُ ربِّى أن لاَ يُسَلِّط على أمتى عدوًا مِنْ سِوَى أنْفسِها » وقوله ﷺ : « ما أنتم فى سِوَاكم من الأمم إلا كالشعرةِ البيضاءِ فى الثوْرِ الأسودِ ، أو كالشعرة السوداءِ فى الثورِ الأبيض » .

ومن استعمالها مجرورة أيضا . قول الشاعر :

ولاَ ينْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إذا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا[1]

ومن استعمالها مرفوعة قول الشاعر :

وَإذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ المُشْتَرِى[2]

---

(١) اللغة والإعراب : الفحشاء : الشيء القبيح ، وهو المنصوب على نزع الخافض من : اسم موصول فاعل ينطق ، كان ناقصة ، وإسمها ضمير يعود على « من » منهم متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة صلة ، إذا ظرفية ، والجملة بعدها فى محل جر بإضافة إذا إليها . منا : متعلق بجلسوا . ولا من سو ائنا ، كذلك وقيل : منّا ومن ـــ سوائنا متعلقان ينطق « ومن » بمعنى « مع » أوفى .

والشاهد : خروج سواء عن الظرفية إلى الجر بمن ، وهو عند سيبويه ومن معه ضرورة ، والمعنى : هؤلاء القوم لأ ينطق أحد منهم بالقبيح من القول إذا جلسوا معنا أو مع غيرنا .

(٢) البيت لمحمد بن عبد الله المدنى يخاطب يزيد بن حاتم بن المهلب .

اللغة : تباع : أراد بالبيع . الزهد فى الشيء والإنصراف عنه . وأراد بالشراء الرغبة فى الشيء والحرص عليه ، وأو هنا بمعنى الولو كريمة خصلة كريمة يتسابق الكرام لها .

والمعنى : إذا رغب قوم عن تحصيل المكارم . ورغب آخرون فى تحصيلها واكتسابها فغيرك هو الراغب عنها . وأنت الراغب فيها المُجِد لا كتسابها .

الإعراب : إذا شرطية . كريمة : نائب فاعل تباع ، والجملة ، فعل الشرط ، فسواك : الفاء واقعة فى جواب الشرط ، سواك : مبتدأ ومضاف إليه ، بائعها : خبر ومضاف إليه ، وأنت المشترى : مبتدأ وخبر .

والشاهد : خروج (سوى) عن الظرفية ووقوعها . مبتدأ .

ومنه قول الآخر :

ولـم يَبْـقَ سِوَى العُـدْوَا   نِ دِنَّاهُـم كَمَـا دَانُــوا[1]

فسواك ، مرفوع بالابتداء ، وسِوى العداون مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية ، قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ   وَ إنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى[2]

ف سواك (اسم (إن) :

فأنت ترى أن (سوى) قد تصرفت ، فاستعملت مرفوعة ، ومجرورة ومنصوبة على غير الظرفية ، وهذا رأى ابن مالك وتقريره للأبيات . ومذهب سيبويه والجمهور (كما عرفت) أنها لا تخرج عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر ، وما استشهد به — على خلاف ذلك — يحتمل التأويل .

---

(١) البيت لسهل بن شيبان بن ربيعة ، من قصيدة فى حرب البسوس .

اللغة : العدوان : فاعل يبق ومضاف إليه . دناهم : فعل وفاعل ومفعول به ، كما دانوا : الكاف جارة . وما : يجوز أن تكون اسما موصول وأن تكون حرفا مصدريا ، دانوا : فعل وفاعل فإذا كان (ما) موصولة ، فالجملة لا محل لها صلة والعائد محذوف والتقدير دناهم كالدين الذى دانوه ، وإن كانت (ما) مصدرية ، فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال . فإن الكاف ومجرورها فى محل نصب لمصدر محذوف : والتقدير دناهم دينا كالدين الذى دانوا ، أو كدينهم .

الشاهد : فى (سوى) حيث خرجت عن الظرفية ، ووقعت فاعلا فى الشعر .

(٢) اللغة : كفيل : ضامن . المنى ما يتمناه الإنسان .

والإعراب : لديك : خبر مقدم . كفيل : مبتدأ ، مؤخر ، سواك : اسم أن ومضاف إليه . من : اسم موصول مبتدأ وجملة . يؤمله صلة ، وجملة . يشقى : خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر : خبر أن .

والشاهد : فى (سوى) حيث خرجت عن الظرفية . ووقعت ، اسما لأن منصوبة هنا .

ومن الفروق بين سوى . وغير ، أن سوى لا يصح حذف المضاف إليه بعدها ويصح حذفه بعد (غير) .

الخلاصة :

إن المستثنى (بغير) و (سوى) ، واجب جره بالإضافة ، وأما (غير) نفسها تعرب كما يعرب المستثنى (بإلا) وأما (سوى) بلغاتها المتقدمة ، فالصحيح أنها تعامل معاملةَ (غير) فى (إعرابها) وإن كان الإعراب بحركات مقدرة ، وقيل : أنها تلازم النصب على الظرفية دائما ، ولا تأتى مرفوعة أو مجرورة ، أو منصوبة .

والمختار : أنها لا تلازم الظرفية (بل تخرج عن الظرفية) فتأتى مرفوعة ومجرورةً ، ومنصوبة على غير الظرفية ، والشواهد لذلك قد تقدمت .

ولعلك عرفت الفرق بين (غير) و (سوى) ، وملخصه أن (سوى) تعرب بحركات مقدرة ـــ وإن فى إعرابها خلاف ، فقد قيل إنها ظرف ، بخلاف (غير) ، وأن المضاف بعدها لا يحذف : بخلاف غير .

المستثنى بليس ولا يكون :

وقد يستعمل كل منهما للإستثناء ، مثل : زرعتُ الحقولَ ليس حَقْلا ، ومثل : نجحَ الطلابُ ليس المهملَ ، أو لا يكون المهملَ .

وحكم المستثنى بهما : وجوبُ النصب . على اعتبار أنه خبرهُما ، لأنهما ناسخان من أخوات (كان) أما اسمهما فضمير مستتر وجوبا تقديره (هو) والمشهور أن الضمير عائدٌ على البعض المفهوم من الكل المستفادِ من المقام[1] فالتقدير فى زرعت الحقولَ ليس حقّاً ليس هو . أى : ليسْ بعضُ الحقولِ المزروعةِ حقلا .

(١) وقيل : أن الضمير عائد على اسم الفاعل ، أو اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق ، فالتقدير : ليس المزروع حقلا أو لايكون المزروع حقلا وليس الناجح المهملَ أو لا يكون الناجحُ المهملَ .

والتقدير في نجح الطلاب لا يكون المهمل : لا يكون هو : أي لا يكون بعضُ الناجحين المهملَ[١] .

والشرط في استعمال (لا يكون) للاستثناء : أن تكون بلفظ المضارع المنفي بلا .

ولا يصلح للاستثناء من أفعال (الكون إلا لفظ يكون ، مسبوقا بلا النافيه) دون غيرها من أدوات النفي ، مثل لمْ — وإنْ — ولَنْ — ولَمَّا .

ويتلخص : أن المستثنى بليس ولا يكون واجب نصبه على أنه خبرهما وأما اسمهما ، فضمير ، مستتر وجوبا ، عائد على البعض المفهوم من الكلام .

المستثنى : (بخلا وعدا) :

كل من الأداتين : خلا وعدا ، تكون فعلا وتكون حرفا ، فإن كانت فعلا وجَبَ نصب المستثنى بعدهما ، وإن كانت حرفا كان المستثنى مجرورا بهما .

فمن النصب بعدهما على أنهما فعلان أن تقول : حضرَ القومُ خَلاَ عمرًا أو عدا عمرًا فالمستثنى (عمرا) منصوب على أنه مفعول به لهما .

وأما الفاعل فضمير مستتر وجوبا تقديره ، هو يعود على البعض المفهوم من المقام كما تقدم .

والتقدير : حضر القوم خَلاَ هو . أي : خلا بعض الحاضرين عمْرا .

ومن الجر بعدهما على أنهما حرفان أن تقول : حضر القوم خلا عمرٍ أو

---

(١) جملة ليس ، وجملة لا يكون ، أي : الجملة المشتملة على الناسخ واسمه وخبره في محل نصب حال . أو جملة استثناء لا محل لها من الإعراب ولا علاقة لها بما قبلها من الناحية الإعرابية ، أما من الناحية المعنوية فبينهما ارتباط .

عدا عمرٍ ، بالجر على أنهما حرفي جر .

وقد قيل : إنه لم يحفظ عن سيبويه الجر بهما[1] ، وقد حكى الجر بهما الأخفش ، فمن الجر (بخلا) قول الشاعر :

خَلاَ اللهِ لا أرجُو سِوَاكَ وإنَّما أُعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا[2]

ومن الجر بِعَدا قول الشاعر :

تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلَى النسُّورِ
أبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْــلاً وأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[3]

---

(1) الصحيح أنه لم يحفظ عن سيبويه الجر بعدا . أما الجر بخلا فقد حفظ عن سيبويه لأنه موجود في كتابه صريحا (١ ــ ٣٧٧) .

(٢) أعد : أحسب العيال أهل بيت الإنسان ومن يعولهما ، شعبة . طائفة .

الإعراب : خلا حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرور بخلا ، سواك : مفعول به لأرجو ، وإنما : أداة حصر ، عيالي : مفعول أول لأعد ، شعبة : مفعول ثان من عيالكا : متعلق بمحذوف صفة لشعبة .

الشاهد : في « خلا الله » حيث جاءت خلا حرف جر . وفيه شاهد آخر وهو تقدم الاستثناء على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه وذلك جائز عند الكوفيين . وممنوع عند البصريين . ويجيز الفريقان . تقدم المستثنى على المستثنى منه . إذا تقدم العامل .

(٣) اللغة : الحضيض : قرار الأرض عند منقطع الجبل بنات عوج : أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور ، يسمونه : « أعوج » عواكف : جمع عاكفة ، من العكوف ، وهو ملازمة الشيء والمواظبة عليه . خضعن ذللن وخشعن ، حيهم : واحد أحياء العرب ، الشمطاء : العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض الشيب ، والرجل أشمط .

الاعراب : بنات عوج ، مفعول تركنا . عواكف : حال من بنات عوج ، وجملة قد خضعن : صفة لعواكف ، حيهم : مفعول أبحنا ، والضمير يعود إلى القوم الذين حاربوهم قتلا ، تمييزا وأسرا : معطوف عليه . عدا : حرف جر الشمطاء . مجرور بعدا . والطفل : معطوف على الشمطاء .

والمعنى : تركنا خيل هؤلاء الأعداء في هذا المكان المنخفض . حيث تخضع وتذل النسور ــ

ويتلخص: أن كُلاً من (خلا وعدا) يجوز أن يكون فعلا وحرفا ففى مثل: نجح الطلاب خلاَ المهمل أو عدا المهمل. إن نصبت ما بعدهما كانتا فعلين، وأن جررت ما بعدهما كانتا حرفين.

ما خلا وما عدا:

وكل من خلا وعدا يجوز أن يكون فعلا أو حرفا، إذا لم يتقدم عليهما « ما » المصدرية.

فإذا تقدمت على كل منهما « ما » المصدرية. تعيَّن أن تكون فعلا. ووجب النصب بهما. تقول: اقرأ الصحُفَ ما خلا التافِهةَ، وأحِب الادباءَ ما عدا المنافِقَ. كما تقول: حضر القوم ما عدا عمرًا.

« فما » مصدرية: وخلا وعدا صلتها وهما فعلان. وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا تقديره، هو: يعود على البعض كما تقدم. وعُمرا: مفعول به. وإنما وجب النصب بهما بعد « ما » لوجوب كونهما معها فعلين، لأن « ما » مصدرية، و « ما » المصدرية لا تدخل على الحروف.

وأجاز الكسائى الجر « بهما » بعد « ما » على جعل « ما » زائدة وجعل « خلا وعَدَا » حرفى جر فتقول: قام القوم ما خلا عمرٍ. ما عدا عمرٍ. وقد أشار ابن مالك إلى حكم المستثنى، بليس ولا يكون، وخلا وعدا، فقال:

واستَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وخَلاَ وبِعَدَا، وبَكُونَ بَعْدَ « لاَ »

- تأكل لحومها. بعد أن قتلنا من ركبها. وقد استأصلنا حيًا بأكمله وقضينا عليهم بالقتل والأسر، ولم يبق سوى العجائز والأطفال.

والشاهد: فى عدا الشمطاء. حيث استعمل عدا حرف جر. ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا، كما تقدم.

ثم أشار إلى حكم عدا وخلا ، إذا لم تتقدم عليها « ما » أو تقدمت فقال :

وأجْرُرْ بسَابِقَيْ يكون إن تُرِدْ   وبَعْدَ « مَا » انْصِبْ ، انجرَارٌ قَدْ يَرِدْ

وحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

ولعلك عرفت : أن المستثنى بليس ولا يكون ، واجب نصبه ، والمستثنى بخلا وعدا ينصب إن كانا فعلين ، ويجر إن كانتا حرفين ، والمستثنى بما خلا وما عدا . واجب نصبه : وقد ورد فيه الجر ، ومعنى : خلا وعدا ، جاوز . والأمثلة والتوجيه قد تقدمت .

حاشا : وحكم المستثنى بها :

وحَاشَا : مثل « عَدَا » تستعمل حرف جر فتجر ما بعدها ، وتستعمل فعلا ، فينصبَ ما بعدها ، تقول حضر القومُ حاشَا عَلِيٍّ (بالجر) وحاشا عليًّا ، بالنصب على أنه مفعول به .

والكثير المشهور : أنها لا تكون إلاَّ حرف جر ، حتى أن سيبويه ومن تابعه ، التزموا الجر بها ، ولكنَّ الصحيحَ جواز النصب بها فقد حكاه بعضُهم وأجازَه المازنى والمبِّرد « وإن كان قليلا » فمن النصب بها قول الأعرابىّ : « اللهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَنْ يسْمَع ، حَاشَا الشيْطانَ وأبَا الإصْبَع »[1] ومنه قول الشاعر :

حَاشَا قُرَيْشًا ، فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ   عَلَى البَرِيَّةِ بالإسْلاَمِ وَالدِّينِ[2]

---

(١) أبو الأصبَع : اسم رجل ، والشيطان : منصوب بحاشا وقد بالغ فى خسّة الشيطان وأبى الأصبع ، حتى أن المغفرة تنقص بهما : لشدة لؤمهما .

(٢) الإعراب : حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق ، قريشا : مفعول به ، فإن الفاء للتعليل ، وإنّ . حرف توكيد ونصب ، والله اسمها ، وجملة (فضلهم) خبرها .

فحاشا : فعل جامد للاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر ، يعود على مفهوم من الكلام السابق ، وقريشًا . مفعول به منصوب على الاستثناء .

هل تدخل عليها « ما » المصدرية ؟

كل من : « خلا » وعدا يتقدمه « ما » المصدرية فيكون فعلا ، ولكن حاشا لا يتقدمها « ما » المصدرية ، فلا تقول : حضر القومُ ما حاشا عليًا ، وهذا هو الكثير المشهور .

وقد صحبتها « ما » المصدرية « قليلا » فى كلام العرب ، فعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « أسامَةُ أَحَبُّ الناسِ إلَىَّ ما حاشا فاطمةَ » ومن ذلك قول الشاعر :

رَأَيْتُ الناسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإنَّا نحن أفضَلُهُم فِعَالا[1]

فاطمة : منصوبٌ بَعْدَ حَاشَا ، وَقَدْ دخلت عليها « ما » ، وقريشا : منصوبٌ بعْدَ حاشا وقد دخلت عليها « ما »[2] .

= والمعنى : استثنى قريشا ، فإن الله فضلهم على الخلق بدين الإسلام . الذى ظهر فيهم واحداً منهم .

والشاهد استعمال : حاشا فِعْلا ونصب ما بعده .

(١) الإعراب : الناس : مفعول أوّل لرأى . والمفعول الثانى محذوف ، أى : أقل منا أو دوننا — فى المنزلة (ما) مصدرية ، حاشا : فعل ماض وفاعله مستتر يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، قُريشا : مفعول حاشا ، فإن الفاء للتعليل ، وأن واسمها ، نحن : توكيد للضمير (نا) وفعالا : تمييز ، وجملة أفضلهم فعالا . خبر (أن) ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، فتكون الجملة من أن واسمها ، وخبرها ، المفعول الثانى لرأى .

والمعنى : رأيت الناس — إلا قريشا — دوننا فى المنزلة ، لأننا خيرٌ منهم كرما . وسخاء .

والشاهد : دخول (ما) المصدرية على حاشا وهو قليل .

(٢) حاشا : لها ثلاث حالات : أولها : الاستثنائية : وهى فعل ماض جامد أو حرف ، =

وقد ورد في « حاشا » لغتان أخريان ، هما : « حَاشَ ، وحَشَا » .

وقد أشار ابن مالك إلى حكم حاشا ، وإلى اللغات فيها ، فقال :

وكَخَلاَ حَاشَا ، ولا تُصْحَبُ (ما) وَقِيلَ : (حَاشَ) وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

الخلاصـة :

« حاشا » مثل « خلا » تكون فعلا فتنصب ، وحرفا فتجر ، ولكن : المشهور أن « حاشا » لا تستعمل إلا حرف جر ، وقد ورد النصب بها قليلا ، ولا يتقدمها « ما » المصدرية على الكثير ، وقد تقدمتها قليلا ، والأمثلة والتفصيل تقدمت .

□□□

= وقد سبق الحديث عنها . ثانيها : أن تكون للتنزيه أي الدلالة على تنزيه مابعدها من العيب ، وهي اسم منصوب انتصاب النائب عن فعله نحو قوله تعالى : ﴿ وقُلْنَ حَاشَا لله ما عَلِمْنا عَليه مِنْ سوءٍ ﴾ أي : تنزيهًا لله . الثالثة : أن يكون فعلا متعديا متصرفا بمعنى استثنى . مثل : حاشيت مالَ غيري أن تمتد إليه يدي ، أي استثنى .

أسئلة وتمرينات

١ ــ عرف المستثنى ، واذكر أصح الآراء فى ناصب المستثنى .

٢ ــ عرف المستثنى المتصل ، والمنقطع ، والتام الموجب ، وغير الموجب ، مع التمثيل .

٣ ــ عرف الاستثناء المفرّغ ، وأذكر حكمه ، مع التمثيل .

٤ ــ متى يجب نصب المستثنى بإلا ؟ ومتى يترجح إتباعه ؟ ومتى يترجح نصبه ؟ مع التمثيل .

٥ ــ ما الأدوات التى يجب نصب المستثنى بعدها ؟ ومتى يجب جر المستثنى ؟ مع التمثيل ؟

٦ ــ اذكر مثالا يجب فيه : نصب « غير » وآخر يترجح إتباعها ، مع التوجيه .

٧ ــ تكررت « إلاّ » للتوكيد ، ولغير التوكيد ، فما الفرق بين تكرارها فى النوعين ؟ وكيف تعرب الاسم بعدها فى كل نوع ؟ مع التمثيل .

٨ ــ اشرح قول ابن مالك الآتى :

واستثن مجرورًا بغيرٍ معَرّبَا   بما لمستثنى بـإلا نُسِبَـا

٩ ــ بين حكم المستثنى ب « خلا » و « عدا » و « لا يكون » ، ممثلا لما تقول .

١٠ ــ ما الفرق بين « غير » و « سوى » فى الاستثناء ؟ وبين « خلا » و « حاشا » ؟ مع التمثيل .

تمرينات

١ ــ بين المستثنى وحكمه ، والعامل فيه فيما يأتى : « الأخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بعْضُهم لِبعْضٍ عدوٌّ إلاَّ المتَّقين ، ويَأبَى اللهُ إلاَّ أنْ يتِمّ نُورَه » .

ألاَ كلُّ شىء ما خَلاَ اللهَ باطِلُ   وكُلُّ نَعِيمٍ لا محالة زائـل

وكل مُصيباتِ الزمانِ وجدْتُها   سِوى فُرقةِ الأحباب هيِّنَةَ الخَطْب

ما أخطأ إلا واحدٌ متسرع ، تناولت الطعامَ إلا الماءَ تناولت إلا الماء الطعامَ ، ما غابت النجومُ إلا الشمسَ إلا القمرَ إلا المريخَ ، أحب ركوبَ السفنِ إلا الشراعية وإلا الصغيرَة ، لا تصادق إلا المهذَّبَ إلا الكريم الخلق ، مَا أنْهَر الدمَ وذُكِر اسم الله عليه ، فكلُوا ليس السنَّ والظفرَ .

ولا عيب فيها غيرَ سِحْرِ جفونها   وأحبب بها سَحَّارَةً حِينَ تَسْحر

٢ ـ إعرب ما تحته خط مما يأتى مع التوجيه :

قال عليه الصلاة والسلام : « يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذبَ » .

لكل داء دَواء يستطبُّ بـه ... إلا الحماقة أعيَتْ من يداويها

وكـلُّ أخٍ مفارقُـه أخـوه ... لعَمْرُ أبيك إلا الفرقـدان

أأترك ليْلَى ليسَ بينى وبينَها ... سوى ليلة ؟ إنى إذًا لصبور

تطبيقـات

نماذج عامة من الإعراب

س : كيف تعرب ما بعد « إلا » فيما يأتى :

قال تعالى : (أ) ﴿ فشَرِبوا منه إلا قليلا منهم ﴾ .

(ب) ﴿ ولا يلتفتْ منكم أحدٌ إلا امرأتُك ﴾ .

(جـ) ﴿ ومن يغفرْ الذنوبَ إلا الله ﴾ .

(د) ﴿ وما محمدٌ إلا رسولٌ ﴾ .

(أ) قليلا بالنصب على أن « إلا » أداة استثناء وقليلا ، ومنصوب على الاستثناء وجوبا ، لأن الاستثناء تام موجب .

(ب) « امرأتك » منصوبة بالاستثناء ، وبالرفع على أنها بدل من (أحد) لأن الاستثناء تام غير موجب ، فيجوز نصبه وإعرابه بدلا مما قبله .

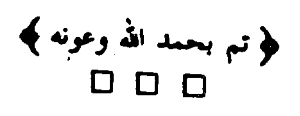
(جـ) ما قبل « إلا » كلام تام منفى ؟ لأن الاستفهام بمعنى النفى ، والإعراب « من » اسم استفهام مبتدأ ، « يغفر » مضارع مرفوع والفاعل مستتر يعود إلى من « الذنوب » مفعول به « إلا » أداة استثناء « الله » بدل من الضمير المستتر « المستثنى منه » والتقدير ليس أحد يغفر الذنوب إلا الله ومثل تلك الآية فى إعرابها : « ومَنْ يقنط من رحمة ربه إلا الضالون » .

(د) « محمد » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة ، « رسول » خبر المبتدأ والاستثناء هنا مفرغ ، لأنه لم يذكر المستثنى منه : ففرغ ما قبل « إلا » للعمل فيما بعدها .

﴿ والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات ﴾

الفهـــرس

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة


﴿ تم بحمد الله وعونه ﴾